سلسلة المحاسبة

المحاسبة وتحركات
رؤوس الأموال في البنوك

الدكتور
نبيل سالم أحمد الوقاد
الدكتور
إبراهيم جابر السيد أحمد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٦٥٧,٦١ أ . إ	أحمد ، إبراهيم جابر السيد . المحاسبة وتحركات رؤوس الأموال في البنوك / إبراهيم جابر السيد أحمد ، نبيل سالم أحمد الوقاد.- ط١.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، دار الجديد للنشر والتوزيع ٣٦٤ ص ؛ ١٧,٥ × ٢٤,٥سم . (سلسلة المحاسبة) تدمك : 3 - 618 – 308 – 977 – ٩٧٨ ١. المحاسبة القومية ٢. الوقاد ، نبيل سالم أحمد (مؤلف مشارك) . أ - العنوان .

رقم الإيداع : ١١٣٣١ .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥-٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com ، elelm_aleman@yahoo.com
النـــاشـــر : دار الجـــديد للنشـــر والتـــوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣
E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

٢٠١٩

الفهرس

المقدمة

بعد انهيار نظام بريتون وودز ساد نظام التعويم وقد كان لانهيار هذا النظام أثر على الدول النامية : زيادة حدة المديونية إلى الخارج, زيادة العجز في موازين المدفوعات, استنزاف الاحتياطات النقدية الدولية, استيراد التضخم, انخفاض حجم التدفقات المسيرة, تدهور أسعار الصرف.في الواقع أن هذا النظام لم يقصد أحد اختياره بل فرض نفسه عند انهيار نظام بريتون وودز, وبغرض مواجهة الفوضى التي سادت أسواق الصرف الأجنبي والمضاربات التي أحدثت العديد من الاختلالات. ويعتمد هذا النظام أساسا على أسعار الصرف المعومة وهي التي تتحول بحرية أي وفقا لقوى عرضها والطلب عليها في السوق , وحتى تحافظ الدول على أسعار صرف عملاتها ما بين حدود٢٥, ٢% وما بين سعر صرف أقوى عملة بالدولار وسعر صرف أضعف عملة به , فإن بنوكها المركزية تتدخل بائعة ومشترية لعملاتها ذاتها, إذ يعرض البنك المركزي للعملة القوية كمية من عملته في السوق في مقابل العملة الضعيفة, كما يضع كمية أخرى منها تحت تصرف البنك المركزي للعملة الضعيفة تمكنه من بيعها في السوق في مقابل عملته الضعيفة.

الفصل الأول
الضوابط النظرية لبناء نظام اقتصادي أخلاقي

مجال المحاسبة هو الأحداث الاقتصادية التي تتم في المنظمات المختلفة من أجل المحافظة على الأموال أو الموارد، وذلك من خلال ما تقدمه المحاسبة من معلومات للتعرف على نتائج النشاط الاقتصادي، وتحديد الحقوق والالتزامات التي تنشأ عن هذا النشاط وتوفير المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قراراتهم المتعلقة بإنشاء وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين أطراف النشاط الاقتصادي، ومن هنا يتضح مدى أهمية المحاسبة في النشاط الاقتصادي وأنها بذلك تدخل في الإطار العام للاقتصاد.

ومن وجه آخر فإن المحاسبة في حد ذاتها نشاط يتولاه مجموعة من المحاسبين يقدمون خدماتهم لأطراف أخرى، وبالتالي فإن لهم علاقات مع هؤلاء الأطراف تتأثر بسلوك المحاسبين من حيث دوافعه وأهدافه، وهنا يبرز دور القيم الأخلاقية باعتبارها تمثل الضوابط للسلوك الإنساني لتوجيهه نحو ما يحقق المصلحة والخير لكل من المحاسب ومن يتعامل معه.

ومن أجل ذلك كان اهتمام المحاسبين أنفسهم سواء في الدراسة الفكرية أو الممارسة المهنية بالعمل على ربط الأخلاق بالمحاسبة سواء باعتبار المدخل الأخلاقي أحد مداخل بناء النظرية المحاسبية، أو في تبنى المنظمات المهنية المحاسبية في كل بلد وعلى المستوى الدولي، إصدار مجموعات من المواثيق الأخلاقية لمهنة المحاسبة، أو قواعد للسلوك المهني سواء عند إعداد البيانات المحاسبية أو عند مراجعتها، ومع التسليم الأولى بقيمة هذه

المجهودات التي بذلت لربط الأخلاق بالمحاسبة إلا أن الأمر **يقتضى إعادة النظر فيها وتطويرها للآتي:**

أولاً: أنه يشوب العمل المحاسبي في الواقع المعاصر بعض الأخطاء والمخاطر راجعة إلى عدم مراعاة الجوانب الأخلاقية في سلوك المحاسبين.

ثانياً: توجد بعض أوجه القصور في المواثيق الأخلاقية الصادرة عن المنظمات المهنية.

ثالثاً: أن أهمية المعلومات المحاسبية تتزايد في الوقت المعاصر خاصة في ظل نظام السوق الحرة، والتجارة الالكترونية، والاستثمار غير المباشر في الأسواق المالية، واتساع النطاق الجغرافي للمعاملات في ظل العولمة والتي في كل منها يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

رابعاً: أنه توجد بعض الأعمال المحاسبية تدخل ضمن منطقة الاختيارات الحرة للمحاسبين ولا يمكن أن تطولها أي قواعد خارجية تخضع لسلطة الضمير، وأفضل طريقة لتكوين الضمير الحي هو الدين.

خامساً: أن الدين الإسلامي اهتم بالأخلاق اهتماماً كبيراً ويعمل على تدعيم الالتزام بها من خلال العقيدة والإيمان والعبادات والتربية الدينية، وأنه يجب على المسلمين أتباع ما ورد في دينهم كواجب ديني، وحتى يمكنهم أن يساهموا بما لديهم من ثقافة إسلامية في البناء الحضاري الإنساني المعاصر ويكون لهم تأثير بدلاً من أن يظلوا تابعين.

ومن أجل كل ما سبق كان إعداد هذا البحث الذي نحاول فيه أن نجيب على التساؤلات التالية:

- ما هي العلاقة بين الإسلام والأخلاق والمحاسبة؟
- ما هي المجهودات المعاصرة نحو وضع مواثيق أخلاقية للمحاسبة؟
- لماذا الحاجة إلى بناء ميثاق أخلاقي للمحاسبة، في ظل وجود هذه الجهود؟
- كيف يمكن الاستفادة من الإسلام في بناء منظومة أخلاقية للمحاسبة، وكيفية تدعيم الالتزام بها في التطبيق؟

والإجابة على هذه التساؤلات هي ما تمثل موضوع البحث الذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:

١. التعرف على مدى أهمية القيم الأخلاقية للمحاسبة وعلاقة الإسلام بذلك بشكل عام.
٢. تقييم المجهودات المعاصرة في ربط القيم الأخلاقية بالمحاسبة.
٣. مدى ضرورة الاعتماد على الإسلام في الربط بين الأخلاق والمحاسبة.
٤. بيان ما يمكن أن يساهم به الإسلام في البناء الأخلاقي للمحاسبة.
٥. وضع مقترح لبناء ميثاق أخلاقي للمحاسبة مستمد من الإسلام.

وفي إطار موضوع البحث ومحددات إعداده بصفته بحثاً يقدم إلى ندوة علمية فيها بحوث أخرى، وسعياً نحو تحقيق البحث، فإنه يمكن أن **تنتظم**

خطة الدراسة فيما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الموضوع

المبحث الثاني: الواقع المعاصر لربط الأخلاق بالمحاسبة.

المبحث الثالث: نحو ميثاق أخلاقي إسلامي للمحاسبة.

نسأل الله سبحانه وتعالى الهداية والتوفيق

١- المبحث الأول

مفاهيم أساسية حول الموضوع:

إن عنوان البحث يشتمل على ثلاثة مصطلحات هي: ((الإسلام، والأخلاق، والمحاسبة)) ومع أن كل مصطلح منها معروف لدى المتخصصين فيه، إلا أن الجمع بين الثلاثة في عنوان واحد يحتاج إلى بيان العلاقة التي تربط بينها لنصل إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي العلاقة بين الأخلاق والمحاسبة؟
- ما هي العلاقة بين الإسلام والأخلاق والمحاسبة؟

وهو ما نتناوله في الفقرات والنقاط التالية:

١/١: الأخلاق والمحاسبة:

١/١/١: **معنى الأخلاق**: الأخلاق من الخلق الذي يعرف بأنه ((هيئة راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال الإرادية الاختيارية من حسنة وسيئة، جميلة وقبيحة))[١].

ولأهمية أن تكون أفعال الإنسان حسنة والبعد بها عن الشر وأثر ذلك على مجمل الحياة الإنسانية، وجد علم الأخلاق الذي يعرف بأنه ((علم القواعد التي تسير عليها إرادة الإنسان الكامل لتصل إلى المثل الأعلى، وأن مجال هذا

---

(١) أبو بكر الجزائرى "منهاج المسلم" مؤسسة جمال ببيروت - ط٨ - ١٣٩٦هـ - صـ١٣٤

العلم هو أفعال الإنسان الإرادية من حيث مطابقتها للخير والشر))[1]

ولذا وجدت المعايير أو القيم الأخلاقية التي تعرف بأنها ((المعايير التي يمكن في ضوئها الحكم أو التعرف على السلوك الإنساني باعتباره صحيحاً أو خطأً، خيّراً أو شرّيراً))[2].

١/١/٢: الأخلاق والسلوك الإنساني: لمزيد من التعرف على الأخلاق ودورها في ترشيد السلوك الإنساني نورد بعض المفاهيم المتعلقة **بذلك ومن أهمها ما يلي:**

١/١/٢/١: من التعريف السابق بأن الخلق هي ما تصدر عنها الأفعال، يتضح مدى الصلة الوثيقة بين الأخلاق المتأصلة في الإنسان وبين سلوكه في الحياة.

١/١/٢/٢: إن وصف الخلق بالحسن أو السوء، بالجمال أو القبح، يكون بمدى قربه من الخير أو الشر، وبذلك فالأخلاق الحسنة مقصودها الوصول بالإنسان إلى الخير الذي يعنى مصلحة الإنسان دنيا وأخرى، والبعد بها عن الشر، ويصل الإنسان لذلك إذا تحلى بالفضائل أو القيم الأخلاقية والتي تندرج على النحو التالي[3]:

- **في القمة:** القيمة الأخلاقية العليا، وهى الخير كما جاء ((إن الخير هو المقصود من الكل وهو الغاية الأخيرة ويضادها الشر)).

---

[1] د. محمد عبد الرحمن مرحبا "المرجع في تاريخ الأخلاق" نشر جروس برس بلبنان - ١٩٨٨م - صـ٣٢-٣٣

[2] إبريل بوسترنج، مقدمة في إدارة الأعمال - ترجمة د. على السلمي - مكتبة النهضة المصرية - صـ٦٧

[3] ابن مسكوية - تهذيب الأخلاق - دار الكتب العلمية بلبنان - ط١ - ١٤٠٥هـ - صـ١٢-٢٥

- **يلي ذلك:** الفضائل العامة الأربع وهى الحكمة، والعفة، والشجاعة، والعدالة، ويضادها الجهل، والشره، والجبن، والجور.
- **يلي ذلك:** الفضائل التفصيلية التي تشملها الفضائل العامة بحسب كل منها وهى متعددة.

وتشمل سائر القيم المتعارف عليها مثل، الحياء – السخاء، الحرية، القناعة، الحلم، الشهامة، الصدق، الأمانة، المروءة – النزاهة، الوفاء.

- ولا يختلف أحد من الناس على هذه القيم وضرورة التمسك بها والبعد عن مضادها، ولكن الخلاف يكون في القواعد السلوكية التي تعبر عن أو توصل إلى هذه الفضائل، ومضادها الذي يجب الابتعاد عنها، فإن خير البشرية كان هو الهدف المعلن في جميع النظم والمجتمعات، ولكن الآراء تختلف حول ماهية هذا الخير، وكيفية تحقيقه() وهو ما نراه ماثلاً في الواقع في النظم الاقتصادية التي عرفتها البشرية مثل الرأسمالية والاشتراكية ودولة الرفاهية والتي وضعت كل منها شروطاً لضمان خير الإنسانية في الجوانب المادية ففضلاً عن كونها متعارضة فهي لم تحقق الخير المنشود. ولذلك فإن القواعد الأخلاقية التفصيلية تمثل المستوى العام في المنظومة الأخلاقية وهى ما يمكن أن يطلق عليها ((القواعد الأخلاقية للسلوك)).

() د. محمد عمر شبرا - الإسلام والتحدي الاقتصادي - نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي - ١٤١٦هـ - صـ٢٧-٢٨

وبناء على ذلك فإنه عند بناء منظومة أخلاقية لأي مهنة مثل مهنة المحاسبة يجب أن يراعى الالتزام بالمقصود الرئيسي وهو تحقيق الخير، ثم الالتزام بالقيم أو الفضائل العامة والتفصيلية، والتي في إطارها يتم تحديد القواعد الأخلاقية التفصيلية للسلوك.

١/١/٢/٣: الخلق كما سبق القول هيئة راسخة في النفس، وبالتالي فهو صفة باطنية لا يمكن إدراكها إلا من خلال مظهر خارجي يتمثل في السلوك الإنساني، **وبالتالي تظهر أهمية الأخلاق للسلوك في أمرين هما:**

الأمر الأول: أننا إذا أردنا سلوكاً حسناً من المحاسب فلابد أن نعمل أولاً على إصلاح الباطن كما جاء ((إن صلاح الظاهر من صلاح الباطن))[1].

الأمر الثاني: أنه يمكن الحكم على السلوك الظاهر بواسطة المعايير الأخلاقية.

وبالتالي فالأخلاق هامة لترشيد السلوك من جهة، والحكم على مدى صحته أو خطئه من جهة أخرى.

١/١/٢/٤: الأخلاق تعمل في منطقة الاختيارات الحرة للإنسان، فحسب التعريف السابق بأن الخلق تصدر عنها الأفعال الإرادية الاختيارية، ولذا فإنه عند بناء نظام أخلاقي لمهنة المحاسبة مثلاً فلابد **أولاً:** من اختيار الممارسات التي تتسق مع القيم الأخلاقية الفاضلة وتحديدها، ثم العمل على إلزام المحاسبين بها في صورة قواعد أو

---

(1) الشيخ/ محمود شلتوت "الإسلام عقيدة وشريعة" دار الشروق، ١٤٠٣هـ، صـ٤٦٥.

قوانين منظمة لسلوك المحاسبين، ومع ذلك ولأن الخلق هيئة نفسية باطنية سوف تبقى منطقة اختيارات حرة يقوم الالتزام الخلقي فيها على ضمير الإنسان ووعيه بأهمية التمسك بالأخلاق الفاضلة وبالتالي فإن مصدر الإلزام بالسلوك الأخلاقي تنقسم إلى مصدر خارجي في صورة قواعد وقوانين ومصدر داخلي (الالتزام الذاتي) وهو الأهم في تدعيم السلوك الأخلاقي.

١/١/٢/٥: تظهر أهمية الأخلاق في ترشيد السلوك الإنسان في أن هذا السلوك يرتبط بالضرورة بعلاقات مع آخرين وأن كل طرف من أطراف هذه العلاقات يسعى نحو تعظيم منفعته مما يحدث تعارضاً بين هذه المنافع، وعدم وجود ضوابط أخلاقية يؤدى إلى الأضرار بأطراف العلاقة الآخرين، مما يلزم معه وجود موازين تعمل على تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة من أجل خير الجميع وسعادتهم، وهذه الموازين هي القيم الأخلاقية.

هذه هي الأخلاق، فما هي علاقتها بالمحاسبة؟ هذا ما سنتعرف عليه في النقاط التالية التي نتناول فيها التعرف على المحاسبة، ثم مدى حاجتها للأخلاق؟.

١/١/٢: **المحا سبة:** ما يلزم للتعرف على المحاسبة حتى يمكن بيان صلتها **بالأخلاق هو ما يلي:**

١/١/٢/١: **مفهوم المحاسبة:** شأن أي علم توجد تعريفات عديدة للمحاسبة وهى إن اختلفت في الصياغة أو المدخل إلا أن دلالتها واحدة، ولذا سوف نورد مفهوماً عاماً لها نبرز فيه العناصر اللازمة لبيان علاقة المحاسبة بالأخلاق وهو:((المحاسبة مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات التي يعتمد عليها في التحقق من صحة و صدق العمليات المالية أو الأحداث الاقتصادية وإثباتها وقياسها بغرض تقديم المعلومات عنها لتحديد الحقوق والالتزامات وبيان نتيجة النشاط، ولاتخاذ القرارات بواسطة مستخدمي القوائم والتقارير المحاسبية)).

ومن هذا التعريف يمكن أن نحدد أهم عناصر المحاسبة في الآتي:

أ – وجود مجموعة من المبادئ والقواعد تمثل الأساس الفكري للمحاسبة.

ب – أن مجال المحاسبة هو المعاملات المالية أو الأحداث الاقتصادية التي تتم بين أطراف عدة.

جـ– أن عمل المحاسبة بشكل عام يتمثل في أمرين رئيسيين هما: إعداد البيانات أو المعلومات والتي تقوم بها فروع المحاسبة المختلفة من محاسبة مالية إدارية ومحاسبة حكومية.. ثم توصلها إلى الأطراف المختلفة بواسطة القوائم المالية، ويقوم بذلك محاسبون من داخل الوحدة

أو المنشأة، ثم تأكيد صحة وصدق هذه البيانات والمعلومات سواء الصدق الواقعي بالتأكد من توافق البيانات المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية التي وقعت، أو الصدق المحاسبي بالتأكد من سلامة أسلوب إعداد البيانات المحاسبية عن هذه الأحداث، يتم أولاً من ذات العمل المحاسبي عند إعداد البيانات، ثم ويصوره رئيسية بواسطة مراجعي الحسابات سواء المراجعين الداخليين، أو المراجعين الخارجيين ومن في حكمهم.

د – أن المحاسبة تعمل على تحديد الحقوق والالتزامات بين أطراف المعاملات.

هـ– أن المحاسبة تعمل على تقديم المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات.

١/١/٢/٢: **مدى حاجة المحاسبة إلى الأخلاق**: مما سبق ذكره في التعرف على كل من الأخلاق والمحاسبة، يمكن أن نشير إلى أهم العوامل التي تبرز مدى حاجة الأخلاق في الآتي:

أ – تمارس المحاسبة من خلال مجموعة من الإجراءات يقوم بها المحاسبون، وبالتالي فهي أفعال تعبر عن سلوك وقد سبق القول بأهمية الأخلاق لترشيد السلوك الإنساني بشكل عام الأمر الذي يؤكد ضرورة الأخلاق لترشيد السلوك المحاسبي.

ب – إن مهنة المحاسبة تخدم طرفاً ثالثاً خلاف العميل الذي يتعاقد معه المحاسب سواء كانت الشركة التي يعمل بها أو المساهمين الذين يراجع لهم حسابات الشركة، لأن هناك أطرافاً عديدين يستخدمون المعلومات

المحا سبية في اتخاذ قراراتهم دون أن يكونوا متعاقدين مع المحاسب مثل العاملين في المشروع والعملاء والموردين وما نحى الائتمان والجهات الحكومية والمستثمرين الذين يعتمدون على موضوعية المحاسبين في إعداد ومراجعة المعلومات المحاسبين، وهم بذلك يعتبرون في حكم الشاهد أو القاضي الذي يحدد الحقوق والالتزامات ويخبر بمعلومات بما يلزم معه ضرورة أن يتميز سلوكهم في أداء عملهم، وكذا المعلومات التي يقدمونها بالصدق والعدالة والأمانة سواء بوضع المعايير المحاسبية التي تؤدى إلى ذلك، أو بالتكوين الذاتي للمحاسبين، أو قواعد السلوك المهني.

جـ- إن المحاسبة تعمل في مجال المعاملات المالية، وكل إنسان يحب ماله ويريد تعظيم منفعته منه كما أن المحاسب في ممارسته لعمله المحاسبي خاصة مراجع الحسابات يبغى مصلحة مالية ممثلة في مكافأته أو أتعابه، وتوجد اختيارات عديدة يسلكها كل منهم لتحقيق هذه المنفعة منها ما يمكن أن يوصف بأنه أخلاقي إذا روعي فيه العمل على التوازن بين المصالح، ومنها ما هو غير أخلاقي إذا روعي فيه تحقيق نفع أزيد مما يستحقه، وحيث أن الجميع يعتمد على المعلومات المحاسبية في التعرف على حقوقه والتزاماته لذا يجب أن يكون المحاسب الذي يحدد ذلك أميناً وعادلاً، كما أنه في أدائه لمهمته يجب أن لا يسلك سلوكاً غير أخلاقي في الحصول على الزبائن أو الأضرار بزملاء المهنة.

د – إذا كانت المحاسبة تقوم على وجود مبادئ أو قواعد تصاغ بعد ذلك في صورة معايير محاسبية يعتمد عليها في إعداد البيانات، ومن أجل أن تكون هذه البيانات مفيدة فلا بد أن يتوافر فيها قيم الصدق والعدالة والأمانة الأمر الذي يتطلب عند إعداد معايير المحاسبة والمراجعة مراعاة القيم الأخلاقية وهو ما يوفره المدخل الأخلاقي لنظرية المحاسبة.

هـ– إذا كانت المعايير المحاسبية معدة على أساس أخلاقي، فإنه تبقى منطقة حرة في سلوك المحاسب لا يمكن لهذه المعايير مهما كانت دقتها وتفصليلاتها أن تطولها ويبقى الأمر مرهوناً بأخلاقيات المحاسب، ومثال ذلك المحاسب الذي يعلم أن هناك رشاوى دفعتها الشركة، ومع ذلك يسجلها في الدفاتر على أنها عمولات أو إكراميات وكذلك المبيعات الصورية التي تتم في أخر العام من أجل زيادة الربح ثم تسجل في بداية العام التالي مردودات مبيعات، وغير ذلك من الأمثلة الواقعية كثير ولا سبيل إلى تلافيها إلا بالتزام المحاسب الذاتي بالأخلاق الحميدة.

و – الحد من التدخلات الخارجية في العمل المحاسبي: إن وجود قواعد أخلاقية ملزمة للمحاسبين في أداء أعمالهم سواء كانت متضمنة في معايير المحاسبة والمراجعة أو في قواعد السلوك المهني من شأنها أن تحد من تدخل بعض الجهات والأفراد في العمل المحاسبي بما يخدم مصالحهم مثل تدخل إدارة الشركة لدى المحاسب أو المراجع لإثبات

عمليات غير حقيقية لتظهر أنهم أكفاء على خلاف الحقيقة، أو طلب إخفاء معلومات تظهر انحرافهم، وبدون وجود قواعد أخلاقية يلتزم بها المحاسب فإنه سوف يستجيب لطلباتهم مما يضر بمصالح أطراف أخرى ويؤدى بالتالي إلى فقد الثقة في المحاسبين والمعلومات المحاسبية.

ز – التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم الآن تؤكد على ضرورة الاهتمام بالجانب الأخلاقي للمحاسبة **مثال ذلك ما يلي:**

- حالة العولمة التي يعيشها العالم الآن وما تحمله معها من التوجه نحو نظام رأسمالية السوق الحرة وزيادة واتساع نطاق المعاملات حجماً وعلى مستوى العالم، أدى إلى اتساع نطاق الاعتماد على المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات وما يتطلبه ذلك من ضرورة كون هذه المعلومات صادقة وموضوعية.
- انتقال الثقافات وما تحمله في طياتها من قيم أخلاقية لا تناسب البيئة يتطلب ضرورة وجود ميثاق أخلاقي يستلهم مفرداته من الثقافة المحلية.
- ظهور وانتشار قيم أخلاقية سيئة تجمع في مصطلح الفساد الاقتصادي والتي من متطلبات مواجهة هذا الفساد ما يعرف بالشفافية أي تقديم معلومات كاملة وأمنية وصادقة عن التصرفات الاقتصادية، والمحاسبية تمثل المصدر الرئيسي لهذه المعلومات.

- في ظل العولمة تقل سلطة الدولة والمنظمات المهنية والمحلية على إلزام المحاسبين بالقواعد السلوكية الأخلاقية المهنية، ويكون المعول عليه هنا الأخلاق الذاتية للمحاسب.

ح – إن المحاسبة تعمل في إطار النظام الاقتصادي لأنها مجال عملها هو الأحداث الاقتصادية بتسجيلها وتوفير المعلومات عنها لاتخاذ القرارات ومع أن الموقف المبدئي للنظم الاقتصادية المعاصرة أن الأخلاق والدين لا يمتان للاقتصاد بصلة وأنه من الأفضل تسوية الأمور الاقتصادية بالرجوع إلى السلوك الاقتصادي[1].

إلا أنه يلاحظ أمرين في هذا المجال هما:

الأمر الأول: أن الاقتصاديين – خاصة الرأسمالية – تراجعوا عن هذا الموقف المبدئي لهم نظراً لما أدى إليه موقف الفصل بين الاقتصاد والأخلاق من نتائج سيئة ((الثمار الحامضة)) إلى الدرجة الذي قال فيه أحدهم: ((إن إبعاد علم الاقتصاد عن علم الأخلاق قد أفقر علم الاقتصاد))[2] ولذا ظهرت بوادر نتائج مضيئة في غيوم سماء الغرب تتمثل في ظهور مدارس اقتصادية جديدة تأخذ بالجانب الأخلاقي في الاقتصاد مثل مدرسة ((اقتصاد المنح وعلم الاقتصاد الإنساني، وعلم الاقتصاد الاجتماعي))[3].

---

(1) د. محمد عمر شبرا - الإسلام والتحدي الاقتصادي - مرجع سابق، صـ١٨، ٦١

(2) Amartyasen, on Ethics and Economic - 1987, P. 78

(3) المرجع السابق، صـ١٨٩ - ١٩٢.

- **الأ مر الـ ثاني:** أنه يواكب ذلك واستشعاراً بأهمية الأخلاق للمحاسبة جهود دولية وإقليمية ومحلية لربط الأخلاق بالمحاسبة سوف نأتي على ذكرها تفصيلاً في المبحث الثاني.

وهكذا يتضح مدى حاجة المحاسبة إلى الأخلاق، وهنا نصل إلى **التساؤل الثاني وهو:** ما علاقة الإسلام بمثل ذلك؟

هذا ما سنجيب عليه في الفقرة التالية.

١/٢: الإسلام والأخلاق والمحاسبة:

سوف نكتفي في هذه الفقرة ببيان الروابط بين الإسلام والأخلاق والمحاسبة ومدى اهتمامه بهما على وجه عام دون أن نتطرق هنا إلى ما تتميز به الأخلاق الإسلامية عامة وفي المجال المحاسبي بشكل خاص حيث سيكون موضع ذلك في المبحث الثالث إن شاء الله، وبناء على ذلك سوف نتناول هنا ما يلي:

١/٢/١: **الإسلام والأخلاق:** إن الأخلاق سواء في جانبها النظري الذي يحدد القيم الأخلاقية، أو جانبها العملي الذي يعمل على الالتزام السلوكي بها، ديناً قبل أن تبدأ فلسفة، فلم تكن قواعد السلوك الأخلاقي منفصلة الدهر كله عن العقائد الدينية[1]، الأمر الذي يؤكد مدى صلة الدين عامة بالأخلاق، **ولأن الإسلام دين الله الخاتم للبشرية فإن جاء ليؤكد رابطة الدين بالأخلاق كما يتضح مما يلي:**

[1] د. محمد عبد الرحمن مرحبا - المرجع في تاريخ الأخلاق - مرجع سابق صـ٢٠، ١١٣

١/١/٢/١: إن القرآن الكريم كتاب الله الخالد ودستور المسلمين اشتمل على جزء كبير من الآيات التي رسمت المنهج الأخلاقي للمسلمين بشكل يتناول المعايير الأخلاقية للسلوك الإنساني، وتقدر جملة الآيات التي احتوت على ذلك ١٥٠٤ آية وهى تمثل ما يقرب من ربع آيات القرآن الكريم[١].

وإذا كان من الصعوبة هنا إيراد كل هذه الآيات فإننا سنورد بعضاً منها مما يتناول بشكل مباشر وصريح بعض القيم الأخلاقية التي تتصل بالعمل المحاسبي وهى[٢]:

- في قيمة الصدق والتقوى يقول سبحانه وتعالى ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾
- في قيمة العدل – يقول عز وجل ﴿ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ﴾.
- في قيمة الأمانة ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُۥ ﴾.

٢/١/٢/١: أما في السنة النبوية الشريفة المصدر الثاني من مصادر الإسلام، فلقد ورد فيها العديد من الأحاديث التي تحث بشكل مباشر على حسن الخلق بشكل عام وعلى بعض القيم الخلقية بشكل خاص. نذكر طرقاً منها في أقول الرسول ﷺ[٣]:

((إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق))[٤].

---

(١) انظر: جوهر القرآن للإمام أبى حامد الغزالي - دار الأفاق الجديدة - بيروت - ١٩٧٣م
- د. محمد عبد الله دراز "دستور الأخلاق في القرآن الكريم" مؤسسة الرسالة - ١٩٧٣م.
د. أنور الجندى "القيم الأساسية للفكر الإسلامي" درا الرسالة، صـ٤٠٧-٤٠٩.

(٢) الآيات: ١١٩ من سورة التوبة - ٢٨٢ من سورة البقرة - ٢٨٣ من سورة البقرة

(٣) يراجع في ذلك رسالتنا للدكتوراه "الرقابة على الأموال في الفكر الإسلامي - تجارة الأزهر ١٩٨٣ ص٢١٤-٢٥٧ تحت عنوان المحاسبة في الفكر الإسلامي، وأيضا بحثنا : مدى الحاجة إلى معايير محاسبية للمصارف الإسلامية - منشور لمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر.

(٤) رواه مالك في الموطأ ٩٠٤/٢

((أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً))[1].

((لا أيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له))[2].

((أربع إذا كن فيك فلا يضرك ما فاتك من الدنيا: صدق حديث، وحفظ أمانه، وحسن خليقة، وعفة طُعْمة))[3].

وأعتقد أنه لا توجد حاجة للاستطراد حول بيان علاقة الإسلام بالأخلاق لأن ذلك أشهر من أي يدلل عليه من ناحية، ولأن ما سنورده بعد ذلك سواء في الفقرة التالية أو في المبحث الثالث من الربط بين الأخلاق الإسلامية والمحاسبية سيؤكد هذه العلاقة.

١/٢/٢: الإسلام والمحاسبة وربطها بالأخلاق:

يمكن التعرف على موقف الإسلام من المحاسبة وربطها بالأخلاق في الآتي:

١/٢/٢/١: أن الإسلام أهتم بالكتابة بشكل عام وكتابة الأموال (المحاسبة) بشكل خاص باعتبارها وسيلة لإعداد وتوصيل المعلومات ويظهر **ذلك على سبيل المثال فيما يلي[4]:**

---

(1) أخرجه الترمذى برقم ١١٦٢

(2) رواه أحمد ١٣٥/٣

(3) رواه أحمد ١٧٧/٥

(4) يراجع في ذلك رسالتنا للدكتوراه "الرقابة على الأموال في الفكر الإسلامي - تجارة الأزهر ١٩٨٣ ص٢١٤-٢٥٧ مرجع سابق

أ- جعل الله سبحانه وتعالى البيانات المكتوبة وسيلة للرقابة على أعمال البشر حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝ كِرَامًا كَاتِبِينَ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾[1] ولو لم تكتب أعمال البشر لكانت معلومة لهم ومحفوظة ولكن الله سبحانه وتعالى أراد أن يعلمنا أن الكتابة أبلغ وأكد[2].

ب- لقد كان يطلق على المحاسبين في الدولة الإسلامية كتّاب الموال، وكتّاب الحساب، وكتاب المعاملات والمحاسبون أيضا، و في إدارة الدولة الإسلامية كان لهم دور بارز في دواوين بيت المال.

جـ- إن كتب الفقه التي تتناول المعاملات المالية تحتوى على أفكار محاسبية رائعة يمكن الاعتماد عليها الآن سواء في الجوانب النظرية أو التطبيقية للمحاسبة.

٢/٢/٢/١: إذا كانت المحاسبة تعمل في إطار النظام الاقتصادي حيث أن مجال المحاسبة هو الأحداث الاقتصادية، فإن الإسلام ربط بين الاقتصاد وبين الأخلاق[3] الأمر الذي ينسحب ليس على إتمام هذه المعاملات أو الأحداث فقط وإنما على كل ما يتصل بها سواء في الجوانب الإدارية والمحاسبية، ومن أمثلة الربط بين القيم الأخلاقية والمعاملات المالية ما يلي:

---

(١) الآيات ١٠-١٢ من سورة الانفطار.
(٢) الجاحظ "كتاب الحيوان" تحقيق د. عبد السلام هارون - مطبعة الحلبى بمصر - ط١، ١٣٥٦هـ - ٩٨/١
(٣) د. يوسف القرضاوى "الأخلاق والاقتصاد الإسلامي" دار الرسالة.

أ- عن قيمة الصدق والأمانة يقول الرسول ﷺ ((التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء))[1].

ب- عن قيمة السماحة يقول الرسول ﷺ ((رحم الله رجلا سمحا إذا باع، سمحا إذا اشترى، سمحا إذا اقتضى))[2].

جـ- عن قيمة الصدق والمعلومية يقول الرسول ﷺ ((البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبيَّنا بورك لهما في بيعتهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما))[3].

د- وعن قيمة الأمانة يقول الله تعالى ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾[4].

٣/٢/٢/١: وفي تحديد أكثر نجد أن الله سبحانه وتعالى يربط بشكل مباشر بين كتابة المعاملات عامة والتي من بينها المحاسبة كما يقرر الفقهاء ذلك[5]، وبين القيم الأخلاقية، ويظهر ذلك في آية المداينة (٢٨٢ من سورة البقرة) والتي ورد فيها العديد من القيم الأخلاقية وضرورة مراعاتها عند الكتابة ومن ذلك ما يلي:

وضرورة مراعاتها عند الكتابة ومن ذلك ما يلي:

أ- عن قيمة الموضوعية والحيادية وعدم التحيز جاء قوله تعالى: ﴿... وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ ...﴾ [سورة البقرة:٢٨٢] فأمر سبحانه أن يكون الكاتب غير أصحاب الحقوق والالتزامات وذلك ضمانا للحيدة كما جاء

---

(1) سنن ابن ماجة -دار إحياء الكتب العربية- ٧٢٤/٢
(2) المرجع السابق ٧٤٢/٢
(3) صحيح البخارى بشرح الكرمانى ٢٠٣/٩
(4) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة.
(5) موسوعة جمال عبد الناصر الفقهية -المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- ١٧١/٢

"شرع الله سبحانه كاتبا غيرهما يكتب بالعدل ولا يكون في قلبه ولا قلمه مودة لأحدهما عن الآخر"[1].

ب- عن قيمة الكفاءة المهنية يقول سبحانه ﴿...وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ ...﴾ [سورة البقرة:٢٨٢] فالمعروف أن من يكتب لابد أن يكون كاتبا، ولكنه سبحانه يؤكد ضرورة أن يكون مؤهلا للكتابة فيما يكتبه، ولذا قال الإمام مالك "لا يكتب الوثائق بين الناس إلا عارف بها عدل في نفسه مأمون"[2].

جـ- وعن قيمة العدل جاء قوله عز وجل : ﴿...وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِٱلْعَدْلِ ...﴾ [سورة البقرة:٢٨٢] وجاء في تفسير العدل هذا عدة وجوه **منها:**

- العدل أن لا يكتب بينهم إلا بعد علمه بالأسباب التي يراد الكتابة من أجلها، وما أجمعت عليه العلماء واختلف فيه الفقهاء، والوجوه التي يحتاط بها من ذلك، وتقويم الألفاظ التي تمثل المعاني، ليتوثق للمكتوب له والمكتوب عليه[3].
- العدل صفة متعلقة بكاتب، صفة له، أي كاتب مأمون على ما يكتب، فيكتب بالسوية والاحتياط لا يزيد على ما يجب أن يكتب أو ينقص.

د- وعن قيمة التقوى، أي مراعاة الله عز وجل جاء قوله تعالى ﴿ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾.

---

(1) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي -دار الكتب المصرية- ط١ ١٣٥٨هـ ٣٨٣/٢

(2) المرجع السابق ٣٨٤/٢

(3) الشروط الصغيرة للطحاوى -ديوان الاوقاف بالعراق- ط ١٩٧٤ - ١٩/١

هـ- وعن قيمة الدقة والشمول جاء قوله تعالى ﴿وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ﴾ وأيضا قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ﴾.

و- وعن الموثوقية يقول سبحانه في الحكمة من الكتابة ﴿ أَجَلِهِۦ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ ﴾.

١/٢/٢/٤: وعلى المستوى التطبيقي فإن المؤلفات الإسلامية تذخر بالكثير من المعلومات عن الصفات الأخلاقية للمحاسبين نذكر طرفا **منها في الآتي:**

أ- يقول الإمام الماوردي في الشروط المطلوبة في كاتب ديوان بيت المال "وأما كاتب الديوان وهو صاحب ذمامه، فالمعتبر في صحة ولايته **شرطان**: العدالة والكفاية، فأما العدالة، فلأنه مؤتمن على حق بيت المال والرعية فاقتضى أن يكون في العدالة والأمانة على صفات المؤتمنين، وأما الكفاية، فلأنه مباشر لعمل يقتضى أن يكون في القيام به مستقلا بكفاية المباشرين"[1].

ب- ما أورده الأسعد بن مماتي[2] عن صفات الكاتب في الدواوين، وهى صفات عديدة كلها تصب في التكوين الذاتي الأخلاقي ومن أهمها: أن يكون الكاتب صادقا، حاد الزهد، قوى النفس، يعامل الناس بالحق من أقرب طرقه، يفصح عما يشرع فيه من الأقوال والأفعال، عظيم النزاهة لا يقبل هدية من أحد، لا يظهر ما بينه وبين أحد من صداقة ولا عداوة.

---

(١) الأحكام السلطانية للماوردى - دار الفكر ١٤٠٤هـ صـ١٨٥-١٨٦

(٢) قوانين الدواوين للأسعد بن مماتي - جمع وتحقيق عزيز سوريال - مطبعة مصر ١٩٤٣ صـ٦٦-٦٩

جـ- يقول ابن تيمية في تحديد الوظائف المتعلقة بالأموال وإدارتها ومنها "كاتب أمين (أي محاسب) يحفظها بخبرته"[١].

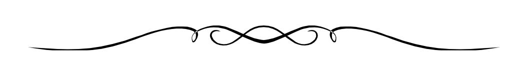
وفي نهاية هذا المبحث يتضح ما يلي:

- أن الأخلاق ضرورية لترشيد السلوك الإنساني عامة نحو الخير والبعد عن الشر لصلاح الإنسان والبشرية.
- أن هناك حاجة ماسة إلى ضرورة مراعاة الجانب الأخلاقي في العمل المحاسبي.
- أن الأخلاق تمثل شعبة رئيسية من شعب الإسلام الذي جاء بأفضل منهج للقيم الأخلاقية
- وأن اهتمام الإسلام بالمحاسبة اهتماما كبيرا، ومن مظاهر هذا الاهتمام لكي تؤدى المحاسبة دورها بكفاية هو الربط الوثيق بين القيم الأخلاقية الإسلامية والمحاسبة.

وإذا اتضح ذلك: فهل أهتم المحاسبون في الواقع العملي المعاصر بالأخلاق؟

وما هي مجهوداتهم في ذلك؟ وهل تكفي هذه المجهودات في تحقيق ذلك؟

هذا ما سنتعرف عليه في المبحث التالي.



---

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية - تحقيق محمد البنا- دار الشعب ١٩٧١ صـ٣١

المبحث الثاني

الواقع المعاصر لربط الأخلاق بالمحاسبة:

إيماناً من المحاسبين والقائمين على أمر مهنة المحاسبة والمراجعة بأهمية الأخلاق الحسنة لأداء دورهم المنوط بهم بشكل سليم، ولأن مهنة المحاسبة تؤدى دورا هاما في المجتمع سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الجهات الحكومية، لكل ذلك نشطت المنظمات المهنية المحاسبية لوضع مواثيق أخلاقية لأعضاء المهنة وعملت على تدعيم الالتزام بها، وهذا يؤكد ما سبق أن ذكرناه في المبحث الأول حول علاقة الأخلاق بالمحاسبة، حيث تمت عدة مجهودات في هذا المجال بواسطة المنظمات المهنية في كل دول العالم وعلى المستوى الدولي الموحد[1] وكلها يربط بشكل مباشر بين الأخلاق والمحاسبة ويظهر ذلك بداية في صورة مسميات نتائج هذه المجهودات مثل تسميتها بدستور الأخلاقيات المهنية، أو معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين، أو الميثاق الأخلاقي لمهنة المحاسبة، أو آداب و سلوك المهنة، أو قواعد السلوك المهني للمحاسبة، لذا فإنه من الضروري أن نتعرف على هذه المجهودات لمعرفة كيفية صياغتها وما احتوت عليه وكيفية تدعيم الالتزام بها للوصول إلى مدى كفايتها، وبالتالي تتضح الحاجة إلى مدى ما يمكن أن يضيفه الإسلام في محاولة بناء نموذج مقترح للأخلاقيات المحاسبية التي تمثل هدف البحث.

---

(1) د. أشرف يحيى، مرجع سابق، صـ٧٩-١٧١.

ولما كانت الجهود المبذولة عديدة على مستوى العالم فإننا سوف نستعرض بعضا منها فقط لما لها من شهرة وتأثير في المجهودات الأخرى، وسوف ننوع هذه الاختيارات بين الدول المتقدمة (أمريكا وانجلترا) ومحليا (مصر) ودوليا (الاتحاد الدولي للمحاسبين) وإسلاميا (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية).

وبالطبع لن يمكننا سرد تفاصيل ما ورد في هذه المجهودات، وإنما سنحاول عرض مقوماتها العامة ونبدأ ذلك ببيان المدخل أو المنهج الذي يتم به ربط الأخلاق والمحاسبة، **وهذا على الوجه التالي:**

٢/١: المنهج المتبع في إعداد مواثيق أخلاقيات مهنة المحاسبة:

من المعروف أنه توجد في كل دولة منظمة مهنية للمحاسبين تحت مسميات عدة مثل جمعية أو مجمع المحاسبين تعمل على رعاية المهنة والارتفاع بمستواها ولا يسمح لأحد المحاسبين ممارسة المهنة خاصة في صورة مكتب محاسبي إلا بعد التحاقه بهذه المنظمة، وعلى المستوى الدولي يوجد الاتحاد الدولي للمحاسبين، وباستعراض ما صدر عن هذه المنظمات من مواثيق أو قواعد للسلوك الأخلاقي المهني نجد أنها غالبا تشير على **منهج واحد في إعداد هذه المواثيق يقوم على ما يلي:**

٢/١/١: وجود مقدمة لبيان أهمية وأهداف التزام المحاسبين بأخلاقيات المهنة.

٢/١/٢: المعايير الأخلاقية العامة الثابتة التي اعتمد عليها في إعداد المواثيق الأخلاقية

٢/١/٣: قواعد الأداء والسلوك وهي تمثل إرشادات تفصيلية يجب أن يتبعها المحاسب في أداء عمله.

٤/١/٢: سبل وأساليب تحقيق وتدعيم الالتزام بالدستور الأخلاقي في التطبيق.

٢/٢: أهم المجهودات التي تمت في ربط الأخلاق بالمحاسبة، وهي كل من:

١/٢/٢: جهود المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) : في أكتوبر ١٩٨٣ شكل المجمع لجنة خاصة لمعايير السلوك المهني وإدخال ما تراه من تطوير على المعايير الصادرة عام ١٩٦٤ وعرفت اللجنة باسم رئيسها Anderson وأصدرت تقريرها عام ١٩٨٦ متضمنا الدستور الأخلاقي للمهنة الذي يحتوى على ما يلي():

١/١/٢/٢: **معايير السلوك المهني**: وهي تمثل القيم الخلاقية العامة المطلوبة لمهنة المحاسبة مع ربطها بالتزامات ومسئوليات الأعضاء نحو عملائهم وزملائهم والجمهور عامة، وهذه المعايير هي:

أ- **الأمانة والنزاهة**: بصفتها قيما أخلاقية أساسية يتميز بها العضو، ويستمد الجمهور ثقته من اتصاف العضو بها، وترتبط الأمانة والنزاهة بالتجرد من الانحياز للمصلحة الشخصية وأن يكون العضو محل ثقة العميل ويحفظ أسراره.

ب- **الموضوعية والاستقلال**: ويعني بها التحرر من أية مؤثرات غير مهنية في أداء المحاسب لعمله ومراعاة توازن المصالح ولا يحيد عن الحق وأن يكون صادقا.

() George D. Anderson and Robert C. Ellyson. "Restructuring Professinal standards: The Anderson report -Journal Accountancy- September 1986 P.96-102.

جـ- **العناية الواجبة:** وترتبط بتحسين العمل وإتقانه وما يتطلبه من الاستمرار في تنمية كفاءته المهنية وأداء العمل على الوجه الأكمل، أي ترتبط بقيمة "إتقان العمل وكيفية تجويده"

د- مدى وطبيعة الخدمات التي يقدمها: ويرتبط ذلك بقيمة كفاءة العمل والموازنة بين المصالح خاصة للطرف الثالث أو الجمهور.

٢/٢/١/٢: **قواعد السلوك:** وهى تمثل الإرشادات التفصيلية التي يجب أن يسير عليها المحاسب في عمله حتى يكون ملتزما بالمعايير الأخلاقية العامة، **ومن أهمها ما يلي:**

أ- عدم تشويه أو تحريف الحقائق أو التلاعب بها وعدم التأثر بالآخرين أو البعد عن الحق عند إصدار قراراته، وترتبط هذه القاعدة بمعيار الأمانة والنزاهة والموضوعية.

ب- بذل العناية الواجبة عن طريق التخطيط والإشراف والحصول على البيانات الكافية والملائمة، وترتبط هذه القاعدة بمعيار العناية الواجبة.

جـ- أن يتأكد من إتباع المبادئ المحاسبية الموضوعة في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي.

د- حفظ أسرار العملاء وعدم إفشائها، ويرتبط ذلك بمعيار النزاهة والأمانة.

هـ- أن لا يسلك في تحديد أتعابه أساليب تؤثر على استقلاله، مثل الأتعاب المشروطة أو المحتملة.

و- مراعاة كرامة المهنة، فيحظر على العضو القيام بأي عمل يسئ لسمعة المهنة.

ز- مراعاة زملاء المهنة، فلا ينافسهم من خلال الإعلانات أو دفع سمسرة أو عمولة للحصول على العملاء، وأن لا يشارك أو يستخدم أشخاصاً من غير أعضاء مجمع المحاسبين.

٢/٢/١/٣: سبل تحقيق وتدعيم الالتزام بالدستور الأخلاقي، وهي:

أ- **الالتزام الذاتي:** من قبل أعضاء المجمع القائم على الفهم والإدراك والضمير المهني.

ب- **الالتزام الخارجي:** من خلال أعضاء المجمع والزملاء في المهنة والرأي العام الذي يتابع مدى التزام العضو بالقواعد والمعايير المقررة ورصد حالات الخروج عليها.

ج- **العقوبات:** ممثلة في الإجراءات التأديبية التي يوقعها المجمع على العضو في حالة مخالفته للمعايير والقواعد.

٢/٢/٢: جهود مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز: (ICAEW)

وهو أقدم منظمة مهنية للمحاسبة على مستوى العالم حيث أنشئ عام ١٨٨٠ ومن أحدث إصداراته في مجال ربط الأخلاق بالمحاسبة "دليل الأخلاقيات المهنية" عام ١٩٩٢ والذي يشتمل على ما يلي[١]:

---

(١) The Institute of Chartered Accountants in England and Wales "New Guide to Profssional ethice" Accountancy. March 1992- P. 117-131 .

٢/٢/٢/١: المبادئ أو المعايير العامة. وهي ما يلي:

أ- النزاهة، والتي تتضمن الأمانة والعدالة والمصداقية والاستقامة الشخصية.

ب- الموضوعية، والتي تتطلب عدم تأثر المحاسب بأي مؤثرات خارجية تجعله يحيد عن الحق.

جـ- الكفاءة المهنية، وتتطلب عدم قبول أى عمل لا تكون لديه الكفاءة المناسبة لمباشرته.

د- بذل العناية الواجبة بمهارة، وبمراعاة المعايير الفنية والمهنية.

هـ- الكياسة واللياقة في التعامل مع الآخرين.

٢/٢/٢/٢: القواعد الإرشادية: وسماها "الدليل" التقارير الإيضاحية وهي ثلاثة عشر تقريراً تتضمن قواعد السلوك التي تحقق، أو الواجب أتباعها تحقيقاً لأخلاقيات المهنة وهى:

(النزاهة والموضوعية والاستقلال) (التصرف عند قيام العضو بأعمال التصفية والإفلاس) (النصائح التي يقدمها المحاسب) (الإجراءات الوقائية لتعارض المصالح بين المحاسب وعملائه) (السرية وحفظ أسرار العميل) (ما يجب على المراجع عند استبداله بزميل آخر له في مراجعة إحدى الشركات) (الاستشارات وما يجب عليه عند أدائها) (ما يجب على العضو عن قيامه بأعمال الوكالة والوساطة) (الارتباط مع غير الأعضاء في المجمع في مجال الخدمات المهنية كالمتخصصين في الكمبيوتر أو الطب أو الهندسة) (طرق

تقدير الأتعاب والحالات التي يمتنع فيها تحديد الأتعاب مثل الأتعاب المشروطة) (مراعاة كرامة المهنة خاصة في مجال كيفية الحصول على عملاء جدد) (مراعاة كرامة المهنة عند اختيار اسم المكتب والمطبوعات والمهنة) (المسئوليات الأخلاقية للأعضاء الذين يمارسون المحاسبة بصفتهم موظفين في المنشآت)

٣/٢/٢/٢: سبل تحقيق وتدعيم الالتزام بدليل أخلاقيات المهنة، وهي:

أ- تطبيق المعايير العامة على جميع الأعضاء، أما التقارير الإيضاحية فميراعى ما يرتبط منها بكل فئة من المزاولين للمهنة في مكاتبهم الخاصة، أو المحاسبين الموظفين، أو المراجعين الداخليين.

ب- الالتزام الذاتي الأدبي للأعضاء تجاه هذه القواعد.

جـ- العقوبات التي تقرر في حالة الخروج عن معايير الأخلاق المهنية بواسطة لجان ثلاث هي: لجنة التحقيق، واللجنة التأديبية، ثم لجنة الاستئناف.

٣/٢/٢: جهود الاتحاد الدولي للمحاسبين:

(IFAC) بدأت بذور هذا الاتحاد عام ١٩٠٤ في صورة لجنة تسمى "لجنة التنسيق الدولي لمهنة المحاسبة" وفي اجتماع اللجنة في سيدني باستراليا عام ١٩٧٢ قرر الأعضاء إنشاء لجنة أخرى أطلق عليها "لجنة الأصول المحاسبية الدولية" ثم في اجتماع عام ١٩٧٧ قرر الأعضاء ضم هذه اللجان تحت مسمى "الاتحاد الدولي للمحاسبين" والذي انبتت منه عدة لجان منها

"لجنة الأصول المحاسبية الدولية" ولجنة معايير المراجعة الدولية، ويضم الاتحاد في عضويته ٧٩ منظمة مهنية من حوالي ستين دولة إلى جانب أعضاء مراقبين ومراسلين[١]، ولقد أنشأ الاتحاد ضمن لجانه "لجنة الأخلاقيات" التي أعدت الميثاق الأخلاقي عام ١٩٨٩ الذي يتضمن ما يلي[٢]:

١/٣/٢/٢: المبادئ الأساسية، وتشتمل على ستة مبادئ أو معايير أخلاقية هي:

أ- الأمانة والنزاهة بشكل يؤدى إلى استقامة المحاسب في أداء عمله المهني.

ب- الموضوعية والاستقلال حتى يتحقق للمحاسب العدالة وعدم التحيز.

جـ- الكفاءة المهنية التي تمكنه من بذل العناية الواجبة.

د- السرية، بالحفاظ على أسرار العميل وعدم الكشف عنها دون ترخيص صريح محدد قانوني أو مهني.

هـ- السلوك المهني الذي يعمل على رفع مكانة المهنة والمحافظة على كرامتها إلى جانب السلوك المتزن في علاقته بعملائه وزملائه ومساعديه والجمهور عامة.

و- مراعاة المعايير الفنية التي تنظم عمله سواء حددتها المنظمات المهنية أو التشريعات في كل دولة، أو التعاقد مع صاحب العمل وبما لا يتعارض مع الأمانة والموضوعية والاستقلال.

---

(١) د. محمد عبد الحليم عمر - المحاسبة المتقدمة - جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٩٩٢م

(٢) IFAC. Statement of Policy on Implementation and Erforcement of code of Professional Ethics in Accountantcy. (Sep. 1989) 149-158.

٢/٢/٣/٢: القواعد والإرشادات التفصيلية:

وتشتمل على إحدى عشرة قاعدة ملخصها هو:

أ- شرح كيفية تحقيق الموضوعية والاستقلال، فالموضوعية تعني أن يتصف سلوك المحاسبين بالعدالة والعقلانية والأمانة والتحرر من تعارض المصالح.

أما الاستقلال فيتحقق بعدم وجود علاقات شخصية أو أسرية أو مالية فوق أتعابه تؤثر على أدائه لعمله.

ب- كيفية تحقيق الكفاءة المهنية سواء عند اكتسابها بالتأهيل العلمي والعملي أو المحافظة عليها بالتعليم المهني المستمر.

جـ- كيفية مواجهة التعارضات الأخلاقية المهنية، ويتم ذلك بضرورة الالتزام بميثاق الأخلاق المهني فوق أي ارتباطات مع صاحب العمل أو العميل، والالتزام بالسياسات المحددة للعمل، كما يمكنه اللجوء إلى مستشار خارجي لبيان كيفية التصرف حيال هذا لتعارض، وهذا الإرشاد يعتبر تطبيقا لمعيار النزاهة والأمانة.

د- ويؤكد هذا الإرشاد الرابع على ضرورة مراعاة السرية والحالات التي يمكن الإفصاح فيها عن السرية وهي عند ترخيص صاحب العمل بذلك وأن لا يكون في الإفصاح ضرر بالآخرين، وعندما يكون الإفصاح مطلوبا بنص القانون، أو عندما يتطلب ذلك الواجب المهني بناء على دعوى قضائية أو التزاما بالمعايير المحاسبية والأخلاقية.

هـ- حظر القيام بالأعمال التي تتعارض مع كرامة المهنة وسمعتها.

و- الإعلان والدعاية وكيفية الحصول على العملاء، ويتم ذلك من خلال المنظمات وليس بصورة منفردة ،بالإعلان ،في وسائل الإعلام ومراعاة آداب التعامل عند تعريف الجمهور بالخدمات مثل عدم الإلحاح أو المديح.

ز- الأتعاب والعمولات، والتي يجب أن تحدد بما يتناسب مع الوقت والمجهود ومستوى المهارة المطلوبة ودرجة المسئولية ولا تحدد الأتعاب على أساس نسبة من الناتج أو تكون معلقة على شرط.

ح- الأمانة عند الاحتفاظ بأموال العميل.

ط- العلاقات مع الزملاء ويجب أن تقوم على التعاون والاحترام وعدم المنافسة غير الشريفة.

ي- الأمانة والموضوعية عند مزاولة الخدمات الضريبية بالعمل على سلامة إعداد التقارير الضريبية.

ك- عند قيام المحاسب بأداء خدمات خارج حدود الدولة فيجب عليه الالتزام بأخلاقيات المهنة الصادرة في هذه الدولة، وإذا كانت هناك اختلافات بين هذه الأخلاقيات في بلده الأصلي والبلد المضيف له، فيجب أن يتم الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية الأكثر تشددا في أي منهما.

٣/٣/٢/٢: سبل تحقيق وتدعيم الالتزام بالميثاق الأخلاقي، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

أ- الالتزام الذاتي من الأعضاء العاملين في المجال المحاسبي استشعارا منهم بأهمية المهنة وكرامتها.

ب- المنظمات المهنية، ودورها يكون بتوصيل وتفسير ونشر المعلومات عن أخلاقيات المهنة والتعليم المهني المستمر والذي يتضمن العمل على غرس القيم الأخلاقية ونشرها بين الأعضاء، ثم التحقيق في المخالفات وإصدار الأحكام التأديبية.

جـ- لقد اقترح الميثاق نظاما للعقوبات يبدأ بالإلزام بتلقي العضو تعليماً وتدريباً إضافة ثم التأديب واللوم، ثم الغرامة المالية، ثم الإيقاف عن العمل فترة من الوقت، ثم الإيقاف النهائي.

٤/٢/٢: جهود المنظمات المهنية في مصر():

ولقد بدأت هذه الجهود عام ١٩٥٨ بإصدار نقابة المحاسبين والمراجعين والتي أنشئت بموجب القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥، دستور مهنة المحاسبة والمراجعة والذي يتضمن أربع أبواب تناول الباب الرابع منها آداب وسلوك المهنة، ثم عند إنشاء نقابة التجاريين وإدماج نقابة المحاسبين فيها أصدرت ميثاق آداب وسلوك المهنة والذي يعد تطويراً لدستور المهنة السابق إصداره، وبعد ذلك تأسس المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين بموجب اتفاقية بين الحكومتين المصرية والأمريكية وأصدر ميثاق آداب وسلوكيات مهنة المحاسبة عام ١٩٩٣ والذي يعتبر ترجمة حرفية للميثاق الأخلاقي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

() دستور مهنة المحاسبة والمراجعة الصادر عن نقابة المحاسبين والمراجعين عام ١٩٥٨

- ميثاق آداب وسلوك مهنة المحاسبة والمراجعة، الصادر عن نقابة التجاريين عام ١٩٩٢ ومنشور بمجلة الاقتصاد والتجارة عدد ٥١٦

- مشروع ميثاق آداب وسلوكيات مهنة المحاسبة بجمهورية مصر العربية - مؤتمر بالقاهرة فبراير ١٩٩٣م الصادر عن المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين.

هذا فضلا على أنه ليس للمعهد سلطة إلزام المحاسبين بما يصدر عنه، ولذلك سوف نكتفي باستعراض الميثاق الصادر عن نقابة التجاريين والذي اشتمل على ستة عشر مادة لم تبوب في صورة معايير عامة وقواعد تفصيلية وسبل تدعيم الالتزام، **وإنما وردت مسلسلة على الوجه التالي:**

المادة الأولى: وتتناول استقلال المحاسب والمراجع

المادة الثانية: وتتناول مسئولية المراجع عن بذل العناية الواجبة وحسن اختيار معاونيه وتوجيههم.

المادة الثالثة: وتتناول أخطاء المحاسب والمراجع والتي لا ترقى إلى درجة المساءلة وهى التي تحدث بحسن نية.

المادة الرابعة: وتتناول الأمانة المهنية من خلال عرض ست حالات تمثل إخلالاً بها.

المادة الخامسة: وتتناول ضرورة أن يضمن المراجع تقريره الحدود التي فرضت عليه أثناء تأدية عمله.

المادة السادسة: وتتناول حظر القيام بالتقديرات أو التنبؤات أو اعتمادها.

المادة السابعة: وتتناول ضرورة محافظة المحاسب على سرية المعلومات عن العملاء.

المادة الثامنة: وتتناول ضرورة أن يشير المراجع إلى وجود مصلحة شخصية له في المنشأة إن وجدت.

المادة التاسعة: وتتناول أسس تحديد أتعاب المراجع

المادة العاشرة: وتتناول المحافظة على كرامة المهنة بعدم الإعلان والدعاية عن نفسه أو دفع عمولات وسمسرة لاجتذاب العملاء.

المادة الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والخامسة عشرة وتتناول حقوق زملاء المهنة وعدم الأضرار بهم.

المادة الرابعة عشرة: وتتناول حظر مزاولة المهنة مع شخص غير مرخص له بالمزاولة في مصر.

المادة السادسة عشر: وتتناول اختصاص نقابة التجاريين بالتحقيق وتوقيع العقوبات عن من يخل بشرف المهنة وكرامتها.

٥/٢/٢: جهود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية():

التي أنشئت بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة بالجزائر عام ١٤١٠هـ/١٩٩٠م من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية، وتم تسجيل الهيئة في عام ١٤١١/١٩٩١ في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية لا تهدف إلى الربح وغرض الهيئة تطوير الفكر المحاسبي وإعداد وإصدار وتفسير وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن ضمن إصدارتها "ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الذي صدر واعتمد عام ١٩٩٨ على أن يبدأ العمل به من أول عام ١٤٢٠/١٩٩٩.

() مجلد معايير المحاسبة والمراجعة الصادر عن الهيئة -نشر مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي- ١٩٩٩

ويتكون هيكل هذا الميثاق من الآتي:

٢/٢/٥/١: الأسس الشرعية لأخلاقيات المحاسب وحددها الميثاق في الآتي:

أ- الأمانة ب- مبدأ الاستخلاف للبشرية في الأرض

جـ- الإخلاص د- التقوى

هـ- الإحسان وإتقان العمل و- مراقبة الله تعالى

ز- محاسبة الله تعالى للعباد

٢/٢/٥/٢: المبادئ الأخلاقية للمحاسب: وتتمثل في الآتي:

أ- **الثقة:** بمعنى أنه ينبغي على المحاسب أن يكون موثوقا به أمينا في أداء واجباته، وأن يتصف سلوكه بالنزاهة والأمانة والاستقامة والمحافظة على سرية المعلومات.

ب- **المشروعية:** وتعنى التزام المحاسب في كل أعماله المهنية والوظيفية بأحكام الشريعة الإسلامية.

جـ- **الموضوعية:** وتعنى أن يكون المحاسب عادلا ومتجردا ومحايدا غير متحيز ويتجنب وضع نفسه في موقف يفقده استقلاله.

د- **الكفاية المهنية وإتقان العمل:** بما يتطلب بذل العناية الواجبة.

هـ- **السلوك الإيماني:** وذلك بأن تتسق سلوكيات المحاسب مع مقتضى ومتطلبات الإيمان بالله.

و- السلوك المهني والمعايير الفقهية: ويكو ذلك بالالتزام بالقواعد الإرشادية المذكورة في القسم الثالث.

٣/٥/٢/٢: قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب:

وتمثل كيفية تحقيق المبادئ الأخلاقية السابقة من خلال سرد ما يجب على المحاسب في أداء أعماله، **وذلك على الوجه التالى:**

أ- **بالنسبة للقواعد المتعلقة بمبدأ الثقة:** وتتمثل في كل من: الالتزام بالصدق والشفافية في عرض المعلومات، والمحافظة على السرية، وتجنب استغلال المعلومات الخاصة بالمؤسسة من أجل نفع شخصي أو لمجاملة الغير.

ب- **بالنسبة للقواعد المتعلقة بمبدأ المشروعية:** وتتمثل في كل من: الوفاء بمسئولياته أمام الله عز وجل والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أداء خدماته المهنية.

ج- **بالنسبة للقواعد المتعلقة بمبدأ الموضوعية:** وتتمثل في كل من: عدم قبول هدايا، أو وضع نفسه في موقف يؤثر على استقلاله وصدقه مثل وجود علاقات عائلية أو شخصية مع العميل، وعدم تحديد الأتعاب بشكل مشروط أو احتمالي.

د- **بالنسبة للقواعد المتعلقة بمبدأ الكفاءة المهنية:** وتتمثل في التأهيل العلمي والعملي المناسب، وعدم القيام بعمل إلا أن يكون قادرا عليه، وإتقان العمل بما يتفق مع المعايير الموضوعة، وتخطيط العمل والإشراف عليه.

هـ- **بالنسبة للقواعد المتعلقة بمبدأ السلوك الإيماني:** وتتمثل في استشعار مراقبة الله عز وجل وحسابه الأخروي يوم القيامة، والإخلاص، والوفاء بالعقود، والمحبة والأخوة في الله لتحقيق التعاون، وأن يكون قدوة حسنة للغير.

و- **بالنسبة للقوا عد المتعل قة بم بدأ ال سلوك المه ني والم عايير المهنية**، وتتمثل في الالتزام بتطبيق المعايير الصادرة عن الهيئة، والعناية التامة بالأعمال، وعدم الإخلال بالواجبات المهنية أو اللجوء إلى الخداع والتضليل ودفع عمولات للحصول على العملاء ومراعاة حقوق الزمالة.

٢/٢/٥/٤: **مؤ يدات الال تزام بالمي ثاق**: وتتمثل في العقوبات التعزيزية التي تضعها الجهات ذات العلاقة.

٢/٣: تقييم الجهود المبذولة لربط الأخلاق بالمحاسبة في الواقع المعاصر:

وهذا التقييم هام جدا لأنه في ضوئه يمكن تحديد مدى أهمية العمل على اللجوء إلى الإسلام لتحديد أخلاقيات مهنة المحاسبة ويمكن عرض **هذا التقييم على الوجه التالي:**

٢/٣/١: **أن وجود هذا الكم والاهتمام من المنظمات المهنية:**

لربط الأخلاق بالمحاسبة يؤكد على أهمية بحثنا الذي تتناول الأخلاق والمحاسبة.

٢/٣/٢: أن هذه الجهود طيبة وتم إعدادها بشكل سليم وغطت معظم جوانب الموضوع.

٢/٣/٣: **أن تعدد المواثيق الأخلاقية:**

على الوجه الذي ذكرناه كأمثلة على هذا التعدد يدل على ضرورة أن تنبع هذه المواثيق من الثقافة التي تسود المجتمع ومعتقداته وأن تراعى ظروف كل مجتمع وهذا أمر مقرر في المحاسبة بشكل عام حيث جاء "تعتبر المحاسبة

إلى حد كبير – كباقي العلوم الاجتماعية والسلوكية الأخرى– محصلة لبعض الجوانب البيئية المحيطة بها، ومن هذه الجوانب المفاهيم القانونية والخلقية السائدة في المجتمع"( ) وهذا ما يؤكد ضرورة إعداد مواثيق أخلاقية تستلهم من البيئة الإسلامية التي تسود في العالم الإسلامي.

٢/٣/٤: إن **التغيير والتطوير في المواثيق الأخلاقية** للمحاسب وفي الدولة:

الواحدة مثل ما حدث في أمريكا بإصدار أول دليل لآداب وسلوك مهنة المحاسبة عام ١٩١٧ وأدخلت عليه تعديلات وتطويرات عديدة حتى وصل إلى الميثاق الذي تضمنه تقرير اندرسون السابق الإشارة إليه عام ١٩٨٦، إن ذلك التطوير والتغيير يبرر أيضا الاستمرار فيه وإدخال تعاليم وتوجيهات الإسلام في الجانب الأخلاقي للمحاسبة.

٢/٣/٥: **إن المدخل او المنهج الذي سارت عليه أغلب المواثيق الأخلاقية**:

المذكورة الذي يقوم على وجود مبادئ أو معايير عامة، ثم قواعد تفصيلية، ثم سبل تدعيم الالتزام وحسبما ذكرناه في الفقرة السابقة منهج سليم، ولكن كان يجب أن يتضمن هذا المنهج أمرين ضروريين:

الأول: ذكر الأسس التي استقيت منها المبادئ الأخلاقية العامة.

( ) دونالد كيسو، جيري ويجانت -المحاسبة المتوسطة- ترجمة د. كمال الدين سعيد- دار المريخ بالرياض ١٩٩٨ صـ٢٣-٢٤ .

الـ ثاني: الربط بين هذه المعايير والقواعد وبين مسئوليات المراجع أمام الله سبحانه وتعالى، وأما نفسه، وأمام مسئولياته التعاقدية مع العملاء، ثم أمام زملاء المهنة والمجتمع كما يلاحظ أن مواثيق الأخلاق الصادرة في مصر والملزمة في التطبيق لم تأخذ بمنهج محدد بل جاءت سردا لمواد قانونية.

٥/٣/٢: إن نطاق تطبيق المواثيق الأخلاقية يقتصر بعضها على المراجع الـ خارجي دون باقي الممار سين للمهـ نة من محا سبين و موظفين ومراجعين داخليين[١].

٦/٣/٢: **هناك معايير محل اتفاق بين كافة المواثيق:**

() وهي النزاهة والأمانة والموضوعية، كما أن هناك بعض المعايير وردت في مواثيق دون الأخرى مثل معيار مدى وطبيعة الخدمات، والسلوك المهـ ني، والالـ تزام بالمعايير القيمة، ومعيار الكياسة واللياقة ومراعاة الآخرين.

٧/٣/٢: **هناك خلط بين المعايير والقواعد التفصيلية:**

كما أن بعض المواثيق ذكرت المعيار الخلقي ثم ذكرته كقاعدة.

٨/٣/٢: **عند ذكر معيار الكفاءة المهنية:**

والقواعد المتصلة به ذكرنا قاعدة الالتزام بالمعايير الفنية والمحاسبية الصادرة عن المنظمات المهنية أو المستمدة من القوانين السائدة، وقد يكون بعضها غير مراعى فيه الجانب الأخلاقي.

---

(١) د. أشرف يحيى -الجوانب الأخلاقية والسلوكية للمحاسب- صـ١٣٤
(٢) د. أشرف يحيى - المرجع السابق صـ١٣٤-١٣٦

٩/٣/٢: عدم التفرقة في تحديد المعايير والقواعد الأخلاقية:
بين المتصل منها بشخصية المحاسب والمتصل منها بعمله.
١٠/٣/٢: إن سبل تدعيم الالتزام بالمعايير الأخلاقية:
لم يركز على الجانب الذاتي والمسئولية الذاتية والتي هي العامل الأهم في الالتزام بتطبيق القواعد الأخلاقية.
١١/٣/٢: يعتبر ميثاق الأخلاقيات الصادر:
عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية متكاملاً إلى حد كبير ويظهر فيه البعد الإلزام، إلا أنه ينقصه بيان سبل تدعيم الالتزام بالميثاق.
١٢/٣/٢: وأخيرا فإن الواقع العملي:
يثبت أن هذه المواثيق لم تحدد هدفها بدليل وجود العديد من أخطاء المحاسبين والمراجعين رغم تمسكهم الظاهري بالمعايير الأخلاقية.
ومن أمثلة ذلك ما يلي:
أ- في عام ١٩٨٧م نتيجة لحالة السخط العام تجاه الغش والتزوير والتلاعب في المعلومات المحاسبية في الشركات الأمريكية شكلت لجنة توصية لدراسة هذه الظاهرة ومن ضمن توصياتها التي وردت في التقرير المقدم منها ضرورة التعليم الأخلاقي المهني لما في ذلك من أثر هام في زيادة جودة الأقدار المحاسبي وتقليل الانحرافات[١].

---

[١] د. أشرف يحيى - الجوانب الاخلاقية والسلوكية للمحاسبة - رسالة دكتوراه - تجارة الأزهر ١٩٩٥م، صـ٤٥

ب- من بين الأ شياء الـ تي كـ شفت عنـ ها أز مة جـ نوب شرق آ سيا عام ١٩٩٨/٩٧م أن معظم شركات المحاسبة الأمريكية الخمس الكبرى قامت بالمراجعة المحاسبية لبيوت المال الكبرى في هذه الدول والتي بانهيارها أنهار الاقتصاد في الدولة ككل، ومع ذلك لم ترفع شركات المحاسبة المذكورة أية أعلام حمراء عن مشكلاتهم وذلك وفقاً لما جاء في دراسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[1]، ويمكن رد ذلك إلى نقص الوعي الأخلاقي، إذ لا يمكن القول بعدم إمكانية هذه الشركات المحاسبية الكبرى التعرف على مواطن الخطر التي أدت إلى انهيار اقتصاديات هذه الدول بالكامل، كما أن الاحتجاج بأن هذه البيوت كانت تتبع معايير محاسبة محلية لا يبرئ شركات المراجعة ولأن ذلك يخالف قواعد الميثاق الأخلاقي المحاسبي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين خاصة قاعدة أداء خدمات المحاسبة خارج حدود الدولة كما سيأتي ذكره بعد.

جـ- لقد كانت مسئولية مراقبي حسابات شركات توظيف الأموال في مصر واضحة إذ تبين بعد انهيارها عدم وجود نظم محاسبية متكامل في بعض هذه الشركات فضلاً على عدم صدق البيانات التي تنشر عنها، وكان الواجب الأخلاقي المهني يحتم على هؤلاء المراقبين التنبية إلى ذلك قبل أن تقع الكارثة.

---

(1) توماس فريدمان "السيارة ليكساس وشجرة الزيتون - محاولة لفهم العولمة - ترجمة ليلى زيدان - الدار الدولية للنشر، صـ٢٤٤.

د- في قضية بنك الاعتماد والتجارة الذي أفلس كانت هناك أموال ضخمة لبعض البنوك الإسلامية في مصر والسعودية والإمارات العربية، وكانت تتم المحاسبة عليها ومراجعتها في دفاتر وقوائم هذه البنوك دون أن تظهر هذه المحاسبة والمراجعة عدم صدق ما يظهر من معلومات عنها.

وبناء على ما سبق وما سوف نذكره في المبحث التالي تتضح الحاجة إلى اللجوء للإسلام لبناء نموذج لميثاق أخلاقي إسلامي للمحاسبة، وهو ما سوف نتناوله في المبحث التالي والأخير.

المبحث الثالث

نحو ميثاق أخلاقي إسلامي للمحاسبة:

والآن نأتي إلى ختام البحث والهدف الأساسي منه في محاولة لوضع مقترح لميثاق أخلاقي إسلامي للمحاسبة نبدأه بالإجابة على التساؤل: لماذا المنهج الإسلامي لأخلاقيات المحاسبة؟ ثم نحدد المدخل الأساسي وأسس إعداد هذا المقترح ونأتي إلى صلب الموضوع بتوضيح مكونات الميثاق المقترح وأخيرا نصل إلى تحديد مزايا هذا الميثاق الإسلامي، وذلك كله على الوجه التالي:

١/٣: لماذا المنهج الإسلامي لأخلاقيات المحاسبة:

ويمكن أن نجيب على ذلك بما يلي:

١/١/٣: لما سبق ذكره في نهاية المبحث السابق:

من تقييم للمواثيق التي صدرت عن المنظمات المهنية في العالم وظهر فيها بعض نواحي القصور.

٢/١/٣: ولضرورة أن يتبع المسلمون:

أحكام وتوجيهات دينهم والتي يحتوى على مزايا عديدة في مجال أخلاق المحاسبة كما سنبينه في الفقرة الأخيرة من هذا المبحث، ولما تبين من استعراض المجهودات المعاصرة من ضرورة مراعاة العوامل البيئية عند إعداد مواثيق أخلاقيات المحاسبة، وبالتأكيد فإن كون القيم الإسلامية هي السائدة في المجتمع الإسلامي فإنه يجب مراعاتها خاصة في ظل الصراع الدولي في ظل العولمة حول الغزو الثقافي( ) وطمس الهوية الوطنية، وحتى يمكن للمسلمين أن يحتفظوا بثقافاتهم نقية وبالتالي يحافظوا على هويتهم وإلا أصبح الخطر كبيرا.

٣/١/٣: لأن الإسلام يهتم بالمحاسبة:

وربطها بالأخلاق كما سبق ذكره في المبحث الأول.

٣/١/٤: إذا كان علماء:

() الأخلاق يقولون إن الأخلاق بدأت دينا قبل أن تصبح فلسفة و هذا حق، فإنه يجب أن يعتمد في البناء الأخلاقي لسلوكيات الناس على الدين، وإذا كان الدين الإسلامي هو رسالة الله سبحانه وتعالى الخاتمة والخالدة لكل البشر الآن فإنه يلزم على المسلمين وغيرهم التوجه نحو الإسلام لوضع المواثيق الأخلاقية.

وإذا تأكد لنا ضرورة الاعتماد على الإسلام في إعداد الميثاق الأخلاقي، فما هو المدخل لذلك؟ وما هي أسس هذا المدخل؟ هذا ما سنوضحه في الفقرة التالية.

() توماس فريد مان -مرجع سابق- والذي يؤكد فيه على أن الهدف من العولمة بقيادة أمريكا هو أمركة العالم ثقافيا.

() عبد الله شريط -الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٩٧٥ صـ٩١
د. محمد عبد الرحمن مرحبا -المرجع في تاريخ الأخلاق- مرجع سابق صـ٢٠

٢/٣: مدخل وأسس المنهج الإسلامي:

المقترح لأخلاقيات المحاسبة: ونوضحها فيما يلي:

١/٢/٣: أما من حيث المدخل فيتم ذلك استنادا إلى ما يلي:

١/١/٢/٣: الاعتماد على أحكام:

وتوجيهات الإسلام خاصة فيما يتعلق بالربط بين الأخلاق والمحاسبة والسابق التعرف عليه في المبحث الأول وكما يظهر في النصوص الدينية العديدة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ثم الاستفادة من التراث الإسلامي سواء في مجال الفقه أو التفسير أو النظم الإسلامية.

٢/١/٢/٣: الاستفادة:

من الجهود العديدة التي تمت في مجال أخلاقيات المحاسبة والسابق ذكرها في المبحث الثاني وغيرها مما لم نذكره، سواء عند تحديد مكونات الميثاق أو المعايير العامة والقواعد التفصيلية طالما تتفق مع توجيهات وأحكام الإسلام ولا تخالفها، ولأن الرسول ﷺ يقول ((إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)) وبالتالي فهو لم يغفل مكارم الأخلاق السابقة عليه خاصة بالنسبة لمعايير الأخلاق الثابتة والتي لا يختلف عليها أحد.

٢/٢/٣: **أما من حيث الأسس العامة:**

للمنهج المقترح فيمكن تلخيصها فيما يلي:

١/٢/٢/٣: **أساس الشرعية:**

بمعنى الاستناد إلى أحكام الشريعة في بناء الميثاق خاصة في الآتي:

أ- تحديد قواعد السلوك المهني بناء على مدى تمشيها مع الأحكام الشرعية والتي ميزانها الحلال والحرام، فيجب أن تدور هذه القواعد في إطار

الأعمال الحلال المشروعة ولا تتعداها إلى منطقة الحرام، فالرسول ﷺ جعل كاتب الربا شريك في الإثم مع آكله ومأكله ،في حديث رسول الله ﷺ ((لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه))[1]، وفي مثال آخر لعن الرسول ﷺ ((الراشي والمرتشي والرائش))[2] والأخير هو الوسيط بينهما وكل من يباشر عملا يساعد على الرشوة، وبالتالي يجب على المحاسب أن لا يشارك في ذلك بكتابة الربا أو الرشاوى في الدفاتر حتى ولو غيَّر اسمها إلى عمولات وإكراميات.

ب- إن القواعد الشرعية المنظمة لعمل المحاسب لا تنفصل عن القواعد الأخلاقية، لأن القواعد الأخلاقية لا تقتصر في الحكم على أفعال الإنسان بالخير أو الشر بالنظر إلى السلوك الخارجي للإنسان، وإنما تدخل إلى الأعماق وتحكم على هذه الأفعال أيضا من خلال الباعث أو الدوافع أي النية، و هذا هو المقرر في القواعد الشرعية المنظمة للمعاملات بشكل عام كما يقول الفقهاء إن العبرة بالمقصود والمعاني لا بالألفاظ والمباني، ومن شان التزام المحاسب بذلك البعد عن العمليات الاحتيالية التي ظاهرها مشروع وباطنها غير مشروع.

٣/٢/٢/٢: الربط بين الهدف من المحاسبة: وبين المعايير والمبادئ الأخلاقية والتي بينهما صلة مباشرة ومؤثرة، فإذا كان الهدف العام من المحاسبة هو تقديم معلومات مفيدة وأن هذه الإفادة تتطلب أن تكون

[1] التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي ٢٩٤/٢
[2] سنن أبو داود ١٠/٤

المعلومات ملائمة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وتتسم بالموثوقية وتحدد الحقوق والالتزام بين الأطراف بدقة وتوازن، وأن ذلك يتطلب الكفاءة المهنية والاستقلال والموضوعية، فإن المبادئ والمعايير الأخلاقية التي توصل إلى ذلك تتمثل في العدل والصدق والأمانة بشكل محدد.

٣/٢/٢/٣: إذا كانت هناك علاقة بين الأخلاق التي تعتبر صفات باطنية في النفس وبين السلوك الظاهر الذي يمثل الأفعال الصادرة عن ما في النفس من بواعث وأخلاق، فإن ذلك يجعل للأخلاق نطاقا يتكون من جزء ظاهر يمكن تنظيمه بالقواعد الأخلاقية، وجزء باطني مستتر لا يمكن وضع قواعد له، وهذا ما يتطلب عند وضع الميثاق الأخلاقي للمحاسب أن يمتد نطاق هذا الميثاق ليشمل الجزء الظاهر ممثلا في قواعد الأداء المهني للمحاسب، والجزء الباطن ممثلا في "الصفات الشخصية للمحاسب" .

٤/٢/٢/٣: إن نجاح أي عمل لابد أن يتم من خلال نظام متكامل، ولكي يؤتي النظام ثماره فلابد أن تحدد فيه المسئوليات بدقة، ذلك أنه إذا عدمت المسئولية فسد النظام، ولذا عند وضع نظام أخلاقي للمحاسبة فلابد من تحديد مسئوليات المحاسب فيه بدقة، وإذا كانت المواثيق الأخلاقية السابق ذكرها قد حددت هذه المسئوليات في المسئولية أمام العملاء وزملاء المهنة والمجتمع، فإنها في النظام الإسلامي أوسع

من ذلك حيث توجد المسئولية أمام الله عز وجل وأمام ضمير المسلم، لأن أي مسئولية يتحملها الإنسان سواء بالتعاقد مع الغير أو إلزام نفسه بها يصبح مسئولاً عنها أمام الله عز وجل، ومن شان ذلك تدعيم الالتزام بها لأنه لا يمكنه أن يفلت من رقابة الله عز وجل عليه.

٣/٢/٢/٥: مع الأخذ في الاعتبار كل ما سبق فإن مكونات الميثاق الإسلامي المقترح سوف تتكون من المسئوليات الأخلاقية للمحاسب ونطاق وهدف كل منها، يليها تحديد القيم والمعايير الأخلاقية العامة التي تؤدى إلى وفاء المحاسب بهذه المسئوليات، ثم القواعد التفصيلية التي تتعلق بهذه القيم والمعايير وتمثل قواعد السلوك الأخلاقي، وأخيرا كيفية تدعيم الالتزام بالميثاق الأخلاقي في التطبيق العملي.

وبناء على ما سبق نتناول النموذج المقترح في الفقرة التالية.١/٣/٣:

جدول مكونات الجزء الأول من الميثاق الإسلامي

المسئوليات	الهدف	القيم الأخلاقية الأساسية	القواعد السلوكية الأخلاقية
أما الله عز وجل وأ مام ضمير المحاسب المسلم	تدعيم الالا تزام الأخلاقي	- التقوى -الإخلاص - المشروعية	- عدم خيا نة الأما نة الملا تزم بـ ها أ مام المتعاقدين معه - عدم المـ شاركة في الأعـ مال غـ ير المشروعة مثل الربا والرشوة. -الإفصاح عن الكسب والإنفاق المخالف للشريعة. - البـ عد عن الـ سلوك الاحتـ يالي والـ غش والتدليس. - لا طا عة لمخلوق في معصية الخالق، فلا يرتكب مخالفة شرعية ويدعى أن ذلك لدواعي الوفاء بالتعاقد.

<table>
<tr>
<td>- أمام العملاء
- أ مام ا لزملاء ومجتمع المهنة
- أ مام م ستخدمي القوائم المالية.
- أ مام الجم هور بشكل عام</td>
<td>- الوفاء بالتعاقد
- تحق يق م صالح العملاء
- توفير معلو مات كاف ية وذات جودة عالية
- تحق يق علا قات طيبة مع الزملاء
- الال تزام بقوا عد المهنة التي تصدرها المنظمة المهنية
- كسب ثقة الجمهور
- مرا عاة ال صالح العام
- تحق يق ا ستقلال المحا سب وموضوعيته</td>
<td>- الوفاء
- العدل
- الصدق
- الأمانة
- النزا هة
والمرءوة
- التعاون
- السماحة</td>
<td>- تحر ير خ طاب ارت باط ي حدد ف يه مسئولياته بدقة والالتزام بما جاء به.
- الاعت ماد ع لى م ستندات وأد لة إث بات مناسبة.
- مراعة الصدق المحاسبي بإعداد والتأكد من المعال جة المحا سبية ال سليمة للمعاملات.
- مرا عاة الصدق ا لواقعي بأن ما سجل بالدفاتر والقوائم من بيانات يعبر بصدق عن ما حدث فعلا وله وجود خارجي.
- البعد عن مواقف الريبة والشك فلا يعد أو يرا جع في من شأة له في ها م صلحة شخ صية أو عائل ية و كل ما يجع له في موقف محاباة لصداقة أو عداوة.
- عدم إفشاء أسرار العملاء أو ا ستعمال المعلومات لصالحه أو لغيره.
- عدم إخفاء معلومات مؤثرة على مصالح المساهمين.
- عدم ت ضمين ت قاريره بي نات مخال فة للحقيقة مرا عاة لصالح فئة ع لى أ خرى مثل التقارير الضريبية أو المقدمة للبنوك للحصول على ائتمان.
- عدم ق بول هدايا أو د فع ع مولات للحصول على العملاء.
- عدم ال مديح في نف سه والإ علان عن خدماته</td>
</tr>
</table>

تابع:

المسئوليات	الهدف	القيم الأخلاقية الأساسية	القواعد السلوكية الأخلاقية
			- عدم قـ بول عـ مل مـ كان زمـ يل آخر إلا بعد الرجوع عليه. - البعد عن سفاسف الأمور.
المـ سئولية المهنية	- تحقـ يق كـ فاءة الأداء المهني	- الكفاءة - الإتـ قان وإحـ سان العمل - الثقة	- الحـ صول عـ لى مؤ هل علـ مي مناسب (التأهيل العلمي) - عدم قبول عمل محاسبي ليس مؤهلا له. - اجتـ ياز فـ ترة تدريب منا سبة (تأهيل علمي) - عدم إصدار أو الحصول على شهادات تدريب مزورة من مكاتب المحاسبين. - بذل العناية الواجبة عن طريق: - تخطيط العمل - وضع برامج - منا سبة الو قت - الا ستعانة بمـ ساعدين أكـ فاء - الإ شراف الـ سليم عـ لى العـ مل - الالـ تزام بالمـ عايير الفنـ ية الـ صادرة عن المنظـ مات المهنـ ية مـ ثل مـ عايير المحاسبة ومعايير المراجعة. - تحديد الأتعاب بما يتناسب مع الوقت والجهد - أن لا تـ حدد الأتـ عاب بطريـ قة شرطية أو معلـ قة عـ لى نتيـ جة العمل - الا طلاع المـ ستمر عـ لى الإ صدارات العلمـ ية في مـ جال العمل. - التدريب المستمر - الإفـ صاح الـ كافي والـ عرض الـ سليم للمعلو مات وا ستخدام مصطلحات مناسبة

التعليق على الجدول:

جاء اختيارنا للقيم الأساسية من بين الفضائل الإسلامية المنصوص عليها شرعا **والتي تتصل بمسئوليات المحاسب وذلك على الوجه التالي:**

أ- فالتقوى والإخلاص قيم إسلامية منصوص عليها في قوله تعالى في آية كتابة الديون { وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ }[1] والإخلاص في قوله تعالى {قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ }[2]والمشروعية في قوله تعالى{ ثُمَّ جَعَلۡنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ فَٱتَّبِعۡهَا }[3] وكل ذلك يجعل المحاسب المسلم يستشعر رقابة اللَّه عز وجل في كل أعماله بما يدفعه إلى الالتزام بهذه القيم في سلوكه، ويوفر له ميزانا أو أساسا للتعرف على السلوك الحسن من خلال ميزان الحلال والحرام شرعا.

ب- أما قيم الوفاء والعدل والصدق والأمانة فهي متصلة ببعضها وجاء فيها قول اللَّه تعالى { يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ }[4] وقوله سبحانه { وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِ }[5] وقوله عز من قائل ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [6]ثم قوله سبحانه وتعالى { إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ }[7] وكل هذه القيم تصب مباشرة في عمل المحاسب باعتباره شاهدا

---

(1) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة
(2) سورة الأنعام : الآية ١٦٢
(3) سورة الجاثية : الآية ١٨
(4) سورة المائدة : الآية ١
(5) سورة البقرة : الآية ٢٨٢
(6) سورة التوبة : الآية ١١٩
(7) سورة النساء : الآية ٥٨

على الأحداث الاقتصادية، وحكما يحدد الحقوق والالتزامات عليه الالتزام بالموضوعية والاستقلال المستفادة من قوله تعالى {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ }[1] وقوله عز وجل {وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ }[2].

جـ-أما قيمة المرءوة والسماحة والتعاون، فمن من شروطها العفة والنزاهة وهي تتضمن ترقية السلوك وتحليه النفوس وزينة الهمم[3]، والمروءة لها صلة بعمل المحاسب كمعد للمعلومات وموصل لها، وهذا ما يظهر فيما روى عن الرسول ﷺ ((من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو ممن كملت مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته))[4] وقول الرسول ﷺ أيضا ((إن الله يحب معالي الأمور وأشرافها، ويكره سفا سفها))[5] وقول الله عز وجل في التعاون {وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ }[6] وكل ذلك يعصم المحاسب من الوقوع في الزلل ويقوى علاقته بزملاء المهنة ويحافظ على كرامتها.

د- أما قيمة الكفاءة في العمل وإتقانه، فتظهر بداية في أن المحاسب أجير ويبيع خدماته للغير، ومن شروط الإجارة شرعا قدرته على أداء الخدمات

---

(1) سورة النساء : الآية ١٣٥
(2) سورة المائدة : الآية ٨
(3) آداب الدنيا للماوردي - مرجع سابق صـ٣٠٦-٣١٠
(4) المرجع السابق صـ٣٠٦
(5) الكسب للشيباني، صـ٦٢
(6) سورة المائدة : الآية ٢

المتعاقد عليها وإلا كان غاشا مدلسا قياسا على الغش في السلعة المباعة، والغش والتدليس محرم شرعا، كما أن الإتقان مطلوب شرعا ويتم الربط بينه وبين محبة الله في قول الرسول ﷺ ((إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه))[1].

هـ- إن القواعد التفصيلية السلوكية تمثل تفسيراً للقيم الأخلاقية في مجال التطبيق، ذلك أن الخير وما يوصل إليه من قيم أخلاقية أساسية كان هو الهدف المعلن في جميع المجتمعات بيد أن الآراء تختلف حول ماهية هذا الخير وكيفية تحقيقه والشروط الموصلة إليه، وإذا كان ضابط الخير والشر في الإسلام هو الحلال والحرام، فإن ذلك يوفر ميزانا عادلا وصادقا للتعرف على كيفية تحقيق الخير والشر. وهذا يرتبط بظروف الحال والواقع التطبيقي لكل سلوك وقد حاولنا أن نعدد بعض قواعد السلوك المهني في المحاسبة التي تدور في فلك تحقيق القيم الأخلاقية الأساسية وهي قد تزيد أو تنقص بحسب واقع الحال في التطبيق العملي.

٢/٣/٣: سبل تدعيم الالتزام بالميثاق الإسلامي لأخلاقيات المحاسبة: إن الإسلام دين ودنيا ولذا فإنه في كل أحكامه وتوجيهاته لا يقتصر على الجانب النظري وإنما يشمل أيضا سبل ضمان تطبيقها وذلك بأساليب عدة هي:

---

(١) التيسير بشرح الجامع الصغير - ٢٦٩/١

١/٢/٣/٣: الالتزام الذاتي: للمحاسب المسلم بمراعاة الجانب الأخلاقي في سلوكه، و هذا الالتزام يستند كما سبق القول إلى أن أي مسئولية يتحملها الإنسان أيا كان مصدرها يصبح مسئولا عن أدائها أمام الله عز وجل، ومن وجه آخر فإن الالتزام الظاهري المخالف للحقيقة يدخل في دائرة الاحتيال ويكون نفاقا.

ومن شأن هذا الالتزام الذاتي أن يغطى الجزء الباطني من السلوك أو البواعث والمقصود، كما أنه يلزم في ظل الحرية أو منطقة الاختيارات لدى المحاسب والتي تتزايد في ظل كبر حجم المشروعات وتعدد ملاكها والبعد الجغرافي والتنظيمي فيها.

٢/٢/٣/٣: مسئولية المجتمع حول تدعيم الالتزام الأخلاقي: وتنبع هذه المسئولية سواء لمجتمع المهنة أو المجتمع العام من الفريضة الإسلامية "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"

٣/٢/٣/٣: مسئولية الدولة عن تنظيم أعمال: رعاياها ورعاية مصالحهم، تتطلب أن يكون لها دور في تدعيم الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة، وكما جاء ((فإن الله ينزع بالسلطان ما لا ينزع بالقرآن))[١] ويكون دور الدولة هنا ليس فقط بأسلوب الثواب والعقاب، وإنما يمتد إلى أبعد من ذلك من خلال تعزيز القيم الأخلاقية بإصلاح الهيكل الاجتماعي والاقتصادي بحيث لا يجد الفرد من الممكن خدمة مصلحته الخاصة إلا من قيود العدالة الاجتماعية والاقتصادية[٢].

---

(١) د. يوسف القرضاوى "الأخلاق والاقتصاد الإسلامي" مؤسسة الرسالة صـ٤٤١

(٢) د. محمد عمر البشير - مرجع سابق صـ٣٠٨ - ابن مسكويه - تهذيب الأخلاق - مرجع سابق صـ٦٢

٣/٣/٢/٤: برامج التعليم الأخلاقي المستمرة، ذلك أن التمسك الأخلاقي من عدمه ليس صفة طبيعية لا يمكن تغييرها وإلا لما أرسل الله سبحانه الرسل والأنبياء لتعديل وترشيد سلوك الناس نحو الخير، كما أن ضغوط الحياة قد تقلل البواعث الأخلاقية لدى كثير من الناس، ولذا يجب التركيز وبصفة مستمرة على التعليم الأخلاقي، وهو ما عمل عليه الإسلام من خلال إيجاد لقاء إسلامي أسبوعي كحد أدنى ممثلا في صلاة الجمعة وما تشمله من خطبة الجمعة، ويمكن أن يتم ذلك أيضا من خلال الدروس الدينية المستمرة على أساس منهجي تحدد فيه ساعات محددة ومنهج تعليمي محدد يتم إلحاق المحاسبين به كل فترة، وأيضا إدخال منهج أخلاقيات المحاسبة ضمن برامج التعليم المحاسبي، وكل ذلك له أهمية في الإصلاح الأخلاقي كما يقول ابن مسكويه عن الأخلاق "منها يكون مستفاد بالعادة والتدريب ... وأننا مطبوعون على قبول الخلق بل ننتقل بالتأديب والمواعظ إما سريعا أو بطيئا"[١].

٣/٣/٢/٥: العقوبات على مخالفة القيم الأخلاقية: تحتل العقوبات لتقويم سلوك البشر مكانا بارزا في النظام الإسلامي، وحيث أن القواعد الشرعية تدعم القواعد الأخلاقية ولا تنفصل عنها. فإن الشريعة الإسلامية قررت عقوبات على مخالفة قواعدها ممثلة في الحدود والتعزير، ونظام العقوبات في الإسلام يمثل جبراً لضرر وردعاً وزجراً عن ارتكاب المخالفات فهو يقوم إجمالاً على ما يلي[٢]:

---

(١) ابن مسكويه - المرجع السابق صـ٢٦

(٢) رسالتنا للدكتوره مرجع سابق صـ١٣١-١٣٣

الجزاء الذاتي من نفس المسلم ممثلاً في تأنيب الضمير والإحساس بالندم كما قال الرسولﷺ ((المسلم من سرته حسنته وساءته سيئته))[1] وتتم معالجته بالتوبة التي تقوم على الندم ورد المظالم والعزم على عدم تكرار المخالفة.

- الجزاء الشرعي أو الإداري ممثلاً في توقيع العقوبات التعزيرية حسبما يراه أولوا الأمر، والذي هو يبدأ بالعقاب المعنوي مثل الإنذار ولفت النظر والتوبيخ والتعريض، وينتهي بالجزاء المادي كالحبس، ثم ضرورة تضمين المخالف بتعويض الضرر الذي أصاب الغير من مخالفته وذلك يتمثل في الغرامة المالية.
- الجزاء الإلهي، فإن استطاع الإنسان إسكات صوت ضميره والتهرب من رقابة البشر والوقوع تحت طائلة القانون، فإنه لن يستطيع الإفلات من رقابة الله عز وجل الذي: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾[سورة غافر:١٩] وبالتالي لن يفلت من عقاب الله عز وجل دنيا وأخرى.

وبذلك تكتمل مكونات الميثاق الإسلامي ونأتي إلى نهاية البحث الذي نختتمه ببيان موجز عن مزايا هذا الميثاق التي يتميز بها عن غيره والتي تمثل في نفس الوقت الإضافة التي يمكن أن يقدمها الإسلام في مجال أخلاقيات المحاسبة.

٤/٣: مزايا المنهج الإسلامي في بناء ميثاق أخلاقي للمحاسبة:

ويمكن أن نشير إلى هذه الملامح فيما يلي:

---

(1) التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوى ٤٢٣/٣

٣/٤/١: **طبيعة الأخلاق الإسلامية:** تتميز الأخلاق الإسلامية عن غيرها بما يلي:

٣/٤/١/١: **من حيث المصدر:** يصف القائلون بضرورة مراعاة الجانب الأخلاقي في المحاسبة أن مصدر هذه القيم الأخلاقية هو المجتمع أو البيئة أو العقل الجماعي، وهذا ما يؤدى إلى عدم حيادته القيم من ناحية وأنه لا توجد قيم متفق عليها من ناحية أخرى[١] **وهذا يمثل نقطة ضعف فيها للآتي:**

أولاً : لإمكان الخروج عليها خاصة في ظل تزايد نطاق الحرية الشخصية التي تنادى بها الرأسمالية النظام الذي يسود العالم الآن.

وثانياً: للتغير الذي يطرأ باستمرار على القيم الأخلاقية ويجعل السلوك الذي كان غير مقبول بالأمس مقبولاً اليوم أخلاقياً، وذلك مثل الرشاوى إلى أصبحت تدفع تحت مسمى عمولات وتجيزها بعض مواثيق الأخلاق المحاسبة اليوم كما جاء في ميثاق الأخلاق الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين[٢]. حيث جاء في الحالات التي لا يكون الاستقلال فيها مطلوب في بعض الدول فيجوز دفع عمولات أو تحديد الأتعاب على أساس شرطي.

---

(١) ايريل بوسترنج - مقدمة في إدارة الأعمال - ترجمة د. على السلمى، صـ٦٧، د. محمد عمر شبرا - مرجع سابق، صـ١٩٢.

(٢) مرجع سابق - الاشاد التفصيلى السابع - الأتعاب والعمولات

الفصل الثاني
تعريفات حول إدارة الأعمال

أولاً: أهم خصائص إدارة الأعمال:

١- الإدارة وظيفة طبيعية من وظائف المجتمع الإنساني لأنها تتعلق بـ [تحقيق الأهداف الفردية والجماعة].

٢- الإدارة نشاط عام لأنها:

- توجد تقريباً في جميع أوجه النشاط الإنساني (سلع وخدمات).
- تطبق على أعمال الأفراد والمنشآت صغيرها وكبيرها [حكومية وغيرها].
- تطبق مبادئ الإدارة على جميع الأنشطة الشرائية والتخزينية والإنتاجية والبيعية (التسويقية) والتمويلية.

٣- الإدارة علم وفن (قدرة شخصية).

ثانياً: تعاريف الإدارة [مكملة لبعضها البعض]:

١- **تعريف كمبال تعريف وصفي**:"الإدارة تشمل جميع الواجبات والوظائف التي تتعلق بإنشاء المشروع وإدارته من حيث تمويله ووضع سياساته الرئيسية وتوفير ما يلزمه من معدات، وإعداد التكوين أو الإطار التنظيمي الذي يعمل فيه، وكذلك اختيار الرؤساء والأفراد الرئيسيين له".

وطبقاً لهذا التعريف فإن مسؤولية المدير في المنشأة تتضمن الآتي:

- توفير العاملين والكفاءات الإدارية
- توفير المعدات والتسهيلات.
- تنظيم المشروع.
- وضع السياسات.

٢- **تعريف ليفنجستون:** الذي يركز على تحقيق الأهداف "وظيفة الإدارة هي الوصول إلى الهدف بأحسن الوسائل وأقل التكاليف في حدود الموارد والتسهيلات المتاحة وبحسن استخدامها.

٣- **تعر يف آبـ لمي:** الذي يركز على أهمية العلاقات الإنسانية باعتبارها العامل الرئيسي في الإدارة.

"الإدارة هي تنفيذ الأعمال عن طريق مجهودات أشخاص آخرين.

٤- **الإدارة هي اتخاذ القرارات.**

ومن استعراض هذه التعاريف وغيرها يمكن أن يقال إن أول شيء يتم البدء به قبل مزاولة العمل الإداري هو معرفة الهدف وتحديده حيث أن جميع أوجه النشاط الإداري تدور حول تحقيق الهدف المحدد.

ويلاحظ أنه في أي مشروع من المشروعات توجد عدة عناصر رئيسية هي: الأفراد – المواد – العدد والآلات – الأموال – الأسواق

و هذه هي العنا صر الـ تي يـ ستخدمها الـ مديرون في تحقـ يق أ هداف المشروع بطرق مختلفة حسب الظروف المحيطة.

ومن ثم فإنه بمعرفة الهدف وتحديد العناصر الممكن استخدامها في تحقيق الهدف يمكن أن نضع تعريفاً للإدارة على النحو التالي: "الإدارة عبارة عن النشاط الخاص بقيادة وتوجيه وتنمية الأفراد وتخطيط وتنظيم ومراقبة العمليات والتصرفات الخاصة بالعناصر الرئيسية في المشروع – من أفراد ومواد وآلات ومعدات وأموال وأسواق لتحقيق أهداف المشروع المحددة بأحسن الطرق وأقل التكاليف".

ثالثاً: تحليل العملية الإدارية وتحديد علاقتها بوظائف المنشأة:

- مراحل العملية (الوظيفة الإدارية) تخطيط – تنظيم – تنمية الكفاءات البشرية (والإدارية بصفة خاصة) – توجيه – رقابة
- وظائف المنشأة تتضمن جانب إداري وجانب تخصصي (فني) .
- جدول Table يوضح العلاقة بين الوظيفة الإدارية بعناصرها وبين وظائف المنشأة.

أهم مهام وظائف المنشأة ودور الإدارة فيها:

أولاً: وظيفة (إدارة المشتريات) ودور الإدارة فيها:

- توفير المستلزمات اللازمة لتأمين برنامج الإنتاج أو البيع أو تقديم الخدمة (حسب نوع المنشأة).
- شراء الكمية المناسبة، مع تخفيض رأس المال المستثمر في المخزون إلى أقل حد ممكن دون الإضرار ببرنامج العمل، مستويات المخزون من الأصناف المختلفة (حد أعلى – نقطة إعادة الشراء – حد أدنى).

- توفير الأصناف " بالجودة المناسبة " مع مراعاة التجانس والتبسيط الذي يسهل من مهمة التخزين والاستخدام.
- توفير المستلزمات بأقل تكلفة ممكنة مع الحفاظ على الجودة والخدمة المطلوبة من الموردين.
- توفير المستلزمات في الوقت المناسب دون الإضرار ببرامج العمل.

ثانياً: وظيفة الإنتاج أو العمليات (إدارة الإنتاج أو العمليات):

أهم مهامها:

- اختيار الموقع الملائم للمنشأة سواء أكانت منشأة صناعية أو منشأة خدمية بما يخفض من التكاليف وييسر من تقديم السلعة أو الخدمة.
- التنظيم الداخلي للمنشأة (مراكز إنتاج – مكاتب تقديم الخدمة).
- وضع خطة الإنتاج أو العمليات بناء على رقم الأعمال التقديرية.
- الرقابة على الإنتاج أو العمليات لتحديد مدى القصور واتخاذ الإجراءات التصحيحية على أساس المفهوم الحديث للرقابة.
- مراقبة الجودة على أساس مفهوم " الجودة الشاملة ".
- تحسين ظروف العمل المادية داخل المصانع أو المكاتب.

ثالثاً: إدارة التسويق (وظيفة التسويق):

أهم مهامها :

- القيام بالدراسات والبحوث التسويقية للتعرف على حاجات ورغبات العملاء. وتحديد حجم رقم الأعمال التقديري.
- بناء على نتائج الدراسات التسويقية، يتم إنتاج وتقديم السلع والخدمات بالمواصفات المطلوبة من العملاء.
- الإعلان أو الإعلام بالسلعة أو الخدمة المقدمة والتعريف بكل ما يتعلق بها.

رابعاً: إدارة الأفراد (وظيفة تنمية الكفاءات) (سلطة وظيفية):

أهم مسئولياتها:

- **تحليل الوظائف:** أي تجميع المعلومات عن خصائص كل وظيفة والتي تميزها عن غيرها من الوظائف لتحديد مؤهلات ومواصفات من يشغلها.
- **تصميم الوظائف:** أي تحديد محتوى كل وظيفة وطريقة أدائها وعلاقاتها.
- **تخطيط القوى العاملة:** بناء على خطط وأهداف المنشأة يتم تحديد المتطلبات الكمية والنوعية من أفراد القوى العاملة ثم وضع برامج الأفراد اللازمة للوفاء بهذه المتطلبات (الاختيار – التعيين – التدريب – الترقية – النقل .. الخ).
- الاختيار والتعيين مع وضع كل شخص في المكان المناسب.

- تحديد هيكل الأجور والمرتبات بشكل عادل وموضوعي.
- تصميم نظم الحوافز (الرغبة في الأداء).
- دراسة اتجاهات العاملين نحو المنظمة لتحقيق "الرضاء الوظيفي".

خامساً: الإدارة المالية (وظيفة التمويل):

أهم مسئولياتها:

- توفير الأموال اللازمة للمنشأة التي تستخدم في شراء الأصول الثابتة والأصول المتداولة (رأس المال العامل).
- الدراسة المستمرة للمركز المالي للمنظمة لمعرفة مواطن الضعف وعلاجها بما يضمن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- التوفيق بين الإيرادات والمصروفات من خلال إعداد ميزانية مالية تقديرية.

سادساً: وظيفة (إدارة العلاقات العامة).

- **تعريفها:**

أهم المهام:

- توثيق الروابط والعلاقات الطيبة مع المجتمع المحلي وتأمين التعاون المتبادل.
- الاشتراك مع إدارة الأفراد في رسم السياسات الإدارية التي تتعلق بالعاملين خصوصاً فيما يتعلق بالخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية ... الخ.

- تحسين وتوثيق العلاقة بين المنظمة وبين عملائها على أساس الصدق والأمانة وتبادل المنفعة.
- مساعدة الهيئة الحاكمة في مواجهة الأزمات الطارئة وكذلك مراعاة المسئوليات القانونية والالتزام بالقواعد القانونية والتنظيمات واللوائح الحكومية.
- مراجعة سياسات المنظمة وقراراتها الهامة في مختلف النواحي الإدارية، والتأكد من سلامتها من حيث أثرها على العاملين والعملاء والمجتمع بصفة عامة. في المدى القصير والطويل. وينبغي أن تلفت نظر الإدارة المسئولة إلى السياسات التي تضر بمصلحة هذه الفئات أو بمصلحة المنشأة.

أهمية الإدارة والحاجة إلى دراستها:

أولاً: بالنسبة للمنشأة:

يتأثر نشاط الإدارة في أي منشأة برغبات ومصالح الأطراف الأساسية المؤثرة على المنشأة وهي:

١- أصحاب المنشأة (أو المجتمع).

٢- العاملون.

٣- العملاء.

- المصالح متعارضة: تفسير ذلك . ومن ثم :
- لابد للإدارة أن تعمل على التوفيق بينها.

- كيفية حل هذه المعادلة الصعبة. هذا ما تقوم به الإدارة وبالتالي تظهر أهميتها بالنسبة للمنشآت.
- أسباب فشل بعض المنشآت وعلاقتها بالكفاءة الإدارية.

ثانياً: بالنسبة للمجتمع ككل :

- على مستوى أغلب بقاع العالم تتوافر كل الموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية بشكل فعّال. ومع ذلك فإن معظم هذه الأهداف لم تتحقق بالمستوى المطلوب رغم أن علماء الاجتماع قد اكتشفوا المبادئ والأصول العلمية التي ترشد إلى تحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية والسبب في ذلك هو غياب "التنسيق " في جهود الأفراد وأوجه النشاط المختلفة وهذا هو المعنى الواسع لعمل "الإدارة " .
- قدمت النظرية الاقتصادية المبادئ والمفاهيم العملية الاقتصادية اللازمة لزيادة الإنتاج وخفض التكاليف وأفاضت في شرح ذلك، ولكنها تفترض أن المنشآت ستكون إدارتها متقنة وعلى أسس علمية.
- الأمم المتقدمة اقتصادياً تتمتع بمستوى عالٍ من الكفاءة الإدارية بصرف النظر عما تملكه من موارد اقتصادية (أمريكا ↔ اليابان).

ثالثاً: بالنسبة لخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

يعتمد نجاح الخطة على الآتي:

١- حسن استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة.

٢- نجاح المنشآت المختلفة في جميع الأنشطة (صناعية – زراعية – خدمات – حكومية).

٣- نجاح المنشآت يتوقف على كفاءة الإدارة في تخطيط سياساتها في مجال الشراء والإنتاج والتسويق والتمويل والبحث والتطوير ... الخ وحسن تنفيذ هذه السياسات، ودقة متابعة النتائج في إطار تنظيمي يحقق التعاون والتكامل بين الأفراد والأنشطة

الحاجة إلى دراسة الإدارة:

لكي تتحقق الكفاءة الإدارية في الواقع العملي يقتضي الأمر التزود بالمعرفة الإدارية من خلال دراسة الإدارة والإلمام بالمبادئ والأصول العلمية لها وبالتالي يكون استخدام الطرق العلمية في حل المشاكل الإدارية متاحاً وفي متناول اليد.

تطور الفكر الإداري :

- يمكن أن يقال إن نظرية الإدارة يرجع عهدها إلى عشرات السنين الأخيرة بداياتها كانت عام ١٩١١م.
- لم تستيقظ حاجة رجال الإدارة إلى المبادئ والأصول العلمية للإدارة إلا في الحرب العالمية الثانية.
- بعد ذلك زادت الحاجة إلى البحث والكشف عن المبادئ والأصول العلمية للإدارة كأساس للإدارة الرشيدة والتنظيم الجيد للوصول إلى تنسيق الجهود الجماعية ورفع مستوى الإدارة في مجال إنتاج السلع وتقديم الخدمات.

أهم الجهود التي بذلت لتكوين " نظرية الإدارة " :

حركة الإدارة العلمية:

- تطلق حركة الإدارة العلمية على مجهودات الباحثين الأول في مجال العمل الإداري الذين حاولوا معالجة المشاكل الإدارية على أساس علمي بدلاً من الاعتماد على مجرد التجربة والخطأ، حتى يكن تحقيق أهداف المنشآت بأعلى مستوى وأقل التكاليف.
- وضعت هذه الحركة اللبنات الأولى لتكوين " نظرية الإدارة " وكانت أساساً للنظرية الحديثة في الإدارة بالرغم من بعض الاختلافات في الآراء والمداخل.

أهم آراء ونتائج حركة الإدارة العلمية:

أولاً: فردريك تايلور F. Taylor :

- المهندس الأمريكي فردريك تايلور كان من طليعة الباحثين في نظرية الإدارة وبدأ أبحاثه في نهاية القرن التاسع عشر بهدف الكشف عن الطرق والأساليب التي تمكن من رفع الكفاءة الإنتاجية في المنشآت الأمريكية ومحو الإسراف وتخفيض الإجهاد.
- قام تايلور بدراسة طبيعة " المصنع الصغير " **وتوصل إلى الآتي :**

أ- كل عملية يؤديها العامل تتكون من عدة حركات بسيطة يمكن تحليلها باستخدام ساعة التوقيت، ثم تحديد وقت نموذجي لكل حركة وكل عملية وتحديد طريقة أداء العملية وتدريب العامل عليها.

ب- من خلال دراسته " للتعب " وجد أن العامل يتأثر جسمانياً وعقلياً خلال أدائه لعمله. ومن ثم، إذا تم إعطاء العامل فترات راحة مناسبة يمكن تخفيض إجهاده وزيادة كفاءته الإنتاجية.

- أصدر تايلور كتابه " الإدارة العلمية " عام ١٩١١م، **والذي تضمن الآتي :**

١-إظهار الخسارة التي تتعرض لها الولايات المتحدة بسبب انخفاض مستوى الأداء في جميع الأنشطة.

٢-العلاج السليم لهذه الظاهرة هو توافر الإدارة الرشيدة قبل أي شيء آخر.

٣-الإدارة المثالية علم مبني على قواعد و قوانين وأصول علمية هذه المبادئ والأصول العلمية يمكن تطبيقها على الحالات المختلفة من النشاط الإنساني، وتحقق نتائج باهرة.

٤-وأهم وظائف المديرين الجديدة هي:

- إحلال الطريقة العلمية في تحديد عناصر العمل محل الطريقة البدائية القديمة التي تعتمد على التجربة والخطأ.
- اختيار العاملين وتدريبهم على أسس علمية سليمة.
- تعاون الإدارة مع العاملين لضمان أداء الأعمال بالطريقة العلمية السليمة.
- العدل في تقسيم المسئولية بين المديرين والعاملين بحيث يتحمل المديرون مسئولية التخطيط وتنظيم العمل والرقابة.

(إن أهم مبدأ نادي به تايلور بالنسبة لوظيفة الإدارة هو إصراره على

ضرورة تطبيق الطريقة العلمية واستخدامها في حل مشاكل الإدارة).

الإدارة الحديثة وتايلور:

هناك عدة انتقادات لآراء ونظرية تايلور من أهمها :

١- إهماله للعامل الإنساني ومعاقبته للعامل البطيء في طريقته لدفع الأجور.

٢- اقتصاره على البحث في حدود " المصنع الصغير " .

٣- رؤيته أن الإدارة علم فقط وتتكون من قوانين عامة تطبق آلياً في جميع الظروف. فالواقع أن الإدارة علم وفن " وتتكون من أصول علمية تطور فنياً بواسطة المدير لمواجهة الظروف الخاصة " .

ثانياً: هنري فايول:

كان أيضاً من طليعة الباحثين المهندس الفرنسي هنري فايول وكان مديراً إدارياً لإحدى شركات التعدين الكبرى وركز في أبحاثه على البحث عن مبادئ وأصول علمية استخدمها في شرح وتفسير وظيفة المدير وأصدر كتابه عن " الإدارة العامة الصناعية " عام ١٩١٦م.

أبحاث كل من تايلور وفايول تعد مكملة لبعضها البعض. وقد تنبه كل منهما إلى أن مشكلة الموظفين وإدارتهم تعتبر مفتاح الطريق إلى النجاح في حل المشكلات. كما أن كلاً منهما طبق الطريقة العلمية في حل هذه المشاكل.

ملاحظات فايول وآراؤه:

قسم النشاط في المنشأة الصناعية إلى ست مجموعات:

١- **أعمال فنية** (عمليات الإنتاج).

٢- **أعمال تجارية** (الشراء والبيع والتبادل).

٣- **أع مال مال ية:** وهي ما يتصل بتكوين رأس المال، وتمويل المنشأة، وحسن الاستثمار.

٤- **أعمال الوقا ية وال ضمان:** وهي ما يتصل بالمحافظة على الممتلكات والأشخاص.

٥- **أعمال المحاسبة:** ويضاف إليها الأعمال الإحصائية.

٦- **أع مال إدار ية:** مثل التخطيط والتنظيم، وإصدار الأوامر، والتنسيق، والرقابة.

وقد أشار م / فايول إلى أن أوجه النشاط هذه توجد في أية منشأة مهما كانت صغيرة، كما لاحظ أن المجموعات الخمس الأولى من أوجه النشاط معروفة جيداً، ولذلك كرس معظم كتابه لتحليل أوجه النشاط الإداري.

ويمكن تقسيم كتاب م/ فايول إلى الآتي:

- ملاحظات خاصة بالمقومات الإدارية والتدريب.
- ملاحظات خاصة بالمبادئ والأصول العلمية للإدارة.
- ملاحظات خاصة بعناصر الإدارة.

أ) المقومات الإدارية والتدريب :

وجد م/ فايول أن المقومات الواجب توافرها في موظفي المنشأة هي:

١- **مقومات بدنية طبيعية:** مثل الصحة والشكل والقوة.

٢- **مقومات عقلية:** مثل القدرة على الفهم والدراسة والحكم على الأشياء.

٣- **مقومات حيوية خلق ية:** مثل النشاط، والحيوية، وقوة العزيمة، والرغبة في تحمل المسئولية، وروح الابتكار، والإخلاص، والحزم، والمهابة.

٤- **مقومات تتصل بالمعلومات العامة**، وبالأمور التي لا ترتبط مباشرة بالوظيفة.

٥- **مقومات تتعلق بالمعلومات الخاصة** التي تتصل مباشرة بالوظيفة.

٦- **مقومات تتعلق بالخبرة العملية.**

ومن الملاحظات التي لاحظها م/ فايول أن أهم مقدرة للعامل هي قدرته الفنية، ولكن تزداد الأهمية النسبية للمقدرة الإدارية كلما ارتفع المستوى الإداري للفرد، وزادت سلطته حتى تصل إلى منتهاها للإدارة العليا للمشروع. وبناء على ذلك استنتج م/ فايول أن هناك حاجة إلى مبادئ وأصول علمية للإدارة، كما أن هناك حاجة للتعليم الإداري. والمقدرة الإدارية يمكن تحصيلها وتنميتها بنفس الطريقة التي تحصل بها القدرة الفنية، وهي المدرسة أولاً، ثم المصنع أخيراً. ولشعوره بأن السبب في عدم تعلم الإدارة هو عدم وجود نظرية متقدمة مقبولة للإدارة، فقد كرس وقته وجهده في بدء القرن العشرين لسد هذا النقص.

ب) المبادئ العامة للإدارة:

لقد أكد م/ فايول، أن مبادئ الإدارة مرنة، وليست جامدة، ولابد أن تستخدم في ضوء الظروف والملابسات الخاصة. وقد وضع نتيجة بحوثه، وخبرته السابقة أربعة عشر مبدأ للإدارة، **وهي:**

١- **تقسيم العمل:** وهو مبدأ التخصص الذي اعتبره الاقتصاديون عاملاً مهماً، وضرورياً لرفع الكفاءة في استخدام العمال. وهو يُطبق على جميع الأعمال سواء كانت إدارية أم فنية.

٢- **الـ سلطة والمـ سئولية:** حيث تتلازم كل منهما مع الأخرى وتتعادل. والـ سلطة – ، من وجـ هة نـ ظره – جـ مع بين الـ سلطة الر سمية والـ سلطة الشخصية التي تتكون من الذكاء والخبرة ... الخ.

٣- **النـ ظام والتأد يب:** وهو احترام اللوائح، والنظام، والاتفاقيات، وإطا عة الأوا مر. ويقتـ ضي ذ لك و جود مدراء أكـ فاء، وو ضع اتفاق يات عاد لة، وواضحة مع التطبيق العادل للجزاءات.

٤- **وحدة الأمر:** ويقضي بأن يتلقى الموظف الأوامر من رئيس واحد فقط.

٥- **وحدة التوجيه:** ويقضي ذلك أن كل مجموعة من النشاط تبذل لتحقيق هدف واحد لابد أن يكون لها خطة واحدة ورئيس واحد. ويطبق على أقسام المنشأة، بينما يطبق مبدأ وحدة الأمر على العاملين.

٦- **خضوع المـ صالح الشخـ صية للـ صالح الـ عام:** حيث لابد أن تُفضل مصلحة المجموع على مصلحة الفرد. فإذا حدث تعارض فإن مهمة الإدارة أن توفق بينهما.

٧- **المكا فأة العاد لة للأ فراد:** بحيث يتوافر رضاء الموظفين، وصاحب العمل.

٨- **المركز ية واللامركز ية:** حيث تتركز السلطة، حسب الظروف الخاصة بما يحقق أكبر مصلحة ممكنة.

٩- **سلسلة التدرج للسلطة:** أي سلسلة الرؤساء من أعلى الرتب إلى أقلها. حيث يـجب عـلى كل مرؤوس ألا يـخرج عن هذا الـخط عـند الاتـصال برؤسائه.

٧- **الترتيب والنظام: وهي :**

- ترتيب مادي للأشياء.
- وترتيب اجتماعي للأفراد.
- بحيث يكون كل شيء في مكانه الصحيح، وكل شخص في مكانه الملائم.

١٠- **المـ ساواة:** حيث يمكن للمديرين اجتذاب العاملين، وإثارة الإخلاص، والرغـ بة في العـ مل عن طر يق المـ ساواة، والـ عدل بـ ينهم في جمـ يع التصرفات.

١١- **ثبات العاملين:** عدم ثبات العاملين هو عادةً بسبب سوء الإدارة، ولذلك وضح م/ فايول أخطار وتكاليف دوران العاملين المرتفع.

١٢- **روح الابتكار:** أي ابتكار الخطط وتنفيذها. فيجب على الإدارة أن تفسح المجال للمرؤوسين في ذلك حتى تنمو لديهم روح الابتكار والتجديد بما يعود على المنشأة بالخير.

١٣- **روح التعاون:** وهذا المبدأ يشير إلى أن الاتحاد قوة. وهو امتداد لمبدأ وحدة الأمر فالحاجة ماسة إلى العمل كفريق. ويؤكد م/ فايول ذلك، وأهمية الاتصال لتحقيق ذلك.

ج) عناصر الإدارة :

حـ يث اعتـ بر م/ فايول، عنا صر الإدارة بأنـ ها و ظائف الإدارة مـ ثل التخطيط، والتنظيم، وإصدار الأوامر، والتنسيق، الرقابة.

ولقد ركز م/ فايول، كثيراً من اهتمامه على الوظيفة الخاصة ببعد النظر، والتنبؤ حيث يجب على المدير أن يتنبأ بالمستقبل ويعد له العدة. وخطة العمل كما يراها م/ فايول، هي عبارة عن تحديد الوقت والنتائج المرجوة، والطريق الذي يجب أن يتبع، وخطوات العمل، وطرق العمل. كما أن التخطيط الجيد يتطلب عادةً الوحدة، والمرونة، والاستمرار، والوضوح:

ويعتبر سوء التخطيط دليل على ضعف الإدارة.

وفي وصفه لوظيفة التنظيم كانت نظرته عامة حيث قال إن تنظيم المشروع هو إمداده بكل شيء مفيد يساعد على أدائه لوظائفه مثل المواد الأولية، والعدد، ورأس المال، والعاملين، وتقتضي وظيفة التنظيم إقامة العلاقات بين الأفراد من ناحية، وبين الأشياء من ناحية أخرى على أساس يتفق مع أهداف وموارد المنشأة، كما تقتضي تنسيق الجهود، وإصدار القرارات الواضحة المحددة عن طريق وحدة الأمر، وكذلك حسن اختيار وتدريب المرؤوسين.

وبالرغم من أن م/ فايول، قد اعتبر التدريب الإداري جزءاً من التنظيم فقد أولاه عناية خاصة، واهتم بدرجة كبيرة بالتدريب الرسمي، ونصح المهندسين بعدم إهمال التعليم العام، ودراسة الإدارة، والتجارة، والمحاسبة. وأكد أن مظاهر حسن الإدارة في المنشأة ضرورة تدريب العاملين على اختلاف أنواعهم تدريباً مستمراً منتظماً. كما اقترح التدريب الإداري في المنزل، والمدارس العامة.

ولقد اعتبر م/ فايول، وظيفة (إصدار الأوامر) بمثابة أداء العمل في التنظيم، وأنها تتطلب مقومات غير عادية من ناحية المدير الذي يجب أن **يقوم بالأعمال التالية:**

١- أن تكون لديه معرفة تامة بالعاملين معه.

٢- أن يبعد العاملين غير المناسبين والذين لا تتوافر لديهم المقدرة على العمل.

٣- أن يلم إلماماً كاملاً بالارتباطات التي يرتبط بها المشروع، والعاملين معه.

٤- أن يكون مثالاً طيباً لمرؤوسيه.

٥- أن يقوم بمراقبة دورية للتنظيم، وأن يستخدم خرائط تنظيمية لتحقيق ذلك.

٦- أن يتصل بمساعديه الرئيسيين، ويوطد علاقته بهم من خلال المؤتمرات والاجتماعات التي تقوم على أساس توحيد المجهود وتوجيهها.

٧- ألا يتدخل إلى حد كبير في صياغة أو تحديد التفاصيل.

٨- أن يعمل على تحقيق ونشر روح الوحدة، والنشاط، والابتكار، والإخلاص بين العالمين.

الإدارة الحديثة و م/ فايول:

تتفق الاتجاهات الإدارية الحديثة مع م/ فايول، في كثير جداً من أفكاره، والنتائج التي توصل إليها خاصة بالنسبة لمبادئ الإدارة وعناصرها حسب مسمياته الخاصة.

فعلى سبيل المثال نجد أن تعريف م/ فايول، للرقابة يتفق مع ما اصطلح عليه الباحثون الإداريون في العصر الحديث. حيث شرح الرقابة بأنها (عملية الكشف عما إذا كان كل شيء يسير حسب الخطة الموضوعة، والإرشادات، والأوامر الصادرة والمبادئ والأصول المتبعة. ولقد اعتقد م/ فايول، أن الرقابة الفعالة لابد أن تكون مرنة وسريعة حتى تكشف الخطأ في الوقت المناسب، كما يجب أن تكون دقيقة وواجبة التطبيق. غير أن م/ فايول، رغم أنه أشار إلى أهمية التخطيط والتنبؤ إلا أنه لا يوجد ما يشير إلى الارتباط بينه وبين الرقابة.

ويتفق م/ فايول، أيضاً مع الاتجاهات الإدارية الحديثة في أنه كان يؤمن بعمومية مبادئ الإدارة حيث يمكن تطبيقها على كل المنظمات. ومن ثم فإن كل منشأة مهما كان نوعها تحتاج إلى إدارة، وأن تكوين نظرية للإدارة ضروري جداً لتدريس هذه الوظيفة الهامة بشكل فعال منتج.

كما أن م/ فايول، رغم أنه أساء التعبير بالنسبة لوظيفة (إصدار الأوامر) إلا أن شرحه وتفسيره لها يعتبر أوسع وأشمل بكثير من مجرد إصدار الأوامر بحيث يمكن اعتبارها وظيفة (التوجيه) كما يتفق مع الفكر الإداري الحديث.

أما من حيث اختلاف وجهة نظر م/ فايول، مع الإدارة الحديثة. فيمكن الإشارة إليها في الآتي:

١- واجه م/ فايول، صعوبة شديدة في أن تظهر وظيفة التنسيق بشكل يجعلها منفصلة عن وظيفة إصدار الأوامر حتى عن وظيفتي التخطيط والتنظيم.

ولاشك أن ذلك أمر طبيعي حيث أن التنسيق هو (عبارة عن خلاصة الإدارة) كما يتفق ورأي الإدارة الحديثة.

٢- عند تقسيمه لأوجه النشاط في المنشآت الصناعية ذكر م/ فايول، أن أعمال الإنتاج أعمال فنية ثم تكلم عن الأعمال التجارية والمالية ... الخ. والواقع أن الاتجاه الحديث في الإدارة يرى تقسيم النشاط في أية منشأة إلى نوعين: نشاط إداري، ونشاط فني. حيث يقوم المدير عادةً في أي مستوى بالنشاط الإداري، ويتولى الفنيون النشاط الفني، وينطبق ذلك على أي مجال من مجالات النشاط سواء في مجال الإنتاج أو البيع أو الشراء أو التمويل أو المحاسبة أو الأفراد أو غير ذلك.

٣- عندما تكلم م/ فايول، في مبادئ الإدارة عن السلطة والمسئولية شرح السلطة بأنها جمع بين السلطة الرسمية، والسلطة الشخصية، وهذا قريب جداً من التفكير الإداري الحديث مع بعض الاختلاف في أن إذا كانت السلطة الرسمية (التي يستمدها المدير من وظيفته) في يده، فإن السلطة العملية في يد المرؤوسين ولا يمكن أن تتحقق للمدير إلا باعتراف المرؤوسين بقيادته وسماعهم الإيجابي لأوامره، وتنفيذهم لها.

٤- تكلم م/ فايول، في مبادئ الإدارة أيضاً عن مبدأ وحدة الأمر الذي يُطبق على العالمين، ومبدأ وحدة التوجيه الذي يُطبق على أقسام المنشأة. والحقيقة أن الأوامر تصدر للعاملين حسب تسلسل القيادة، كما أن التوجيه أيضاً يكون للعاملين من رؤسائهم حتى يتم التنفيذ في إطار السياسة الموضوعة. وهذا هو الاتجاه الحديث في الإدارة.

وظائف المدير (الوظائف الإدارية):

بصفة عامة ليس هناك اتفاق تام بين علماء الإدارة على قائمة معينة لوظائف المدير أو على طريقة تقسيم هذه الوظائف إلى مجموعات. ووظائف المدير الأكثر قبولاً وأهمية هي:

- التخطيط.
- التنظيم.
- تكوين وتنمية الكفاءات البشرية (الإدارية بصفة خاصة).
- التوجيه.
- الرقابة.

وهناك تقسيمات أخرى غير أن هذا التقسيم يعتبر شاملاً ويعطي صورة واضحة تميز بوضوح بين وظيفة المدير وبين أوجه النشاط غير الإدارية.

وفيما يلي نوجز الحديث عن كل وظيفة من هذه الوظائف.

أولاً: وظيفة التخطيط :

يشيع استخدام التخطيط في مجالات عديدة وفي كل الدول ولكن ما يهمنا هنا هو"التخطيط الإداري". ورغم الجدل حول جدوى التخطيط في ظل ظروف البيئة العالمية الحالية إلا أن النجاح الذي ارتبط به جعله أداة إدارية على درجة عالية من الأهمية لكي تتمكن المنظمات من استغلال مواردها بطريقة أكثر فعالية.

مفهوم التخطيط الإداري:

يعرفه فايول بأنه "التنبؤ بالمستقبل وإعداد العدة الملائمة لمواجهة هذا المستقبل".

ويعرفه البعض بأنه " الوظيفة التي تتضمن اختيار بديل من البدائل فيما يتعلق بأهداف المشروع وسياساته، وإجراءات العمل فيه وبرامجه. فهو قرار يحدد برنامج العمل مستقبلاً في المنشأة أو إحدى إدارتها " .

أهمية التخطيط:

يعد التخطيط بالمفهوم السابق أحد الوظائف الإدارية الجوهرية لكل مدير في المنشأة أياً كان مستواه الإداري. وأهمية التخطيط في واقع الإدارة الحالي لا تحتاج إلى تأكيد. فهو الأساس الذي تستند إليه جميع الوظائف الإدارية الأخرى. وليس هناك خيار بين التخطيط أو عدم التخطيط ولكن السؤال هو كيف يتم التخطيط بأسلوب فعال ؟

وعلى سبيل التحديد فإن أهمية التخطيط تبدو في الآتي:

١- يؤدي التخطيط إلى التفكير المنطقي واستخدام الطريقة العلمية لتشخيص المشاكل وحلها.
٢- يحدد التخطيط الأهداف بوضوح وإلمام كل فرد بها كما يساعد على اختيار أفضل الوسائل والأساليب لتحقيق هذه الأهداف.
٣- يحدد التخطيط الأعمال المطلوب أداؤها بوضوح ومتى وكيف يتم الأداء وبالتالي يحقق التنسيق والتكامل بين الإدارات والأقسام.
٤- من خلال معرفة الأهداف والنتائج المطلوب تحقيقها خلال فترة زمنية محددة يمكن تحديد الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحقيقها.
٥- يؤدي التخطيط إلى الاقتصاد وخفض التكاليف باستخدام أفضل الطرق للأداء

٦- يحدد التخطيط ما هو مطلوب من كل فرد وكل وحدة تنظيمية وبالتالي يحدد المسئولية عن كل ناحية من نواحي العمل.

٧- يمكن التخطيط من تحقيق الرقابة على التنفيذ من خلال " المعايير الرقابية " ممثلة في " أهداف الخطية " وبدون تخطيط لا وجود للرقابة.

مراحل التخطيط:

تعبر هذه المراحل عن الأسلوب العلمي لوضع الخطة. وهذه المراحل هي:

١- التنبؤ بالمستقبل وجميع البيانات والمعلومات عن الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة.

٢- تحديد أهداف الخطة.

الهدف هو" النتيجة النهائية التي يرجى الوصول إليها خلال فترة زمنية محددة " ولا يتصور أن يكون هناك تخطيط غير هادف. وينبغي أن تكون

أهداف الخطة:

- واضحة ومحددة في شكل كمي ما أمكن ذلك.
- قابلة للتحقيق ومرنة.
- مشروعة ومتمشية مع قيم المجتمع.

فوائد تحديد الأهداف:

١- كلما زادت المعرفة بالأهداف كلما كانت فرصة تحقيقها كبيرة.

٢- زيادة احتمالات التكامل والتنسيق بين الجهود الإدارية داخل المنظمة.

٣- القدرة على تحديد وقياس مدى نجاح المنظمة.

ثالثاً: تحديد وسائل وعناصر التنفيذ.

رابعاً: وضع خطط بديلة لمواجهة ما قد يظهر من تغيرات.

خامساً: وضع خطط الإدارات والأقسام الفرعية المشتقة من الخطة العامة.

سادساً: وضع الخطة موضع التنفيذ، حيث يتم تحديد أساليب وطرق التنفيذ في ضوء الأولويات المحددة وفي حدود المدى الزمني المقرر.

سابعاً: متابعة تنفيذ الخطة وتقييمها.

مشكلات التخطيط:

هناك بعض المشكلات أو المعوقات التي قد تؤدي إلى عدم فعالية **التخطيط من أهمها ما يلي:**

١- عدم دقة أو صحة تقديرات وافتراضات الخطة.

٢- الاتجاهات السلبية لرجال الإدارة تجاه التخطيط.

٣- عدم التقدير السليم للإمكانيات المادية والبشرية المتوافرة لتنفيذ الخطة.

٤- الف شل ، في ت طوير الإ جراءات والأ فراد جن باً إ لى ج نب ، مع العمل يات التخطيطية.

٥- عدم اشتراك المديرين " المنفذين " في عملية التخطيط.

٦- الارتباط بأهداف طموحة جداً وغير قابلة للتنفيذ.

مقومات التخطيط الناجح :

من أهم المقومات اللازمة لنجاح الخطة ما يلي:

١- تحديد وتوضيح أهداف الخطة لكل من يساهم في تنفيذها.

٢- مراعاة التنسيق والتكامل بين الخطط الفرعية.

٣- كفاءة الهيئة الإدارية المسئولة عن وضع الخطة وتنفيذها.

٤- رفع مستوى الوعي التخطيطي من خلال :

- تر سيخ الاعت قاد بأهم ية التخ طيط كأ سلوب عل مي بديل عن الع مل الارتجالي المتخبط لرفع مستوى الأداء.
- ضبط السلوك وتعديله بما يتفق مع هذا الاتجاه.
- اعتقاد المنفذين بأنه في ظل ممارسة العمل التخطيطي يوجد ارتباط وتكامل بين الأنشطة وأن أي تقصير في أداء أي نشاط سيؤثر لا محالة على الأنشطة الأخرى.

التنظيم:

أهمية التنظيم الجيد:

يعد التنظيم الجيد من أهم مقومات النجاح في تحقيق الأهداف من حيث أنه المدخل الأساسي لتحقيق التعاون والتكامل في أداء الأفراد والأنشطة. وفي هذا الصدد يقول أندرو كارنيجي مؤسس صناعة الصلب في الولايات المتحدة: " خذوا منا كل مصانعنا، وكل تجارتنا، وطرق مواصلاتنا، وأموالنا ولا تتركوا لنا سوى تنظيمنا، وفي سنوات قليلة سوف نسترد مجدنا ".

كما أشار بيكوورث إلى هذا المعنى في إحدى الدورات التدريبية لرجال أعمال حينما قال إن هناك أكثر من عامل يؤدي إلى نجاح المنشآت لكن يبرز من بينها عامل كان ولا يزال هو الأهم، وهو الهيكل التنظيمي الجيد المنشأة. فالتنظيم الجيد على سبيل التحديد يحقق المزايا التالية:

تقليل الارتباك وعدم التردد في ممارسة العمل من خلال تحديد السلطات والمسئوليات والصلاحيات.

١- تحسين الأداء من خلال التخصص.

٢- المحافظة على استقرار المنظمة لقيامه حول الوظائف وليس على أساس الأشخاص.

٣- قياس مستوى أداء العاملين على أساس موضوعي.

٤- توضيح نظام الاتصالات الرسمية (بجانب غير الرسمية).

تحديد مفهوم التنظيم:

يمكن تعريف التنظيم الإداري بأنه " تحديد أوجه النشاط اللازمة لتحقيق الأهداف وإدراجها في إدارات وأقسام وتحديد سلطات ومسئوليات كل إدارة وكل قسم والعلاقات بينها ".

أما بالمعنى العضوي فيعرف التنظيم بأنه " الشكل الذي تبدو فيه أية مجموعة من الأفراد تشترك في تحقيق هدف معين " ومن ثم فإنه لكي يوجد التنظيم فلابد من توافر العناصر التالية :

١- وجود هدف محدد متفق عليه.

٢- وجود مجموعة من الأفراد بينها علاقة محسوسة.

٣- اشتراك مجموعة الأفراد في تحقيق الهدف.

ورغم أن كل التشكيلات الجماعية غير متشابهة حيث تختلف حسب أغراض كل مجموعة وطبيعة أهدافها إلا أن هناك عدداً من المبادئ العامة الأساسية للتنظيم يمكن الإشارة إليها في الآتي:

أولاً: التنسيق :

وهو المبدأ الأول من مبادئ التنظيم وأيضاً هو المبدأ الشامل والمتضمن للمبادئ الأخرى والمعبر عن أهداف التنظيم الداخلية الدائمة والمستمرة بخلاف الأهداف الخارجية التي قد تتغير من وقت لآخر أو منظمة لأخرى. فالهدف الداخلي لأي منظمة هو تحقيق " الكفاءة المنظمة " وجميع متطلبات هذه الكفاءة المنظمة يعبر عنها في كلمة واحدة هي "التنسيق" ويعني التنسيق – على هذا الأساس – "الترتيب المنظم لجهود الجماعة لكي توحد الجهود في التصرف لتحقيق الأهداف المحددة".

ومن ثم ينبغي أن يعتمد التنظيم على " السلطة " وهي القوة العليا المنسقة.

ويجب أن يقوم على أساس الرغبة الحقيقية العامة لأفراد التنظيم في تحقيق الهدف المنشود والتي تقتضي الفهم العام بين أفراد التنظيم بحيث يكون كل فرد مدركاً للهدف الحقيقي على مستوى جميع الدرجات والرتب في التنظيم. ويجب أن يتم تنظيم العلاقات بين جميع الوحدات التنظيمية والمستويات المختلفة داخل المنشأة في ضوء مفهوم نظرية النظم. [حالة عملية].

ثانياً: وحدة الرئاسة والتدرج في السلطة:

يشير هذا المبدأ إلى ضرورة أن يتعامل المرؤوس مع رئيس واحد فقط يتلقى منه الأوامر والتعليمات بما يحقق المسئولية الإدارية ويحدد التسلسل الإداري من أعلى إلى أسفل.

ولا يعني هذا المبدأ تركيز السلطات في شخص واحد ولكنه يعني وجود رئيس واحد لكل مجموعة من العاملين في كل المستويات الإدارية.
ويقوم هذا المبدأ على أساس احترام " تدرج السلطات " عند إصدار الأوامر والتوجيهات أو الحصول على بيانات ومعلومات.

ثالثاً: تحديد الاختصاصات الوظيفية:

إن تحديد الواجبات والاختصاصات وتعريفها بوضوح يعد ضرورة لحسن سير الأعمال وتحقيق الأهداف للمنشأة حتى لا يترك لكل فرد عمل تفسيرات خاصة به بالنسبة لواجباته واختصاصاته وبالتالي يقع التعارض وعدم التنسيق بما يؤدي إلى نقص " الكفاءة الإنتاجية للمنشأة " . وإذا كان تحديد الاختصاصات يؤدي إلى التعاون والتكامل بين الأفراد والأنشطة فإن وجود التعاون الإيجابي والفعال لن يتحقق إلا عن طريق فهم كل فرد لاختصاصات وظيفته فهماً واضحاً جلياً يتفق مع فهم قيادته لهذه الاختصاصات بالإضافة إلى فهمه لعلاقة وظيفته بالوظائف الأخرى وبالهدف الأساسي للنظام. ومن ثم تستخدم الخرائط التنظيمية والأدلة التنظيمية في عملية التحديد الواضح للواجبات والاختصاصات ويجب أن تكون متاحة لجميع العاملين كما أوصى بذلك خبراء الإصلاح الإداري.

رابعاً: توازن وتلازم السلطة والمسئولية:

السلطة هي القدرة على تنفيذ المهام. والمسئولية تعني الالتزام بتحقيق تلك المهام.

وصفة الالتزام التي تعكسها المسئولية الإدارية والمرتبطة بالمساءلة والمحاسبة على التقصير في أداء هذا الالتزام لا يمكن تحقيقها منطقياً وعملياً إلا إذا تم تزويد الموظف بما يعينه على تحمل هذه المسئولية ومن ثم لابد أن يمنح هذا الموظف المسئول الحق في التصرف وإصدار القرارات الخاصة بهذه المسئولية وهذا الحق هو ما يعرف " بالسلطة " أي أن المسئولية لا بد أن يقابلها " سلطة " فهما معنيان متقابلان ومتلازمان في نفس الوقت ولابد أن يكون هناك توازن وتعادل بينهما بما يحقق حسن الأداء وتحقيق الغرض التنظيمي.

خامساً: تفويض السلطة بالقدر المناسب :

يقصد بذلك " منح سلطة معينة من الرئيس إلى المرؤوس تخول له حق إصدار القرارات والتصرف في مهام معينة ".

ويلاحظ أن تفويض السلطة لا يتضمن " تفويض المسئولية " أو نقلها من الرئيس إلى المرؤوس ولهذا يجب على الرئيس الذي يقوم بالتفويض أن يحرص على الآتي:

أ – حسن اختيار المرؤوس المفوض إليه.

ب– تفويض المهام التي تتفق مع قدرات المرؤوس وإمكانياته.

ج– متابعة المرؤوس وتوجيهه للتأكد من حسن أدائه.

ومع أن التفويض لا يعني تخلي الرئيس عن مسئولياته إلا أنه ينشئ مسئولية جديدة يتحملها المرؤوس المفوض إليه أمام رئيسه.

إن أهمية التفويض مستمدة من أهمية القيادة وأسلوب المدير وموقفه من تفويض السلطة يعكس نوعية قيادته. وفي هذا الصدد يوجد خمسة أنواع من القيادة يمكن تمييزهم من خلال طريقتهم وموقفهم من تفويض السلطة **على النحو الآتي:**

١- المدير الذي لا يرغب في تفويض أي قدر من سلطته على الإطلاق، ولا شك أن هذا يفشل كمدير لعدم القدرة أو عدم الرغبة في الاستفادة من قدرات الآخرين وطاقاتهم. ويمثل هذا المدير عقبة كبيرة أمام تطور المنظمة.

٢- المدير الذي يفوض بالقدر الملائم، ولكنه يصر على مراجعة كل ما فوض فيه بنفسه وبالتفصيل. وبذلك فإنه يشغل نفسه وغيره بنفس العمل.

٣- المدير الذي يفوض بالقدر الملائم ولا يهتم بمباشرة مسئوليته في التوجيه والإشراف على المرؤوس.

٤- المدير الذي يتساهل إلى حد كبير في تفويض سلطاته ويتوسع في التفويض كما أنه يود لو فوض مسئولياته أيضاً.

وكل الأنماط السابقة لا تتفق على مقتضيات التفويض الفعال.

٥- المدير الذي يسهل على نفسه تفويض السلطة عندما يشعر بأهمية ذلك ولكنه يظل حريصاً على الاحتفاظ بمسئوليته ويقوم بالمتابعة السليمة في القيادة الذي يستوعب فكرة التفويض الفعال وأسلوب التطبيق السليم.

العوامل التي تؤثر في درجة تفويض السلطة:

بالرغم من أن طبيعة المديرين تؤثر في درجة تفويض السلطة، فإن هناك عوامل مؤثرة في درجة هذا التفويض وبالتالي تحدد درجة المركزية واللامركزية في المنشأة.

١- خطورة القرار وتكلفته:

كلما زادت خطورة القرار وتكلفته كلما كان اتخاذه بواسطة الإدارة العليا – مثلاً قرار شراء طائرات في شركة طيران.

٢- توحيد السياسة :

من العوامل التي تدفع إلى تركيز السلطة الرغبة في توحيد سياسة الشركة تجاه الأطراف المتعاملة معها. فقد يرغب قادة الشركة في التأكد من أن العملاء سوف يعاملون معاملة واحدة من حيث جودة السلعة التي يحصلون عليها، ومن حيث الثمن، وشروط التسليم، والدفع، والخدمة المقدمة إليهم. كما أنهم قد يرغبون في أن تكون سياسات التعامل مع البائعين أو الموردين موحدة ... وهكذا دواليك.

٣- الحجم الاقتصادي (الحجم الكبير) :

كلما كبر حجم المنظمة، كلما زاد عدد القرارات التي يجب إصدارها، وكلما صعبت مشكلة التنسيق بينها، وكلما زاد حجم المنظمة أيضاً كلما زاد عدد الإدارات والمستويات الإدارية فيها. وفي هذه الحالة؛ فإن الإدارة العليا مضطرة إلى إتباع نظام اللامركزية في السلطة، ولكن بدرجات متفاوتة حسب طبيعة كل مشروع. وحسب طبيعة الإدارة وقيمها.

٤- اللامركزية في الأداء :

يحدث هذا عندما يكون النطاق الجغرافي لعمل المنشأة واسع جداً (مثلاً نشاط السكك الحديدية ومنشآت النقل عموماً).

ويلاحظ أن السلطة تميل إلى اللامركزية إذا كانت هناك لامركزية في الأداء، وذلك حتى تكون الإدارة التي تتخذ القرارات وتتحمل المسئولية قريبة من مكان الأداء بما يعمل على حسن سير العمل وبما يمنع أو يقلل من رد الفعل الناتج عن " الإدارة الغائبة " .

٥- درجة التغير في المشروع :

فإذا كان المشروع ينمو بسرعة ويواجه مشاكل معقدة بالنسبة للتوسع، فإن المديرين في المستوى الأعلى قد يضطرون إلى الاحتفاظ بسلطة إصدار جزء كبير من القرارات. ولكن من ناحية أخرى نجد أن مثل هذه الحالة من التغير قد تضطر المديرين إلى تفويض السلطة وإلى تحمل المسئولية بالنسبة لتكاليف الخطأ. وهذه مشكلة تواجه الإدارة، وعليها أن تقرر بنفسها إتباع أي من الطريقتين (المركزية أو اللامركزية) بالنسبة لكل ظرف على حدة.

٦- توافر المديرين:

إذا كان هناك نقص في القوى الإدارية فإن ذلك يحد من درجة اللامركزية في السلطة طالما أن فكرة التفويض وتوزيع السلطة وعمل القرارات تفترض توافر الأشخاص الذين يستطيعون القيام بالأعباء وتحمل المسئوليات الناتجة عما يفوض إليهم من سلطات.

٧- توافر طرق الرقابة :

إن التقدم في نظم وطرق الرقابة تعتبر من العوامل التي تؤثر على درجة تفويض السلطة. فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقوم المدير في أي مستوى من المستويات الإدارية بتفويض بعض من سلطاته إلا إذا كانت لديه الطرق والوسائل الرقابية الكافية التي تمكنه من التأكد من أن سلطاته المفوضة سوف تستخدم كما يتوقع أو يريد.

٨- مؤثرات البيئة :

فقوى البيئة الخارجية تؤثر على درجة اللامركزية الإدارية في المشروع. ففي حالة التدخل الحكومي وتأثيره على سياسة المنشأة يكون من الصعوبة وأحياناً من المستحيل إتباع نظام اللامركزية في السلطة كما إذا كانت أسعار البيع موضع تحديد من الحكومة. ففي هذه الحالة لا يسمح لمدير المبيعات بدرجة كبيرة من السلطة والحرية في تحديد هذه الأثمان.

كما أن ظهور نقابات العمال القوية وانتشارها كان له أيضاً أثر كبير على درجة تركيز السلطة حتى تتأكد الإدارة العليا من أن السياسة موحدة وملائمة للاتفاق بين المنشأة وهذه النقابات بخصوص الأجور أو ساعات العمل أو الإجازات أو التأمينات أو غير ذلك من القضايا المتصلة بالعاملين.

سادساً: تحديد الخدمة الاستشارية (السلطة الاستشارية):

يقصد بالخدمة الاستشارية في التنظيم (تقديم النصح أو المشورة)، وفي ذلك اختلاف كبير بينها وبين السلطة التنفيذية التي تقوم بإصدار الأوامر الخاصة بالتنفيذ.

وتقدم الخدمة الاستشارية إلى السلطة التنفيذية (التي تقوم بإصدار الأوامر) في شكل بيانات ومعلومات يجب معرفتها قبل إصدار القرارات أو الأوامر. كما أن الجهة الاستشارية تقدم للسلطة التنفيذية النصيحة والمشورة بناء على تلك المعلومات والبيانات التي قامت بتجميعها وتقديمها. وإذا كانت السلطة التنفيذية تحتاج إلى هذه المعلومات والنصائح قبل إصدار القرارات، فإن المرؤوسين الذين يوكل إليهم تنفيذ هذه القرارات لا شك يحتاجون أيضاً إلى معلومات ونصائح ضرورية للتنفيذ الواقعي السليم.

ولذلك فإن الجهة الاستشارية تقوم أيضاً بخدمة هؤلاء المرؤوسين ومساعدتهم في تنفيذ تلك الأوامر. ولاشك أن ذلك ضروري لتحقيق التناسق بين الجهود المختلفة لأفراد التنظيم.

وإذا أردنا أن نفرق بين السلطة التنفيذية والسلطة الاستشارية، نجد أن الأولى وظيفتها مجرد الاقتراح أو الإرشاد أو المشورة (أو حتى مجرد تقديم البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار).

وعلى ذلك فيمكن أن تقترح الجهة الاستشارية أي خطة على السلطة التنفيذية ويمكن أن تنصح بالأخذ بها، ولكن القرار الأخير والكلمة النهائية للسلطة التنفيذية في أن تأخذ بهذه النصيحة وتتبع هذه الخطة أو أن ترفض

كل ذلك. ولهذا فإن المسئولية عن نتائج العمل تقع على كاهل السلطة التنفيذية فقط دون السلطة الاستشارية.

ولا شك أن الهيئات الاستشارية المنظمة قد أصبحت جزءاً هاماً من التنظيمات الحديثة وخاصة في المنشآت التجارية والصناعية وكذلك منشآت الخدمة المتقدمة. كما أصبحت الخدمات الاستشارية تمثل جانباً هاماً من أوجه النشاط في مثل هذه المنشآت. بل إن تحقيق أهداف هذه المنشآت أصبح يعتمد اعتماداً كبيراً على هذه الخدمات وبدونها ربما تعجز عن تحقيق هذه الأهداف.

المستويات الإدارية :

نتيجة لتطبيق " مبدأ وحدة الأمر والتدرج في السلطة وتفويضها" نجد أن المنشأة يظهر بها عدة مستويات إدارية تتكون منها الهيئة التي تتحمل مسئولية الوظائف الإدارية بها، والتي تعمل على تحقيق أهداف المنشأة عن طريق أشخاص آخرين. وتتدرج المستويات الإدارية في المنشأة من أعلى إلى أسفل تبعاً لسلطاتها ومسئولياتها، وتتعاون هذه المستويات الإدارية فيما بينها على نجاح المنشأة وتحقيق أهدافها. ولا ريب أن تقسيم الهيئة الإدارية في المشروع إلى عدة مستويات متدرجة حسب اختصاصاتها وسلطاتها يمكن كل فرد من أفراد التنظيم – كل فيما يخصه، وكل حسب قدرته – من تقديم أقصى ما يمكن تقديمه من مجهود منتج لتحقيق أهداف المشروع.

وبصفة عامة يمكن أن يقال إن الهيئة الإدارية في المنشآت المتوسطة والكبيرة الحجم (وخاصة الشركات المساهمة) تتكون من ثلاثة مستويات هي:

١- الإدارة العليا Top Management

٢- الإدارة التنفيذية أو الوسطى. Middle Management

٣- الإدارة المباشرة Departmental Management

الإدارة العليا:

تتكون الإدارة العليا من الأعضاء الذين ينتخبهم المساهمون - أو يعينهم الملك أو رئيس الدولة في الشركات التي تساهم فيها الدولة -في شركات الأموال، أو مجلس الشركاء في شركات الأشخاص. وتتولى الإشراف على مصالح هؤلاء المساهمين أو الشركاء، ولتحقيق عائد معقول لاستثماراتهم المالية في المنشأة.

وتعرف هذه الهيئة بمجلس الإدارة - أو مجلس الشركاء - الذي يقوم بتحديد الأهداف العامة للمنشأة ورسم السياسات العامة، والخطط الرئيسية التي يتم عن طريقها تحقيق هذه الأهداف. كما يشرف على الإدارة التنفيذية ويكون مسئولاً إمام الجمعية العمومية للمساهمين عن نجاح المؤسسة، أو تكون مسئوليته عامة في شركات القطاع العام.

الإدارة التنفيذية:

تتمثل هذه المجموعة في الصف الثاني من الإدارة الذي يتكون من المدير العام، ومساعديه الرئيسيين من مديري الإدارات الرئيسية في المنشأة مثل إدارة الإنتاج، إدارة المشتريات، إدارة التسويق، الإدارة المالية، إدارة الأفراد ... الخ. ويلاحظ أنه في كثير من المنشآت الكبيرة يعتبر المدير العام عضواً في الإدارة العليا للمنشأة بالإضافة إلى وظيفته التنفيذية في المنشأة كرئيس للجهاز التنفيذي بها، بل إن بعضاً من مساعديه الرئيسيين قد يجمعون أيضاً بين الصفتين.

وتقوم الإدارة التنفيذية بإعداد الخطط والمشروعات التي أقرتها الإدارة العليا لوضعها موضع التنفيذ. ومن ثم فهي تدرس الإمكانات الخاصة بالحصول على الأموال والموارد والمعدات والأفراد اللازمين لتنفيذ الخطط والسياسات، ثم تقوم بوضع خطط التنفيذ التي تعتمد على هذه الإمكانات. وهذه الخطط التي تضعها الإدارة التنفيذية هي التي تسير على هديها الإدارة المباشرة في تنفيذ العمليات. ولذلك تعتبر هذه المجموعة الإدارية التنفيذية الحلقة الوسطى بين الإدارة العليا والإدارة المباشرة، حيث تتلقى رغبات وقرارات الأولى ثم تطلب من الثانية تنفيذها بالطرق التي ترسمها وتحددها لها. وبالإضافة إلى ذلك فهي تقوم بمراقبة نتائج العمليات التنفيذية في جميع مراحل النشاط، ثم تقدم تقاريرها عن نتائج العمليات إلى الإدارة العليا التي تختص بعمليات الرقابة الإدارية العليا.

ويمكن تلخيص مهام الإدارة التنفيذية فيما يلي :

١) وضع نظام دقيق للعمل الداخلي في المنشأة وتحديد الأقسام الفرعية واختصاصاتها وسلطات ومسئوليات رؤسائها، وذلك في حدود التنظيم العام الذي تقوم بوضعه الإدارة العليا أو يتم الموافقة عليه.

٢) وضع نظام للمراقبة الداخلية في جميع العمليات، وأوجه النشاط المختلفة لكي تتأكد من حسن سير الأعمال ومدى تحقيق أهداف المنشأة.

٣) اختيار هيئة الإدارة المباشرة بعناية كبيرة والتي تشرف إشرافاً مباشراً على تنفيذ العمليات.

٤) تقديم تقارير دورية وغير دورية للإدارة العليا عن جميع أوجه النشاط في المنشأة والنتائج التي حققتها.

٥) تقديم البيانات اللازمة والاقتراحات النافعة إلى الإدارة العليا بما يعينها في رسم السياسات والخطط العامة للمشروع. وبذلك تساهم مساهمة إيجابية في تكوين هذه السياسات.

ويتولى المدير العام – رئيس الجهاز التنفيذي – عادة قيادة الإدارة التنفيذية في وضعها للسياسات التنفيذية اللازمة لتطبيق السياسات العامة التي يحددها مجلس الإدارة ويعمل المدير العام على التنسيق بين أعمال أفراد الإدارة التنفيذية من رؤساء الإدارات الرئيسية في المنشأة. هذا إلى جانب اقتراح تعيينات كبار الموظفين حتى يوافق عليها مجلس الإدارة.

الإدارة المباشرة (الداخلية):

تتكون هذه المجموعة من رؤساء الأقسام الفرعية والمشرفين إشرافاً مباشراً على تنفيذ الخطط التي وضعها الإدارة العليا (بشكل عام) بالطرق والأساليب التي وضعتها الإدارة التنفيذية (بشكل تنفيذي)، كما تشرف على سير الأعمال اليومية وأوجه النشاط العادية في جميع نواحي المنشأة طبقاً للأنظمة الموضوعة واللوائح الداخلية المقررة.

ويشترك في هذه الإدارة جميع مستويات الرئاسة التي تلي مستوى الرئاسة التنفيذية.

ويمكن مما سبق أن نخلص بصفة عامة أعمال واختصاصات المستويات الإدارية المختلفة في المنشأة، مع ملاحظة أنها تختلف في حدودها وتفصيلاتها من منشأة إلى أخرى طبقاً للظروف الخاصة بكل منشأة، وذلك على النحو التالي:

نوع العمل	الهيئة أو الشخص المختص
١- تحديد أهداف المنشأة وسياساتها العامة.	مجلس الإدارة (الهيئة الإدارية العليا)
٢- الإشراف على أعمال الإدارة التنفيذية في تطبيقها للسياسات العامة وتمثيل مجلس الإدارة في مراقبة تصرفاتها.	رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب.
٣- وضع الخطط والأساليب التي تنفذ وتطبق السياسات العامة، والتنسيق بين أعمال الإدارات المختلفة والإشراف على تصرفات الإدارة المباشرة، وتقديم التقارير إلى مجلس الإدارة.	الإدارة التنفيذية (المدير العام ومساعدوه من مديري الإدارات الرئيسية في المنشأة)
٤- القيام بالعمليات المطلوبة لتنفيذ الخطط والقرارات التي أقرتها الإدارة العليا بالطرق والأساليب التي رسمتها الإدارة التنفيذية، والإشراف المباشر على عمليات التنفيذ الفعلية وتقديم التقارير للإدارة التنفيذية.	الإدارة المباشرة الداخلية (رؤساء الأقسام الفرعية ورؤساء العمال المباشرين)

إعـادة الـتـنـظـيـم:

تحتاج المنشآت من فترة لأخرى إلى إعادة التنظيم لا فرق في ذلك بين المنشآت الناجحة والمنشآت الفاشلة. لأن النجاح مسألة نسبية كما أن الظروف البيئية وظروف عمل المنشأة تتغير باستمرار ودائماً يوجد مجال لخفض التكاليف وتبسيط الإجراءات وتحسين طرق العمل بما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية.

وقد يكون إعادة التنظيم شاملاً أو في بعض الإدارات والأقسام أو في بعض إجراءات وطرق العمل. ويفضل أن يتم بواسطة خبير في التنظيم الخارجي لأنه أقدر على ملاحظة أوجه القصور ويعمل بشكل محايد. ويستحسن أيضاً أن يكون هناك قسم تنظيم داخل المنشأة يقوم بالدراسة والمراجعة المستمرة للتنظيم وإجراءات العمل ويكون بمثابة استشاري للإدارة العليا. كما يكون هذا القسم عوناً كبيراً لخبير التنظيم الخارجي في أداء مهمته.

ثالثاً: وظيفة تكوين وتنمية الهيئة الإدارية:

تتضمن هذه الوظيفة أوجه النشاط الخاصة بشغل الوظائف الإدارية في المنشأة بالأفراد المناسبين والمحافظة على ذلك بشكل يوفر للمنشأة الكفاءة الإدارية اللازمة لتنفيذ السياسات والقيام بأوجه النشاط وتحقيق أهداف المشروع. ومن أجل ذلك لابد من أن يتنبأ المدير بالوظائف التي سوف تحتاج إلى من يشغلها ومن الضروري أيضاً أن يعمل المدير في المنشأة على أن يكون لديه رصيد من الأفراد الذين يمكن أن يشغل بعضهم ما يخلو من وظائف.

هذا بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون ملماً بالصفات والمؤهلات والقدرات الواجب توافرها في المدير، وأن يدبر الطرق والوسائل التي يمكن أن يكشف بها عن هذه الصفات والمؤهلات والقدرات وأن يقوم باختيار وتدريب الأفراد الذين يمكنهم شغل الوظائف الإدارية في المنشأة.

ويلاحظ أن الهيئة الإدارية التي ينبغي تكوينها وتنميتها تضم الإداريين، ومساعديهم، ورؤساء الأقسام، والمشرفين على العمال أي كل من يتولى عملاً إدارياً أياً كان مستواه.

ونتيجة لعوامل كثيرة فقد أصبحت هذه الوظيفة من أهم الوظائف الإدارية.

ولذلك فقد بدأ المديرون في المنشآت المختلفة يشعرون بأن القيام بهذه الوظيفة من أهم واجباتهم الإدارية التي يتوقف عليها مستقبل المنشأة إلى حد كبير.

وهذا ما يشير إليه أحد مديري الشركات الكبيرة في أمريكا حينما قال: " إن مستقبل أي منشأة يتوقف على أفرادها أكثر من أي عضو آخر " .

مسئولية تنمية الهيئة الإدارية:

قد تسند مسئولية (تكوين وتنمية الهيئة الإدارية) إلى إدارة الأفراد المنشأة وهذه الطريقة – في رأي البعض – مغرية بالنسبة للمديرين الذين يرغبون في إلقاء العبء على بعض المساعدين، ولكن الدراسة الوثيقة لنواحي الموضوع سوف تكشف عن الحقيقة أن المكان المناسب للقيام بهذه الوظيفة ليس في إدارة الأفراد، وليس ي أي إدارة أخرى في المنشأة.

وليس من المستحب أيضاً أن يتحمل كل مدير في المنشأة مسئولية اختيار وتعيين وتدريب خلف مناسب له، فالمسئولية النهائية في اختيار وتعيين وتدريب وترقية وتقاعد المديرين تقع على عاتق المدير العام، وكبار مساعديه الذين تتكون منهم الهيئة الخاصة بالإدارة التنفيذية التي تتولى رسم السياسة التنفيذية الداخلية للمنشأة. فهؤلاء المديرون تقع عليهم مسئولية تنمية السياسة. وإسناد التنفيذ الفعلي لها إلى أحد المساعدين، والتأكد من أن البرنامج المرسوم ينفذ بدقة ويجب على هؤلاء المديرين عند رسمهم للسياسات أن يتدبروا المشاكل الخاصة بتنمية برنامج رسمي لتكوين الهيئة الإدارية. وما إذا كانت الترقية من الداخل أو الحصول على المديرين من خارج المنشأة، وأين يمكن البحث عن مديرين، وإجراءات التعيين التي يجب إتباعها، وما إذا كان التدريب يجب أن يكون رسمياً عن طريق برامج محددة، وإجراءات الترقية وترك الخدمة التي يجب إتباعها.

ومتى رسمت السياسات فإنه يمكن إسناد تنفيذها الفعلي إلى رئيس أي إدارة من الإدارات، وعادة ما تسند هذه العملية إلى مدير الأفراد لتوفر التسهيلات لديه، ولما له من معرفة متخصصة بالإجراءات الواجب استخدامها. وتتولى الإدارة التنفيذية عملية الرقابة ومتابعة البرامج، حتى يسير حسب الخطة الموضوعة، والسياسة المرسومة.

رابعاً: وظيفة التوجيه (الاتصال، التحفيز) :

تتضمن وظيفة التوجيه أوجه النشاط المتعلقة بإرشاد المرؤوسين والإشراف عليهم أثناء العمل وتنفيذيهم للأوامر الإدارية والسياسات المختلفة. فمن واجب الرئيس – المدير – في المنشأة مثلاً أن يحرك في نفوس مرؤوسيه ذلك الشعور الخاص بتقدير واحترام أهداف المنشأة وسياستها ونظم وقواعد العمل بها.

كما أن هؤلاء المرؤوسين لا بد أن يعرفوا وأن يفهموا، عن طريق رؤسائهم، الهيكل التنظيمي، والعلاقات الداخلية بين الأفراد والإدارات والأقسام المختلفة في المنشاة. ويتضمن ذلك بالطبع فهم المرؤوسين لواجباتهم وأعبائهم التي يخصصها لهم رؤسائهم ومدى السلطات المفوضة إليهم من هؤلاء الرؤساء وكيفية استخدامها.

ولاشك أنه من صميم عمل المدير – في مجال هذه الوظيفة – أن ينمي في مرؤوسيه القدرة والرغبة في العمل مع بعضهم البعض كفريق، وأن يدربهم على كيفية الاستفادة من الغير، وأن ينمي فيهم روح القيادة والقدرة على توجيه الآخرين.

ومثل هذه الوظيفة تقتضي أن يظل المدير على اتصال مستمر بمرؤوسيه، وذلك بطريق مباشر أو غير مباشر. ويتطلب ذلك منه أن يكون قادراً على فهم نفسية الأشخاص، وكيفية معاملتهم بالطرق والوسائل التي تناسبهم.

خامساً: وظيفة الرقابة:

وتتضمن هذه الوظيفة (أوجه النشاط التي تعمل على أن تتمشى الحوادث والتصرفات مع الخطط المرسومة). ومعنى ذلك أن يتعرف المدير على الانحرافات المختلفة عن الخطط المرسومة، وأن يحدد الأشخاص المسئولين عن حدوث هذه الانحرافات عن المعايير الموضوعة للعمل، وأن يتخذ الإجراءات اللازمة نحو تصحيح هذه الأوضاع بالشكل الذي يعمل على استمرار تحقيق أهداف المنشأة بأحسن الوسائل وأقل التكاليف. ولا شك أن تصحيح الأوضاع لابد وأن يشمل أساساً تصحيح الأفراد، حيث أنه لا يمكن أن تؤخذ أي خطوة عملية نحو تصحيح أي وضع من الأوضاع، مثل الشراء أو الإنتاج على أساس المواصفات والمعايير الموضوعة أو تخفيض التالف أو مردودات المبيعات ... الخ إلا بعد تحديد المسئولية الشخصية عن هذه الانحرافات. ولذلك يكمن أن يقال إن مراقبة الأشياء المادية في المنشاة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق مراقبة الأفراد.

ويلاحظ أنه بالرغم من أن نجاح المدير يتوقف على حسن قيامه بجميع الوظائف الإدارية، فمما لا شك فيه أن الرقابة تعتمد على التخطيط بشكل ملحوظ، فطالما أن الرقابة هي الوظيفة التي تعمل على أن تتمشى الحوادث والتصرفات مع الخطط المرسومة، وتتأكد من ذلك، فإن المدير الذي لا يخطط لا يستطيع أن يراقب. حيث أنه لا يمكن لأي شخص أن يتأكد مما إذا كان يسير في الطريق الصحيح إلا إذا كان قد رسم أو خطط هذا الطريق مقدماً.

أسس الرقابة :

ومهما كان المستوى الإدارة الذي يقوم بعملية المراقبة ومهما كان الفرد الذي يراقب فلابد وأن يرسم لنفسه نظاماً رقابياً يقوم على أسس رئيسية بخلافها ا قد يعجز عن تحقيق الغرض الذي عمل من أجله أو قد يفشل النظام من أساسه. ومن أهم هذه الأسس ما يلي :

١- أن نظام الرقابة يجب أن يعكس أو يتفق مع طبيعة أوجه النشاط المختلفة في المنشأة وحاجتها.

فمثلاً نجد أن أنظمة الرقابة التي قد يستفيد منها مدير الإنتاج قد لا تصلح بحال بالنسبة لمدير المبيعات لأنها تختلف في هدفها، وفي نظرتها، وفي صيغتها. كما أن النظام الرقابي الذي يستخدمه مدير الإنتاج يختلف في طبيعته وهدفه ونظرته عن النظام الذي يستخدمه ملاحظ العمال، وإن كان في نفس إدارة الإنتاج. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن مدير الإدارة له اختصاصات معينة، ويقوم بمزاولة نشاط معين، ويهدف إلى تحقيق أغراض معينة، وكل هذه الأغراض والأهداف والطرق تختلف في صيغتها عن أوجه النشاط والأهداف والطرق التي يستخدمها من هم دونه في المستويات الإدارية المختلفة في نفس الإدارة أو من هم على نفس المستوى معه من الناحية الإدارية بالنسبة لإدارات مختلفة، وأقسام أخرى في نفس المنشأة.

كما نجد أن نظم الرقابة التي قد تكون صالحة للمشروعات الصغيرة قد لا تفيد بحال من الأحوال المشروعات الكبيرة، وما ينطبق على المشروعات ينطبق على الإدارات المختلفة في المشروع. وبالإضافة إلى ذلك نجد عموماً في

عمليات الرقابة المختلفة أن أدوات الرقابة المختلفة مثل الميزانيات التقديرية ونقطة التعادل، والنسب المالية، والتكاليف النمطية أو القياسية لها استخدامات هامة في مجالات الرقابة المختلفة، ولكنه لا يمكن أن نفترض أن أية أداة من هذه الأدوات يمكن تطبيقها بالضرورة على جميع النواحي المختلفة من أوجه النشاط. وإنما لابد أن ينتقي المدير من هذه الأدوات ما يناسب أوجه النشاط التي يرغب في مراقبتها أو التي تناسب الإدارة أو القسم أو الوحدة التي يرغب في مراقبتها.

٢- أن أنظمة الرقابة يجب أن تكشف أو تعمد إلى بيان الانحرافات المختلفة عن خطط العمل بسرعة وفي وقت مناسب. حيث أن المدير لا يستطيع أن يفعل شيئاً إيجابياً بالنسبة لما حدث في الماضي، كما أن عمله قليل بالنسبة لما يحدث في الحاضر، وأكثر عمله بالنسبة لما يحدث في المستقبل. ومن ثم فإن المسئولين عن الرقابة يجب أن يوصلوا البيانات والمعلومات الكافية عن هذه الانحرافات المختلفة إلى المدير في الوقت المناسب وبأسرع ما يمكن حتى يستطيع أن يتخذ اللازم نحو علاج الموقف وتصحيح الأخطاء في أسرع وقت ممكن. وإلا فسوف نجد لدينا نظاماً محاسبياً كل همه تسجيل ما حدث في الماضي، وبالتالي يصبح أداة رقابية سلبية، وليس أداة رقابية إيجابية، وهذا ليس هو المقصود من الأنظمة المحاسبية الجديدة.

٣- أن أنظمة الرقابة لابد أن تكون مرنة حتى يمكن أن تظل متمشية مع التعديلات والتغييرات التي قد تحدث في الخطة المرسومة للعمل، وحتى يمكن أن توافي الظروف غير المتوقعة.

فإذا رسمت خطة معينة مثلاً وأعطيت سلطات للمديرين بأن لهم حق الإنفاق في حدود مبالغ معينة لشراء معدات أو تعيين موظفين، وذلك بناء على أن المشروع سوف يحقق رقماً معيناً من المبيعات، ولكن وجد بعد ذلك أن رقم المبيعات قد هبط في وقت معين، فلابد للنظام الرقابي أن يُعدل، بعد عمل خطة جديدة تتمشى مع رقم المبيعات الجديد، بالنسبة للمشتريات والأجور ... الخ، وتسمى هذه الطريقة بالطريقة المرنة. وهذا هو السبب الذي من أجله يقال أن نظام الرقابة يجب أن يكون مسايراً للخطة الإدارية في نجاحها وإخفاقها وفي استقرارها وتعديلها.

٤- يجب أن تتمشى أنظمة الرقابة مع الجهاز التنظيمي للقسم أو الإدارة أو المنظمة. حيث أن الجهاز التنظيمي الذي تتحقق الأهداف عن طريقه عبارة عن أفراد وسلطات ومسئوليات وعلاقات.

ولا يمكن مراقبة الأحداث إلا عن طريق الأفراد وتصرفاتهم. وبالتالي فمن الضروري أن يعكس النظام الرقابي الجهاز التنظيمي.

فمثلاً نجد في أحوال كثيرة تقارير مقدمة للإدارة العليا موزعة حسب الإدارات المختلفة بالمنشأة، وهي تعكس الجهاز التنظيمي وكفاءة الإدارة في هذه الوحدات. وبالإضافة إلى ذلك نجد أن تقسيم التكاليف حسب العمليات، وكذلك الإعلان ووسائله وتكاليف كل وسيلة، وتحليل التكاليف حسب المديرين إذا كان المدير يختص بإدارة معينة، كل ذلك يمكن من الرقابة على أساس المقارنة بين وحدات الجهاز التنظيمي في المنشأة.

٥- يجب أن يكون النظام الرقابي اقتصادياً. فهناك أنظمة رقابية كثيرة يختار منها المدير النظام الذي يمكن أن يحصل منه على النتائج المتوقعة بتكاليف أقل مع أخذ ظروف المنشأة ومقدرتها في الحسبان.

٦- أن أنظمة الرقابة لابد وأن تكون واضحة وسهلة مفهومة لدى القائمين على تطبيقها والذين تطبق عليهم.

٧- أن أنظمة الرقابة يجب أن تؤكد أو تضمن أو تمكن من التصرفات الصحيحة. وذلك عن طريق (التوجيه والإرشاد)، وبعد اكتشاف نقاط الضعف، سواء في الخطة، أم في الإدارة القائمة على التنفيذ، أم في إجراءات و طرق العمل المتبعة، وبالشكل الذي يطمئن أفراد المنشأة ويدفعهم إلى الكشف عن نواحي الضعف في تصرفاتهم وطلب النصيحة والإرشاد لتصحيح هذه الأوضاع بدلاً من العمل على إخفاء هذه النواحي والتمويه على القائمين بأعمال الرقابة.

مدخل الإدارة بالأهداف

Management By Objectives

إن المنظمات تحتاج إلى " مبدأ إدارة " يفسح المجال للفرد لتحقيق القوة الذاتية والمسئولية، وفي نفس الوقت يعطي توجيهاً بوحدة الرؤية الشاملة، كما ينشئ روح الفريق، وينسق أهداف الأفراد في " أهداف عامة مشتركة " إن المبدأ الذي يحقق ذلك هو " الإدارة بالأهداف والرقابة الذاتية ". (بيتر دركر).

أولاً: مفهوم الإدارة بالأهداف:

هناك تعاريف عديدة لتحديد مفهوم الإدارية بالأهداف MBO منها على سبيل المثال:

- أسلوب يتم من خلاله تحميل المناصب الإدارية بأهداف معينة، مع ربط هذه الأهداف بعضها ببعض وبأهداف المنظمة ككل.
- " فلسفة للإدارة " تعكس طريقة إيجابية أكثر حيث يكون التركيز على التنبؤ بالمستقبل والتأثير فيه أكثر من الاستجابة للمؤثرات والحوادث. وهي فلسفة تشجع على إسهام المديرين على مختلف مستوياتهم في إدارة المنظمة.
- " فلسفة إدارية " تقوم على فكرة تركيز انتباه العاملين على الأهداف الكلية والشاملة للمنظمة التي يعملون فيها (تتسق في ذلك مع نظرية النظم).
- وهناك عدة تركيزات على جوانب معينة بشأن المفهوم وتطبيقه.
- في المملكة المتحدة التركيز فيها على أنها نظام للتخطيط على مستوى المنظمة. وفي كندا التركيز على أنها نظام لتقييم الأداء بأسلوب بديل للنظام التقليدي بالنقط. أما في الولايات المتحدة التركيز على أنها نظام لتحفيز الفرد والمشاركة في الإدارة وتقييم الأداء.

ثانياً: الخصائص الأساسية:

١- وضع أهداف لكل منصب من المناصب الإدارية منبثقة عن المجالات الأساسية لأي منصب.

٢- إشراك المرؤوسين مع الرؤساء في وضع أهداف المنصب (تتضمن مفهوم الإدارة المشاركة).

٣- ترابط الأهداف بعضها ببعض رأسياً وأفقياً (اتساق مع نظرية النظم).

٤- النظر إلى أهداف المناصب على أنها أساس أي تحسينات إدارية.

٥- نتائج المناصب الإدارية هي أساس الرقابة وتقييم الأداء.

ثالثاً: الأبعاد الرئيسية:

١- " الإدارة بالأهداف " إحدى طرق تقييم الأداء لخدمة الأهداف التنموية من خلال خطوات معينة.

٢- مدخل للتطوير التنظيمي.

٣- " فلسفة إدارية ".

رابعاً: المقومات الإدارية الموضوعية لنجاح نظام الإدارة بالأهداف :

١- التهيئة المبدئية للأخذ بنظام الإدارة بالأهداف.

أ-على مستوى المنظمة.

ب- على مستوى الجهاز الإداري للدولة في ارتباطه الاجتماعي.

٢- التصميم والتركيز على التغيير.

٣- توفير أقصى معلومات ممكنة.

٤- التركيز على المجموعة.

٥- الاهتمام بالنتائج.

٦- التركيز على الموقف.

٧- النقاط الملائمة لإدخال نظام الإدارة بالأهداف.

إدارة عليا – إدارة وسطى – أحد الأقسام – خط الإشراف الأول.

٨- الارتباط بمعدل ملائم للتغيير.

رقم المرحلة	اسم المرحلة	مصممة لتحسين	النتائج الأولية	مدة المرحلة	المشتركون
١	سمنار أهداف المدير	فاعلية المديرين	• إدراك المدير لمحددات فاعليته. • زيادة مرونة المدير. • حماس المدير. • وضع أهداف معينة للمدير.	٥ أيام	كل مدير ابتداء من أعلى مدير، من ١٢ – ٣٦ شخصاً في كل مرة بحيث لا يكون بين الموجودين في المجموعة الواحدة أية أشخاص تربطهم علاقات رئاسية منعاً للحساسية.
٢	سمنار أهداف الفريق	روح الفريق (بين المدير ومرؤوسيه)	• وضع أهداف الإدارة (الفريق). • تحسين الهيكل التنظيمي واللوائح، ونظم تدفق المعلومات.	٤ أيام	كل فريق إدارة أو مدير مع مجموعة مرؤوسيه كلهم. كل المديرين يذهبون مرة واحدة مع رؤسائهم كمرؤوسين ومرة مع مرؤوسيهم كرؤساء.

٣	اجتماع مناقشة أهداف المدير	وضع أهداف المديرين	• اعتماد أهداف المديرين. • رفع المعوقات بين المدير ومرؤوسيه. • إقامة علاقات إيجابية.	نصف يوم	كل مدير مع مرؤوس وحد فقط.
٤	اجتماع إقرار أهداف المنظمة واستراتيجتها	تحسين الأهداف والتنظيم والنظم.	• تشخيص المشكلات التنظيمية. • دراسة السياسات والاستراتجيات.	٣ أيام	الإدارة العليا (مجلس الإدارة)

٩- أخذ الجانب الإنساني في الاعتبار.

١٠- وسيلة إدخال النظام، من خلال المراحل التالية:

أ- عقد سيمنار حول " أهداف المدير " .

ب- عقد سيمنار حول " أهداف الفريق " .

ج- اجتماع مناقشة أهداف المدير (كل مدير مع رئيسه).

د- وضع أهداف المنظمة ككل وتصميم استراتيجيتها.

خامساً: أهم المقومات القيمية والسلوكية اللازمة لنجاح النظام :

١- الانتماء (الانتساب).

تؤثر قيمة الانتماء في " سياسات الأفراد " .

- سياسة الترقية من الداخل أ, التعيين من الخارج.

تنمية وتخطيط المستقبل الوظيفي.

٢- الصدق والأمانة.

التخطيط الاستراتيجي:

" الإ ستراتيجية " ا صطلاح ع سكري المن شأ. ويع ني هذا الم صطلح ببساطة "إعداد خطة لمواجهة العدو في ظروف وبيئة تسودها درجة كبيرة وملمو سة من عدم التأ كد ومعلو مات غ ير كام لة عن إمكان يات ال عدو واستعداداته وخططه ".

ومن هذا يتضح أن الميزة الرئيسية للخطة الإستراتيجية عن أي خطة أخرى تقليدية هي ارتباطها بدرجة عالية من عدم التأكد والمخاطرة بالنسبة لظروف البيئة التي ستنفذ فيها الخطة.

و قد ا ستخدم بعض الاقتصاديين المهتمين باقتصاديات التنمية عبارة "الإستراتيجية" وذلك في إطار المفاضلة بين إعطاء الأولوية لسياسة التصنيع الحالية للواردات وسياسات التصنيع التي تركز على الصادرات وكان كتاب الفريد هرشمان (The strategy of Economic Development) في أوائل الستينات من القرن الميلادي العشرين حجر الأساس في إبراز أهمية هذا القرار " الاستراتيجي ". ثم تبع ذلك مباشرة إثارة موضوع إستراتيجية الصناعات التي تدفع إلى التكامل أمامياً بالمقارنة بتلك التي تهيئ الفرص لإقامة الصناعات المغذية، وبذلك تؤدي إلى التكامل خلفياً.

وفي الواقع فإن استخدام مصطلح " الإستراتيجية " من قبل الاقتصاديين لم يكن في محله الصحيح. أو على الأقل ليس بالمفهوم الذي تعرفه الإدارة العلمية الحديثة، فالمفاضلة بين بدائل ومداخل التنمية المذكورة هي في الحقيقة موازنة بين "سياسات" أو مناهج، ولا تعكس خطة إستراتيجية في مواجهة بيئة متغيرة ومتقلبة بشدة وبسرعة وبشكل دائم، وهذا المفهوم الذي تبناه العسكريون وأخذت به الإدارة العلمية الحديث.

وربما كان الأسلوب الذي اتبعته اليابان ودول النمو السريع في جنوب شرق آسيا مثل تايوان وكوريا الجنوبية وهو نج كونج وسنغافورة هو أقرب شيء إلى التنمية الإستراتيجية الحقيقية. وعلى المستوى الوطني الكلي. فمثلاً: لعبت وزار التجارة الخارجية والصناعة MITI في اليابان وكوريا الجنوبية في رسم خطة الصناعات الجديدة وفي تشجيع النقلات والقفزات التكنولوجية وبتعاون وثيق وفعال مع المنشآت الصناعية في البلدين. وقد رسمت الخطط الإستراتيجية لهذه الصناعات على ضوء دراسات دقيقة لظروف الأسواق العالمية واحتمالات التغيرات الرئيسية في البيئة التنافسية.

ومما لاشك فيه أن غزو السيارات اليابانية للسوق الأمريكية – مثلاً– قد تم تنفيذه بخطة إستراتيجية متكاملة وعلى مراحل محددة بداية من موطن قدم في كاليفورنيا ثم التغلغل داخلياً، ثم المحافظة على الحصة السوقية التي أمكن تحقيقها باستخدام " التكنيك " المناسب لظروف البيئة المتغيرة.

والواضح أن السمات الرئيسية لاستراتيجيات التنمية التي طبقتها هذه الدول ارتكزت أولاً على جمع الصناعة والتجارة الخارجية في وزارة واحدة. وثانياً: على تحديد قفزات تكنولوجية كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية والتصنيع. وربما كانت هاتان ثغرتان هامتان في خطط التنمية في كثير من الدول النامية، من الضروري أن يتم تداركهما إذا أريد للصادرات الصناعية أن تصبح قوة دافعة لعملية التنمية في هذه الدول خصوصاً في ظل الظروف البيئية المعاصرة، وآخرها الأزمة الاقتصادية العالمية ومع الأيام القادمة التي تنتظر تطبيق اتفاقية الجات.

الثورة الإدارية الجديدة :

لقد مرت " الإدارة العلمية " بثورات متعددة منذ أسس قواعدها فردريك تايلور بدراساته عن الوقت والحركة... الخ. وربما كانت أخطر هذه الثورات وأبعدها أثراً ما يعرف الآن " بالإدارة الإستراتيجية " وترجع هذه الطفرة الجديدة فقط إلى أواخر السبعينات من القرن الماضي ولا يزال عدد الشركات الأمريكية واليابانية التي تستخدم أساليب التخطيط الاستراتيجي الحديثة محدود إلى حد كبير. وقد ظهرت لأول مرة تفرقة في أوساط الأعمال بين المؤسسات " التقليدية " وتلك المدارة استراتيجياً.

وتتركز هذه المنشآت الأخيرة في قطاع التكنولوجيا العالمية High tech وتشمل شركات مثل IBM وجنرال إليكتريك، ولكنها تمتد في الوقت ذاته إلى قطاعات أخرى مثل بعض البنوك وشركات الطيران والمؤسسات التجارية والبيوت الاستشارية الكبرى.

وقد برزت أهمية التخطيط الاستراتيجي كرد فعل مباشر للتغيرات المستمرة والعنيفة في البيئة التي تعمل فيها المنشأة وكنتيجة حتمية لازدياد وحدة المنافسة ولكبر حجم المنشأة وزيادة تعقيد هيكلها التنظيمي وتعدد مجالات نشاطها، ففي الماضي كانت الإدارة تعمل في ظروف بيئية تتميز بقدر كبير من الثبات.

ولذلك تركز الاهتمام على استخدام أساليب التنبؤ والتخطيط طويل المدى كأسلحة رئيسية للإدارة العلمية. ثم تبع ذلك في الستينات وأوائل السبعينات ابتكار منهج الإدارة بالأهداف MBO كأحدث أساليب الإدارة العلمية التي تلزم العاملين بالمنشأة بأهداف مرسومة ترتبط بالنمو المطرد وتحقيق أفضل عائد على المال المستثمر في الأمد الطويل.

ولكن تغييراً جوهرياً طرأ على البيئة الإدارية جعل الاستمرار في استخدام الأساليب التقليدية للتخطيط والإدارة أمراً محفوفاً بالمخاطر قد لا تؤثر على فرص تحقيق أهداف المنشأة في النمو الربح وتقديم الخدمات المرضية للعملاء فقط ولكن قد تؤدي بالمنشأة كلها إلى الضياع والاندثار وأمثلة أزمة شركات صناعة السيارات الأمريكية التي حدثت في الماضي وتكرر حدوثها الآن بصورة أشمل مع كل شركات صناعة السيارات في العالم وكجزء من الأزمة الاقتصادية العالمية الحادثة الآن تظهر ماثلة للعيان.

وتعتبر التغيرات الدورية العنيفة في أسعار الصرف واحدة من المظاهر الجديدة للبيئة الجديدة المتغيرة التي لا تجدي في معالجتها أساليب التخطيط التقليدي. ومنذ اتفاقية (بريتون وودز) وحتى الستينات تميزت أسعار الصرف بقدر كبير من الثبات ولم تكن تمثل مصدر إزعاج لإدارة المنشأة كما هو الحال الآن.

كما أن التغيرات والتقلبات العنيفة في أسعار النفط تعد أيضاً مظهراً واضحاً من مظاهر البيئة الجديدة التي تتميز بالتغير المستمر والعنيف والفجائي وهذا أمر واضح منذ حرب الشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٧٣م، بين العرب وإسرائيل، الأزمات والحروب الأخرى التي وقعت في أجزاء كثيرة من العالم.

في ظل هذه الظروف – كما يقرر كوتلر – لم تكن شركات البترول العالمية تتوقع هذه الزيادة الهائلة في أسعار البترول قبل عام ١٩٧٣م، بشكل لم حدث من قبل حيث قفزت الأسعار فجأة من ٣ دولار تقريباً إلى حوالي ٤٥ دولار للبرميل الواحد بعد وقوع حرب أكتوبر ١٩٧٣م، في منطقة الشرق الأوسط. ولكن هل استمر الحال على ما هو عليه في نفس الاتجاه؟ لقد تطور الوضع في الاتجاه المعاكس بصورة سريعة ومفاجئة وأصبح السؤال هو: من كان يتوقع أن تعود أسعار البترول إلى هذا الحد من الانخفاض الذي وصف بأنه انخفاض لم يحدث بهذه الصورة من قبل ؟ ويستمر السؤال، من كان يتوقع أن ترتفع أسعار البترول مرة أخرى بصورة كبيرة ثم تعود للانخفاض مرة أخرى بصورة كبيرة.

وهكذا فإن " دركر " يصف العصر الذي نعيشه الآن بأنه عصر عدم الثبات والاستمرار Age of Discontinuity وقد وصف توفلر هذه الظاهرة بأنها تمثل "صدمة المستقبل " Future Shock . وهذه الطبيعة العنيفة والسريعة والمستمرة للتغيرات البيئية في العصر الحديث تمثل تحدياً كبيراً يواجه الإدارة خاصة فيما يتعلق بالتنبؤ بالمستقبل والعمل على التكيف مع هذه التغيرات السريعة والكبيرة والمستمرة.

ولا ريب أن " الإدارة العربية " ليست مستثناة من هذه التطورات الجديدة في البيئة الإدارية وخاصة إذا تعاملت مع العالم الخارجي. فحادث مثل خطف طائرة أو باخرة قد يؤثر على الحركة السياحية وبالتالي على نشاط مؤسسات معينة مثل شركات الطيران كما أن قراراً برفع أسعار الوقود له ردود فعل بالنسبة لتكاليف الإنتاج والنقل في المنشأة الصناعية. وكما أن التغيرات البيئية قد فاجأت الدول وأوقعتها في أزمة اقتصادية عنيفة على مستوى العالم ككل، فلاشك أن إدارة الكثير من المنشآت تواجه الكثير من المفاجئات والأزمات التي تعجز عن معالجتها أساليب الإدارة التقليدية التي تعتمد على الإحصاءات والسلاسل الزمنية في استقرار المستقبل والتنبؤ به.

وهناك اتجاه جديد في الشركات المدارة استراتيجياً لإعداد ميزانيتها السنوية بداية من نقطة الصفر Zero Buse Budgeting أي أن على كل إدارة في المنشأة أن تبرر موضوعياً طلباتها واحتياجاتها بدلاً من الاستناد إلى

أرقام السنة السابقة كأساس لإعداد الميزانية عن السنة المقبلة. وأكثر من ذلك فإن هناك اتجاهاً متزايداً إلى تخصيص اعتمادات إستراتيجية Strategic Funds بجانب الميزانية العادية وذلك لتحقيق أهداف الإستراتيجية عن حياة المنشأة وتدعم قدرتها على اغتنام الفرص التي تتيحها ظروف البيئة المتغيرة.

أركان التخطيط الاستراتيجي:

تتباين اتجاهات وأساليب الإدارة الإستراتيجية المشاهدة ولكنها كلها تشترك في الاستناد إلى ثلاثة أركان رئيسية تشكل جوهر التخطيط الاستراتيجي. **ونشير إلى هذه الأركان فيما يلي :**

الركن الأول: ينصب هذا الركن على رسالة المنشأة وقطاعات النشاط الرئيسية التي تزمع العمل فيها.

وقد حظي هذا الركن بأكبر قدر من الاهتمام من جانب الإدارة الحديثة لأنه يمثل حجر الأساس في التخطيط الاستراتيجي. وتعتبر المهارة الكبرى للشركات المدارة استراتيجياً وتحديها الأكبر، قدرتها النسبة على تحديد قطاع نشاط فريد تتمتع فيه بميزة نسبية واضحة والمشاهد الآن أن معظم هذه المؤسسات لا تنتج سلعة أو تقدم خدمة واحدة لسوق واحدة وإنما الاتجاه هو إلى تقسيم السوق Segmentation of Market باستخدام أسس التقسيم المتنوعة، واكتشاف ذلك القطاع Niche من السوق الذي يمكن أن تتفوق فيه المنشأة على غيرها.

ويعتبر غزو السوق الأمريكية بالسيارات اليابانية الصغيرة من أبرز الأمثلة على هذه الإستراتيجية.

ولأهمية هذا الركن الاستراتيجي، أصبح السؤال الهام الذي تهتم به المنشآت المدارة استراتيجياً هو " إلى أين نسير؟ " ولم يعد للسؤال القديم " كيف نصل إلى هناك" أهميته التقليدية والسبب الرئيس في هذا التغير الجوهري في الفكر الإداري هو أن كلمة " هناك " أصبحت شيئاً غير ثابت وخاضع لظروف عديدة خارجة عن سيطرة المنشأة.

وقد صاحب إستراتيجية التركيز على قطاعات فريدة، تركيز مماثل بالضرورة لموارد المنشأة على استغلال القطاع أو القطاعات المختارة. ومن المعتقدات السائدة الآن في المنشآت المدارة استراتيجياً أن الحصول على نتائج مؤثرة يرتبط بالدرجة الأولى بالقدرة على تركيز الموارد.

وفي ظل هذا الاعتقاد يمكن أن يقال إن الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه بعض شركات القطاع العام المشتغلة بالتصدير في مصر – على سبيل المثال – هو بعثرة مواردها وتشتيتها في نشاطات وأسواق متعددة، مما حال دون تحقيق أي نتائج مؤثرة.

ويصاحب هذه الإستراتيجية أيضاً إمكانية تخصيص وتركيز الموارد اللازمة للبحث والتطوير في مجالات سلعية وخدمية محدودة وبالتالي تفعيل عمليات البحث والتطوير Research & Development والحصول على أفضل نتائجها.

وسيظل التحدي الأكبر أمام نجاح عملية التصدير هو قدرة المؤسسات المصدرة على اكتشاف قطاع " عش " Niche فريد في الأسواق الخارجية تتمتع فيه بميزة نسبية تمكنها من التفوق على المنافسة الأجنبية.

ومن أمثلة بعض النجاح الذي أمكن تحقيقه في هذا الصدد، اغتنام إدارة بعض الفنادق المصرية لفرصة اجتذاب السياحة العربية عن طريقة إقامة الأفراح بالطريقة التي تناسب الزبون العربي هو ومدعويه وبالكيفية التي يصعب محاكاتها من جانب المنافسين في الدول الأخرى.

الركن الثاني: تحليل البيئة المتغيرة التي تعمل في المنشأة لانتهاز الفرص الممكنة وللتحوط في مجابهة المخاطر التي قد تمثل تهديداً محتملاً للمنشأة حيث يتركز الجانب الأكبر من أساليب التخطيط الاستراتيجي على تحليل المتغيرات البيئية بهدف اكتشاف الفرص والتحوط ضد المخاطر.

فكل تغير هام في البيئة التي تعمل فيها المنشأة قد يشكل فرصة. وفي نفس الوقت خطراً يهدد المنشأة. فالارتفاع في أسعار البترول في أعقاب حرب ١٩٧٣م، في منطقة الشرق الأوسط كان مصدر خطر للشركات الصناعية اليابانية التي تعتمد تقريباً بصفة كاملة على الطاقة المستوردة. ولكن هذا الارتفاع المفاجئ كان في نفس الوقت فرصة فريدة لغزو أسواق الدول النفطية نظراً للقفزة الهائلة في قوتها الشرائية المدعومة بالرغبة في الشراء. وعلى الجانب الآخر، فقد تحوطت الشركات اليابانية بطريقة ماهرة ضد مصدر الخطر حيث تبنت إستراتيجية تقوم على العمل على تنمية مصادر طاقة بديلة كوسيلة لمواجهة هذا الخطر الحادث.

والسلاح الرئيس الذي تستخدمه الإدارة الإستراتيجية في التعامل مع متغيرات البيئة هو أسلوب التصور أو السيناريوهات لسلوك متغيرات البيئة في الأمد المتوسط والطويل ثم تبنى خطتها الإستراتيجية على السيناريو الأكثر احتمالاً، ولكن دائماً بقدر كاف من المرونة للتحوط وللإنذار المبكر إذا صحت التصورات الأخرى.

ويمثل هذا الاتجاه تحولاً جذرياً في التخطيط الإداري من أسلوب يعتمد في الأصل على خطط موضوعة مسبقاً ومدفوعة بأجندة زمنية، إلى منهج يقوم في المقام الأول على حساسية تامة لسلوك متغيرات البيئة التي تعمل فيها المنشأة. ولذلك فإن السؤال الثاني العام الذي تهتم به " الإدارة الإستراتيجية " الآن هو : ماذا نفعل ؟

وقد ارتبط استخدام أساليب التصور والسيناريو ارتباطاً وثيقاً بإعداد "الخطط التحوطية " Contingency Planning. وغير خاف أن الضغوط التي ولدتها الأزمة الاقتصادية الحالية على مستوى الدول وعلى مستوى المنشآت تعكس بوجه عام (وإلى حد كبير) غياب إستراتيجية الخطط التحوطية من جانب الإدارة في أغلب الحالات.

الركن الثالث : التقييم المستمر لنقاط القوة والضعف في المنشأة بهدف التكيف مع متطلبات البيئة المتغيرة.

إذا ما تم تحديد القطاعات الفريدة لنشاط المنشأة، وكذلك تحليل متغيراتها البيئية، فإن الركن الثالث للتخطيط الاستراتيجي هو تقييم نواحي القوة والضعف للمنشأة بهدف مزاوجتها للفرص المتاحة ولمجابهة الأخطار التي تهددها.

وقد بلورت بعض المنشآت المدارة استراتيجياً هذه المزاوجة في شكل مصفوفة Matrix تتزاوج فيها كل فرصة بكل مورد للقوة في المنشأة ثم تصبح هذه المصفوفة أساساً للهيكل التنظيمي للمنشأة بحيث تنشأ وحدات للأنشطة الإستراتيجية لكل قطاع من القطاعات التي تخططها الإدارة الإستراتيجية.

الفصل الثالث

مهام ومسئوليات الإدارة المالية في المؤسسة العاملة

تعتبر الإدارة المالية وظيفة متكاملة للقرارات المالية في المؤسسة، وقد تغيرت هذه الوظيفة خلال الزمن مثل غيرها من الوظائف المتخصصة في مؤسسات الأعمال حتى وصلت إلى ،منهج أكاديمي شامل ومتعارف عليه غايته تحقيق هدف استراتيجي متمثل في تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم العادي.

وفي هذا الفصل سوف يتم استعراض عموميات حول الإدارة المالية للمؤسسة **عن طريق تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهي كما يلي:**

- **المبحث الأول:** مفاهيم الإدارة المالية وتطورها التاريخي.
- **المبحث الثاني:** مكانة الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي وعلاقته بالعلوم الأخرى.
- **المبحث الثالث:** وظائف الإدارة المالية.

المبحث الأول: مفاهيم الإدارة المالية وتطورها التاريخي.

تعددت تعاريف الإدارة المالية بتعدد الكتابات في هذا الموضوع، إلا أن هذه التعاريف ضلت مستمدة من مهام ومسؤوليات المدير المالي، ورغم وجود بعض الاختلافات في مهام ومسؤوليات رجال الإدارة المالية والتي تختلف من مشروع لآخر باختلاف قطاع النشاط وطبيعته وكذا حجمه.

لكن بعض المهام تبقى أساسية بغض النظر عن هذا الاختلاف، خاصة

مهام البحث عن مصادر التمويل واستخدامها وإدارتها.

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

- **المطلب الأول:** مفهوم الإدارة المالية.
- **المطلب الثاني:** تطور مفهوم الإدارة المالية.
- **المطلب الثالث:** أهمية الإدارة المالية وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المالية.

من بين التعاريف الخاصة بالإدارة المالية نجد:

- الإدارة المالية هي تلك الإدارة التي تقوم بنشاطات مالية متنوعة من خلال تنفيذها لوظائف فنية متخصصة كالتحليل المالي، تقييم المشروعات، إعداد وتفسير التقارير المالية، الميزانيات التقديرية، الاندماج، إعادة التنظيم المالي وغيرها، ومن خلال تنفيذها لوظائف إدارية كالتخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة ولكن بصيغة مالية، وبانجاز الوظائف بكفاءة تستطيع تحقيق الأهداف المحددة لها، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المنشأة.
- تنطوي الإدارة المالية على كل ما يتعلق بالأموال في المنشأة من تخطيطها والحصول عليها والاستخدام الأمثل لها، وهذا النشاط المالي يبدأ في المنشأة من وقت التفكير في إنشائها إلى آخر لحظة من حياتها، كما أنه نشاط له نفس الأهمية للمنشأة سواء في حالة

١- كام المغربي وآخرون، أساسيات في الإدارة، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٥، ص٣١٧.

توسع أو انكماش أو ثبات، تبنى فوق جميع الحالات، وتوجد بصفة دائمة لاحتياجات مالية ينبغي إشباعها بطريقة مناسبة.

- حسب الدكتور سيد الهواري: << تعتبر كل وظيفة من وظائف الإدارة العليا مسئولة عن عملية الحصول على الأموال اللازمة والتخطيط ومتابعة ذلك، فالإدارة المالية هي إدارة أي مشروع من منظور مالي>>.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الإدارة المالية:

في مستهل القرن الماضي كانت عملية الإنتاج وإنشاء المؤسسات الجديدة وإجراءات تدبير الأموال اللازمة للمشروعات هي محور اهتمام المفكرين، وفي العشرينات أصبح الاهتمام مركزا تقريبا على طرق وإجراءات تدبير الموارد المالية لتمويل الاستثمارات.

وبحلول الكساد العظيم(THE GREAT DEPRESSION) بين ١٩٢٩-١٩٣٣ أصبحت إجراءات الإفلاس التجاري وإدارة السيولة وتجنب المشكلات المالية من أهم الموضوعات التي حازت على الاهتمام، ولقد صاحب هذه الفترة ازدياد التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. وصدرت التشريعات التي تقضي بضرورة نشر البيانات المالية، ولقد فتحت تلك التشريعات مجالات جديدة للاهتمام، تمثلت في التحليل المالي وتقييم كفاءة الأداء، غير أن هذه المجالات لم تتبلور إلى قبيل نهاية الخمسينات، وهكذا أدى الكساد العظيم إلى

١- جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٩، ص ٥٢٣.
٢- سيد الهواري، الاستثمار والتمويل الطويل الأجل، عين شمس ١٩٨٢، ص٣.

تراجع التوسع والنمو من مقدمة إلى ذيل قائمة الاهتمامات، بينما أصبح استمرار المنشأة في السوق هو المشكلة التي تتصدر هذه القائمة.

وفي الأربعينات والخمسينات تركز الاهتمام على معالجة آثار الكساد العظيم، حيث أصبحت موضوعات الإفلاس والاندماج، وإعادة تنظيم المنشآت، وتوفير الأ موال اللاز مة للتو سع، مو ضوعات ذات أهم ية خا صة، وقب يل نها ية الخمسينات حدث تطور جوهري تمثل في البعد عن المسائل الوصفية التي صاحبت الإدارة المالية منذ نشأتها، وبدأ التركيز على المسائل الكمية كالتحليل الـ مالي، والتخ طيط لا ستخدام الـ موارد المال ية بـ ما فيـ ها عمل ية التخ طيط للاستثمارات الرأسمالية (CAPITAL BUDGETING)، ومن الجدير بالذكر أن هذا التطور حمل في طياته أمرا ذا مغزى، وهو التحول عن معالجة الإدارة المالية من وجهة النظر الخارجية إلى معالجتها من وجهة نظر إدارة المشروع.

وشهدت الستينات اهتماما كبيرا بدراسة تكلفة رأس المال نتيجة للأعمال الرائدة لقطبي الإدارة المالية فرانكو مدكلياني و مارتن ميلر. كما شهدت تلك الحقبة أيضا اهتماما بالاستثمار، وذلك بفضل نظرية المحفظة التي وضع أساسها هاري ماركونز في بداية الخمسينات، والتي قام على صرحها في منتصف الستينات نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM: Capital Asset Pricing Model) الذي ساهم فيه كل من شارب، لثنر، فاما ومورنس.

وفي السبعينات استمر الاهتمام بالاستثمار، وتعرض نموذج تسعير الأصول الرأسمالية لتحديات نتيجة لظهور نموذج منافس هو نموذج تسعير المراجعة (ARBITRAGE PRICING MODEL)، كما ظهر في السبعينات أيضا نموذج لتقييم الأصول المالية ولاقى قبولا من الأكاديميين والممارسين على السواء، وهو نموذج تسعير الاختيار (OPTION PRICING MODEL)، والذي كان له الفضل فيه فيشر بلاك، ومايرون شولز.

وفي الثمانينات ازداد الاهتمام بالتضخم وتأثيره على أسعار الفائدة وعلى قرارات الاستثمار بالتبعية، كما حظي بالاهتمام أيضا تأثير كل من الضرائب الشخصية على الدخل وتكلفة الوكالة والإفلاس على هيكل رأس المال. يضاف إلى ذلك الاهتمام بظاهرة تحول شركات المساهمة إلى شركات يملكها عدد محدود من الأفراد، من خلال قيام إدارة المنشأة باستهلاك الأسهم وإحلالها بسندات (TAKEOVER OR LEVERAGED BUYOUT)، أو من خلال إجراء توزيعات نقدية على المساهمين في مقابل حصول أعضاء مجلس الإدارة (من المساهمين) على نصيبهم من التوزيعات على شكل أسهم (LEVERAGED CASHOUT).

١- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الرابعة ١٩٩٩، ص ٥- ٦- ٧.

وفي مرحلة ما بعد الثمانينات، وبعد نجاح الجهود في بناء نماذج رياضية كمية، والتي ساعدت في إعطاء حلول صحيحة ودقيقة لكثير من المشاكل المالية المعقدة في ضوء نظرية اتخاذ القرارات، **فقد وصلت إلى نظرية كاملة وشاملة رغم حدة التغيرات التي حدثت مثل:**

- زيادة حدة التضخم وانعكاسات آثاره بشكل واسع على قرارات عموم الأعمال، ومنها قرارات الإدارة المالية.
- الزيادة الضخمة في استعمال الحاسبات الالكترونية في التحليل المالي والنقل الالكتروني للمعلومات.
- اتجاه الكثير من الدول إلى خصخصة مشروعاتها الاقتصادية، بحيث أصبحت الخصخصة منهج اقتصادي وإطار إصلاحي جديد.
- بروز عالمية المنشآت وعالمية الأسواق وفقا ما يعرف بالعولمة والتي تنظر إلى العالم من الناحية الاقتصادية ككوكب واحد.
- تقليل حدة التشريعات والقواعد المنظمة للمؤسسات المالية والتوجه نحو المؤسسات المالية الكبيرة ذات الخدمات والأنشطة المتنوعة.

يبدو من هذا العرض المختصر أن التطور الفكري في مجال الإدارة المالية قد سار بخطى واسعة تتماشى مع سرعة وطبيعة الأحداث المحيطة بمنشآت الأعمال، ووفقا لهذه الأحداث والتغيرات الجذرية فقد نشطت الإدارة المالية كتخصص لتستوعب في نشاطها كل هذه التغيرات.

١- همال سمية، سديرة حرية، دور الإدارة المالية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس ٢٠٠٦/٢٠٠٥، جامعة الجزائر.

المطلب الثالث: أهمية الإدارة المالية وأهدافها:

١- : أهمية الإدارة المالية.[1]

تأتي أهمية الإدارة المالية أو الوظيفة المالية من كون أن القرارات المالية عظيمة التأثير على حياة المنظمة، وليس هذا فحسب، ولكن جميع القرارات الإستراتيجية بالمنظمة سواء كانت مالية أو غير مالية، يترتب عليها العديد من التكاليف أو الإيرادات المؤثرة على نتائج المنظمة.

ولذلك وجب على المدير المالي أن يحسن تقدير الأمور وعرض القضايا على مجلس الإدارة، مع إعداد تقارير وافية، تعطي رؤية واضحة مؤيدة بالدراسات والتقارير بمختلف الأمور ذات التأثير المالي، ويساعد المدير المالي على كل ما سبق إلمامه بالجوانب المحاسبية.

ويتطلب هذا الأمر العديد من العلاقات والمعارف بميادين المعرفة الأخرى بالمنظمة، كالجوانب الاقتصادية والمحاسبية والإحصائية والكمية، التي تساعد المدير المالي في فهم العلاقات والربط بين المتغيرات واستخراج المؤشرات والنتائج.

٢- أهداف الإدارة المالية.:

يمكن القول أن ما ترمي إليه الإدارة المالية من خلال قراراتها المالية هو تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- هدف تعظيم الأرباح أو تحقيق أقصى العوائد الممكنة للمؤسسة.
- هدف تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

---

١ - نظير رياض محمد، الإدارة المالية والعولمة، المكتبة العصرية مصر المنصورة ٢٠٠١، ص ١٩.
٢ - همال سمية، سديرة حرية، مرجع سبق ذكره، ص

إلى جانب تحقيق هدف آخر لا تقل أهميته عن الهدفين المذكورين سابقا وهو:

- هدف السيولة أو تجميع أكبر رصيد نقدي للمؤسسة.

١,٢- هدف تعظيم الأرباح(تحقيق أقصى العوائد الممكنة للمؤسسة):

يعتبر محور تحقيق الأهداف محور قرارات الإدارة المالية في المؤسسات الخاصة، وفي اقتصاديات السوق عموما، حيث تنشأ أهمية هذا الهدف من كون تحقيق الربح والرغبة في تعظيمه يمثل التبرير الاقتصادي لاستمرارية المؤسسة في الحياة الاقتصادية، كما أنه يمثل المؤشر المهم لتقييم الأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى اعتباره مصدرا من مصادر التمويل الداخلة، أو ما يسمى التمويل الذاتي (SELF FINANCING)، كما يمثل هدف تعظيم الأرباح الهدف الأول للمؤسسات الاقتصادية، فهو من الأهداف الإستراتيجية لهذه المؤسسات، ولهذا فقد ارتبط هذا الهدف مع الملاك ارتباطا وثيقا مما يساعد في اعتباره محورا لجملة قراراتها سواء المتعلقة بالاستثمار أو قرارات التمويل، إذ تكون الغاية دائما في تكييف القرارات بما يتلاءم والرغبة في تعظيم الأرباح داخل المؤسسة، فقدرة الإدارة المالية في تعظيم الربح سوف تتعزز أكثر عندما يكون الربح واضح التحديد من ناحية المعنى والقياس، وأن جميع العوامل المساهمة فيه معروفة ويجب أخذها بالحسبان.

فالسياسات الاقتصادية الحديثة قد عززت مسعى هذه الشركات نحو ضرورة تحقيق الأرباح، ومحاسبتها عند عدم تحقيق ما هو مخطط له، وانطلاقا من أن الربح لا يؤول إلى الأفراد، وإنما يحول إلى الدولة كمصدر مهم من مصادر تمويل الخزينة العامة، لاستخدامه في مشروعات استثمارية جديدة، أو لأجل تعويض خسائر مشروعات مخطط لها، ولهذا يعتبر الربح تعويضا عن المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الحكومي الموجه داخل الاقتصاد بشكله العام.

٢,٢- هدف تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد:

يعتبر هدف تعلية القيمة السوقية للسهم كأحد الأهداف الرئيسية التي يجب على الإدارة المالية تحقيقها، والذي برز في السنوات الأخيرة، والهدف منه إيجاد قيمة أعلى للمؤسسة، وتكوين هاته القيمة الإجمالية، كما يمكن الاستفادة منها لأغراض متعددة منها: حالة البيع والشراء، التصفية، الانفصال أو التأمين ...الخ.

ومن الأمور التي تستلزم معرفة قيمة المؤسسة أمران أساسيان:

مقدار العوائد (EXPECTED RETURNS) المتوقع الحصول عليها في المستقبل، وتتحدد هذه العوائد بالعائد السنوي الممكن تحقيقه.

درجة المخاطرة: وتقاس من خلال الفائدة السائدة في السوق المالية، أو معدل عائد الاستثمار المرغوب أو المنسوب أي نسبة الرسملة.

وعليه فإن قيمة المؤسسة تتحدد من خلال العاملين السابقين والتي يمكن إيجادها عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{قيمة المؤسسة} = \frac{\text{العوائد المتوقعة}}{\text{نسبة الرسملة (درجة المخاطرة)}}$$

وعليه فكلما سعت الإدارة المالية إلى تعلية الفوائد السنوية المتوقعة، صاحب ذلك الارتفاع نسبة الرسملة التي تعبر عنها درجة المخاطرة، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض قيمة المؤسسة التي تسعى الإدارة المالية إلى تعليتها.

٢,٣- تجميع أكبر رصيد نقدي للمؤسسة أو هدف السيولة:

يعتبر هذا الهدف من الأهداف التقليدية التي رفضت من غالبية علماء الإدارة المالية، وذلك لأن هدف تجميع أكبر رصيد نقدي للمؤسسة يمكن تحقيقه على حساب أهداف أخرى تسعى المؤسسة لتحقيقها، فالسؤال الذي يمكن طرحه هو: كيف يتم تجميع أكبر رصيد نقدي طالما تسعى الشركة أو المؤسسة للاستمرار في حياتها وتوزيع أرباح المساهمين فيها؟

يتحقق هذا الهدف بواحدة من الطريقتين هما:

أن تتخلى المؤسسة عن بعض أصولها أو موجوداتها من خلال التصرف بها بالبيع حتى تتمكن من الحصول على الأموال.

ب- أن تحجز كامل الأرباح لديها دون توزيعها على المساهمين، وفي هذه الحالة يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح المساهمين.

وفي كلتا الحالتين فان ذلك يؤدي إلى تجميع أموال لدى المؤسسة، ومن ثم إعادة استثمارها، لكنه يتعين على الوظيفة المالية كأداة من أدوات الإدارة العليا للمؤسسة أن تخلق حالة من التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة إليها، والتدفقات النقدية الخارجة منها، وفي هذه الحالة يتعين عليها أن تجعل من الصندوق حالة موجبة أو تنشئ حالة توازن فيه.

ويقصد بحالة التوازن: جعل الصندوق موجبا في لحظة معينة من خلال تعامله مع الأطراف الأخرى، ولذلك فان خلق هذه الحالة عادة ما تنبع من العلاقة بين الدورات المالية الثلاث في المؤسسة وهي:

- دورة الاستثمار.
- دورة التشغيل.
- الدورة المالية.

المبحث الثاني

مكانة الإدارة المالية فى الهيكل التنظيمى وعلاقته بالعلوم الأخرى.

تحتل الإدارة المالية مكانة هامة في الهيكل التنظيمي للمؤسسات ومن خلال هذا البحث سنحاول التطرق لمكانتها وعلاقتها بالعلوم الأخرى اعتمادا على ثلاثة مطالب هى:

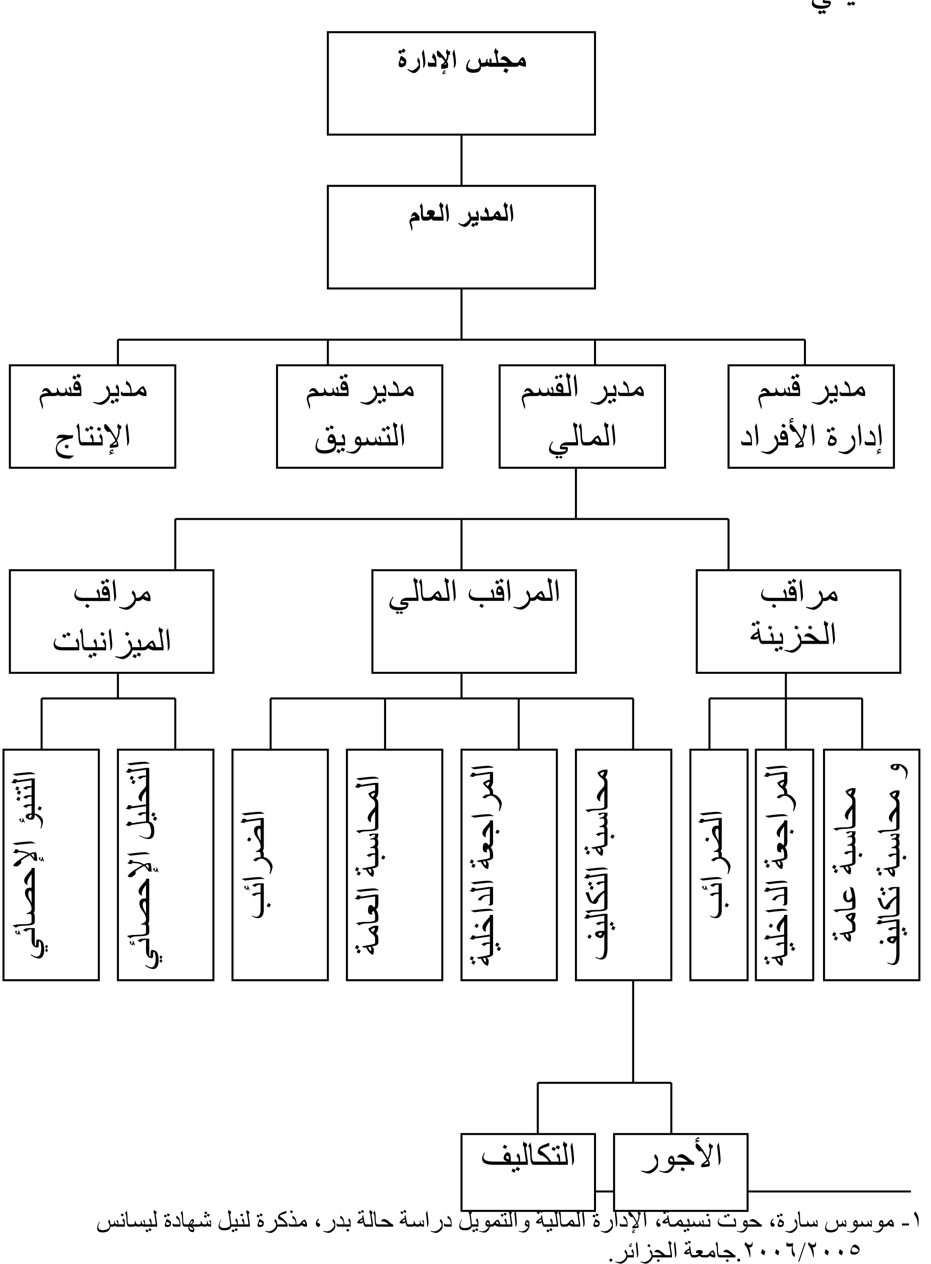
- **المطلب الأول:** مكانة الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي.
- **المطلب الثاني:** العوامل المؤثرة في الإدارة المالية
- **المطلب الثالث:** علاقة الإدارة المالية بالعلوم الأخرى.

المطلب الأول: مكانة الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي.

عند تحديد موقع الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي نجد اختلافا كبيرا في تنظيم الوظيفة المالية، وعلى رأس الأسباب وراء هذا الاختلاف نجد حجم المنظمة، فمثلا في المشروعات الفردية الصغيرة نجد أن صاحب المشروع يجمع بين الملكية والإدارة، فنجده يتولى المسؤولية عن الإنتاج والتسويق والتمويل، على عكس الحال في المشروعات متوسطة وكبيرة الحجم، حيث توجد إدارة مستقلة على مستوى الإدارات الرئيسية الأخرى (الإنتاج، التسويق...)، حيث تتولى المهام المالية باسم الإدارة المالية، أو إدارة الشؤون المالية والذي يرأسها المدير المالي، والذي عادة ما يكون مسؤول مباشر أمام المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، ويحدث في المنظمات الكبيرة في بعض الدول تقسيم الشؤون والمهام المالية إلى جزأين: الأول إعداد التنبؤات المالية وإعداد الموازنات التخطيطية وتقويم كفاءة استخدام الأموال، ويتولى ذلك المراقب المالي إلى جوار عمله الأصلي (الإشراف على الحسابات) والثاني والمهام الأخرى توكل للمدير المالي الذي عادة ما يرأس المراقب المالي.[1]

1- نظير رياض مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

، شكل ر قم (٠١) ئ نوان الـ شكل: مو قع الإدارة المالـ ية في الهيـ كل التنظيمي.



١- موسوس سارة، حوت نسيمة، الإدارة المالية والتمويل دراسة حالة بدر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس ٢٠٠٦/٢٠٠٥.جامعة الجزائر.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الإدارة المالية:[1]

تتأثر الإدارة المالية بعدة عوامل نذكر منها:

١- الكيانات العملاقة وتأثيرها على الإدارة المالية:

إن التطور الاقتصادي الملموس خلال القرن الحالي وعلى الأخص في النصف الثاني منه، أدى إلى انتشار العديد من الشركات العابرة القارات، أو الشركات متعددة الجنسيات ذات الأعمال الضخمة، وأمام هذا التطور الكبير، كان لابد من وجود صدى مناسب في العلوم ذات العلاقة ومن أهمها الإدارة المالية، والمحاسبة المالية، لظهور العديد من المشاكل التي لم تكن معروفة من قبل، كان من الضروري علاجها، وكيفية التعامل معها لمسايرة التطور الاقتصادي.

إن تزايد نزعة الشركات والمستثمرين الأفراد وغيرهم إلى عبور الحدود نحو آفاق استثمارية جديدة لتحقيق العديد من الأهداف السياسية والمالية والتشريعية، أضاف أعباء جديدة إلى الوظيفة المالية ونقل بها من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، لتدخل في إطار جديد يعرف بالعولمة (GLOBAL).

وقد انعكس ذلك على التمويل العالمي، فمثلا نجد أن أسواق المال تفتح وتزداد، ويتزايد اتصالها وارتباطها ببعضها البعض عن طريق الاتصالات السريعة، والحاسبات الفائقة السرعة، وتكنولوجيا الاتصالات تمكن من إنتاج أكثر العمليات التمويل الأجنبي المتعدد الأطراف والعملات في أيام معدودات، سعيا وراء التمويل المناسب والذي يكون عادة أقل تكلفة، وكذلك إذا انعكس

١- نظير رياض محمد، مرجع سبق ذكره، ٢٨ إلى ٣٤.

ذلك على أسعار السلع والمواد الخام والطاقة، وأصبحت هي الأخرى سريعة التقلب.

وخلاصة القول أن العولمة حملت معها العديد من المشاكل التي تحتاج إلى التطوير الدائم والمستمر للوظيفة المالية، ومن أهم هذه المشاكل نذكر:

- توحيد أسس إعداد القوائم المالية.
- ترجمة القوائم المالية للشركات الأجنبية.
- المعالجة المحاسبية للمعاملات الدولية.
- المعالجة الضريبية (التحاسب الضريبي الدولي).

٢- التضخم وتأثيره على الإدارة المالية:

زاد التضخم بصورة ملحوظة وعلى الأخص في السبعينات وأوائل الثمانينات من هذا القرن، واجتاح الكثير من دول العالم، مع اختلاف نسبته من دولة إلى أخرى، ولا تزال بعض الدول تواجه تضخما ماليا بمعدلات مرتفعة، ويؤثر التضخم تأثيرا كبيرا على السياسات والبنوك ومؤسسات التمويل، **ومن أهم جوانب التأثير:**

- صعوبة التخطيط (PLANING DIFFICULTIES).
- الطلب على رأس المال (DEMAND OF CAPITAL).
- معدلات الفائدة (INTEREST RATES).
- التقارير والمشاكل المحاسبية (REPORTS – ACCOUNTING PROBLEMES).

تأثير الضرائب على الإدارة المالية:

تتعرض الاستثمارات للعديد من الضرائب، منها الضرائب المباشرة والغير مباشرة، فمن المعروف أن لكل دولة نظامها الضريبي الخاص بها، وعادة ما يختلف هذا النظام من دولة لأخرى تحقيقا للعديد من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من وضع هذا النظام.

والنظام الضريبي قد يتشدد مع الشركات بإخضاع كافة معاملات هذه الشركات للضرائب، سواء داخل الدولة أو خارجها، الأمر الذي يعد أحد أهم المعوقات المالية للاستثمار والتنمية، وقد يتساهل هذا النظام لتخفيف الأعباء الضريبية على المعاملات التي تمت داخل الدولة فقط، مع إعفاء كامل للمعاملات التي تمت خارج حدود الدولة، وذلك تشجيعا ودعما للاستثمار والتنمية، وأهم ما ننوه له في هذا الصدد هو الاهتمام بمبادئ ومعايير التحاسب الضريبي، لما لذلك من آثار كبيرة على الاستثمار وعلى إعداد القوائم المالية المختلفة.

٤- دور البنك المركزي في السياسة المالية:

يتربع البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي في أية دولة، مع اختلاف هذا الاسم من دولة لأخرى، ويلعب هذا البنك دور محوري في التأثير على حجم النقود وتكاليفها في الأسواق المالية، وذلك من خلال تأثيره على عمليات الإقراض والاستثمار بمختلف الطرق مباشرة وغير مباشرة ومن أهم هذه الطرق:

تغير معدل الخصم (DISCOUNT RATE).

عمليات السوق المفتوحة (OPEN MARCKET OPERATION).

تغير نسبة الاحتياطي القانوني (REQUIRED RESERVE RATIO).

٥- السياسات المالية للدولة:

تلعب السياسة المالية التي تتبعها الحكومة من خلال موازنتها، بدور هام وحيوي في التأثير على معدلات الفائدة في الأسواق المالية، فخلال فترات الكساد تميل الدولة إلى زيادة نفقاتها وتخفيض معدلات الضرائب مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود والازدهار الاقتصادي، رغم أن هذا الوضع قد يؤدي في الغالب إلى تحقيق عجز في الموازنة العامة للدولة، وخلال فترات الازدهار الاقتصادي وارتفاع الدخل القومي الحقيقي يزيد دخل الحكومة و تقل نفقاتها، وغالبا ما يحدث فائض في الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثالث: علاقة الإدارة المالية بالعلوم الأخرى.

بسبب مكانتها المهمة في إدارة المؤسسات تتكون للإدارة المالية علاقات بعلوم أخرى منها:

١- المحاسبة والإدارة المالية:

يخلط الكثيرون بين المحاسبة والإدارة المالية، فهم يلاحظون أنه يتم استخدام نفس المصطلحات ونفس القوائم المالية حين التعرض للموضوعين، وبالتالي فهم لا يجدون فرقا بينهما، ولكن الصحيح هو أن المحاسبة تهتم

أساسا بجمع البيانات، في حين تهتم الإدارة المالية بتحليل هذه البيانات بغرض اتخاذ القرارات، وعلى الرغم من ازدياد أهمية المحاسبة في الآونة الأخيرة كوسيلة لتزويد المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الرشيدة، فان رجال الإدارة المالية تقع عليهم المسؤولية الكاملة في التحليل والتخطيط والرقابة.

٢- العلاقة بين الاقتصاد التجميعي (الكلي) والإدارة المالية:

يهتم الاقتصاد التجميعي بالبيئة التي تمارس فيها وظائف التمويل، لذلك تفيد النظريات الاقتصادية في تفهم المتغيرات ذات العلاقة بهذه البيئة، فهو يهتم بالنظام المصرفي ككل، والوسائط الماليين، وكذلك السياسات المالية الحكومية، ومتابعة النشاط الاقتصادي داخل المجتمع، وكيفية السيطرة عليه، لكن هذه النظريات لا تعترف بالحدود الجغرافية لذلك فهي تتطرق إلى المنظمات والمؤسسات المالية للدولة حيث تتدفق الأموال فيما بينها.

وطالما أن المشروع جزء من هذه البيئة، فمن الضروري أن يلم المدير المالي بالإطار التنظيمي لهذه المنظمات، والآثار المترتبة على السياسة الاقتصادية، وأثرها على بيئة القرار، أي أنه يمكن القول أن بأن المدير المالي لا يستطيع القيام بوظائفه بطريقة مرضية إذا لم يكن متفهما لهذه العلاقات، وعليه أيضا تتبع أثر التغير في السياسة المالية على مقدرة الشركة في الحصول على الأموال، وتحقيق الأرباح وكذلك الإلمام بمختلف المنظمات

١- موسوس سارة، حوت نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص٠٩.

المالية، وشروطها ونظام العمل بها، وتقدير مصادر الأموال المحتملة والمناسبة للشركة.

٣- الاقتصاد الجزئي والإدارة المالية:

تهتم نظرية الاقتصاد الجزئي بالأداء الاقتصادي الفعال للمشروع، أي أنها تؤثر على الإجراءات والتصرفات التي تحقق الأداء المالي الجيد، لذلك فهي تهتم بالعلاقة بين الطلب والعرض وإستراتيجيات تعظيم الأرباح (PROFIT MAXIMIZATION)، حيث تستند على هذه الأخيرة في رسمها لكل النظريات الاقتصادية الجزئية، خاصة القرارات المتعلقة بتحديد التشكيل الأمثل لعوامل الإنتاج والمنتجات والمستويات المثلى للمبيعات، واستراتيجيات التسعير للمنتجات، حيث تتأثر هذه الجوانب بالنظريات الاقتصادية الجزئية، فتوجد نظريات تساعد في قياس مستوى المنفعة والخطر (RISK)، ومحددات القيمة أو الثمن، وإذا لم يستطع المدير المالي تطبيق هذه النظريات فإنه على الأقل يعمل من خلال مجموعة المبادئ العامة في هذه النظريات، وباختصار من الضروري المعرفة بالعلوم الاقتصادية لتفهم البيئة المالية (FINANCING ENVIRONMENT)، ونظريات اتخاذ القرار (THE DECISION THEORIES)، وهما يشكلان جوهر الإدارة المالية المعاصرة، فالاقتصاد الكلي يزود المدير المالي برؤية واضحة عن السياسات الخاصة بالمنظمات

١- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر الإسكندرية ص١٦

الحكومية والمالية وغيرها، التي من خلالها تتدفق الأموال والائتمان، وتعمل على ضبط النشاط الاقتصادي العام، وللعمل داخل هذه البيئة التي تشكلها هاته المؤسسات فلابد من الإلمام بالاقتصاد الجزئي كأساس لرسم تخطيط العمليات وتعظيم الأرباح، فلا يواجه المدير المالي المنافسين فقط داخل الصناعة، وإنما عليه أن يتصدى للظروف الاقتصادية المرتقبة سواء كانت ملائمة أو غير ذلك.

المبحث الثالث: وظائف الإدارة المالية.

لقد تطورت وظائف الإدارة المالية، حيث لم تعد تسعى إلى توفير الأموال اللازمة لتلبية احتياجات المؤسسة ونشاطها الاقتصادي وحسب، وإنما اتسع هدفها ليشمل مجرى الأموال، والتخطيط لها، والرقابة عليها، ووضع القرارات المالية.

ومن وظائف الإدارة المالية نذكر:

- وظيفة اتخاذ القرارات المالية.
- وظيفة التخطيط المالي.
- وظيفة الرقابة المالية.
- وظيفة التنظيم المالي.
- وظيفة الحصول على الأموال (التمويل).
- وظيفة استثمار الأموال (إدارة الأموال).
- وظيفة مقابلة المشاكل الخاصة.

١- موسوس سارة، حوت نسيمة، مرجع سبق ذكره ، ص١٠.

وفي سياق بحثنا هذا سنحاول استعراض بعض هذه الوظائف كما سيأتي.

المطلب الأول: وظيفة التخطيط المالي.

اهتمت الإدارة المالية بشكل خاص، وإدارة الشركة بشكل عام بوظيفة التخطيط المالي ويرجع ذلك إلى كون أن المفهوم المعاصر للإدارة المالية قائم على التخطيط المالي السليم لكل جوانب العمل داخل المؤسسة، وقد برز هذا الاهتمام في السنوات الأخيرة بشكل واضح بسبب المعاناة التي تتعرض لها المؤسسة من أجل ضمان الاستمرار في السوق، وتحقيق الأرباح، وبسبب كثرة وتعقد العلاقات المالية فيما بين المؤسسة ومحيطها الخارجي، وبسبب ندرة الأموال المتاحة للاستثمار، مما جعل الإدارة المالية تهتم بالتخطيط المالي، والتهيؤ والاستعداد له، أي الاستعداد لتصور مجموع العلاقات المالية فيما بين الإدارات التنفيذ ية دا خل المؤسد سة من جـ هة، و بين المؤسد سة والمـ حيط الاقتصادي من جهة أخرى، ومنه فان هذا الاستعداد سيضمن التوازن بين حاجة المؤسسة للأموال وبين قدرتها على تحقيق هذه الأموال سواء من حيث ناحية المقدار أو من ناحية الوقت، وبا ستعمال هذين المتغيرين (المقدار والوقت) سوف تتمكن من اختيار الفرص الاستثمارية، أضف إلى ذلك اهتمام الإدارة المالية بنوع مصادر الأموال التي يمكن الاعتماد عليها لتمويل حاجات المؤسسة في حالة العجز المالي، والناتج من قلة مصادر أموالها واستخداماتها المتوقعة، حيث يجب أن تكون هذه المصادر ملائمة من ناحية الكلفة ومن ناحية التسديد.

وتظهر أهمية التخطيط المالي من كونه أداة فعالة لتحسين استخدام الإمكانيات المادية، والوسائل المالية بأقصى درجة من الإنتاجية، لذلك فإننا نلجأ إلى التخطيط المالي حتى نطبق مبادئ التوفير وعدم الهدر والتبذير، أي من أجل زيادة إنتاجية العمل وتخفيض التكاليف، وتوسيع حجم مصادر التراكم، واستخدام الحسابات المالية والعينية بصورة عقلانية.

وبشكل عام فإننا نعتمد على التخطيط المالي لتحقيق جملة من الأهداف منها: رسم السياسات والقواعد الموجهة لتفكير الأفراد في الشؤون المالية ومن أهمها:

- سياسات مصادر التمويل.
- المفاضلة بين سياسة شراء الموجودات أو استئجارها.
- سياسة الاستثمار الخارجي.
- وضع الإجراءات المالية المنظمة للعمليات التنفيذية.
- التنبؤ المالي.
- تحديد نوعية المصادر التي يتطلب توفرها لتنفيذ الخطط المختلفة.
- تحديد مصادر الأموال التي يمكن خلقها أو توفيرها ذاتيا داخل الشركة.
- تحديد أفضل الوسائل لاستعمال كل مصدر من المصادر لغرض تنفيذ الخطط المسطرة.

كما أن نجاح التخطيط المالي يتطلب أن يمر بالمراحل التالية:

- تحديد الهدف أو مجموعة الأهداف المالية التي تسعى الشركة إلى تحقيقه.

- جـ مع المعلو مات والبيا نات (الداخل ية والخارج ية) والإحـ صائية والاقتصادية والتي لها ارتباط مباشر أو غير مباشر بتلك الأهداف.
- ترجمة الأهداف المحددة والمعلومات والبيانات المتوفرة إلى اقيم رقمية بشكل موازنة تقديرية، لكي تسهل عملية التنفيذ والمتابعة.
- اتخاذ القرار المناسب بشأن عملية التنفيذ.

مما تقدم يمكن القول أن التخطيط المالي يأخذ شكل الموازنة التقديرية افي رسم الخطة، وبرمجة الأهداف المالية المتوقعة وتحويلها إلى اقيم رقمية، وفي ضوئها يتم الإشراف على عملية التوازن بين التدفقات المالية الداخلة والخارجة من وإلى الشركة، حتى لا تكون في وضع العجز أو الفائض المالي، ولكن الموازنة التقديرية لا تقف عند هذا الحد، وإنما تدخل في البحث عن المصادر المالية المناسبة التي يمكن من خلالها سد العجز أو البحث عن فرص استثمارية مربحة التي تستثمر الشركة فيها فائضها المالي المحقق.

وبشكل عام فان التخطيط المالي في المؤسسة يأخذ شكل موازنة مالية، والتي يدخل في إطارها ثلاثة أنواع أساسية:

موازنة نقدية: وهي وسيلة لمعرفة حركة التغير النقدي الذي سيحصل في المؤسسة في الفترة الزمنية القادمة.

موازنة كشف الدخل: وهي تصوير لمختلف العلاقات التي تؤثر على ربح الشركة من ممارسة النشاط، فهي تدخل في تصور كافة الإيرادات وكافة النفقات المتوقع حصولها في الفترة القادمة.

الموازنة العمومية أو موازنة الوضع المالي: وهي تصور الحركة المالية المتوقع حصولها في المؤسسة من خلال تحديد المصادر المالية المتوقع حصولها وما يقابلها من استخدامات.

المطلب الثاني: وظيفة الرقابة المالية.

تعتبر الرقابة المالية من الوظائف الرئيسية للمدير المالي، ويقصد بالرقابة المالية تقييم القرارات التي اتخذت بشأن التخطيط بعد تحديد نوعية المعايير التي يمكن استخدامها للمقارنة، لذلك فهي تعتبر جزءا مكملا للتخطيط المالي.

ولا تقف الرقابة عند حد كشف الانحرافات بين نتائج الخطة المالية والتنفيذ الفعلي لها، وإنما تدخل في إطار تصحيح الانحرافات بعد تحديد أسبابها والجهات المسئولة عنها، ونوعية القرارات التي يجب اتخاذها وإتباعها.

ولكي تكون الرقابة المالية فعالة يتطلب وجود:

- **معيار للمقارنة:** يتم من خلاله الكشف عن الانحرافات عند مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له.
- **نظام اتصالات:** فعال وجيد يؤمن وصول المعلومات بأسلوب التغذية العكسية.

كما يشترط أيضا في الرقابة المالية أن تكون مرنة بحيث تسمح بالتعديل حسب تبدل الخطط وواقع التنفيذ، كما يفترض أن تكون اقتصادية بمفهوم الكلفة.

إن الانحرافات التي تكشفها الرقابة المالية بشكل عام يمكن أن ترجع إلى ثلاثة أسباب:

- **عدم دقة التخطيط:** أي عدم توخي الدقة الكافية في رسم الخطة المالية، أو في حصر الظروف المحيطة، أو عدم القدرة على التكيف مع هذه الظروف.
- **عدم كفاءة التنفيذ:** أي عدم كفاءة جهاز التنفيذ المسئول عن تنفيذ الخطط الموضوعة لتوجيه نشاط الشركة، والذي ينشأ عن أسباب منها: ضعف القرارات المتخذة، ضعف كفاءة الأشخاص المسئولين عن اتخاذ هذه القرارات أو عدم الأخذ بمرونة الخطة بشكل يمكن من مواجهة التغيرات.
- **عدم الدقة في التخطيط وعدم كفاءة التنفيذ:** هذا الانحراف هو أخطر الانحرافات التي تتعرض لها الإدارة المالية، لأن معالجته تحتاج إلى محورين مهمين في العملية التخطيطية ككل، وهو وضع الخطة وتحديد الجهة المسئولة عن تنفيذها، حيث ينشأ هذا الانحراف نتيجة ضعف الدقة في الخطة الموضوعة، بالإضافة إلى عدم وجود الجهاز التنفيذي الكفء الذي يتحمل المسؤولية في التنفيذ.

ولعلاج وتصحيح الانحرافات عند حدوثها وتسجيلها تلجأ الإدارة المالية إلى أحد الشكلين التاليين:

- تعديل الخطة المالية الأصلية في ضوء تغير المعايير الموضوعة والمحددة، أو تعديل نوعية الأهداف.

- القيام بالإجراءات العلاجية لإعادة الأداء الفعلي إلى الطريق السليم حتى يمكن تحقيق الأهداف الموضوعة في الأصل.

المطلب الثالث:

وظيفة التنظيم المالي ووظيفة اتخاذ القرارات المالية.

١- وظيفة التنظيم المالي.

تعتمد الإدارة المالية على التنظيم المالي كوظيفة منظمة للعملية المالية، ويقصد بالتنظيم المالي جميع الفعاليات التي تمارسها الإدارة لتحقيق أهدافها المالية، ومن خلال توزيع الوظائف وتجميعها وفق أسس معينة، تضمن تحديد المسؤوليات وتحويل الصلاحيات، ويأتي الانجاز الجيد للعملية المالية وفق تسلسل السلم التنظيمي للإدارة المالية، لهذا وجب أن تكون الصلاحيات والمسؤوليات محددة وواضحة ومتناسبة مع حجم الشركة، ومع طبيعة الأعمال، والمهام والمسؤوليات المنوطة بها.

بالإضافة إلى ذلك فان وظيفة التنظيم المالي تشمل مسؤولية إعداد التنبؤات المالية، وتقييم فاعلية استخدام الأموال في المجالات المختلفة، وبصورة عامة فان تنظيم الوظيفة المالية يجب أن يكون على مستوى الإدارة الأولى، وسبب ذلك يعود إلى أهمية وخطورة العمليات المالية في الشركة.

ولأن الاعتبارات المالية الموجودة في جميع المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها متشابهة تقريبا في نواحيها الأساسية، فقد تختلف تفاصيل الوظيفة المالية من حيث موقعها في الهيكل التنظيمي اختلافا كبيرا من مؤسسة لأخرى، وذلك لاختلاف المؤسسات سواء من حيث الحجم، أو الشكل

الـ قانوني، أو تـ نوع أنـ شطتها وسيا ساتها، وطبيـ عة أنظمتـ ها وتطور ها التاريخي، واختصاص العاملين في كل منها.

٢- وظيفة اتخاذ القرارات المالية.

إن اتخاذ القرار يعد أساس العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في المنظمة، ويعد اتخاذ القرارات المالية أساس العملية الإدارية في الإدارة المالية، وتهدف هذه القرارات إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تعظيم ثروة الملاك وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، بالإضافة إلى تحقيق أقصى العوائد الممكنة للمؤسسة، مع الحفاظ على السيولة وتتمثل هذه القرارات في:

- قرارات الاستثمار.
- قرارات التمويل.
- قرارات توزيع الأرباح .

الفصل الرابع
التضخم كوسيلة للتمويل النقدي في المؤسسات الاقتصادية

يقصد بالتضخم الارتفاع العام والمستمر للأسعار، ينتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. وينشأ التضخم نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين الصادرات والواردات وبين الادخار والاستثمار وبين الأرض الزراعية والسكان وبين الإيرادات الحكومية والنفقات العامة، بالإضافة إلى ضعف الطاقات الإنتاجية وانخفاض معدلات تكوين رؤوس الأموال، أو قد يكون تضخم مستورد. وتعتمد بعض الدول النامية على التضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يؤدى إلى تورط اقتصادها في السياسات التضخمية التي تؤدى إلى انهيار خطط التنمية من ناحية وانتشار ظاهرة التفضيل السلعي والتخلي عن التفضيل النقدي أو إحجام الأفراد عن الادخار خشية من انخفاض القوة الشرائية لمدخراتهم من ناحية أخرى [١].

ومن المعروف أن الدولة إهتمت بتنمية القطاع الزراعي وذلك بإتباع عدة سياسات للدعم منها سياسة تقديم القروض الزراعية بدون فوائد والإعانات وشراء بعض المحاصيل بأسعار تشجيعية وتوزيع الأراضي البور مجاناً على الأفراد والمشاريع والشركات. وبصفة عامة ازدادت الإعانات الحكومية من ١٧ مليون ريال عام ١٩٧٠، إلى ٥٢٨٧,٥ مليون ريال عام ٢٠٠٠م، كما حدث توسع كبير في الإنفاق الحكومي، إذ ازداد من ٨٦,٩٨ مليار ريال عام ١٩٨٠، إلى ١٨١,٤٩ مليار ريال عام ٢٠٠٢م. وفى ظل الإيرادات الحكومية

الراهنة ظهر العجز في الموازنة العامة للدولة بداية من عام ١٩٩٢م. وبالرغم من انخفاض قيمة الدعم الحكومي بشكل عام، إلا أن القطاع الزراعي حظي بنصيب لا يستهان به من الدعم الحكومي بلغ ٦٠,٥٣%، في حين إستحوذت القطاعات الأخرى على حوالي ٣٩,٤٧% من جملة قيمة الدعم الحكومي خلال الفترة ١٩٧٩-٢٠٠٠م [٢].

كما أن أنظمة إعانة المدخلات التي يقدمها البنك الزراعي العربي السعودي كنسبة معينة من تكاليف المدخلات المستوردة (المكائن والآلات الزراعية)، أدت إلى التوسع في شراء تلك الآلات وبقدرات عالية لاتتمشى مع المساحات المستغلة فعلياً للحيازات الزراعية في مختلف المناطق الإنتاجية ومن ثم فهناك طاقات رأسمالية عاطلة أو استثمارات زراعية غير منتجه، أدت إلى زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي نظراً لزيادة إهلاكات تلك الأصول كجزء من التكاليف الثابتة للإنتاج الزراعي [٣]. وفى ظل وجود التضخم ترتفع أسعار السلع الزراعية وتنخفض قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية والداخلية الأمر الذي يؤدى إلى تحول الاستثمارات إلى القطاعات الأخرى غير الزراعية وانخفاض إنتاجيتها.

الأهداف البحثية:

يستهدف هذا البحث دراسة أثر التضخم على الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية في المملكة العربية السعودية. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر دراسة الأهداف الفرعية التالية:

قياس معدل التضخم والفجوة التضخمية في الاقتصاد السعودي خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٣م.

١- دراسة العلاقة بين التضخم والإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية في المدى الطويل وذلك من خلال توصيف وتقدير نموذج قياسي يعكس العلاقة الديناميكية بينهما في المدى القصير مع تقدير معالم حالة التوازن في المدى الطويل.

الأسلوب البحثي:

اعتمدت هذه الدراسة في قياس معدل التضخم على المعايير المستخدمة في الفكر الاقتصادي وأهمها ما يلي :

١- الرقم القياسي الضمني number Implicit index لاستبعاد أثر الأسعار على الناتج المحلي الإجمالي ويهتم صندوق النقد الدولي بحساب هذا الرقم كمؤشر للاتجاهات التضخمية. ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي النقدي في الفترة ت}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة ت}} \times ١٠٠$$

فإذا كان الرقم القياسي الضمني = ١٠٠ دل ذلك على وجود استقرار تام في المستوى العام للأسعار، أما إذا زاد عن ١٠٠ دل ذلك على ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ويعتبر الرقم القياسي الضمني أدق المعايير في قياس حركة الأسعار وذلك لأنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات، كما أنه يضم أسعار كل من الجملة والتجزئة على السواء [١].

٢- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة Cost of living index ويقيس هذا الرقم التغيرات في الأسعار التي تمس مختلف فئات المجتمع. وتقوم مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط بحساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ويتضمن عدة سلع وخدمات أهمها الأطعمة والمشروبات، إيجارات المساكن، الأقمشة والملابس، الأثاث والتجهيزات المنزلية، الخدمات الصحية، النقل والمواصلات، التعليم والترفيه، والخدمات الأخرى [٤].

٣- معامل الاستقرار النقدي Coefficient of monetary stability ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\beta=\frac{\Delta M}{M}-\frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن : β تمثل معامل الاستقرار النقدي، $\frac{\Delta M}{M}$ تمثل معدل التغير في كمية وسائل الدفع، $\frac{\Delta Y}{Y}$ تمثل معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية في الفترة ت.

فإذا كانت β = صفر فهذا يعنى أن هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، أما إذا كانت β موجبة فهذا يدل على أن هناك ضغطاً تضخمياً يدفع الأسعار نحو الارتفاع، في حين إذا كانت β سالبة فهذا يعنى أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض [١، ٥].

فائض الطلب Excess Demand ويستند هذا المعيار على نظرية كينز في الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار. ويتم حساب فائض الطلب من المعادلة التالية:

$$D_x = (C_p + C_g + I + E) - Y$$

حيث أن: D_x تمثل إجمالي فائض الطلب في الفترة ت، C_p تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية في الفترة ت، C_g تمثل الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية في الفترة ت، I تمثل الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية، E تمثل الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية في الفترة ت، Y تمثل الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة في الفترة ت.

فإذا زاد مجموع الإنفاق الوطن بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن هذا الفرق يمثل إجمالي فائض الطلب والذي يعكس نفسه في شكل ارتفاع في الأسعار الجارية للسلع والخدمات المنتجة.

٤- صافي فائض الطلب Net Excess Demand وهو ذلك الجزء من فائض الطلب الذي لم يقابله عجزاً في ميزان العمليات الجارية وهو يمثل ضغطاً تضخمياً يدفع الأسعار نحو الارتفاع. ويتم حساب صافي فائض الطلب من المعادلة التالية: $D_{xn} = (D_x - F)$

حيث أن : D_{xn} تمثل صافي فائض الطلب في الفترة ت، D_x تمثل إجمالي فائض الطلب في الفترة ت، F تمثل مقدار العجز في العمليات الجارية بميزان المدفوعات [٦].

نسبة الفجوة التضخمية Inflation Gap ويتم حسابها عن طريق قسمة صافي فائض الطلب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. والفجوة التضخمية تمثل ضغط صافي فائض الطلب على القدرة الفعلية للإنتاج المحلي وللطاقة الاستيرادية للاقتصاد السعودي [٧، ٨].

٥- الإفراط النقدي Excess money ويستند هذا المعيار على الاتجاهات المعاصرة في نظرية كمية النقود. ويتم حسابه من المعادلة التالية:

$$Mext = \varnothing_o Y_t - M_t$$

حيث أن: Mext تمثل حجم الإفراط النقدي الذي يزيد عن المستوى الأمثل لكمية النقود، $\varnothing_o$ تمثل متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس. ويمكن الحصول على $\varnothing$ عن طريق قسمة كمية النقود المتداولة M على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، Y_t تمثل حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة M_t, t تمثل كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة t [٩].

كما تعتمد هذه الدراسة في تقدير العلاقة الانحدارية بين الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية وبعض العوامل المحددة لها خلال الفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٣م على تحليل السلاسل الزمنية والكشف عن استقرارها باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأهمها اختبار ديكي – فوللر الموسع (ADF) واختبار فيليبس – بيرون (P.P)، حيث تتفق هذه الاختبارات في معالجتها لمعلمة القاطع (μ). ولأهمية تحديد الفجوة الزمنية المستخدمة في اختبارات جذر

الوحدة، فقد تمت الاستفادة من معيار Akiake information Criterition في اختبار ديكي – فوللر الموسعDickey - Fuller، كما تم استخدام أسلوب نيوي–وست Newey-west في إختبار فيليبس – بيرون Phillips – Perron للتصحيح في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي. وفى حالة قبول فرضية العدم (عدم استقرار متغيرات النموذج) يتم تحديد درجة التكامل للمتغيرات التي يتضمنها النموذج. فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى تكون السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى وبالتالي يصعب الوصول إلى علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة [١٠، ١١].

وقد تمكن Engle and Granger من إثبات أنه يمكن استخدام سلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى دون التضحية بالعلاقة طويلة الأجل وذلك من خلال تحليلات التكامل المشترك Co-integration. وتتم تحيلات التكامل المشترك بطريقتين هما: (١) اختبار استقرار بواقي معادلة التكامل المشترك ذو المرحلتين ، فإذا كانت البواقي متكاملة من الدرجة صفر، أى ساكنة فإن السلسلة الزمنية تكون متكاملة تكاملاً مشتركاً، أي يوجد علاقة طويلة الأجل بينهما [١٢]. وفى حالة النماذج المتعددة (أكثر من متغيرين) فيتم استخدام اختبار Johansen - Juselius وينطوي هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive model (VAR) ، باستخدام دالة الإمكانية العظمى Maximum Likelihood Function، ويفترض اختبار Johansen - Juselius(J – J) وجود P من المتغيرات

الاقتصادية في متجه الإنحدار الذاتي من الدرجة **K كما يلى:**

$$X_t = \mu + \pi_1 X_{t-1} + .. \pi_k X_{t-k} + e_t$$

حيث أن : μ تمثل الجزء الثابت ، π تمثل مصفوفة من الدرجة P [١٣، ١٤]

ويمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك باستخدام الاختبارات التالية:

١- اختبار الأثر Trace (مجموع عناصر قطر المصفوفة) ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{P} \ln(1-\lambda_i)$$

٢- اختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Values Test ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{max} = -T \ln(1-\lambda_{r+1})$$

و من خلال مقار نة نسبة الإمكانية بالقيم الحرجة عند المستوى الاحتمالي ١%، ٥% يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك وبالتالي يفضل إستخدام نموذج تصحيح الخطأ(Error Correction model (ECM.

ويمكن صياغة هذا النموذج على النحو التالى:

$$\Delta y_t = a \Delta X_t + \theta (y_{t-1} - B X_{t-1}) + \mu_t$$

حيث أن: Δy_t تساوى $(y_t - y_{t-1})$. ويبين نموذج تصحيح الخطأ أن التغير في y_t لا يعتمد على التغير في X_t فقط، بل يعتمد أيضاً على مدى البعد عن التوازن بين y_t, X_t. ويتميز نموذج تصحيح الخطأ بأنه يعكس التغيرات الحركية في النموذج، كما يعكس العلاقة طويلة الأجل دون فقدان خصائصها [١٥].

مصادر البيانات البحثية:

تعتمد هذه الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة في كل من:

١- منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام التي تصدرها وزارة الاقتصاد والتخطيط للفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٣م.

٢- التقرير السنوي الثامن والثلاثون الذي أصدرته مؤسسة النقد العربي السعودي عام ٢٠٠٢م.

٣- التقارير السنوية التي أصدرتها إدارة الإحصاء التابعة للبنك الزراعي العربي السعودي للفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٣م.

٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي تصدره الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، سبتمبر ، ٢٠٠٤م .

النتائج البحثية

أولاً: الضغوط التضخمية في الاقتصاد السعودي:

يتضح من نتائج المعايير الاقتصادية المستخدمة في قياس الضغوط التضخمية في الاقتصاد السعودي والواردة بجدول (١) أن معدلات التضخم النقدي (الظاهر) استمرت عند مستويات منخفضة خلال الفترة ١٩٨٥– ٢٠٠٣م، نتيجة تطبيق السياسات النقدية والمالية التي من شأنها السيطرة على الضغوط التضخمية والمحافظة على الاستقرار النسبي للأسعار ويوصف التضخم في المملكة العربية السعودية بأنه تضخم مكبوت وقد يسميه البعض

بالتضخم المقيد أو الحبيس Suppressed inflation وهو نوع من التضخم المستتر وفى ظله لا ترتفع الأسعار نظراً لوجود الدعم الحكومي، حيث بلغت قيمة القروض المقدمة من صناديق التمويل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة نحو ١٩,٨ مليار ريال عام ١٩٧٩م، ثم تراجعت حتى بلغت نحو ٦,٣ مليار ريال عام ٢٠٠٠م. كما بلغت قيمة الإعانات الحكومية في المجالات المختلفة (المواد الغذائية والقمح والشعير المحلي والمستورد والأعلاف والضمان الاجتماعي والشئون الاجتماعية والكهرباء والنقل والمواصلات) نحو ٣,٩ مليار ريال عام ١٩٧٩م، ازدادت إلى ١٢,٩ مليار ريال عام ١٩٨٨م، ثم تراجعت حتى بلغت نحو ٥,٣ مليار ريال عام ٢٠٠٠م [٢].

وبمقارنة معدلات النمو السنوية في كل من كمية النقود المعروضة والدخل المحلي الإجمالي، يتضح أن معاملات الاستقرار النقدي أخذت قيم موجبة فيما عدا عام ١٩٩٠م. وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٠,٩ عام ٢٠٠٠م وحد أعلى بلغ ٧,٠ عام ١٩٨٥م وهذا يعنى أن هناك اتجاهات تضخمية تدفع الأسعار نحو الارتفاع ويعزى السبب في ذلك إلى تفوق معدلات النمو السنوية في كمية النقود المعروضة على نظيرتها المقدرة للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الواردة بجدول (١).

وقد تضاعف الطلب المحلي الإجمالي (الإنفاق القومي)، إذ بلغ نحو ٦٢٠,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٣م ،يمثل ١٨٥% مثل قيمته في عام ١٩٨٥م. وفى ضوء زيادة الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي يتضح أن هناك فائض في الطلب يقدر بنحو ١٢ مليار ريال، يمثل ٢,١% من الناتج المحلي الحقيقي عام ٢٠٠٠م. ومع الأخذ في الاعتبار مقدار الفائض والعجز في الموازنة العامة، يتضح أن كل من صافي فائض الطلب ونسبة الفجوة التضخمية أخذ قيما سالبة وبالتالي فإن الطلب الكلى لا يؤدى إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ويعزى ذلك إلى السياسات الإنكماشية التي انتهجتها المملكة، بالإضافة إلى القدرة الذاتية للاقتصاد السعودي المتمثلة في استمرار زيادة الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي، المعتمد على القطاع البترولي بنسبة ٣١,٧% عام ٢٠٠٠م [١٧].

ويقدر متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية السيولة المحلية (عرض النقود) بنحو ٠,٣٨٢ عام ١٩٨٥م. وبافتراض ثبات هذه النسبة من ناحية وثبات سرعة تداول النقود من ناحية أخرى، يتضح أن كمية النقود المثلى المقابلة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ازدادت من ١٥٠,٢٤ مليار ريال عام ١٩٨٥م، إلى ٢٣٧,٢٦ مليار ريال عام ٢٠٠٣م. وفى ضوء كمية النقود المعروضة (السيولة المحلية)، يتضح أن حجم الإفراط

النقدي الزائد عن كمية النقود المثلى، أزداد من ٩,٠٧ مليار ريال، يمثل ١,٩٣% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ١٩٩٠م، إلى ١٧٤,٥٥ مليار ريال، بنسبة ٢٨,١% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ٢٠٠٣م.

ويمثل الإفراط النقدي قوة شرائية في السوق دون أن يقابلها معروض مادي من السلع والخدمات وبالتالي تتجه الأسعار نحو الارتفاع.

ثانياً: التكامل المشترك بين الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية والعوامل المحددة لها

المتغيرات المستخدمة في التقدير:

يعتبر معدل التضخم السائد في المملكة من العوامل الاقتصادية الهامة المحددة للإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية، بالإضافة إلى جملة قيمة القروض التي يقدمها البنك الزراعي العربي السعودي. وقد تراوحت الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية بين حد أدنى بلغ ١٠,٥٣ مليون ريال خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩م وحد أعلى بلغ ١١,٩٠ مليون ريال خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١١,٢٥ مليون ريال وبمعامل اختلاف يبلغ ٤,٧٣% خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٣م وبصفة عامة تراجعت الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية بمعدل ضئيل بلغ ٠,٤% سنوياً خلال فترة الدراسة (جدول ٢).

أما فيما يتعلق بمعدل التضخم السائد في المملكة معبراً عنه بالرقم القياسي الضمنيnumber Implicit index فقد تراوح بين حد أدنى بلغ ٧٣,٧٢ عام ١٩٨٨م وحد أعلى بلغ ١١٧,٨ عام ٢٠٠٣م، بمتوسط يقدر بنحو ٩٤,٤١

وبمعامل اختلاف يبلغ ١٣,٤%. وقد ازداد الرقم القياسي الضمني بمعدل بلغ ٢,١% سنوياً خلال فترة الدراسة. كما تراوحت جملة قيمة القروض الزراعية بين حد أدنى بلغ ٤١٢,٦ مليون ريال عام ١٩٩٥م وحد أعلى بلغ ١٥٥١,٢ مليون ريال عام ١٩٨٥م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٩٣٨,١٥ مليون ريال وبمعامل اختلاف يبلغ ٣٥,١% خلال فترة الدراسة. وقد تناقصت جملة قيمة القروض الزراعية بمعدل بلغ ٧,٣% سنوياً خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥م، ثم اتخذت اتجاهاً عاماً صعودياً وازدادت بمعدل بلغ ١٥,٦% سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣م (جدول ٢).

اختبارات استقرار وسكون المتغيرات (اختبارات جذر الوحدة):

تم استخدام الاختبارات الكمية ومنها اختبار ديكي فوللر الموسع Dickey - Fuller(ADF) واختبار فليبس وبيرون Phillips – Perron(P.P) في الكشف عن استقرار وسكون المتغيرات أو السلاسل الزمنية. وقد تم الاستغناء عن اختبار ديكي فوللر البسيط نظراً لعدم أخذه أو تجاهله الارتباط الذاتي في الخطأ العشوائي وهذا يؤدى إلى عدم اتسام تقديرات المربعات الصغرى لمعادلة الانحدار بالكفاءة.

وباستعراض البيانات المتعلقة باختبارات جذر الوحدة (اختبار ديكي فوللر الموسع واختبار فليبس وبيرون) الواردة بجدول (٣)، يتضح أن جميع المتغيرات المستخدمة في التقدير تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة في المستوى العام في حالة وجود قاطع وبدون اتجاه عام وكذلك في

حالة وجود أو عدم وجود كل من القاطع والاتجاه الزمني العام، حيث أن قيم (t) المحسوبة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية ٥%. وبأخذ الفروق الأولى للمتغيرات المستخدمة في التقدير، اتضح أن جميعها أصبحت مستقرة، أي أنها لا تحتوي على جذر الوحدة، حيث أن قيم (t) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية ٥% أو ١% ومن ثم تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ومستقرة مما يبرر المضي قدماً في إجراء التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ.

تقدير معادلة التكامل المشترك للمتغيرات:

مما سبق اتضح أن جميع المتغيرات المستخدمة في التقدير مستقرة في الفروق الأولى وبالتالي فهي متكاملة من نفس الدرجة مما يدل على أن هذه السلاسل تتحرك معاً عبر الزمن وأن هناك فترة زمنية طويلة الأجل تعرف بانحدار التكامل المشترك. وتتم اختبارات التكامل المشترك بعدة طرق منها طريقة أنجل – جرانجر ذات الخطوتين Engle-Two Step Test Granger for Co-integration [١٢] ، ففي الخطوة الأولى يتم إجراء انحدار التكامل المشترك للإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية كمتغير تابع وكل من معدل التضخم وجملة قيمة القروض الزراعية كمتغيرات تفسيرية. وأمكن التعبير عن هذه العلاقة في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة كما يلي:

$$\text{Log } y_t = 2.674 - 0.191 \text{ Log } X_1 + 0.09 \text{ Log } X_2$$

$$(10.38)^{**} \quad (-3.48)^{**} \quad (4.47)^{**}$$

$$^2 = 0.63 \qquad F = 13.39 \qquad D.W = 1.42$$

ويتضح من معادلة التكامل المشترك أن جميع المتغيرات المستقلة بدرجة معنوية وذات إشارة مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية. وتبين أن زيادة معدل التضخم (X_1) بنسبة ١٠% تؤدى إلى انخفاض الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية بنسبة ١,٩١%، أما زيادة جملة قيمة القروض الزراعية (X_2) بنسبة ١٠% تؤدى إلى زيادة قدرها ٠,٩% في الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية. مما جعل الحكومة السعودية تعيد هيكلة الإعانات الزراعية المقدمة للمزارعين. فقد تم تخفيض إعانة بعض الآلات الزراعية من ٤٥% إلى ٢٥% فقط وربط أحقية
هذه الإعانة (٢٥%) بالسداد في موعد استحقاق القسط السنوي لهذه الآلات الزراعية.

كما تبين أيضاً أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج تفسر حوالي ٦٣% من التغيرات التي حدثت في الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية، أما بقية التغيرات وتقدر بنحو ٣٧% تعزى إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

وفى ضوء اختبار Breusch-GodFrey serial correlation LM Test والذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط الذاتي في البواقي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ١,٢٤ وهى غير معنوية إحصائياً مما يدل على خلو انحدارات التكامل المشترك من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. كما يتضح

أيضاً من اختبار Arch Test والذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج لاختلاف التباين في السلسلة، أن قيمة (F) المحسوبة بلغت ٢,٢ وهى غير معنوية إحصائياً ما يدل على أن معادلة التكامل المشترك لا يوجد بها ارتباط ذاتي في تباين السلسلة.

وبإجراء اختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدرة لحدود الخطأ في معادلة التكامل المشترك، الواردة بجدول (٤) ومنها يتضح أن البواقي مستقرة فقط في المستوى وذلك في حالة عدم وجود قاطع أو اتجاه زمني عام عند مستوى معنوية ١%. أما في حالة وجود قاطع وبدون اتجاه عام وكذلك في حالة وجود قاطع واتجاه زمني عام تصبح البواقي مستقرة عند أخذ الفروق الأولى ولذلك لم يتم الاستمرار في إجراء الخطوة الثانية لطريقة أنجل جرانجر. وهذه الاختبارات لم تعد دقيقة خاصة في حالة أكثر من متغيرين ولذلك يفضل اختبار (Johansen and Juselius) ، حيث يأخذ في الاعتبار وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك.

اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك:

يتضح من نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى الواردة بجدول (٥) رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر وقدرها ٤٢,٦٢ أكبر من القيمة الحرجة البالغة ٤٢,٤٤. أما بالنسبة للقيمة التالية لها وقدرها ١٣,٥٧ تقل عن القيمة الحرجة البالغة ٢٥,٣٢ وبالتالي فإن اختبار

الإمكانية العظمى يدل على عدم رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجه وحيد على الأكثر للتكامل المشترك.

كما أعطى اختبار القيمة الذاتية العظمى نفس نتائج اختبار الأثر. ومما سبق يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية وكل من التضخم وجملة قيمة القروض الزراعية. وأمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$\Delta \text{Log } y_t = -0.056 - 1.08\, \Delta \text{ Log } X_{1t} + 0.67\, \Delta \text{Log } X_{2t}$$

$$(0.15) \quad (0.25) \qquad\qquad (1.15)$$

Log Lokelihood = 81.03

ويتضح من نموذج جاهانسن المقدر أن زيادة معدل التضخم (X_{1t}) بنسبة ١٠٪ تؤدى إلى انخفاض الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية بنسبة ٨,١٠٪، أما زيادة جملة قيمة القروض الزراعية (X_{2t}) بنسبة ١٠٪ تؤدى إلى زيادة قدرها ٦,٧٪ في الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية. وتشير الأرقام بين الأقواس إلى قيم الأخطاء المعيارية ، كما بلغت قيمة Log Lokelihood نحو ٨١,٠٣.

الفصل الخامس

الاستثمارات المالية وأثرها في المدخرات النقدية

٢ نشأة أسواق المال:

تعود عملية تبادل العملات لعهد الفراعنة أي قبل أكثر من خمسة آلاف سنة قبل الميلاد حيث قامت تجار منطقة الشرق الأوسط بتبادل العملات المعدنية في العهود القديمة والمتوسطة، ومنذ تلك الحقبة والى عهد قريب كانت أسواق العملات مستقرة ولم يكتنفها أية مضاربا تتذكر.

ابتدأ التحول الجوهري لعمليات المتاجرة بالعملات العالمية منذ اتفاق بريتونوودز عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث تمر بط الدولار الأمريكي بالذهب بواقع ٣٥ دولار لكل أو نصه ذهب, كما تم ربط معظم العملات العالمية الرئيسية بالدولار الأمريكي وذلك للحيلولة دون حصول تذبذبات عالية في أسعار تلك العملات.

وفي العام ١٩٧١انهاراتفاق ريتونوودز عقب مطالبة فرنسا للولايات المتحدة باستبدال مخزون الدولارات لديها بالذهب وعجز الولايات المتحدة عن الاكتفاء بذلك.

وعقب ذلك تم إبرام عدة اتفاقات أو روبيه لإيجاد تحالفات لتعويم عملات هذه الدول, ولكن هذه الاتفاقات لم تصب نجاحا وانهارت في العام١٩٧٣.

وكان ذلك إيذانا ببدء عهد جديد تتحرر فيه أسعار العملات آخذة قوى السوق بالعرض الطلب(Abuaf,N&Schoess,S.,1988).

النقد كموجود مالي :

يعتبر النقد من أهم الموجودات المالية في الاقتصاديات العالمية والمحلية، والنقود هي من أهم ما أوجده الإنسان منذ بداية تاريخه في هذا العالم.

تم استخدام المصكوكات المعدنية كنقود على مدى دهور عديدة حتى اهتدى الإنسان لفكرة إصدار أوراق النقد والتي بدأ ظهورها في الصين ما بين عامي ٦١٨-٩٠٧ ،ثم في السويد عام ١٦٦١. أن كافة الموجودات المالية أصبحت تقيم حاليا بالنقود وبالتالي فان النقود تعرف على أنها موجودات مالية.

للنقد مهام ووظائف متعددة أولها أنها تمثل مقياس تقييم الموجودات من بضائع وخدمات وأدوات مالية أخرى، كما أن النقد هو الوسيلة لتبادل الثروات من بضائع وخدمات تسلم للآخرين بحيث تمكن أصحاب الأعمال والمنتجون التخلص من عمليات التبادل المعروفة(bartering) . والنقد هو أفضل وسيلة لعملية تسييل الموجودات عرفها النظام المالي حيث أنه يطلق على المجودات بأنها قابلة للتسييل أي أنه يمكن تحويلها إلى نقد.أما خصائص النقد المثالي فهي تكمن في ثبات سعر صرفه أمام وحدات النقد المختلفة وقابلية تداوله في الأسواق, وكذلك قابليته للتحويل للأدوات المالية الأخرى.

الاقتصاد العالمي والنظام المالي:

يكمن الدور الأساسي للنظام المالي بقيامه بدور الوسيط الكفؤ بين ذوي الفائض المالي وألئك المحتاجون لهذا الفائض. كما يقوم النظام المالي بتقديم

العد يد من الأدوات المال ية والا ستثمارية لتحف يز ذوي الـ فائض الـ مالي باخت يار ما ينا سبهم من الا ستثمارات المال ية المت عددة وتب عا لطبي عتهم الاستثمارية.

أن المهـ مة الرئيـ سية للنـ ظام الاقتـ صادية وتوجـ يه المـ صادر الاقتـ صادية لوجهت ها الـ صحيحة مـ ثل الـ قوى العامـ لة – الأرا ضي – الإدارات المختلـ فة والمهارات ورأسا لمال العامل وذلك بهدف تلبية احتياجات المجتمع من لبضائع والخدمات.

ويستند النظام الاقتصادي على دعامات المصادر المالية المنوعة وكذلك الصفقات المالية وان كفاءة هذا النظام تعتمد غي جوهرها على كفاءة الأسواق المالية.

أن المستوي المعيشي الرغد الذي يعيشه معظم المجتمعات يعتمد على قابلية الاقتصاد العالمي من تزويد المجتمع العالمي بمقومات الحياة المعيشية من مأكل مسكن وتوفير المقومات الأساسية والأخرى للحياة العصرية الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تقوم الأسواق المالية بآلية توزيع مصادر الثروة وعمليات إنتاج البضائع والخدمات.

وعلى ذلك فإن الأسواق المالية كما يعرفها الاقتصادي ونهي آلية ترتيب مصادر الثروة وتوزيعها حسب الطلب وبناءاً على العروض المتوفرة لها .

الأ سواق المالـ ية هي الأ ماكن والمرا كز الـ تي يـ قوم المـ شترى باخت يار البضائع والخدمات التي يحتاجها والحصول عليها من صاحب المصنع أو المتجر في مقابل كما يتمنا لم اليتم الاتفاق عليها بينهما المهام التي قام بانجازها النظام المالي العالمي والأسواق المالية.

يقوم النظام المالي العالمي بالعديد من المهام ويلقى عليه المسؤوليات في المجالات التالية:

١-عملية التوفير وذلك من خل الإيداع الأموال لدى المؤسسات المالية ومن خل العمليات بيع الأسهم والسندات والأدوات المالية الأخرى كالمستشفيات.

٢- عمليات بناء الثروات وتخزينها حيث تقوم الأسواق المالية بدور الأمن الراعي الأموال والقيام بتخزينها لحين الحاجة لاستهلاكها.

٣- توفير السيولة النقدية: أن النقد هل أقل الموجودات المالية من حيث نسبة تحقيق العائد خصوصًا في حالات التضخم.

وبذلك فان العديد من المدخرين للنقد هم أقل المحافظين على ثرواتهم.

أهمية وجود نظام مالي عالمي سليم:

أن الأداء الجـ يد للأ سواق المالـ ية العالمـ ية يعتـ بر من أ هم مقو مات التـ طور والتـ قدم للاقتـ صاد الـ عالمي, حـ يث أن الأ سواق المتـ طورة يـ نتج عنـ ها ايجابـ يات مـ ثل زيادة كـ فاءة رأس المال العا مل للمنـ شآت الـ صناعية والخدمـ ية وزيادة إنتاجيتـ ها وتطورها.لقد كان لمفـ هوم العولـ مة المتمـ ثل في حر ية انتـ قال رؤوس الأموال والبضائع والتكنولوجيا أثر كبير في زيادة الاعتماد على

الأ سواق المال ية في تن ظيم الت جارة العالم ية حـ يث كان للجـ هاز المـ صرفي دور أسا سي في مؤازرة الحكو مات و صانعي السيا سات ومنظـ مي اقتصاديات الدول لتمويل مشروعاتهم الطموحة,كما كان للقطاع الخاص الدور المؤازر في استيعاب التكنولوجيا الحديثة واستخدامها الأمثل.

لقد حظي القطاع المالي بتطورات جذرية بدأت منذ تسعينات القرن الماضي وذلك بإدخال مبدأ خصخصة المؤسسات العامة إلى شركات خاصة أي بيعها للقطاع الخاص (International Monetary Fund) .

دور صندوق النقد الدولي في تطوير النظام المالي العالمي:

يتمـ ثل هذا الدور في تفعيل الرقا بة المالـ ية عـ لى المـ ستويين الثـ نائي والجماعي لدول أعضاء الصندوق، وقد تشمل المساعدة في تزويد للأعضاء بالمشورة الفنية **وتفاصيل هذه الرقابة كما يلي:**

١- **الرقا بة الثنائية:** والتي تتمثل في برنامج التعاون الثنائي بين الصندوق وكل دولة على حدة ,ويتمثل هذا التعاون في منح إدارة الصندوق حق الرقابة على الأداء المالي وتقييم المؤسسات المالية من حيث أظهار نقاط القوة والضعف في أدائها والعمل على تذليل كافة العقبات التي تعوق عمل هذه المؤسسات بشكل سليم وفعال.

٢-**الرقابة الجماعية:** وهي تتمثل في أيجاد برامج تعاون بين مجموعة معينة من المؤسسات لدول ذات طبيعة مشتركة وإدارة الصندوق، حيث يتم تبادل المعلومات عن العملاء الإقليميين ومجالات الاستثمار المشترك.

٣- **برامج الدعم الفني للمؤسسات المالية:** ويتمثل ذلك في تحديد وتشخيص مشاكل المنشآت البنك,كما يساهم الصندوق في إعادة هيكلة البنوك بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية للأقطار وسياساتها المالية .

٤- **المساعدة الفنية:** وتتمثل في مساهمة الصندوق بمساعدة أعضائه في مجال الالتزام بتطبيق الإجراءات والسياسات التي تخدم وتقوي البنية الأساسية للنظام المالي,ويشمل ذلك عمليات التدريب ووسائل تطوير السياسات المالية والضريبية,أسواق صرف العملات, تطوير أسواق رأس المال وأنظمة الإيداع.

أن مرونة و صحة الأنظمة المالية مهمة لتهيئة الاقتصاد الدولي التكاملي وبالتالي الثبات المالي العالمي والرأسمال المتنامي وكذلك التدفقات النقدية المتعاظمة. يضم النظام المالي العالمي منظومة البنوك التجارية, مراكز تداول الأوراق المالية, صناديق الاستثمار والتقاعد,وشركات التأمين المختلفة. أن عمل هذه المنشات يكون نظاماً مالياً تكاملياً مما يؤدي إلى تبني سياسات نقدية ناجحة. النظام المالي الجيد يعمل على دعم التنمية الاقتصادية العالمية ويزيد من ثقة الممولين والمودعين لفائض أموالهم وقيام الهيئات العالمية الرسمية والخاصة باستثمار هذا الفائض مما يعود بالنفع على الأفراد والجماعات ويحقق رفاهية المجتمعات.

أي خلل يصيب النظام المالي الدولي سوف يؤثر سلبا على السياسات النقدية للدول وبالتالي تدني عمليات الاستثمار، والنتيجة حصول ركود في

اقتصاديات الدول والذي يكون سببا في اضطرار المؤسسات الحكومية لضخ الأموال الهائلة لرأب الصدع وإنقاذ المؤسسات المتهاوية جراء الكوارث الاقتصادية. كما أن هذا الركود المتفشي في بلد ما سوف ينتشر كالوباء في الأقطار ذات العلاقة التجارية أو المالية. أن سلامة النظام المالي تكون أساسا لسلامة الاقتصادات المرتبطة (Petr Rose,Money and Capital Markets).

يعتمد النظام الاقتصادي العالمي بدرجة أساسية على المصادر المالية والعمليات المالية المتنوعة. وتستند الكفاءة الاقتصادية جزئياً على كفاءة الأسواق المالية والتي تتألف عادة من الوكلاء والسماسرة والمنشآت المالية والوسائط التي تقوم بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية.

أن العديد من الأشخاص والهيئات التي تقوم بالمتاجرة بالأسواق المالية ترتبط فيما بينه بعقود ملزمة وشبكات اتصال تعكس الأوضاع التفصيلية للعملات والأدوات المالية الأخرى وهي كلياته أو القوانين التي تحكم عملها (Robert chiller, Yale).

ايجابيات تعويم أسعار صرف العملة:

آلية عمل الأسواق المالية:

أن المهمة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي هو استغلال المصادر الاقتصادية النادرة من مصادر طبيعية وخبرات عملية وإدارية أضافه إلى رأس

مال لإنتاج البضائع والخدمات التي يحتاجها المجتمع. وفي هذا السياق فان الأسواق المالية تمثل الآلية التي تمكن الأفراد والمؤسسات ،من بيع وشراء الأدوات المالية والبضائع برسوم قليلة وبكفاءة عالية (Martin et al ٢٠٠١,).

كفاءة الأسواق المالية:

أن سلامة القرارات المالية يتطلب توفر المعلومات المالية الصحيحة والكافية,فالجهات المتعاملة ،بالأموال والأدوات المالية من مقترضين ومودعين فإنهم بحاجة إلى بيانات حول أسعار الأدوات المالية المختلفة نسب الإيرادات منها.كما أن المقترضين بحاجة إلى معرفة كلفة الاقتراض وشروطه والمناخ العام للاستثمار حتى يمكن لأصحاب القرار من اتخاذ القرار الصائب لعملية الاستثمار. وعلى ذلك ،فأنهم بحاجة لاستطلاع أسعار الفائدة وكذلك أسعار تبديل العملات المستقبلية. وكذلك أسعار الأوراق المالية المختلفة وأوقات اكتتابها وكمياتها وتزويد المستثمرين باستطلاعات قوى العرض والطلب لهذه الأدوات المالية وما يؤثر عليها من أوضاع اقتصادية من حيث حجم التداول وتوفر الفائض لدى أسواق النقد وأسواق رأس المال.

فرضية كفاءة الأسواق المالية:

تقر هذه الفرضية بأن المعلومات ذات العلاقة تجعل من أسعار الإقراض والأوراق المالية واضحة المعالم للجميع ودونما كلفة, وتشمل هذه الفرضية المعلومات عن كافة الأدوات المالية من أسهم وسندات وأية موجودات مالية أخرى,كما تتضمن أية معلومات خارجية مثل قوة الأحوال الاقتصادية

وحرية تحويل الأموال وقوانين المتاجرة والتداول بالأوراق المالية.أما المعلومات الداخلية فتشمل قوة الشركة وإنتاجها وأرباحها وإدارتها وأن انتقال هذه المعلومات يتم بحرية وسرعة لكافة المستثمرين بدون كلفة , وبحيث أن العائد على الاستثمار بأي من هذه الموجودات أو الأدوات المالية يتحدد بنسبة المخاطر .وعليه يقوم المستثمرين بمراجعة محافظهم ويعملون على تقييمها وتعديلها بما تتأثر به من المعلومات المستحدثة. أن أسعار الأدوات المالية تتحدد بناء على المعلومات المتوفرة , حيث أن أسعار الأدوات المالية هي مرآة للمعلومات الواردة عنها لأي فترة من الفترات.

من أهم الصفات التي تطلق على كفاءة الأسواق المالية هي فرضية السير العشوائي(Random Walk Hypothesis) والتي تقول بأن أي تغير في أسعار الأدوات المالية تأخذ صفة السير العشوائي.والصفة العامة الثانية فهي ارتباط معدل العائد بنسبة المخاطرة.

نماذج كفاءة الأسواق المالية Alternative Efficient Market Hypotheses :

قام الباحث المالي يوجين فاما (Eugene Fama) بتقسيم فرضيات كفاءة الأسواق المالية إلى ثلاثة نماذج:

١- النموذج الضعيف لفرضية كفاءة السوق:

Weak-Form Efficient Market Hypothesis:

يعكس هذا النموذج المعلومات التاريخية للأدوات المالية ونمط

حدوثها (Trend) وكذلك العوائد المرتبطة بها وحجم تداولها. يقر هذا النموذج بان ليس للأسعار التاريخية أي تأثير على أسعار الأدوات المالية المستقبلية .وعلى ذلك فان هذا النموذج يقر بان المستثمرين يجنون القليل باعتمادهم هذا النموذج في متاجرتهم بالأدوات المالية.

٢- النموذج شبه القوي لفرضية كفاءة السوق:

Semistrong-Form Efficient Market Hypothesis:

يقر هذا النموذج بأن أسعار الأدوات المالية تتأثر بسرعة في حال ورود أية معلومات مالية عامة عن الأدوات المالية بحيث تعكس هذه المعلومات بسرعة.

وذلك مثل نشبه الأرباح الموزعة, تغيرات مجالس الإدارة, القيمة الدفترية للأوراق المالية.كما أن هناك معلومات عامة تتعلق بالوضع الاقتصادي والقوانين الحكومية التي قد تؤثر سلبا أو إيجاباً على حجم الاستثمار.

٣-النموذج القوي لفرضية كفاءة السوق:

Strong-Form Efficient Market Hypothesis:

في هذا النموذج تضاف المعلومات الداخلية عن الوضع المالي للمنشأة للنموذج السابق, وبذلك فانه يتوفر للمستثمرين كافة المعلومات التاريخية, المعلومات العامة والخاصة,وبذلك تتحقق كفاءة السوق بالمفهوم القوي.

أنواع الأسواق المالية في النظام المالي:

حيث أن المهمة الأساسية للأسواق المالية هو الحصول على النقد ممن لديهم فائض نقدي ومنح هذا النقد للجهات التي بحاجه له, وهذا ما يطلق عليه

التدفقات النقدية للفئات المختلفة والتي تتسم بصفات محددة , وقد أمكن تجميع هذه الفئات السوقية إلى مجموعتين هما:

١-أسواق النقد(money markets):

هي اكبر الأسواق في النظام المالي وأكثره إثبات أو المتعاملين الرئيسيين في هذه الأسواق هي البنوك الكبرى وشركات التأمين والمؤسسات المالية المختلفة.

يقوم عمل أسواق النقد على مبدأ الإقراض المؤقت(أقل من سنة) للمال الفائض لدى بعض فئات المجتمع والمؤسسات ومنها تمويل احتياجات رأس المال العامل للمنشآت وكذلك تزويد الحكومات بالنقد لآجال قصيرة لتمكينها من الإيفاء بأعبائها ولحين حصولها على إيراداتها من العوائد المختلفة, كما أن هذه الأسواق هي المزود الرئيسي للمضاربين بالأسواق المالية والمتاجرة بالأوراق المالية والأدوات المالي الأخرى مثل العملات العالمية والسلع الإستراتيجية والمشتقات المالية المختلفة. ومن أدواتها الأذونات, شهادات الإيداع, القبولات البنكية والأوراق التجارية وغيرها (Diamond,D.,1997).

٢-أسواق رأس المال(capital markets):

هي الأسواق التي تمول الاستثمارات لطويلة الآجل (أكثر من سنة), وتشمل كافة المشاريع الحكومية و الأفراد والمؤسسات بكافة أنواعها ومن ذلك بناء المنازل والمدارس والمصانع والمزارع والخدمات الخاصة والعامة, والمتعامل وبهذه الأسواق هي الحكومات والأفراد والشركات العامة والخاصة والمؤسسات المالية.

أما أدواتها فهي السندات الطويلة الآجل بأنواعها, ألقروض السكنية, ألأسهم والبورصات المالية.

ميزات أسواق النقد (money market characteristics):

مقارنة بأسواق رأس المال,فان أسواق النقد تعتبر القناة المستخدمة في تحويل الموجودات المالية إلى وحدات نقدية, وعلى ذلك فان أسواق النقد تختلف عن غيرها من الأسواق المالية الأخرى في كونها تركز على الإقراض النقدي القصير الأمد, مثل حسابات الجاري مدين لدى المصارف، وعلى ذلك فان أسواق النقد هي الآلية التي تحقق أهداف تلك الفئة التي لديها فائض مالي مؤقت وتقابل الفئة التي تكون بحاجة لهذا الفائض, وهذا ما يخلق أداة استثمارية مناسبة للمدى القصير(لأقل من سنة) من ميزات أسواق النقد أنها تتسم بالمرونة في حجوم تعاملاتها حيث أنها تتدرج من بضع مئات أو آلاف الدولارات في عمليات الصرف الفردي إلى الحجوم الكبيرة لمئات الملايين أو البلايين من الدولارات (Wholesale Markets).كما أنها تتيح الفرصة تبيع وشراء العملات أو الأدوات المالية النقدية بسهولة وسرعة كبيرين.كما يجب التنويه أن أقطاب أسواق النقد على اتصال دائم فيما بينهم وجاهزون لآية تطورات .

لقد أضافت التكنولوجيا الحديثة ميزات كبيرة وخدمات جليلة في ازدهار أسواق النقد مما أثر إيجابا في تسريع عمليات البيع والشراء للوحدات النقدية المختلفة والسلع الإستراتيجية بأي حجم وفي أي وقت ومكان من العالم وذلك بعد انتشار استخدام الانترنت في المتاجرة بالأسواق العالمية، وبالتالي فقد

تلاشت حدود الأسواق النقدية مثلما هو الحال في أسواق الأوراق المالية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الأسواق تعتمد في تعاملاتها على الثقة المطلقة فيما بين أقطابها الممثلة بالبنوك التجارية والمركزية و شركات التأمين والمؤسسات المالية الحكومية والشركات المالية الكبيرة حيث تكون التعاقدات فيما بينها فورية والنقد متوفر (Immediately Available Funds) وذلك على عكس أسواق رأس المال التي تتم فيها التعاقدات بين رجال الأعمال والبنوك,وذلك باستخدام وسائل الدفع التقليدية مثل الشيكات التي تحتاج إلى تحصيل من خلال غرف المقاصة بالبنوك, وربما تكون الشيكات مزورة أو أن أرصدة أصحابها غير كافية مما يعوق عمليات المتاجرة بمثل هذه الأدوات.

الفئات المسيطرة على أسواق النقد هي البنوك الكبيرة والمنتشرة في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان, وتؤلف هذه المؤسسات مجتمعة أضافه إلى المؤسسات المالية الحكومية العمود الفقري لأسواق النقد العالمية.أما الأدوات الأساسية المستخدمة في هذه للأسواق فهي أذونات الخزينة للدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة, ولأوراق المالية الفدرالية والعملات العالمية والمشتقات المالية والسلع الإستراتيجية.

لقد ازدهرت أسواق النقد والأدوات المالية العالمية بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة وذلك بسبب النمو الكبير في الاقتصاد العالمي والحاجة المتزايدة للنقد وأشباه النقد مثل الأوراق المالية وذلك بغرض إتمام الصفقات العالمية الضخمة.

التعديل التلقائي لميزان المدفوعات:

من الميزات المهمة لأسواق النقد هو تقويم أي خلل في ميزان المدفوعات للدولة التي تتبع النظام النقدي في تقويم أسعار صرف عملتها. يعمل لهذا الميزان على تعديل نفسه تلقائياً من خل التغير في أسعار صرف عملة البلد . إذا كان هناك فائضاً في ميزان المدفوعات فإن عملة البلد تأخذ بالارتفاع مقابل العملات الأخرى ذات العلاقة أي أن حاجة الدول الأخرى لعملة البلد تأخذ بالزيادة وزيادة الطلب على العملة تعمل على ارتفاع أسعارها أما إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات مما يعني أن إجمالي قيمة الاستيراد تزيد عن التصدير فإن توجه عملة البلد تأخذ بالانخفاض مقابل العملات الأخرى ذات العلاقة حيث أن حجم العملة الأجنبية الواردة للبلد تكون أقل من حجم العملة المحلية الصادرة مما يعني قلة العرض للعملة الأجنبية، وتكون هناك حاجة لهذه العملة لإكمال عمليات الاستيراد مما يؤدي إلى ارتفاع سعر شرائها بالعملة المحلية .

إن لانخفاض عملة أي بلد فائدة تتمثل في زيادة الصادرات عن الواردات، حيث أن العملة الرخيصة للبلد تزيد من رغبة المستوردون زيادة استيرادهم من هذا البلد بسبب انخفاض سعر صرفها لديهم وعليه فإن الصادات سوف تزيد على المستوردات.

ومثال ذلك دولة الصين التي تحافظ على انخفاض عملتها اليوان عن معظم العملات العالمية وخصوصا الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي وبذلك

فان الميزان التجاري يميل لصالحها بناءاً على هذه القوى الغير متزنه ويستمر المال على تساوي حجوم الصادرات بالواردات .

تعمل أسواق النقد على تحرير السياسات الداخلية لتعديل ميزان المدفوعات، حيث أن الخلل بميزان المدفوعات يتم تصويبه بتغير أسعار صرف العملات في الأسواق الخارجية . وذلك بدون أن تقوم الدولة صاحبة العملة بالتدخل في هذه الأسواق وفي حالت متدخل الدولة فإن ذلك يعني ختم المزيد من العملات في هذه السيولة .

كما تقوم أسواق النقد على تجنب الأزمات المالية من حيث أنها مهيأة لخدمة المقترضين وأصحاب الفائض النقدي للآجال قصيرة (أي لأقل من سنة). وتمثل أسواق النقد المستودع الآمن للسيولة النقدية المستخدمة في التجارة الدولية كما في تجارة الأوراق والأدوات المالية والأدوات العالمية مثل البترول والذهب , ويكمن خطر أي الإفلاس وعدم الوفاء بالدفع كمصدر خطر رئيسي لأسواق النقد .

طرق تحديد أسعار صرف العملات العالمية:

عقب انهيار اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٧٣, فقد برزت هناك فجوة في أسعار العملات لدى العديد من دول العالم, وقد توجهت معظم دول أوروبا واليابان إلى تعويم أسعار عملاتها في أسواق الصرف العالمية, بينما لجأت معظم الدول الأقل حظا إلى استراتيجيات مختلفة لتثبيت أسعار عملاتها وحمايتها من التقلبات السوقية.

نظام التبعية أو ربط أسعار صرف العملة المحلية بنسبة محددة ومتفق عليها بإحدى العملات العالمية مثل الدولار أو الجنية الإسترليني أو غيرها (Pegged currency) , وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تسهيل عمليات التجارة البينية لبعض الدول النامية والتي تقوم بتصدير محدود للعملات العالمية بهدف تحقيق تنميتها الاقتصادية, وحيث أن أرباب التجارة الدولية يحبذون ثبات أسعار صرف العملات حتى يتسنى لهم تحديد أسعار المنتجات المصدرة والمستوردة من والى هذه البلدان. وعملية ربط العملة المحلية بعملة عالمية فان العملة لا تكون معرضة للصعود والهبوط على مبدأ العرض والطلب وإنما تصعد وتهبط بنفس نسبة صعود وهبوط العملة العالمية المرتبطة بها. ومثال ذلك عملات دول الخليج المصدرة لنفط والمرتبطة بالدولار الأمريكي, وكذلك الدينار الأردني.

١- الارتباط بسلة من العملات العالمية(Currency Basket) بنسب محددة تعلن عنها الدولة المطبقة لها, وعادة ما تكون هذه العملات ذات تذبذب متعارض مع عملة أو عملات أخرى بحيث أن ارتفاع إحدى العملات يقابله هبوط بالعملة الأخرى وبذلك يتعادل الأثر للعملتين وتكون محصلة التأثير قريبة من الصفر.

٢- ألارتباط بنظام حقوق السحب الخاصة(Spcial Drawing Rights): وهو نظام تم تطويره من قبل صندوق النقد الدولي عام ١٩٦٩ وكن بهدف تزويد بعض الأقطار باحتياطيات رسمية محددة.

٣- وبموجب هذا النظام يتم تحديد عملة البلد المعين بسلة عملات عالمية محددة وبنسب محددة وهذه العملات هي : الدولار الأمريكي, اليورو الأوروبي, ألينا ياباني, والجنيه الإسترليني. وحقوق السب الخاصة ليست عملة متداولة, كما أنها ليست حقوق تترب على صندوق النقد الدولي, ولكنها حقوق بحرية استخدام العملات لأعضاء الصندوق.

٤- تعويم أسعار صرف العملات(Currency Floating Rates): ويتم ذلك بإخضاع أسعار صرف العملة لعوامل قوى العرض والطلب السوقية, وهذه الأسعار تتأرجح في قيمتها مقابل العملات الأخرى معتمدة على القوة المالية والاقتصادية للبلد المصدر لهذه العملة, أضفة لتأثير قوى السوق وسلوكيات المضاربين(Speculators) وقناصي الفرص (Scalpers) ويؤلف سوق أسعار العملات المعومة أو المتحررة(Floating Rates Currency Prices) أكبر سوق مالي في العالم من حيث حجم التداول اليومي الذي يزيد عن ثلاثة تريليونات دولار يوميا (وذلك حسب إحصاءات عام ٢٠٠٩).

أسواق صرف العملات(money exchange markets):

هي أحد أسواق النقد الهامة والتي يتم من خلالها بيع وشراء العملات العالمية المختلفة.

توجد هذه الأسواق أينما يكون هنا كتبادل للعملات , وهذه الأسواق هي من أكبر الأسواق في النظام المالي العالمي. بدأت تجارة العملات العالمية منذ بدايات القرن التاسع عشر وكانت العملة السائدة هي الجنية الإسترليني حيث

كان للمملكة المتحدة علاقات تجارية مع معظم أقطار العالم, وبعيد الحرب العالمية الثانية زاد ازدهار هذه التجارة ولكن بزعامة الدولار الأمريكي. أن لدى أسواق العملات العالمية القدرة على استحواذ وشل الأنظمة المالية الأخرى, حيث أن استطلاعات الأخيرة لبنك لتسويات الدولي (BIS) بأن هذه الأسواق تعتبر من أقدم وأكبر الأسواق العالمية وأكثرها انتشارا. وبرغم سيولتها الهائلة وحجمها الكبير وانتشارها الجغرافي فان هذه الأسواق تنطوي على مخاطر هيكلية كبيرة (Korders,L.,1996).

أن الهدف من وجود أسواق صرف العملات هو تقديم المساعدة للمستثمرين في الأسواق العالمية وأرباب التجارة الدولية من حيث تمكينهم من تحويل أية عملة عالمية لأخرى في وقت قصير وبكفاءة عالية مما يحقق أهداف التجار العالميين بالإيفاء بالتزاماتهم بتسديد أثمان البضائع المستوردة من كافة أنحاء العالم.

من ميزات أسواق صرف العملات العالمية أنها أسواق بلا حدود أو مراكز تداول محددة المكان أو ساحات للتداول كما في أسواق الأوراق المالية, بل على العكس فهي مفتوحة الأرجاء لكل المستثمرين في كل مكان من العالم. كما تتضمن هذه الأسواق أكبر شبكة معلومات عن الأوضاع المالية والاقتصادية العالمية. لا يحتاج المستثمرون بأسواق العملات العالمية لعضوية أو اشتراك أو فتح حسابات لدى البنوك للتمكن من التداول, كما أن عمليات التداول مفتوحة على مدى ساعات اليوم الكاملة (أي على مدى ٢٤ ساعة), وقد تبدأ عملية التداول من خلال سوق معينة بينما تنتهي عملية الإغلاق في سوق أخرى حيث أن وكلاء التداول مرتبطون بالبورصة العالمية للأسعار

وليسوا حكرا على سوق محددة. أي يمكن أن يقوم مستثمر بشراء عملة الين الياباني من سوق نيويورك في وقت ما ويبيعها في سوق هونغ كونغ.

تطور أسواق العملات العالمية(development of currency markets):

عديدة بقيت أسواق المال حكرا على البنوك المركزية والمؤسسات المالية الكبرى، وبعد تحرر تجارة العملات العالمية في أواخر السبعينات أصبح بإمكان أي مؤسسة أو فرد الدخول في هذه التجارة, ونشطت حركة التداول لتصل إلى ٥ بليون دولار يوميا في العام ١٩٧٧, وقفزت إلى ٦٠٠ بليون يوميا في العام ١٩٨٧.والى تريليون دولار يوميا عام ١٩٩٢, وأكثر من ثلاثة تريليون دولار عام ٢٠٠٩.

وكانت وسائل الاتصال تعتمد على التلفون والتلكس مما يستغرق وقت الانجاز الصفقات وبالتالي يحد من اغتنام فرص الحصول على أفضل الأسعار.

وكان لتطور تكنولوجيا المعلومات والحاسوب وظهور الانترنت أثر كبير في تطور عمليات التداول ,حيث أصبح بإمكان المستثمرين التداول المباشر ببيع وشراء العملات العالمية, وهو ما أطلق على عملية التداول "بدون حاجز" أو.over the counter, or O.T.C وهذا ما يعني أن عمليات التداول تتم دونما حاجة لوجود قاعات تداول فعلية(Sadwski, R. 2008) .

ومن التطورات التي جعلت أسواق العملات في مقدمة الأسواق المالية:

١- حدوث تغير في النظام النقدي العالمي من أسعار العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي أو الذهب, وهو ما عرف بمعاهدة بريتون وودز بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية, إلى الانفتاح وتعويم الأسعار في أوائل السبعينات من القرن الماضي مما جعل أسعار العملات خاضعة لقوى العرض والطلب كما هو معمول به حالياً.

٢- التسهيلات الإدارية وإزالة الضوابط المعيقة لعمليات نقل وتحويل العملات فيما بين أقطار العالم, وكذلك إزالة القيود الحكومية في معظم دول العالم مما كان له أثر في ازدهار التجارة في جميع أنواعها وكذلك سهولة انتقال رؤوس الأموال فيما بين دول العالم.

٣- التحول إلى مؤسسة وتدويل حسابات الادخار والاستثمار مما سمح بزيادة الأموال المستثمرة في أسواق العملات العالمية.

٤- تحرير التجارة العالمية وتداولها بين معظم دول العالم مما شجع تأليف تحالفات تجارية إقليمية مثل اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة(NAFTA).

٥- التقدم التكنولوجي أدى إلى رفع جاهزية المؤسسات المالية لإبرام صفقات مالية بسرعة والقيام بتحويل الأموال من والى أماكنها بسرعة كبيرة، كما أدى التقدم التكنولوجي إلى تحسين وسائل الاتصال عبر

دول العالم,وكان أثر ذلك واضحا في رفع حجم التداولات في الأسواق العالمية.

٦- استمرار التطور في أساليب الاستثمار والتمويل واستحداث الأدوات المالية الجديدة شجع العديد من الأفراد والمؤسسات على الاستثمار في الأسواق المالية العالمية.

أن لمجمل هذه التطورات في الأسواق العالمية أدت إلى زيادة في حجوم الاستثمار وزاد من الاعتماد المتبادل والثقة فيما بين أطراف العمليات المالية وزيادة حجم التجارة البينية وخلق نوع من التكامل المالي والتقني وهو ما انعكس على المتعاملين بهذه الأسواق وزيادة كفاءتها.

وعلى الجانب الآخر فان هذه الايجابيات لم تخلو من جوانب سلبية ظهرت للعيان في الفترة الأخيرة من العام ٢٠٠٨ والتي أدت إلى انهيار ألأسواق المالية وذلك بسبب الإفراط في التفاؤل والثقة في تعاملات الأقطاب العالمية الكبيرة ,حيث أدى زيادة حجم الاستثمار المالي والعقاري إلى تولد فقاعة مالية عقارية بدأت بالظهورفي٢٠٠٥ في بدايتها وزاد حجمها في الأعوام ٢٠٠٦-٠٧ بعمليات المتاجرة بالمستقبليات(FUTURES) وعمليات التوريق (SECURITIZATION), وهذا ما فاقم من زيادة حجم الفقاعة وأدى إلى انفجارها وكان من أثر ذلك انهيار العديد من اقتصاديات الدول والمنشآت المالية في معظم دول العالم وعلى رأسها العالم المتقدم مثل الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ومعظم الدول ذات الفائض المالي والمستثمر في الأسواق المالية للبدان الغنية.

ميزات أسواق العملات العالمية والسلع الإستراتيجية:

تمتاز أسواق العملات العالمية والسلع الإستراتيجية عن غيرها في أنها أسواق عالية السيولة بحيث أن المستثمر يكون مالكا لرصيده في أي وقت,كما أن المستثمرين يستطيعون البدء بمبالغ بسيطة ويحصلون على أرباحا عالية وذلك بالدخول في مضاعفات هذا المبلغ (MARGIN)علما بأن المحللين الماليين ومديري المحافظ الاستثمارية لا ينصحون بالاستثمار بالمضاعفات الكبيرة(HIGH MARGINS) وذلك للحيلولة دون الوقوع في خسارة كبيرة وبالتالي الخروج من السوق.ومن ميزات هذا السوق استمرار العمل على مدار الساعة , وذلك بعد إدخال ميزات التكنولوجيا الحديثة بعمليات الاستثمار من مواقع الانترنت المنتشرة في كافة بقاع العالم، ومن الميزات الجيدة لسوق العملات العالمية هو أمكان البيع للعملة أو السلعة أو المؤشر المالي دونما امتلاكه أي البيع على المكشوف, وهذه الإستراتيجية يتبعها المستثمرون المغامرون وبعد عملية استطلاع الأسعار المستقبلية بحيث أنه في حال كانت التوقعات بانخفاض الأسعار في المستقبل , يقوم المستثمر بعملية بيع على المكشوف, ومن ثم الانتظار لحين حصول هبوط بالأسعار حيث تتم عملية الشراء بكمية مساوية للرصيد المكشوف والعمل على تغطيته بسعر أقل وبالتالي الحصول على أرباح جيدة.

وقامت معظم بورصات العملات العالمية بإدخال برامج تدريبية مجانية للمتاجرة بالعملات العالمية, بحيث يتم منح العميل الجديد سقفا وهميا ($ ١٠٠,٠٠٠--٥٠,٠٠٠) مثلا ويقوم هذا المتدرب باستخدام برنامج التدريب للمتاجرة بالعملات العالمية ويتمرن حتى يصل إلى مرحلة الإتقان, كما يشمل التدريب على كافة أساليب التحوط وذلك للاحتفاظ برأس المال سليما والتقليل من المخاطر.

تكامل وعولمة أسواق العملات العالمية:

أن جوهر العولمة هو خلقت كامل بين الأسواق المالية العالمية وذلك اعتمادا على العلاقات المالية والتجارية المتعددة. أن عمليتي العولمة والتكامل مرتبطتين معا (Gonnel,A.,1990) حيث أن عولمة الأسواق تقرب حرية تدفق الأموال بين كافة الدول دونما عوائق وبكلفة قليلة. كما أنت كامل الأسواق هو عملية توحيد للأسواق والعوائد وتحجيم مخاطرها بين كافة الأسواق المالية. شهدت أسواق العملات العالمية ازدهارا وتكاملا على المستويين المحلي والدولي على حد سواء مدعومة بتخفيف و إزالة القيود المحلية والدولية وكذلك انتشار مبدأ عولمة التجارة والأسواق المالية والتقدم الهائل لوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات(Allen,L.,1997).

العوامل المؤثرة على أسعار تداول العملات العالمية:

- تتأثر العملات العالمية بعدة عوامل سياسية مثل التأميم أو المصادرة أو التغير الفجائي لقوانين الدولة من حيث ربط سعر العملة بعملة عالمية معينة أو تحديد سعر صرفها, أو سن قوانين ضريبية على الاستثمار

وغير ذلك مما يؤثر على العائد المتوقع للمستثمرين والذي قد يسبب أحجاما على التعامل بهذه العملة.

- وقد تكون هناك بعض القوانين التي تقنن من خروج ودخول العملة لبلد معين(Livingston, M., 199).
- كما تتأثر العملات بعوام لاقتصادية مثل ارتفاع معدلات تضخم أو الإخفاق في أداء الديون بأنواعها ألحكومية أو الأفراد (أزمة القطاع العقاري الأمريكي الاخير٢٠٠٨) و كذلك حدوث الخلل في ميزان مدفوعات البلد, ارتفاع معدلات البطالة.

ومن ذلك أيضا استبدال لأحد العملات بواحدة أكثر ثباتا مما يرفع الطلب عليها وبالتالي ارتفاع سعر هذه العملة(Jeanne&Rancier,2005).

- الحالة السوقية (Market psychology) و سلوكيات المستثمرين (Flights to Quality) تؤثران على أسعار صرف العملات التي يعتقد المستثمرون أنها أقوى من غيرها وهي بذلك ترتفع عن أسعار العملات الأخرى.
- التوجهات طويلة الأمد (long-term trends) وهي أن وتيرة الأسعار للمدى الطويل تعيد نفسها ما لم يكن هناك أثر لعوامل أساسية مفاجئة.
- سلوكيات البيع والشراء(Buy the rumer,sell the fact)، وهي أن المستثمرين يتأثرون بالخبر قبل وقوعه.

- الحالة السوقية المتخمة بالبيع أو الشراء الزائد (Over bought or oversold) في هذه الحالة يتوجه المستثمرون لعكس عملياتهم بالبيع والشراء (contrarian).
- الأرقام الاقتصادية وأثرها على سلوكيات المتعاملين من حيث ايجابيات, أو سلبيات هذه الأرقام مثل: الميزان التجاري, نسبة التضخم.

٣-٢ أهداف تطوير المؤشرات الفنية والأساسية:

أن الممارسة السليمة لعمليات الاستثمار المالي تعمل على توسيع أعمال أسواق المال وتزيد من كفاءة هذه الأسواق، وكذلك رأسمال استراتيجيات السليمة للاستثمار, من ذلك إجراءات التحوط المناسبة لتقليل الأخطار الناجمة عن تقلبات أسعار العملات العالمية التي تتأثر بكافة الأحداث الاقتصادية والسياسية لدول العالم, وتتحقق هذه الأهداف من خلال:

- تطوير مفهوم المؤشرات الفنية وأثر ذلك على التنبؤ بأسعار العملات العالمية.
- زيادة فهم المستثمرين للعوامل الأساسية واثر ذلك على تقلبات الأسعار.
- تطوير مفاهيم جديدة لرسم استراتيجيات استثمارية متطورة وذلك بدمج بعض المؤشرات الفنية والأساسية التي من شأنها تطوير مفهوم الاستثمار المالي وزيادة الدقة في التنبؤ بتحركات أسعار العملات والأدوات المالية العالمية (IMF:Public Information Notice, ٢٠٠٣).

- تحسين كفاءة استخدام المؤشرات المالية لتحقيق المزيد من الأرباح وجذب المزيد من المستثمرين(Perira,V.F. et al, 2006) .
- زيادة فرص العمل بأسواق المال وتدعيم استقرار وكفاءة الأسواق المالية مما يسهم في ازدهار المؤسسات التمويلية للعمليات الاستثمارية.
- زيادة ثقة المستثمرين بأسواق المال العالمية.
- زيادة استقرار أسعار صرف العملات العالمية Jarle Bergo, IMF) ٢٠٠٢).

٢-٤ الأطراف المعنية بالمؤشرات المالية:

هناك أطراف عديدة معنية بدقة وفاعلية المؤشرات المالية:

- **فئة المستثمرين:** هذه الفئة وعلى تنوعها فهي مصدر الحكم على مدى صلاحية المؤشرات المالية ودقة تنبؤها بأسعار صرف العملات العالمية.
- **المحللين الماليين:** هي الفئة ذات العلاقة المباشرة بأسواق المال والتي تستخدم المؤشرات المالية في تحليل أوضاع أسواق المال ودقة التنبؤ بأسعار العملات والأدوات المالية المستقبلية.
- **المؤسسات التمويلية:** هي الممول الرئيسي للعمليات الاستثمارية، وتهتم هذه الفئة بتوفر عناصر تحقيق أرباح وخفض المخاطر الاستثمارية مما يضمن لها استرداد قروضها الاستثمارية وفوائدها المستحقة مما يشجعها على التوسع في عملياتها الاقراضية لأغراض الاستثمار بأسواق المال العالمية.

- **المؤسسات الحكومية:** وهي مصدر التشريعات والقوانين الاستثمارية، وهذه المؤسسات معنية أن يتوفر لها المعلومات التفصيلية للعمليات الاستثمارية مما يساعدها في سن القوانين والتشريعات المعتمدة على سلوكيات المستثمرين والتي هي انعكاس لمدى فهم واستيعاب المستثمرين للمؤشرات المالية واعتمادهم عليها في وضع استراتيجياتهم الاستثمارية. (Jackson., Article, 2008)

٢-٥ التحليل المالي:

التحليلات المالية تساعد المستثمرين على استطلاع أسعار الأوراق المالية والسلع السفلية ويعتمدون عليها في بناء إستراتيجية الاستثمار للفترات الزمنية المقترحة القصيرة والتي تصل إلى بضع ساعات أو أيام أو قد تصل أسابيع التحليل المالي الأساسي يمثل الركيزة الأساسية في عمليات الاستثمار المالي .

وعليه فإن المستثمرين الذين لا يأبهون المؤثرات الأساسية في الاقتصاد للأقطار الذين يتعاملون لعملاتها فإنما يقومون بعمليات مقامرة فقط تعتمد على ضروب الحظ وارتكاب المخاطر تتركز التحليلات الأساسية لتجارة العملات والأدوات المالية وهي التي بموجبها تتوجه العملات صعوداً وهبوطاً، ومن العوامل الأساسية المهمة هنا لك العوامل الاقتصادية مثل نسبة البطالة والتضخم نسبة الفائدة وهناك العوامل الأساسية التي تؤثر على توجهات البلاء وإنفاقها وهناك بيئة العمل وقوانين العمل مثل قوانين تشجيع الاستثمار وهذه العوامل مجتمعة أو انفرادية تؤثر على قوي العرض والطلب للعملات. أما

التحـ ليلات الفنـ ية فـ هي تـ ساعد المـ ستثمرين عـ لى و ضع برامجهم الا ستثمارية المبنـ ية عـ لى منهجـ ية معيـ نة مـ ثل أتـ باع ا لوتيرة لحر كة أ سعار العملات لفترة تاريخية معينة ، إنها ،قد تعود لمثلها (Trend analysis) وهناك سلوكيات بعض المستثمرين الذين يبيعون ويشترون كغالبيه المستثمرين (Follow the herd)و من شأن هذه المؤ شرات ز يادة معر فة المـ ستثمرين بتوجهات حركة العملات المستقبلية و من ثم التوجه لأفضل الطريق لتحقيق أعلى عائد ممكن.

الغالبـ ية العظـ مى من المـ ستثمرين بأ سواق العـ ملات والـ سلع العالمـ ية يـ ستخدمون التحـ ليلات المالـ ية الأسا سية والفنـ ية, ولـ كن نـ سبة بـ سيطة منهم تستطيع تحقيق أرباحا ذات معنى (١٠% – ٢٠%).

أن الممارسة التقليد ية للمـ ستثمرين بإتـ باع المؤ شرات عـ لى حرفيتـ ها أي استخدام المعادلات الرياضية والمؤشرات المبنية على حقائق سابقة أثرت في الأسواق وأدت إلى ارتفاع أو انخفاض تلك العملات. أن العوامل المؤثرة على أسعار ،صرف العملات والأدوات المالية الأخرى متنوعة وذات آثار مختلفة، وان دور المؤشرات الفنية هو إرشاد إلى توقف المستثمرين عند نقاط معينة لوقف تزيف الخسارة أو الاكتفاء بتحقيق ربح معين. أن الاعتماد الكلي على المؤشرات دون الالتفات إلى وجود عوامل أخرى ومؤثرات قد تحصل بعد إجراء الدراسات الفنية والأساسية مما يعكس أوضاع أسعار العملات من ارتفاع إلي انخفاض وعليه فإنه على المستثمر التحوط لمثل هذه المفاجآت وإعطاء أوامر

لتحة يق أ ثر الانخ فاض، و ضع أوا مر لو قف الخ سارة و كذلك عدم الإسهاب والاستمرار في حالة ارتفاع الأسعار لحالاتها لأنه لا يمكن للأسعار الاستمرار بدون توقف وعليه يجب على المستثمر أن يضع حداًُ معقولاً للربح وبعض أوامر لتحقيق ذلك والعملية المطلوبة في حالات الاستثمار بالعملات العالية هو إدارة مخاطر هذه التجارة. إن كافة قوى السوق يتم أخذها بالاعتبار لمعرفة توجهات الأسواق وحركة أسعار العملات. حيث أن هناك عدة مؤثرات أساسية منها الاقتصاد والسياسة والطبيعة وغيرها.

- التحليل الفني لا يتدخل في عمل المؤثرات الأساسية حيث أنها هي القوى التي تضع أسعار العملة في نصابها السوقي وعمل التحليل الفني يتبع التحركات النهائية للعملات والأدوات المالية في الأسواق فقط (Stop – loss order) .
- هناك عدة توجهات ذات وتيرة معينة لتحرك أسعار صرف العملات وهذه النماذج السوقية معروفة للمستثمرين والمحللين الماليين.

الرابطة بين المؤشرات المالية والأداء المالي:

أن الممار سة الـ سليمة لعمل ية الا ستثمار الـ مالي والـ تي تعتـ مد ع لى الاستخدام الجيد للمؤشرات المالية والتحليل المالي، تعمل على جذب المزيد من المستثمرين وزيادة حجم الاستثمارات المالية مما يدعم الهيكل المالي

والاقتصادي للبلد وذلك من خلال:

- أداء استثمار يجيدنا جمعن استخدام الأدوات الاستثمارية المناسبة.
- خفض المخاطر المالية وذلك بإتباع المستثمرين للطرق العلمية في رسم الاستراتيجيات الاستثمارية والمعتمدة على التحليل المالي السليم واستخدام المؤشرات المالية المناسبة.(Dempster,M.A.H. et al, 2001)
- زيادة فرص الاستثمار بالحصول على تمويل جيد للعمليات الاستثمارية وتحقيق أرباح جيدة مما يحقق نمو المالي أو اقتصادي البلد , والذي يرفع من مستوى الدخل ا لقومي وزيادة العمالة.
- تطوير المزيد من علاقات التعاون بين أصحاب المصالح مما ينتج عنه تقوية العلاقات مع المجتمع وتحسين البيئة.

٢-٦ العوامل الفنية والمخاطر المالية:

(Technical Indicators and Financial Risk):

يعتبر تحقيق الربح وتقليل مخاطر الاستثمار من لعناصر الأساسية لاستمرار عملية الاستثمار المالي وبقاء المستثمرين أعضاء عامل ينفي أسواق المال.

أن اعتماد المستثمرين على المؤشرات المالية لوحدها قد تقود لخسارات كارثية , حيث أنه لا بد من ربط الأحداث العالمية على اختلاف أنواعها بعمليات الاستثمار.

أن المؤشرات المالية تعمل بكفاء ودقة في حال استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية للبلد, كما أن دقة التنبؤ لهذه

المؤ شرات تب قى م حدودة ن ظر الأ حداث العد يدة الغ ير متوق عة (Coudert,V., &Gex,M., 2008).

المؤشرات المالية تساعد المستثمرين على استطلاع الأسعار المستقبلية للأدوات المالية والسلع الإستراتيجية كم أنهم يعتمدون عليها في بناء إستراتيجية الاستثمار للفترات الزمنية المتفاوتة من بضع دقائق وساعات إلى بضع أيام أو أسابيع.

تتركز التحليلات الأساسية على معرفة الأسباب الموجهة والمؤثرة في أسعار صرف العملات والسلع وبأثر هذه القوى تتوجه الأسعار صعودا أو هبوطاً المؤ شرات الأسا سية (fundamental) تعاط يت تن بؤات لأ سعار العملات للحاضر والمستقبل المتوسط والبعيد حيث أنها تعتمد على عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية.

العوامل الاقتصادية مثل نسبة البطالة ونسبة التضخم وكذلك نسبة الفا ئدة,هناك أيضا العوا مل السيا سية الـ تي تؤثر ع لى م جالات الإن فاق والا ستقرار السيا سي والأم ني للبـ لد, ك ما أن ه ناك بيـ ئة العـ مل والا ستثمار والقوانين المتعلقة بذلك وقوانين تشجيع الاستثمار. أن هذه العوامل مجتمعة يكون لها أثر فاعل على قوى العرض والطلب (Chung,J. &Hong,Y., 2007).

المؤشرات الفنية تساعد المستثمرين على ترتيب برامجهم الاستثمارية المبنية على منهجية معينة ومتأثرة بسلوك استثماري مثل إتباع وتيرة الاستثمار (Trend Strategy). فاعلية المؤشرات الفنية (technical) تتركز على التنبؤ بوتيرة تحرك الأسعار للآجال القصيرة(أقل من ثلاثة أشهر).وهذه الإستراتيجية تفترض بأن أسعار العملات والأدوات المالية تعود لوتيرتها التاريخية.

هناك أيضا سلوكيات أخرى مثل تقليد مستثمرين آخرين أو ما يسمى بسلوك القطيع(Follow The Herd), وغير ذلك من الاستراتيجيات وهي عديدة.أن استخدام هذه المؤشرات وغيرها من شأنه زيادة معرفة المستثمرين بتوجهات حركة أسعار العملات المستقبلية والتي تقود المستثمرين لأفضل الطرق لتحقيق أعلى عوائد (www.Easy.Forex.com)

٢-٧بيان الخلفية النظرية لموضوع الدراسة وبيانها ما أسهمية الباحث ونفي الدراسات السابقة:

الأدب النظري والدراسات ذات الصلة:

لقد شهدت الفترة من أواخر القرن الماضي ومطلع القرن الحالي العديد من الأبحاث المتعلقة في مجال أسواق العملات العالمية والعوامل المتعددة التي تؤثر في استطلاع الأسعار المستقبلية لأسعار العملات الأجنبية:

1- G. B. Wickremasinghc, ٢٠٠٤ في دراسة Efficiency of foreign Exchange Markets: Developing Country perspective:

،قام الباحث بإجراء اختبارات على فرضيات الفرضية الضعيفة وشبة القوية وكفاءة أسواق تبادل العملات والأدوات المالية في سيرايلانكا ، وذلك باستخدام ستة مجموعات من أسعار تبادل العملات الأجنبية

،تم اختبار الفرضية الضعيفة لكفاءة الأسواق باستخدام اختبارات وحدة الجذور والفرضية ،شبه القوية باستخدام اختبارات Granger ودرجات التكامل المرادفة للأسباب والمسببات وتحليل درجة) الانحراف (Covariance)، وبذيت الدراسة بأن سوق سيريلانكا لتبادل صرف العملات العالمية يتبع النموذج الضعيف لكفاءة الأسواق المالية . واظهرت النتائج وجود أدلة على رفض الفرضية الشبة قوية لكفاءة الأسواق. ولقد كان لنتائج الدراسة أثر في التوجهات المالية للحكومة السيريلانكية وأصحاب العلاقة بأسواق العملات العالمية في سيرلانكا.

٢- Giannellis.N &Papadopoulos A- Jan 2008 في دراسة آجراها:

تعرف الورقة البحثية بدائل لاختبار كفاءة أسواق ،صرف العملات العالمية للدول النامية، ،من أساسيات كفاءة الأسواق هو توفر تام للمعلومات عن الأوضاع المالية الاقتصادية وابتكارها على أسعار الصرف . وإذا تحقق ذلك فإن أسعار العملات سوق تتمحور حول أسعار التوازن equilibrium rates.

وعليه فإن أسعار الصرف اللحظية (spot rates ينحرف عن سعر التوازن بمقدار مكونات المعلومات اللحظية للفترة الزمنية فقط (وهو ما يسمي بعملية الضجيج الأبيض (أو white noise process).

وقد تم تطبيق الاختبار على ثلاثة إقطار من وسط أوروبا وثلاثة من أوروبا الشرقيين من أعضاء الاتحاد الأوروبي قام الإخوان باستخدام نموذج LSTAR(logistic,smooth,transition,auto-regression model) لإيجاد أي دليل على عدم وجود توافق بين التعديلات في مسلسل اللاتوافق.

وجد الباحثون أن اختبار وحدة الجذر الخطي linear Unit root Test توحي بأن سوق تبادل عملة بولندا واليورو هو سوق كفؤ بينما سوق تشيكيا مع اليورو ليس كفؤاً ولكن عملة سلوفاكيا مع اليوروشبة كفؤ.

٣- في دراسة أجراها الباحثان Anna serbnento & Sevtlozar T. Rachev, 2008: بعنوان: Intraday spot foreign exchange market, Analysis of efficiency. Liquidity and volatility:

تركز البحث على كفاءة وسيولة ومخاطر السوق التي يتعرض لها المستثمر اليومي وبالذات فيما يتعلق بتكرار البيانات للمتاجرة اليومية

وجدت الدراسة أن السوق كفؤاً للفرضية الضعيفة للكفاءة مما يعني أن التحليل الفني للأسواق لا يحقق فوائد فوق الاعتيادية للمضاربة بالأسعار العالمية ولكن وبالتحليل الأساسي أمكن تحقيق عائد فوق المتوسط.

كما اثبت البحث أن السوق الفورية لتجارة العملات يحقق أعلى سيولة وان هذه السيولة ليست معتمدة على أسواق الجوار، كما اثبت البحث ان هناك خمسة مقاييس للمخاطر تم إظهارها لتبين أن محلية المتاجرة المستندة على قاعدة كبيرة من البيانات مثل البيانات لكل دقيقة، تختلف عن دقة البيانات التي

يجمع كل آخر يوم . أن تذبذب السوق اثبت انه يحدث في بداية أول ثلاثون دقيقة من يوم التداول وعند الإغلاق لعملية التداول.

كما أثبتت الدراسة بأن سوق العملات العالمية عالي التذبذب وبالذات عند البيانات ذات التكرار العالي .

٤- Antonis A. Demos and Charles AE. Good hart في دارسة أجراها بعنوان: The interaction between the frequency of market quotations, spread and volatility in the foreign exchange market 1996

أفترض الباحثان وجود علاقة بين التذبذب (Volatility) ومعدل فارق السعر (spread) للبيع والشراء وعدد طلبات التسعير quotations وذلك في أسواق العملات الفورية.

وتضمنت عملية التقدير للعلاقة خطوتان :

الخطوة الأولي تتعلق بالعلاقة الناجعة (optimal) بين هذه المتغيرات والتي تحدد بواسطة طريقة تعظيم الانحراف الغير مشروط Unrestricted variance والخطوة الثانية تستخدم طريقة أقل المربعات ذات الا مرحلتين (Two-stage least squares) ، وذلك لتقدير المتغيرات المتحولة بنموذج المعادلات التلقائية Simultaneous equation system frame work كانت نتيجة الدراسة بأن عدد عمليات التسعير quotations تعمل على تقدير نشاط السوق الفورية.

وكذلك فإن عدد التسعيرات وعدد المحاولات الوهمية تعمل على تقليل تأثير حالات الارتداد التلقائي.Heteroskedasticity .

وقام الباحثان بدراسة جوانب النموذج ومداخلاته ومؤشراته على نظريات المعلومات المالية .

كما اثبت الباحثان بأن زيادة عدد المشاهدات لنفس الفترة الزمنية كان لها أثر ايجابي على تحديد نسبة التذبذب ومعدل المسافة بين سعري البيع والشراء (Price spread).

٥- في دراسة أجراها Peter G. Szialgyi & Jonathan Batten:
Arbitrage, covered interest parity and long – term Dependence between USD and JPY. 2006.

استخدم الباحثان جداول أسعار من عام ١٩٨٣ – ٢٠٠٥ لأسعار الصرف الفورية والآجلة بين الدولار الأمريكي والين الياباني وذلك للفترات القصيرة وأسعار الفائدة لهذه الفترات وجد الباحثان أن حساسية تغير الأسعار المحتسبة وتلك الحقيقة لهذه الفترة عدة نتائج أهمها : وجود فارق ذا أهمية بين الأسعار المحتسبة وتلك الحقيقية . بحيث أن هناك فجوة يفترض خلالها قناصوا الفرص بحيث يتم بافتراض الدولار وإقراض الين وتحقيق عائد جيد بدون مخاطر (Arbitrage) .

١- ولكن هذه الفروضات آخذت بالنقصان إلى أن انتهت في العام ٢٠٠٠ ويغزو الباحثان ذلك إلى تطور أساليب المتاجرة بالعملات نظراً لظهور

وسائل الاتصال السريعة مثل الانترنت والتقدم التكنولوجي لعمليات المتاجرة بالعملات .

٢- يظهر التحليل أن آية تغيرات في أسعار الفائدة خلال يوم التداول بين أ سعار الـ صرف يـ كون لـ ها أ ثر اكـ بر عـ لى ازدواجـ ية نـ سبة الفا ئدة (Covered Interest parity) من ا ثر تذ بذب أ سعار ، صرف العملات نفسها .

٣- أن بيان اثر انحرافات ازدواجية نسبة الفائدة للمدى الطويل اظهر وضوحاً كبيراً في ازدواجية نسبة الفائدة للمدى الطويل اظهر وضوحاً كبيراً في ازدواجية نسبة الفائدة أكثر من التذبذب السعري (Volatility)

٦- دراسة(٢٠٠١)Oberlechner بعنوان: "Importance of Technical and Fundamental analysis in the European exchange market":

استخدم الباحث استبانة بحثية وقام بمقابلات إحصائية , وقد أظهرت البيا نات والتحـ ليلات الأسا سية للمـ ستثمرين ،بالعملات الأجنبـ ية ،في :كل ، من فرانكورت, لندن, في ينا, وزيوريخان معظم المتاجرين يقومون باستخدام الرسوم البيانية والتحليلات الأساسية لاستطلاع أسعار العملات الأوروبية.

وبحسب الباحث ،فان الاعتماد على العوامل الفنية والأساسية ،قد ازدادت ، في العـ شر ، سنوات الأخـ يرة, و كان التركـ يز عـ لى العوا مل الفنـ ية أكـ ثر ، من الأساسية, وهذا يؤيد الاعتقاد بتأكيد اعتماد المستثمرين على التحليلات المالية الفنية والأساسية لمساعدتهم في استطلاع أسعار العملات الأجنبية.

٧- ،في مقالة بحثية ل Menkhoff & Gehrig(٢٠٠٦) بعنوان
"Extended evidence on the use of Technical analysis in :
foreign exchange"

هذه الدراسة هي استكمال لدراسات ،سابقة ،حول استخدام التحليل الفني باستخدام التحليل الانسيابي(Flow Analysis) كمصدر لتكوين المعلومات .

المشمولون بالدراسة هم فئة المتعاملون ،بالعملات الأجنبية (Foreign Exchange Dealers) والمدراء الماليون .

اكتسب هذا النوع ،من التحاليل أهمية وأصبح ،من أكثر أنواع التحليل انتشارا, وأصبح التحليل الفني ،من أكثر العوامل المالية أهمية بتجارة العملات الأجنبية .استخدم الباحثون الرسوم البيانية لاستطلاع الأسعار للمدى القصير والتحليلات الأساسية للمدى الطويل.

واظهر البحث خلافا ،جدليا ،حول اختيار العوامل الفنية أو الأساسية.
أكد البحث اهتمام الباحث ينب التركيز على استخدام المؤشرات الفنية لاستطلاع أسعار العملات أكثر من المؤشرات الأساسية.

٨-دراسة Liu &Jia (١٩٩١)بعنوان: A variance ratio; Test of
:"Random Walk in Foreign Exchange Rates

أجرى الباحث أن الدراسة باستخدام نسبة الانحراف الأحادية الانتشار (Homo Scedasticity) والعديدة الانتشار (Hetero Scedasticity)
أجريت الدراسة على خمسة مجموعات ثنائية لقوائم أسعار العملات الأجنبية

للفترة من ١٩٧٤/٨/٧-١٩٨٩/٣/٩٢, وفي كلا الاختبار يتم رفض مبدأ السير العشوائي لتحرك أسعار العملات الأجنبية.

وبذلك ألقيت ظلال من الشك على فرضية السير العشوائي. وهذه دعوة لإجراء أبحاث لتأكيد الفرضيات البديلة, أو نقضها .

٩-دراسة Hugnes& Bjorn land بعنوان: "The importance of interest rates in forecasting the exchange (2006) rates of foreign currencies":

قام الباحث إن بإجراء دراسة مقارنة بين استطلاع الأسعار المستقبلية للعملات الأجنبية باستخدام ازدواجية نسبة الفائدة (Interest Rate Parity)مع مجموعة أسعار مستقبلية حسبت باستخدام نماذج مختلفة. (أجريت على أسعار صرف الكورون النرويجي). تبين أن الأسعار بين العلاقة بصورة ضعيفة ولكنها ثابتة لكافة الحالات, وقد فاقت هذه فرضية السير العشوائي لاستقراء الأسعار في بعض آفاقها، وهذا يدل على جدوى استخدام (Interest Rate Parity) في استطلاع الأسعار المستقبلية للعملات الأجنبية.

١٠- دراسة Aysoy and Balaban (١٩٩٦)بعنوان : "Term Structure of Volatility in the Turkish Foreign Market":

قام الباحث أن بتطبيق مفهوم تذبذب أسعار العملات في دولة نامية مثل تركيا.تم مقارنة التذبذب المتحقق (Realized Volatility) والتذبذب الضمني (Implied Volatility)وذلك ضمن فرضية السير العشوائي لأسعار

العملة التركية مقابل عملتي الدولار الأمريكي والمارك الألماني, ومقارنة ذلك بالمشاهدة اليومية لتغير هذه الأسعار للفترة من ١٩٨١—١٩٩٥. أثبت البحث أن التذبذب يزداد بنسبة اقل من الجذر التربيعي لعامل الزمن للفترات القصيرة, ويزداد بنسبة تزيد عن الجذر التربيعي لعامل الزمن للفترات الطويلة.

هذه النتيجة تتعارض مع فرضية السير العشوائي, كما اعتبر ذلك بمثابة رفض للنموذج الضعيف لكفاءة السوق(EMH, Weak form)، وهذا يشير بوضوح لوجود تأثير إذا معنى لتذبذب حركة أسعار العملات الأجنبية واثر ذلك في استطلاع أسعارها المستقبلية. وهذا يضيف عنصرا جديد المزيد من البحوث لتأكيد هذه النتائج أود حضها.

١١- دراسة Bonser,etal (١٩٩٩) بعنوان: "Central Bank Intervention and the Volatility of Foreign Exchange Rates":

تهدف الدراسة لبيان اثر تدخل البنك المركزي حركة تذبذب مرحلي متوقع لأسعار صرف عملتي المارك الألماني والجنية الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي، وذلك للفترة من١٩٨٥-١٩٩١ استخدم الباحثون تقديرات تذبذب ضمنية سابقة استخدمت لخيارات أسعار العملات المذكورة، وتم تحديد العوامل الأخرى المؤثرة على عملية التذبذب لحصر النتائج.

نتيجة البحث أكدت بأن هناك اثر لتدخل البنك المركزي يعمل على زيادة تذبذب أسعار العملات، وفي أحسن الأحوال لا يكون للبنك المركزي تأثير ذا معنى، وباعتقاد الباحثين فإن هده الدراسة لم تقم بدراسة التذبذب

المباشر لأسعار العملات مما يعزز الاعتقاد بضرورة إجراء دراسات مباشرة لبيان درجة ألأثر الحقيقي للتذبذب الضمني على أسعار العملات الأجنبية.

١٢-دراسةMinho and Minchoul(٢٠٠٣)بعنوان : Implied Volatility "Dynamics in the Foreign Exchange Markets":

تهدف الدراسة لاختبار حركة التذبذب الضمني (Dynamics of Implied Volatility)الخيارات العملات الأجنبية.أجري تعده اختبارات في مجال التذبذب الضمني في أسواق الأوراق المالية وأسواق الفائدة, ولكن القليل من هذه الاختبارات أجريت في أسواق العملات الأجنبية.

أشارت النتائج إلى أن المتعامل ينب أسواق العملات يتوقعون وجود ذبذبات ضمنية عالية في حالت أرجح العملات بدرجة عالية, وذلك بغض النظر عن الاتجاه, أي أن هناك تأرجح و حدوث عد متأكد في الأسعار كنتيجة لذلك(Uncertainty) . و لدى قياس التذبذب الضمني لأ سعار العملات, وجدت الدراسة أن التذبذب الضمني يكون كبيرا بصفة عامة عندما يكون تأرجح الأسعار عاليا.

وقد أشارت النتائج إن هناك اتجاه الوجود جيوب نماذج ضعيفة بينها.

كما أشارت الدراسة على وجود صعوبة في تحقيق أرباح أا ستثنائية للمحافظ الاستثمارية المعتمدة على نماذج التذبذب الضمني فقط وهذا ما حدا بالباحث إن القيام بدمج عامل لتذبذب الضمني بعامل ازدواجية نسبة الفائدة لاستطلاع أسعار الأوراق المالية واختبار الأثر المزدوج لها. وهذا البحث من

البحوث القليلة التي أمكن الباحث الحالي من الحصول عليها والتي تجمع الأثر المزدوج لازدواجية نسبة الفائدة والتذبذب الضمني لأسعار الأوراق المالية, وهذا يعزز ضرورة البحث في الأثر المزدوج لكلا العاملين السابقين في استطلاع أسعار العملات الأجنبية.

١٣- دراسة Sarantis (٢٠٠٦) بعنوان: "Testing the uncovered interest parity using traded volatility, a time-varying risk premium and heterogeneous expectations":

قام الباحث بإجراء دراسة تجريبية(Empirical Testing)على خيارات مجموعة العملات العالمية الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي, ودلك لبيان اثر ازدواجية نسبة الفائدة الغير مغطاة(Uncovered parity) مجتمعة معالم خاطر المستقبلية على أسعار السندات الحكومية تبع التغير أسعار الفائدة, وتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية مستخدما نموذج العلاقة ألازدواجي (Non linear(uncovered interest parity.وقد دعمت نتيجة البحث النموذج المستخدم, كما اثبت أن التذبذب العالي للعملات ينتج عنه ذبذبة في الأسعار.

١٤- في دراسة Evans &Lyons بعنوان : Foreign Exchange Markets; An Overview of Special Issue:

قدم الباحثان ثلاثة أوراق بحثية تتعلق بأثر ازدواجية نسبة الفائدة الغير مغطاة (Uncovered Interest Prity,UIP) وبالرغم من أن هذه الأبحاث لم تعط أدلة كافية لمفهوم الازدواجية الغير مغطاة(UIP) والتي تزداد أثرا في

.حالات استخدام بيانات مالية حديثة أو أحاثا لآجال طويلة أو لأسواق نامية. لقد استخدم الباحثون بيانات مالية لقياس أسعار صرف العملات، اثنان منها لدراسة أسعار صرف العملات العالمية والتي أظهرت أثرا مهما للتدخلات من قبل السلطات المالية في تلك البلدان التي ضمتها الدراسة, وكذلك الأحداث ذات الأثر المالي وذلك بصورة أفضل من السابق. لقد أضافت هذه الدراسة مفاهيم جديدة للجيل الجديد من المستثمرين, وقدمت تفسيرا للعلاقة بين سلوكيات المستثمرين والبيانات الاقتصادية المنشورة في هذا المجال. وهذا ما فتح المجال لمزيد من الدراسة لسلوكيات المستثمرين من خلال تزويدهم بالمؤثرات الاقتصادية الكلية (Macroeconomic Influences) على أسعار صرف العملات للمي القصير.

كم أثبتت الدراسة بأن الزيادة في أسعار صرف العملات الحقيقي يمكن استنباطها من نماذج تسعير بعض الموجودات المالية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بمجال مضاربات العملات, العوامل الأساسية والمؤسسية (Fundamental and Institutional Factors) وكذلك العوامل الاقتصادية ذات الأثر الغير مباشر.

١٥- دراسة Huang, and Guo, (٢٠٠٦)بعنوان : "Covered Interest Parity and Market Volatility: Asian Evidence":

تناولت الدراسة إجراء اختبار تجريبي(Empirical test) لقياس اثر ازدواجية الفائدة المغطاة, من خل النموذج إحصائي معد, على نسبة حركة

رؤوس الأموال وتذبذبها في سبعة مراكز اقتصادية شرق آسيوية بينت الدراسة انك لا من هونج كونغ وسنغافورة اثبتا انسياب الرؤوس الأموال فيأس وأقهما الرأس مالية, بينما باقي المراكز الاقتصادية أظهرت انفتاحا محدودا. وبينت الدراسة أن هناك تكاملا ماليا فيما بين هذه المراكز الاقتصادية نتيجة لتحرر هذه الأسواق. وباستثناء هونج كونغ , فان نسبة حركة رؤوس الأموال بين هذه الأسواق لمتعد لحالها السابق لازمتها الاقتصادية. وهذه الدراسة ستفيد الباحث من حيث فكرة دمج عاملي ازدواجية نسبة الفائدة مع التذبذب الضمني لأسعار العملات.

١٦- دراسة Bhar, etal(٢٠٠٣) بعنوان : "Exchange rate volatility and its impact on the transaction cost of covered interest parity":

قدم الباحثون أدلة تجريبية (Empirical evidences) للعلاقة بين تذبذب أسواق العملات الأجنبية وازدواجية الفائدة المغطاة لمدة ٩٠ يوما-٩٠) (day covered interest parity لسعر صرف الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي. تم استخدام نموذج ماركوف لأحداث متسلسلة زمنية لاحتمالات ذبذبة العملة، والقيام باستخدام هذه المتسلسلات لبيان الأثر الأساسي والثانوي لكمية الانحراف اليومي لحالات الصرف المغطاة. تم رصد علاقة ايجابية بين كمية الانحراف واحتمالات موجات التذبذب, وقد أشارت النتائج إلى زيادة احتمالية حالة التذبذب المرتبطة بموجات الانحراف(الانحراف الابتدائي والثانوي) عن الحالات الازدواجية. لقد بينت الدراسة أن هناك زيادة في تذبذب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني وهذه الزيادة مرتبطة بدرجة

هبوط سعر الدولار أكثر من ارتفاعه ،كما بينت الدراسة أن هناك علاقة بين هبوط سعر الدولار مع اتساع مستويات العمليات مما يزيد من عمليات عدم التأكد لحالات هبوط سعر الدولار.

١٧-دراسة Yu-Hon Lui &David Mole(١٩٩٨) بعنوان: "The use of fundamental and technical analyses by foreign exchange dealers, Hong Kong Evidence":

تظهر هذه الدراسة نتيجة استبانة أجريت عام ١٩٩٥ حول استخدام متعاملي البورصة في هونج كونغ للتحليلات الأساسية والفنية في استطلاع أسعار العملات العالمية.

بينت الدراسة أن ٨٥% من المتعاملين يعتمدون على كلا التحليلات الأساسية والفنية وذلك للمديين الطويل والمتوسط، وقد بينت الدراسة أن هناك حيودا حول اعتماد المتعاملين على التحليلات الفنية أكثر من الأساسية للمدى القصير, ولكن هذا الحيود يزول في حال تحول المدى القصير إلى متوسط أو طويل.

كما بينت الدراسة بأن التحليل الفني أظهر فائدة أكبر في معرفة توجهات أسعار العملات عن التحليل الأساسي.

كما أثبتت الدراسة أن نسبة الفائدة لها أهمية في التنبؤ بأسعار العملات المستقبلية.

وقد بينت الدراسة أيضا بأن معدل السعر المتحرك (Moving Average) هو من المؤشرات الهامة للتنبؤ بتوجهات أسعار العملات العالمية.

١٨- دراسة Alan T. Yong, ٢٠٠٦ , بعنوان: "Does Implied Volatility of Currency Futures Options Imply Volatility of Exchange Rates?":

ركزت الدراسة على المقارنة بين العلاقة الهيكلية للتذبذب الضمني بين معدلات أسعار العملات العالمية والخيارات المستقبلية لهذه العملات.

لقد بينت الدراسة أن العلاقة بين الخيارات ذات الاستحقاق الطويل المدى وعملية تذبذب أسعار العملات أقوى من العلاقة بين الخيارات ذات الاستحقاق القصير المدى وعملية تذبذب أسعار العملات العالمية. وأثبتت الدراسة أن معدل تغير التذبذب الضمني للخيارات للمدى القصير أعلى من معدل تغير التذبذب الضمني للمدى الطويل لهذه الخيارات. وهذا بدوره يؤثر على فارق أسعار العرض والطلب لهذه الخيارات للمدى القصير أكبر من تأثيره على فارق أسعار الخيارات للمدى الطويل وبالتالي فهو أقل تأثيرا على تذبذب أسعار العملات للمدى الطويل.

١٩- دراسة Keith Gundhus (٢٠٠٦ بعنوان: "Implied Volatility Skews in Foreign Exchange Markets":

أشار الباحث بوجود حيود في مقدار التذبذب الضمني في أسواق صرف العملات العالمية. وفي هذه الدراسة أجري البحث على عملتي الين الياباني والجنية الاسترليني للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢ وقد استخدم الباحث المعامل N(d1) في معادلة Black-Schole للخيارات -. وقد أثبت البحث وجود ترابط(correlation) بين انحراف مستوى التذبذب الضمني لأسعار صرف

العملات المذكورة ومعدل تذبذب أسعارها. كما أثبت الباحث أن هناك علا قة طرد ية ، بين ارتـ فاع ، سعر الع ملات المعنـ ية (ا لين اليا باني والجنـ ية الإسترليني) ومقدار حيود التذبذب الضمني له.

Higher Skew levels for JPY and GBP with their stronger "uptrend".

كما أشار الباحث الى أن العلاقة الطردية بين حيود التذبذب الضمني للين الياباني كان أعلى منه للجنية الاسترليني.

٢٠ – دراسة : Alexandra Horobet,Sorin Dumitrescu,and Dan G. Dumitrescu(٢٠٠٩) بعنوان : "Uncovred Interest Parity and Financial Market Volatility":

بينت الدراسة العلاقة بين أسعار صرف العملات وفرق نسبة الفائدة وذ لك با ستخدام نـ موذج أزدواج نـ سبة الفا ئدة الغ ير مغ طى (Uncovred Interest Parity,"UIP") , وذ لك بأ خذ درجات تذ بذب أ سواق الـ صرف وأسواق رأس المال. استخدم الباحثون ثمانية عملات منها خمسة لبلدان أوروبا الشرقية و هي: رومانيا, تشيكيا, بولندا ,رو سيا, وتركيا كإضافة إلى عملات ثلا ثة دول متقد مة هي :سويـ سرا,اليابان,وبريطانيا؛مقابل ا لدولار الأمريكي.أستخدم الباحثون معادلة الانحدار (Regression) لبيان أثر درجة التذ بذب الـ سوقي (Market Volatility) وذ لك لاختـ بار ازدواج نـ سبة الفائدة(UIP) . توصل الباحثون إلى أن ازدواج نسبة الفائدة ليست ذات فاعلية مطلقة لكا مل فـ ترة الدرا سة، وذ لك بأ خذ درجات التذ بذب القـ صوى للأ سواق. ووجد الباحثون أن أسعار صرف العملات تتبع نموذج ازدواج نسبة الفائدة, كما

وجد الباحثون أن العلاقة بين ازدواج نسبة الفائدة وأسعار صرف العملات تتبع علاقة متغيرة. كما أن هناك علاقة موجبة بين معدل تغير نسبة الفائدة اليومي وأسعار صرف العملات. إضافة إلى ذلك فقد أثبتت الدراسة أن ارتفاع درجة التذبذب السوقي يعمل على أتساع فارق صرف العملات (Bid Ask Spread) كما ويغير سعر الصرف تبعا لذلك ، ومن نتائج البحث أيضا أن ارتفاع درجة تذبذب الأسواق يرفع من أسعار صرف العملات ذات العائد المنخفض ويعمل على انخفاض أسعار صرف العملات ذات العائد العالي.

٢١- دراسة (Minho Kim and Minchoul Kim(٢٠٠٣ ,
بعنوان: Implied Volatility Dynamics in The Foreign Exchange Markets":

أثبت الباحثان أن توجهات المستثمرين في أسواق العملات أنهم يتوقعون تذبذبا مستقبليا عاليا عندما يتأرجح فارق أسعار صرف العملات (Bid-Ask Spreads) بصورة كبيرة وذلك بغض النظر عن توجه هذا التأرجح مما يوحي بزيادة في الشك في ثبات الأسعار (Uncertainty) والتي يمطن قياسها بآلية التذبذب الضمني حيث أن درجة التأرجح ترتفع عندما تكون حركة أسعار الصرف عالية؛ كما وجد الباحثون أن المعلومات العامة (Public Information) والخاصة (Private Information) لهما تأثير كبير على ارتفاع نماذج التذبذب الضمني لحركة أسعار صرف العملات (Volatility Patterns). كما استنتج الباحثون انه من الصعب تحقيق أرباح أعلى من الاعتيادية (Ubnormal Profits) للمحافظ الاستثمارية المعتمدة على قاعدة

بيا نات ونماذج مبنية على أ ساس التذبذب الضمني (Observed Patterns of Implied Volatility).

٢٢ – في دراسة : Psaquala Della Corte; Lucio Sarno and Ilias Tsiakas ;2009 بعنوان: Spot and Forward Volatility in Foreign Exchange

تبحث الدراسة في اختبار العلاقة بين درجات التذبذب الضمني الفورية والآجلة لسوق العملات العالمية.

تم اختيار الفرضية الغير منحازة (Volatility Unbiasedness Hypothesis) وهي العلاقة المشابهة لبحث الفرضية الغير منحازة للاسعار العالمية المستقبلية(Forward Exchange Rate) , وقد قام الباحثان با ستخدام بيا نات جديدة للتذبذب الضمني تم تخصيصها لتسعير الخيرات الفورية من على الطاولة(Over the Counter) , ومن ثم تحديد أسعار الخيارات المستقبلية. وباحتساب التذبذب الضمني المقابل للعقود المستقبلية الفورية المعروفة باتفاقية التذبذب الضمني.

وقد وجد الباحثان أن هناك أثرا ذو دلالة على أن التذبذب الضمني المستقبلي هو أداة استطلاع نظامية منحازة (Systematically Biased Predictor) , والتي تعمل على تضخيم التذبذب الضمني المستقبلي الفوري (Future Spot Implied Volatility) .

وهذا الانحراف للتذبذب المستقبلي يولد مؤثرات اقتصادية عالية الأثر في تقديرات وتوجهات المستثمرين وتوقعاتهم لمجرى الأسعار في مقابل رهانات التذبذب والتي تدل فيما تدل على وجود علاوة أو زيادة في قيمة التذبذب الضمني المستقبلي في صرف العملات العالمية.

المساهمة العلمية لهذه الدراسة

قامت الدراسات السابقة ببيان مفهوم العوامل الفنية المختلفة وأثرها في التنبؤ بأسعار صرف العملات العالمية المستقبلية مما ساعد في ازدهار أسواق صرف العملات.

تقوم هذه الدراسة لبيان الأثر الإجمالي لثلاث عوامل مجتمعة , منها عاملان فنيان هما المتوسط المتحرك والتذبذب الضمني العامل الأساسي وهو ازدواج نسبة الفائدة,في أسعار صرف العملات العالمية مما يعزز الثقة لدى المستثمرين وزيادة قدراتهم لاتخاذ قرارات استثمارية صائبة ,والعمل على رفع كفاءة أسواق صرف العملات العالمية.وحيث أنه وبحسب علم الباحث فان هذه الصيغة لم يتم تناولها سابقا.ولذا فان هذه هي الدراسة الأولى التي تختبر الأثر الجماعي لعوامل فنية وأساسية مما سيكون له أثر ايجابي على بناء استراتيجيات استثمارية سليم.

الفصل السادس

تأثر السياسات النقدية بالتطورات الحادثة في الاقتصاد الرأسمالي

حققت دول مجلس التعاون لدول الخليجي العربية، تقدماً اقتصادياً كبيراً خلال الثلاثة عقود الماضية في رفع مستوى المعيشة ، وإنجاز تطور جيد في القطاعات الإنتاجية، وذلك مقارنة بوضعها الاقتصادي قبل هذه الفترة، ومع هذا التقدم الاقتصادي الملموس، تواجه تحديات ومستجدات تنموية واجتماعية كبيرة تعيق نجاحها في تحقيق تنمية مستدامة، ومن المستجدات الإقليمية، التكامل النقدي المرتقب بين دول مجلس التعاون، والسماح للمصارف الوطنية في الدول الأعضاء بفتح فروع لها في دول المجلس، وتتمثل المستجدات على المستوى العالمي في التكتلات الإقليمية والعولمة واندماج المصارف، وسرعة انتقال رؤوس الأموال، ويشكل قيام الاتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الخليجية الموحدة أهمية اقتصادية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، وتعزيزا لتطورات العمل الاقتصادي والتجاري فيما بينها بما يؤدي إلى إيجاد تكتل اقتصادي جديد على خارطة الاقتصاد العالمي لمواكبة التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية، لذا فإن إقامة اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون ليس هدفا في ذاته، بل وسيلة لتحقيق هدف هو دعم وتعزيز التبادل والتنمية بين دول المنطقة. كما يعد ذلك أيضا قفزة اقتصادية كبيرة نحو تحقيق أهداف الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموقعة

في نوفمبر من عام ١٩٨١م وتعزيز القدرات الهادفة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية واستقطاب رؤوس الأموال الخليجية والعربية المهاجرة، خاصة بعدما خطت الخطوات الأولى الرئيسية، وفي مقدمتها تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ومعدلات أسعار الفائدة، وإزالة العوائق أمام حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة الوطنية، كما أصبحت التعرفة الجمركية الموحدة حيال العالم الخارجي بواقع ٥ % نافذة المفعول منذ عام٢٠٠٣ وعملات دول مجلس التعاون مثبتة رسميا بالدولار الأميركي، وقد اتجهت أسعار الفائدة الاسمية نحو التقارب بحيث أصبحت جميعها متشابهة عبر المنطقة، ويشير المراقبون إلى أن معدل التضخم استقر في الدول الست أعضاء الاتحاد عند مستويات تتراوح بين ١-٣% .خلال السنوات الأخيرة، وتتمتع كل دول مجلس التعاون بأنظمة مالية سليمة بينما يجري العمل تدريجياً على تنسيق النظم الاحترازية والرقابة على القطاع المصرفي.

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة تأثير الاتحاد النقدي على السياسات المالية والنقدية ضمن البرنامج الزمني للاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة لدول المجلس الذي أقره المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته الثانية والعشرين، ونود التنويه بأن ما ورد في الورقة من أراء نظرية ومقترحات عملية تعبر عن خلفية الكاتب كاقتصادي ومصرفي وعن استقرائه لإنجازات الاتحاد خلال الحقبة الماضية، ولما تواجهه من تحديات اقتصادية مستقبلية، ومتطلبات مواجهة هذه التحديات بنجاح، وقد حاول أن يعكس النقاط المشتركة المعبرة عن التوجهات الحالية والمستقبلية للتأثيرات المتوقعة على السياسات المالية والنقدية، كما أن الورقة لا تعتبر دراسة بل ورقة عمل تهدف إلى تشجيع النقاش والحوار حول الآراء المطروحة و التوصيات المقدمة.

- **ف في القـ سم الأول**: دناقش الورقة مفهوم التكا مل النقدي والعوا مل الرئيسة لنجاحه.
- **وفي القسم الثاني**: تتناول الورقة بإيجاز تطور ومفهوم عرض النقد في دول التعاون.
- **أ ما القـ سم الثا لث**: تستطلع الورقة التطورات والآثار المختلفة للسياسة النقدية والمالية للاتحاد النقدي.

ثم النتائج والتوصيات.

القسم الأول :

١-١: مفهوم التكامل النقدي وحيثياته:

مفهوم الحد الأدنى للتكامل النقدي:

هو امتلاك المنطقة المتكاملة عملة واحدة أو مجموعة عملات مكفول لها حرية التحويل، مترابطة معا بواسطة أسعار صرف مثبتة، في حين أنها تتمتع بحرية الحركة والتداول دون قيد أو شرط على صعيد المنطقة بأسرها، ويلزم كذلك تثبيت المعروض من هذه العملة أو العملات على أساس قاعدة اتحادية أو بواسطة سلطة أو هيئة تابعة للاتحاد، كما ينبغي أن تدخل قدرة المصارف التجارية على طرح النقود ضمن سلطة هيئة اتحادية ما، ولتكن مجلسا للعملة موكل إليه ممارسة السيطرة أو الرقابة الكاملة في هذا المجال[١].

تميز الفكر النقدي العربي بالطموح دون الالتفات إلى الواقع والظروف التي تحيطه، ولهذا فلا غرابة من فشل المحاولات السابقة، ابتداءً من المشروع

[١] محمود سيقلني، التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٥٨.

السوري في منتصف الأربعينات من القرن الماضي والداعي إلى إنشاء (مصلحة نقد عربي) تتولى إصدار العملة العربية الموحدة، وانتهاءً باتفاقية اتحاد المدفوعات العربي في النصف الثاني من الستينات والتي بقيت حبرا على ورق، وعلى أثر ممارسة حقوق السيادة في تسعير النفط، وتدفق رؤوس الأموال على الأقطار العربية النفطية من جهة، وزيادة العجز في موازين مدفوعات الدول العربية الأخرى، ومحدودية وصعوبة الإقراض في الأسواق المالية الدولية، من جهة أخرى تحفز الفكر النقدي العربي من جديد للاستفادة من تبدل الظروف الاقتصادية والمالية في الوطن العربي، فطرح فكرة صندوق النقد العربي[1]. ليس سوى خطوة على طريق إنشاء الاتحاد النقدي (طبقا لتعريف الاتحاد النقدي عند ماكلوب وويليمسون)[2].

في حين تُلقي تجربة الاتحادات النقدية في مناطق أخرى من العالم الضوء على التحديات التي من الممكن أن تواجه دول مجلس التعاون وهي تتطلع لإقامة الاتحاد النقدي الخليجي، وهناك حاليا خمسة اتحادات نقدية في العالم منها ثلاثة في أفريقيا وواحد في منطقة الكاريبي وواحد في أوروبا (منطقة اليورو)، وتم في كل هذه الاتحادات طرح عملة مشتركة باستثناء منطقة الاتحاد النقدي لجنوب أفريقيا حيث تلعب عملة أفريقيا الجنوبية، الراند، دور العملة الموحدة، في حين طبقت منطقة اليورو سوقها المشتركة قبل إنشاء الوحدة النقدية، فقد نفذت الاتحادات النقدية الأخرى تسلسلاً عكسياً حيث تعمل

[1] د. فايق عبد الرسول، التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٦٠٧.
[2] عبد الرحيم عمرانا، المصدر السابق، ص ٤٥١.

على تنفيذ التكامل الاقتصادي الشامل بعد انقضاء عدة عقود على دخول اتحاداتها النقدية حيز التنفيذ، ومع استمرار مباحثات ومفاوضات طرح العملة الخليجية الموحدة والتي قطعت أشواطا كبيرة حتى الآن، نجد أن المنطقة تحتاج إلى مثل تلك العملة فعليا، لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية متعددة ومتشعبة، وهو ما يؤكد عليه الخبراء المطلعون بالشؤون الاقتصادية الخليجية، إلى حد طالب فيه البعض بالتعجيل بطرح تلك العملة أو ظهورها إلى الوجود أما بـ "ولادة طبيعية" أو عبر "جراحة قيصرية"[1]. ويستخلص الخبراء عدة دروس مهمة من تجارب الاتحادات النقدية في العالم يتعين الالتزام بها لضمان نجاح تجربة التكامل الخليجية، وهي:

١- تتمثل إقامة الوحدة النقدية في تعزيز التوجه نحو تنويع اقتصاديات المنطقة والحد من الاعتماد الكلي على إيرادات الهيدروكوربونية، ومن المتوقع وإلى حد كبير أن إزالة تكاليف التعامل التجاري ستؤدي إلى زيادة انسياب التجارة البينية الإقليمية، والتي ستستفيد بدورها من السوق الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي.

٢- وقد أظهرت نتائج مجموعة من الدراسات أجريت عن منطقة اليورو Euro Zone أن التجارة بين كل دولتين من داخل الاتحاد النقدي قد زادت بنسبة ١٥% على الرغم من أن اليورو ما زال عملة جديدة نسبيا، وقد وجدت العديد من نماذج الاقتصاد القياسي أن العملة المشتركة تضاعف التجارة ثلاث مرات وسط الدول الأعضاء مع مرور الوقت.

---

١ أميلي روتلج، إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤.

تشكيل سلطة نقدية موحدة تعلو السلطات الوطنية وتكون مسؤولياتها بوضوح هي صياغة وإدارة السياسة النقدية والمالية للاتحاد النقدي.

٣- ضرورة توفر الإجماع السياسي للتوصل إلى الاتفاق الاقتصادي في عدة قضايا تشمل الإطار المؤسسي والتوجيهات الإرشادية لبنك مركزي مشترك ومستقل، وتقاسم العوائد من حق سك العملة المشتركة، والإطار المؤسسي والسياسي لترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي في كل من الدول الأعضاء، بما في ذلك اعتماد آلية مؤسسية لإجراء التحويلات المالية لتخفيف أثر الصدمات غير المتماثلة على البلدان الأعضاء في الاتحاد النقدي.

٤- تبني ميثاق مشترك للسلوك المالي يتكون من معايير للتقارب المالي الضريبي وإطار مشترك لممارسات المحاسبة العامة وإجراءات مناسبة لإدارة ميزانية الحكومة.

٥- توفير سلطات رقابة فاعلة على سياسات المالية العامة التي تتبعها الدول الأعضاء للتأكد من تجانسها مع الأهداف النقدية العامة للمنطقة ككل وتجنب حدوث أزمات في القطاع المالي وهو ما يكون واردا إذا طبق أي بلد عضو سياسات مالية غير قابلة للاستمرار.

٦- تصميم القواعد المالية لاتحاد دول مجلس التعاون النقدي في صيغة تضم السمات الاقتصادية الرئيسة لدول مجلس التعاون، ويتعين بشكل خاص أن تأخذ تلك القواعد بالحسبان درجات اختلاف الثروات النفطية بين الدول وحجم البلد ووضع مالية الحكومة في الأصل، وصافي وضعه المالي الأصلي، وكذلك السمات المالية المشتركة.

١-٢: أهــــداف النظـــام النقـــدي الموحد:

يعد النظام النقدي وسيلة لتحقيق الوحدة النقدية، والتي تعد بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية للاتحاد، حيث أن وجود نظام نقدي موحد سيؤكد هذه المرحلة الاقتصادية وسيحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء، ولاسيما في المجال النقدي والمالي، ومن ثم تتاح الفرصة لدول التعاون لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وخلق كيان اقتصادي يحقق نوعاً من التوازن النقدي العالمي مقابل العملات الأخرى، إلى جانب ذلك تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء هذه الوحدة النقدية هي :

- خلق سوق مالي واسع يقوم على أسس موحدة.
- إيجاد دور فعال للعملة الخليجية على المستوى الدولي.
- إتباع سياسة نقدية واحدة في الاتحاد.
- تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها السلبية على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو.

كما سيساعد على زيادة فاعلية الأسواق على جذب رؤوس الأموال الاستثمارية المهاجرة لمعاودة استثمارها في الأسواق المحلية وذلك بسبب انعدام التمايز في أسعار السلع بين دول المجلس، كما أن إلغاء المخاطر المتأتية من تبديل (بيع وشراء العملات) سوف يقلل مخاطر عدم التأكد ويساعد أيضا على كسب المصداقية في أسعار المنتجات والخدمات ولا شك أن ذلك يعطي

المؤسسات الاقتصادية إطارا ورؤية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإنتاجها واستثماراتها.

أضف إلى ذلك فالاتحاد النقدي قد يرقى بالعملة الخليجية الموحدة كي تصبح عملة عالمية تستخدم كوحدة للحساب ووسيلة للتبادل بين مختلف دول العالم، حيث أن العملة العالمية ستدر بلا شك عائدات اكبر وستزيد من تنافسية أسعار منتجات دول المجلس وهو ما يخدم مصالح القطاع الخاص المنتج من ناحية والمستورد من ناحية أخرى، ناهيك عن أن تعامل دول المجلس بعملة واحدة سيؤدي إلى تعزيز قيام المشروعات الخليجية المشتركة ويقوي ملاءة المشروعات القائمة خاصة وان دول المجلس تتشابه في كثير من الظروف والمناخ الاقتصادي وكذلك تتشابه في الهياكل الاقتصادية المعتمدة بشكل كبير على النفط، وعليه أن كل الفوائد المذكورة تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن اهتمامات وأعمال القطاع الخاص في دول المجلس وهو بالتالي أول من يكسب فوائد توحيد العملة الخليجية.

١-٣:العوامل الرئيسة لنجاح مشروع الاتحاد النقدي:

انطلقت فكرة استخدام عملة موحدة لدول المجلس مع قيام مجلس التعاون ذاته، فقد نصت المادة الثانية والعشرون من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الأولى عام ١٩٨١ على أن "تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون مكملة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها"، وتم خلال قمة مجلس التعاون في عام ٢٠٠٠ الاتفاق على تثبيت أسعار

عملات المنطقة بالدولار، وأمرت القمة بوضع جدول زمني لإنشاء اتحاد نقدي وإطلاق العملة الخليجية الموحدة وفي ديسمبر عام ٢٠٠١ وافق قادة مجلس التعاون على الجدول التالي لإنشاء اتحاد نقدي، ونص على أن تقوم الدول مجلس التعاون في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٢ بربط عملاتها بالدولار الأمريكي، لكن العملة الخليجية الموحدة لن تكون بالضرورة مربوطة بالدولار، وتقوم دول المجلس بحلول عام ٢٠٠٥ بالتوصل إلى والاتفاق حول معايير التقارب اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي، وان يتم في موعد أقصاه يناير ٢٠١٠ إطلاق العملة الموحدة، وتشكلت في عام ٢٠٠٢ لجنة فنية عالية المستوى لإعداد وتنفيذ الجدول، وتشمل معايير تقارب الأداء الاقتصادي والتي تشمل معايير التقارب النقدي، معدلات التضخم، معدلات الفائدة، و مدى كفاية احتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، كما تشمل معايير التقارب المالي المتمثلة في نسبة العجز السنوي من المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل الوحدة النقدية مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي وصولا إلى سوق مشتركة فاتحاد اقتصادي ثم وحدة نقدية، ويتم في مرحلة قيام منطقة التجارة الحرة تحرير كامل للسلع المتبادلة بين الدول الأطراف، أما الاتحاد الجمركي فيهدف إلى إقامة جدار جمركي موحد تجاه الأطراف الأخرى، بينما تشمل السوق المشتركة حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والعمالة، وفي مرحلة الاتحاد الاقتصادي يتم تنسيق

السياسات التجارية والاقتصادية بين الدول الأطراف، وتحقق مرحلة الوحدة النقدية التي تتبع ذلك، سياسة نقدية موحدة وعملة موحدة تحل محل العملات الوطنية. وقد تتداخل المراحل الخمس كما يمكن دمج مرحلتين معا كأن يتم دمج مرحلة الاتحاد الجمركي مع السوق المشتركة أو دمج الاتحاد الاقتصادي مع الوحدة النقدية، وهذا لا يلغي فكرة المرحلية في بناء التكامل الاقتصادي، وإنما يقلص عدد المراحل.

وتعتبر عملية بناء الاتحاد الأوروبي مثالا نموذجيا على مرحلية التكامل الاقتصادي التقليدي[1].

ففي أعقاب إقامة وحدة نقدية يتم عادة تطبيق سياسات نقدية موحدة ويتم أيضا تحديد نسبة موحدة للفائدة في جميع الدول الأعضاء داخل منظومة الوحدة النقدية، وبالتالي يصبح من المهم أن تتسم اقتصاديات الدول الأعضاء بطابع التزامن synchronization من أجل مواءمة السياسات النقدية على صعيد الوحدة بالنسبة لكل دولة من الدول الأعضاء، وبحسب رأي العديد من الخبراء الاقتصاديين في منطقة الخليج، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تفتقر إلى عامل تزامن دوراتها الاقتصادية.

ومن المجالات الرئيسية التي تتطلب اهتماما خاصا من صانعي السياسات، وضع القواعد والمؤسسات اللازمة لدعم الاتحاد النقدي بما في ذلك:

- تشكيل المؤسسات الرئيسية وفي مقدمتها البنك المركزي المشترك.

---

١ عامر التميمي، مجلة المصارف، عدد٢٧ فبراير/٢٠٠٦.

٢ أميلي روتلج، إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤، ص ١٠.

- تقوية إجراءات إعداد الموازنات الحكومية
- الإطار المحاسبي المالي المشترك.
- كما ستتطلب عملية التقارب والرقابة المطلوبة مستقبلا الارتقاء بجودة البيانات الإحصائية وتوسع المجالات التي تغطيها واعتماد معايير إحصائية مشتركة.

وكما هو معروف فقد بدأ الاتحاد الأوربي كمنطقة تجارة حرة أولاً بموجب اتفاقية " روما" عام ١٩٥٨م، ثم تدرج الاندماج الاقتصادي وتعمق بشكل مستمر بين أعضاء الاتحاد وأزداد عددهم، ولا يزال في ازدياد، بحيث يضم ليس فقط الدول الخمس عشرة الحالية، ولكن ليشمل مزيداً من دول أوربا الشرقية، وهناك عشر من دول أوربا الشرقية، بينها بولندا وأوكرانيا، رشحها الاتحاد الأوربي للانضمام إليه، بحيث يزداد عدد أعضاء الاتحاد إلى ٢٥ دولة في غضون أربع سنوات .

ولكن الوجه الإيجابي للمعدل العالي (للنمو) السكاني هو تطور سوق عربية كبيرة يقدر عدد سكانها بـ (٤٠٠) نسمة عام ٢٠٢٠م، من بينهم ٥٧ مليون نسمة في دول المجلس ، هذا عدا سكان اليمن والعراق المجاورة له، ويمكن استهدافها للتصدير والاستثمار، وبالطبع ليس المهم في تقدير حجم السوق عدد السكان فقط ولكن عدد السكان ذوي القوة الشرائية مما يمنح العملة الموحدة قوة وانتشارا.

القسم الثاني:

٢-١: تطور النقد في دول مجلس التعاون:

لقد تداولت منطقة الخليج العربي خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى العملات النقدية المعدنية الأجنبية التي تمثلت في العملة التركية والروبية الهندية وريال ماريا تريزا (Maryi Theresa Thaler) إضافة إلى استعمال بعض النقود الورقية كالدولار الأمريكي والجنية الإسترليني، ومنذ أوائل القرن العشرين حلت الروبية الهندية الورقية محل ريال ماريا تريزا كعملة رئيسة وأصبحت النقد القانوني الوحيد في الكويت، البحرين، قطر والإمارات وبعض الأجزاء من عمان والسعودية وذلك بسبب المبادلات التجارية الواسعة التي كانت تربط الهند بتلك المناطق واستمر تداول هذه العملة إلى أن أصدرت الهند عملة جديدة خاصة ببلدان الخليج العربي في أيار/١٩٥٩م دعيت بروبية الخليج، واستمرت الفوضى النقدية في منطقة الخليج العربي حتى أوائل الستينات حيث أن حصول دول الخليج هذه على استقلالها السياسي دفعها إلى التفكير جدياً بإصدار عملاتها الخاصة بها لتحل محل العملات الأجنبية المختلفة التي كانت سائدة وإنشاء البنوك والمؤسسات النقدية الخاصة بها بهدف تحقيق السيطرة الكاملة على قطاعاتها النقدية التي أخذت على عاتقها إصدار النقد وتوجيه السياسة الائتمانية والرقابة على النظام المصرفي.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه التطورات النقدية في بلدان الخليج العربي لم تحدث بصورة فجائية بل جاءت عقب تطورات سياسية واقتصادية مهمة وقد ازدادت وظائف البنوك المركزية ومجالس النقد الخليجية بعد أن كانت مهامها

مقتصرة على إصدار النقود، فأصبحت أهدافها تتمثل في إصدار العملات الوطنية والمحافظة على قيمتها وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي ومراقبة البنوك الأخرى وتوجيه وتخطيط السياسة الائتمانية فيها وهذا واضح في قوانين معظم هذه البلدان.

أما تطور الوضع النقدي في دول مجلس التعاون فان المعلومات الإحصائية لا تتوفر إلا منذ تأسيس مجالس النقد فيها وإصدار عملاتها وتبدأ هذه الفترة بالنسبة للكويت منذ عام ١٩٦٠م، البحرين ١٩٦٥م، قطر ١٩٦٦م، وبالنسبة لعمان والإمارات العربية المتحدة في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣م وبالنسبة للسعودية منذ إصدار الريال السعودي الورقي عام ١٩٦٠ وحسب تحليل معادلة قاعدة النقد نوضح الآتي:

١. غياب الاقتراض الحكومي واقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي باعتبار هذه البلدان منتجة ومصدرة للنفط الذي يعتبر المصدر الأساس للزيادة الضخمة نسبياً في الموجودات الأجنبية.
٢. حسب تحليل معادلة القاعدة النقدية، إذ إنه كلما زاد البنك المركزي من ائتمانه إلى الحكومة والمصارف التجارية كلما زادت الموجودات الأجنبية وتوسعت القاعدة النقدية في حين أن زيادة الودائع الحكومية لدى تلك البنوك سيؤدي إلى انكماش القاعدة المذكورة.

يتضح مما سبق أن (الموجودات الأجنبية) تعتبر العامل الفعال في توسع النقود الاحتياطية، فزيادة الموجودات الأجنبية وما يرافقها من زيادة في مستوى

النشاط الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع في العملة المصدرة وزيادة الودائع الحكومية لدى تلك المؤسسات النقدية.

٢-٢: مفهوم عرض النقد:

سادت تعريفات عديدة لعرض النقد تعتمد بشكل أو بآخر على مستوى التقدم الذي يمر به الاقتصاد لأي بلد، ولكن هناك اتفاق عام على المعنى المقصود لكل تلك المفاهيم، ويعني مجموع العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي زائداً الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، أما عرض النقد بالمفهوم الواسع فأنه يتكون من عرض النقد بمفهومه الضيق مضافاً إليه شبه النقد وتتكون السيولة المحلية من النقود وشبه النقود، وتشمل النقود: العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية أي عرض النقود، أما شبه النقود فتشمل: ودائع التوفير والودائع الزمنية وودائع المقيمين بالعملات الأجنبية.

٢-٣: تركيب عرض النقد:

أن تركيب عرض النقد في بلد معين يعكس درجة التطور الاقتصادي في ذلك البلد، ويتعلق ذلك بنسبة كل من الودائع الجارية والعملة المتداولة إلى عرض النقد، وبصورة عامة يمكن القول إن البلدان النامية تتميز بارتفاع نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد، ويعني ذلك إن العملة في التداول تشغل في هذه البلدان المركز الذي تشغله الودائع المصرفية في البلدان المتقدمة، وتلقي هذه العادات المصرفية بعض الضوء على طبيعة نمط السيولة في هذه البلدان

حيث يزيد الطلب على العملة المتداولة في فترة التوسع الاقتصادي ويقل في حالة الانكماش، وهذا يعني أن نسبة العملة في التداول إلى الناتج المحلي تتعرض لتغيرات كبيرة في المراحل المختلفة للدورة الاقتصادية، ويدل هذا على أهمية استعمال العملة في البلدان النامية كوسيلة تداول بقدر استعمالها كوسائل ادخار، ومن ناحية أخرى وبتتبع نسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية سيظهر أنها نسبة منخفضة وتبقى ثابتة نسبياً في المدى القصير، وهذا ناتج عن كون النقود في هذه البلدان تُستعمل غالباً لأغراض المعاملات التي تتغير بنسبة التغير في الدخل ويقل الاحتفاظ بالنقود لأغراض السيولة أو المضاربة، إذ إن ضعف الأسواق المالية والنقدية، والهيكل غير المتكامل للاستثمار يدفع بالأفراد إلى الاستثمار بالعقارات وشراء الأسهم والسندات وسلع الاستهلاك الدائم واكتناز المعادن الثمينة، وهذا كله يدل على أن العملة في التداول انعكاس لنمط السيولة ولمستوى الناتج الإجمالي في هذه البلدان.

هذا في حين أن تقدم العمليات المصرفية في البلدان المتقدمة وارتفاع نسبة الودائع النقدية إلى عرض النقد يعكس نمطاً ثابتاً تبقى فيه نسبة العملة إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة نسبياً بينما تخضع الودائع المصرفية إلى الدخل القومي لتغيرات واسعة عاكسة بذلك نمط السيولة في هذه البلدان.

إن وجود شركات ومؤسسات أجنبية عاملة في دول التعاون أدى إلى لجوء الأفراد والمؤسسات للتعامل مع تلك المؤسسات لغرض الاقتراض والإيداع مما

رفع من نسبة الودائع الجارية تحت الطلب مقارنة بنسبة العملة في التداول إلى عرض النقد، وهذا بدوره يعني أن جزءاً كبيراً من العملة المتداولة سوف يتجه نحو المصارف مما يعني ازدياداً في احتياطيات البنوك وبالتالي يرفع هذا من قابلية الإقراض لدى البنوك التجارية للمؤسسات الاقتصادية المختلفة، وهكذا فان مرونة عرض النقد في دول التعاون خلافاً للاقتصاديات النامية الأخرى لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمرونة إصدار العملة، وما دامت نسبة العملة في التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي تتسم بالثبات النسبي فيها، كما هي عليه الحال في الدول المتقدمة. لذلك فأن مطلوبات البنك المركزي متمثلة بالعملة الموحدة لن تتغير تغيراً كثيراً مادامت الودائع المصرفية مستعملة على نطاق واسع حيث أن الأخيرة ستتغير تبعاً للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة المحلية والدولية والتغيرات في النشاط الاقتصادي والدخول، ومن المفترض أن استقرار نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد في معظم دول التعاون يزيد من قدرة البنوك المركزية وسلطاتها النقدية على تحقيق التغيرات المرغوبة في عرض النقد والتأثير على البنوك التجارية من خلال الاحتياطيات النقدية لدى تلك البنوك إلا إن التأثير في قدرة المصارف التجارية الخليجية على منح القروض والتسهيلات الائتمانية سيبقى محدوداً في ظل السيولة العالية التي تتمتع بها تلك المصارف.

---

١ د. عبد المنعم السيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية صـــ ٣٧٧ ـــــ

٢-٤: نمو عرض النقد:

- إن الزيادة في معدلات النمو في عرض النقد في منتصف السبعينات يعود بالأساس إلى العديد من الأحداث المالية والاقتصادية التي شهدتها دول التعاون خلال تلك الفترة إذ إن زيادة أسعار النفط وإنتاجه في هذه البلدان أدى إلى ارتفاعات كبيرة في الإيرادات المالية الأمر الذي نجم عنه زيادة الإنفاق الحكومي، الاعتيادي والتنموي مما أدى بدوره إلى معدلات عالية من النمو في عرض النقد.
- انخفاض معدل نمو عرض النقد في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات وبالرغم من ارتفاعه خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٢ ،في معظم بلدان التعاون، إلا انه لم يصل مستواه الذي بلغه في منتصف السبعينات، إذ إن الانخفاض في متوسط نسب النمو في عرض النقد بمعناه الضيق والواسع ،في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات مقارنة بالفترات اللاحقة يعود إلى عدة أسباب منها:

أ- السياسة الانكماشية التي اتبعتها معظم حكومات مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الضغوط التضخمية المحلية وخصوصاً بعد الارتفاع الحاد في الإيرادات النفطية الأمر الذي دفع حكومات هذه البلدان إلى تخفيض الإنفاق الحكومي وكذلك انخفاض معدل نمو الائتمان المصرفي الممنوح

ب- للقطاع الخاص خصوصاً أن تباطؤ معدل نمو هذا القطاع أدى إلى هبوط الطلب على الائتمان المصرفي مما ترتب عليه انخفاض واضح في معدل نمو عرض النقد في معظم هذه البلدان لفترة الثمانينات من القرن الماضي.

ج- إن عمليات القطاع بما فيها زيادة الاستثمار والإيداعات في الخارج تمارس تأثيراً انكماشياً في السيولة المحلية حيث أن جزءاً كبيراً من هذه السيولة يتسرب إلى الخارج إما لتسديد قيمة الواردات من السلع والخدمات أو لاقتناء الأصول الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الاستثمار في الخارج ارتفاعاً حاداً أدى إلى تسارع معدلات التحويلات الرأسمالية نحو الخارج وبالتالي زيادة الضغوط على سيولة البنوك التجارية.

د- الركود الاقتصادي العالمي آنذاك وضعف الطلب في تلك الفترة على أسواق النفط العالمية أدى إلى انخفاض ملموس في حجم عائدات البلدان الخليجية من صادرات النفط الأمر الذي أدى إلى تباطؤ معدلات نمو السيولة المحلية.

---

١ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الأبحاث الاقتصادية، التقرير السنوي ١٩٩٣ صـ٣٧ـ و صـ٤٤ـ

في حين شهد عرض النقد -خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥م - بالمفهوم الضيق (M1)[١] (النقد المتداول + الودائع تحت الطلب) لدول المجلس ارتفاعاً بنسبة ١١,٢%، حيث بلغ ما مقداره ١٢٦,٦ مليار دولار ارتفاعاً من ١١٣,٨ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٤م. كما يتضح من الجدول (١) الذي يوضح شكل عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) للنصف الأول من عام ٢٠٠٥م لدول مجلس التعاون.

(جدول رقم ١)

شكل عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) للنصف الأول من عام ٢٠٠٥م لدول مجلس التعاون.

الدولة	عرض النقد M1 مليار/دولار	النسبة المئوية
السعودية	٧٥,٣	٦٠%
الإمارات	٢٨	٢٢%
الكويت	١٢,١٥	٩,٦%
قطر	٥,٦	٤,٤%
عمان	٢,٧٨	٢,٣%
البحرين	٢,٦	١,٧%

المصدر:مؤسسة النقد العربي السعودي

١ مقياس لقياس كمية النقود المتداولة، فإذا استخدمنا مقياس M2 مثلا، فإن قيمة المضاعف أيضا سوف تتغير.

أما عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) أو ما يطلق عليه اصطلاحاً السيولة المحلية (M1 + الودائع الزمنية والادخارية + الودائع بالعملات الأجنبية).
فقد شهد هو الآخر ارتفاعاً بنسبة ١١,٩% .خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥م مقارنة مع عام ٢٠٠٤م، حيث بلغ ٢٧٠,٨ ملبار دولار مقارنة مع ٢٤٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٤م. وقد جاءت المساهمة النسبية لدول المجلس من إجمالي عرض النقد بهذا المفهوم بنفس الترتيب السابق، ومن أهم الأسباب التي أدت لزيادة عرض النقد الإيرادات النفطية، والاستثمارات القادمة للمنطقة، والتسهيلات المصرفية.

والجدول (رقم ٢) يوضح شكل عرض النقد بالمفهوم الواسع خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥م لدول التعاون.
(جدول رقم ٢)
شكل عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 للنصف
الأول من عام ٢٠٠٥م لدول التعاون.

الدولة	عرض النقد M2 مليار/دولار	النسبة المئوية
– السعودية	١١٥,٥	٤٢,٦%
الإمارات	٧٩	٢٩%
الكويت	٤٣,٨	١٦,٢%
قطر	١٥,٤	٥,٧%

عمان	٨,٦٢	٣,٢%
البحرين	٨,٤	٣,١%

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

ومن الاستعراض السابق يمكن استنتاج ما يلي:

١- أن الموجودات الأجنبية هي المصدر الأساس للتغيرات في عرض النقد بمعناه الواسع في معظم دول التعاون، ورغم أن درجة هذا التأثير كانت أكبر في الفترة الأولى منه في الفترتين الأخيرتين بسبب ارتفاع أسعار الفوائد في الأسواق العالمية، مما أثر في حركة رؤوس الأموال إلى الخارج للاستفادة من الفروقات في أسعار الفائدة المحلية والدولية.

٢- لعب الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص دوراً أقل أهمية نسبياً في التأثير في عرض النقد في معظم دول التعاون وخصوصاً في الإمارات المتحدة.. ورغم هذا التباين في العوامل المحددة لعرض النقد في البلدان الخليجية عموماً إلا أن هذا لا يشكل اختلافاً مهماً من حيث طبيعة العوامل المحددة لعرض النقد في هذه البلدان، حيث أن ارتفاع الإيرادات النفطية فيها يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي الناجم عن زيادة الموجودات الأجنبية، وبالتالي فإن هذا يزيد من قدرة الجهاز المصرفي في هذه البلدان على منح الائتمان المحلي.

٣- إن زيادة الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي في دول التعاون يدل دلالة واضحة وأكيدة على المركز المالي القومي الذي تتمتع به هذه الحكومات.

أما العوامل التي أثرت في عرض النقد فهي على نوعين: أحدهما خارجي ويمثل (حجم الموجودات الأجنبية) المتراكمة لدى الجهاز المصرفي ويرتبط هذا المصدر بميزان مدفوعات البلد، والأخر داخلي ويمثل (الائتمان المصرفي) المقدم للحكومة ومؤسساتها العامة والقطاع الخاص ويرتبط هذا العامل بالمركز النقدي للحكومة وسياسات البنوك التجارية والائتمانية والاستثمارية وفي الوقت الذي يكون فيه الائتمان المصرفي مسئولا مباشراً عن عملية التوسع النقدي في الاقتصادات المتقدمة فإن النمو في عرض النقد في البلدان النامية يأتي في الغالب عن التراكم في الموجودات الأجنبية التي تزيد نسبتها في عرض النقد، أما في دول التعاون، فيرتبط مستوى النشاط الاقتصادي فيها ارتباطاً وثيقاً بالنفقات الحكومية الممولة أساساً من الإيرادات النفطية، وبالعمليات المصرفية الائتمانية والاستثمارية للمصارف الإسلامية التجارية التي تزايد دورها في الآونة الأخيرة فإن الموجودات الأجنبية والائتمان المحلي يمثلان المصدرين الرئيسين للتأثير في عرض النقد في تلك البلدان، والتي يتحدد معها الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي اتجاهات النمو في النشاط الاقتصادي السليم.

القسم الثالث:

٣-١: تطور السياسات النقدية والمالية:

تختلف أهداف السياسات النقدية تبعا لمستويات التقدم والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، وتتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك والمؤسسات المالية، أو السياسات النقدية النوعية مثل التأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة، إلا أن السياسات النقدية وحدها لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف وفقا للآراء الكينزية، مما قلل من أهميتها وزاد من الاعتماد على السياسات المالية المتعلقة بالإنفاق العام والضرائب والإقراض الحكومي.

أما في الدول النامية فإن الأهداف الأساسية للسياسة النقدية تتركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، مما يستوجب تطوير أجهزتها المصرفية والائتمانية وتوجيه نشاطها نحو خدمة أهداف التنمية الاقتصادية، ومن بين أسس التطوير توفير المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الاستثمار، واتباع السياسات النقدية المناسبة للأوضاع الاقتصادية وخطط وبرامج التنمية حتى لا تحدث اختلالات نقدية تؤثر على مسار التنمية، بالإضافة إلى دعم البنك المركزي وإحكام رقابته على أنشطة البنوك والمؤسسات المالية خاصة في مجال التسهيلات الائتمانية من حيث نطاقها وآجالها.

وتعتبر السياستان النقدية والمالية وسيلتين فعالتين في الرقابة الاقتصادية العامة وتدخل هاتان السياستان في التأثير على عموم الاقتصاد، وينشأ هذا التدخل من حقيقة هامة تتصل بالآثار النقدية التي تتركها السياسة المالية والتي تنعكس بصورة خاصة في عرض النقد ووفرة الائتمان وكلفته والناجم أصلاً من عجز أو فائض في الميزانية العامة والكيفية التي يتم بها تمويل الأول واستعمال الثاني.

وبما أن بلدان دول التعاون ذات اقتصاديات غير متنوعة تعتمد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسة، وهي اقتصاديات مفتوحة على العالم الخارجي، وتتجه أغلب تجارتها نحو البلدان المتقدمة. لذا فأن جانباً كبيراً من مواردها المالية يستثمر في أسواق النقد والمال الغربية.

ومن هنا يتضح أن عملية الاختيار بين أنظمة سعر الصرف التي تتبناها دول المجلس تتوقف بدرجة كبيرة على الوضع الاقتصادي القائم وكذلك السياسات النقدية والمالية المتبعة والأهداف التنموية والمالية التي تصبو إلى تحقيقها، وتشير العديد من الآراء إلى أنه أياً كان النظام الذي تتبناه دولة ما فإنه يجب أن تتوافر فيه ثلاث سمات رئيسية هي:

١- الشفافية، ٢- الواقعية العملية،

٣ -الاتساق مع حزم السياسات الاقتصادية المستخدمة من حيث سياسات التثبيت والإصلاح الاقتصادي، والذي يدعمن المقومات الرئيسة للسياسة النقدية، والدول التي ترتبط عملاتها بالدولار غالبا ما تكون

غير قادرة على إتباع سياسة نقدية مستقلة (أي تحديد أسعار فائدتها المحلية بما يتلاءم مع ظروفها) دون فرض قيود على حركة رأس المال عبر حدودها أو فرض قيود على التوسع في الائتمان من قبل البنوك، ففي دول التعاون يكون استعمال أسعار الفائدة غير المباشرة والتي تعتمد على السوق لإدارة السيولة، حيث تشهد اقتصادات الولايات المتحدة ودول التعاون طفرات استهلاكية قوية، وقد لا تكون لنفس الأسباب، بينما يوجد إجماع على أن اقتصاد الولايات المتحدة بحاجة إلى الارتفاع التدريجي لأسعار الفائدة، وقد يكون هناك رأي بأن اقتصادات دول التعاون بحاجة إلى ارتفاع أكثر في أسعار الفائدة من أجل تهدئة ما يبدو بأنه تضخم مرتفع للأسعار الاستهلاكية، والطفرة الأقوى في أسعار الأصول، ومع هذا فإن النظرة السائدة بضرورة وجود سياسة نقدية مستقلة أو أسعار فائدة أعلى في دول التعاون لا يمكن طرحها بشكل واضح لا لبس فيه في غياب إحصائيات عن التضخم ودراسات تحليلية شاملة بما في ذلك آثار الارتفاع المفرط لقيم الأصول على تضخم الأسعار الاستهلاكية، وإن انعكاس السياسة النقدية يظهر في مؤشر الانتعاش الاقتصادي، ومن دلالات المؤشر ازدياد الناتج الصناعي، وتحسن الإنتاج وزيادة الإنفاق الاستهلاكي واستثمار رأس المال، فضلا عن سعي المزيد من الأشخاص نحو التوظيف المصاحب في تحسن الأجور.

وعليه يتضح مما سبق بضرورة توحيد السياسات النقدية، ومن هنا تبرز فكرة إنشاء بنك مركزي خليجي كخطوة أساسية لا يمكن تجاوزها قبل إطلاق العملة الموحدة، حيث ستتولى هذه المؤسسة مهمة إصدار العملة ورسم وتنفيذ السياسات النقدية الموحدة لدول المنطقة كتكتل اقتصادي والتي يكون من أهم أهدافها الحفاظ على قيمة العملة الجديدة أمام العملات الأخرى، والإشراف على أداء البنوك المركزية والتجارية في دول الأعضاء.

٣-٢: فعالية وسائل السياسة النقدية في دول مجلس التعاون:

تميل سياسة الائتمان المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي نحو تفضيل الائتمان التجاري خاصة في قطاع التجارة الخارجية وذلك للسيولة العالمية التي تتمتع بها البنوك في تلك البلدان، مما أدى إلى أن تحتفظ تلك البنوك باحتياطيات نقدية سائلة كبيرة ومتقلبة كما إن مستوى أسعار الفائدة القصيرة الأجل السائدة في مراكز النقد الرئيسة في أوربا والولايات المتحدة واليابان خاصة سعر الإقراض في سوق اليورو دولار والناجم عن وجود بنوك أجنبية كثيرة في هذه الأقطار يجعل حركة الائتمان فيها وبالتالي حركة رؤوس المال متصلة بشكل وثيق بالأوضاع السائدة في أسواق النقد والمال الغربية لذلك فإن كثيراً من التقلبات الاقتصادية في أسعار الفائدة مثلاً، وفي الريوع على الأوراق المالية وفي الطلب الأجنبي على الصادرات يتم نقلها إلى الاقتصادات المحلية من خلال القطاع المالي مما يجعل من الصعب على البنك المركزي عزل الجهاز المصرفي المحلي عن ظروف المراكز المالية الرئيسة ويمنعها من إتباع سياسة نقدية فعالة وحضور دائم لعمليات السوق المفتوحة.

أما ما يتعلق بسعر الصرف، فإن الاتجاه العالمي أصبح الآن واضحا، فإما الحفاظ على سعر صرف ثابت مقابل الدولار أو اليورو، أو إتباع سعر صرف مرن لا يوجد أي تدخل للدولة فيه ويترك لقوى العرض والطلب في السوق تحديد هذه الأسعار، فالدول التي تحاول إتباع سياسة صرف تجمع بين الثابت والمرن سواء عن طريق الربط المدار أو سياسة الربط الزاحف ستشجع المتعاملين على المضاربة بالعملة وقد يؤدي هذا إلى ظهور مشاكل مالية قد يكون لها انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي للبلاد[1].

كما أثبتت الدراسات التي أجريت على ٩٣ دولة نامية خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ أن قرار اختيار نظام سعر الصرف يعكس في طياته العديد من المؤشرات الاقتصادية الأساسية– على اختلاف درجة أهميتها– ولعل من أهم تلك المؤشرات التي أثبتت الدراسات قوة تأثيرها في تحديد نظام سعر الصرف هي[2]:

١. الحجم الاقتصادي للدولة: مقاساً بمستوى الناتج القومي الإجمالي.
٢. درجة الانفتاح: مقاسة بنسبة الواردات إلى الناتج القومي (أو قيمة الواردات والصادرات إلى الناتج القومي).
٣. درجة الاندماج المالي: وتقاس بإجمالي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إلى عرض النقد.

---

١ د. هنري عزام، العملات العربية ، الخليج الاقتصادي، ٢٠٠٣/٥/٨.
٢ د. كريم نعمة النوري، مجلة علوم إنسانية، ١١/ ٢٠٠٥ م .

٤. معدل التضخم: ويقاس بالفرق المطلق بين معدل التضخم المحلي والمعدل المتوسط للتضخم في دول التبادل التجاري الرئيسية.

٥. نمط توزيع التجارة الخارجية (درجة تركز التجارة): ويقاس بنسبة التجارة (صادرات + واردات) مع أكبر شريك تجاري إلى حجم التجارة الكلية للدولة.

وأكدت النتائج ما خلصت إليه الآراء في الأدبيات الاقتصادية من أن كبر حجم الناتج القومي، وصغر قطاع التجارة الخارجية (درجة انفتاح ضعيفة)، وارتفاع فروقات التضخم مقارنة بالمتوسط العالمي، وكبر درجة الاندماج المالي مع العالم الخارجي وانخفاض التركز الجغرافي للتجارة كلها مظاهر تلازم تبني سياسة تعويم سعر الصرف مثل الولايات المتحدة، والعكس صحيح، أي كلما صغر حجم الاقتصاد وكبرت درجة الانفتاح على العالم ودرجة الاندماج المالي وارتفع التركز الجغرافي للتجارة تبنت الدولة سياسة تثبيت سعر الصرف، وهذا ما يحدث فعلا في معظم الدول النامية، وللدول أن تختار ما تراه من ترتيبات في مجال الصرف بما في ذلك سعر الصرف المعوم ولكن عليها أن تبلغ صندوق النقد الدولي بالترتيبات المعمول بها.

هذا ومن الترتيبات القائمة حاليا:

- سعر صرف مرتبط بعملة أخرى.
- سعر صرف مرتبط بوحدة حقوق السحب الخاصة التي تحدد قيمتها على أساس سلة من خمس عملات.

- سعر صرف مرتبط بإحدى السلات الأخرى من العملات[1].

واختارت دول المجلس سعر صرف الدولار هو المثبت للعملة الموحدة. أما ما يتعلق بمعدلات أسعار الفائدة فإن السلطات النقدية في دول التعاون تقوم بمراجعة دورية لمعدلات الفائدة على العملة المحلية، ومتابعة التطورات الدولية بشأن معدلات الفائدة على العملات الرئيسية وخاصة الدولار الأمريكي، لذلك سعت تلك السلطات للإبقاء على معدلات الفائدة على العملة المحلية ضمن هوامش تحدد في كل بلد على حدة، بحيث تكون التغيرات في أسعار الفائدة على العملة المحلية متزامنة مع التغيرات التي تطرأ على معدلات الفائدة على الدولار الأمريكي نظراً لارتباط تلك العملات بالدولار الأمريكي، كما أن معظم تعاملات دول المجلس تجارياً تتم بهذه العملة. وباستعراض أسعار الفائدة على الودائع لأجل ٣ أشهر خلال العام ٢٠٠٤م، نجد أن متوسط السعر في دول المجلس هو ١,٩٢%، حيث جاءت أسعار الفائدة في ثلاث دول أقل من هذا المتوسط وهي سلطنة عمان (١,٢%) والمملكة العربية السعودية (١,٧٣%) ودولة الكويت (١,٨٥%). في حين كانت أسعار الفائدة في الدول الثلاث الأخرى أعلى من هذا المتوسط وهي مملكة البحرين (١,٩٦%) ودولة الإمارات العربية المتحدة (٢,٣٧%). ثم دولة قطر (٢,٤٣%) وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر الفائدة على الدولار الأمريكي كان ١,٥٣% وهو أقل من متوسط سعر الفائدة في دول المجلس الست.

---

١ يحيى المصري، صندوق النقد العربي والقضايا المصيرية، دار السعادة للطباعة ، ١٩٩٩، ص ٥٣.

أما خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥م فقد شهد متوسط سعر الفائدة على الودائع لأجل ٣ أشهر بعض الارتفاع، حيث بلغ متوسط السعر لدول المجلس الست ٢,٧٥%، حيث جاءت أسعار الفائدة في دولتين أقل من هذا المتوسط وهما سلطنة عمان (١,٥%) ودولة الإمارات العربية المتحدة (٢,٤٨%)، في حين كانت أسعار الفائدة في باقي الدول أعلى من هذا المتوسط وهي دولة الكويت (٢,٨٤%) ودولة قطر (٢,٨٥%)، ثم مملكة البحرين (٢,٨٦%) وأخيرا المملكة العربية السعودية (٤%)، ولابد أن الارتفاع في أسعار الفائدة الذي شهدته دول المجلس خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥م كان استجابة للزيادة التي شهدتها أسعار الفائدة المماثلة على الدولار الأمريكي والتي قفزت من ١,٥٣% في نهاية عام ٢٠٠٤م إلى ٣,٥٥% في يوليو عام ٢٠٠٥م.

وبناء على ما سبق، فالأهمية القصوى التي يجب على السلطات النقدية وضعها في الاعتبار عند اختيارها لنظام وطريقة معالجة الأزمات التي قد يواجهها سوق الصرف، إذ أثبتت الأزمات المتعددة منذ بداية تسعينات القرن الماضي بأن أي دولة لا تستطيع أن تحافظ على سعر صرف ثابت في ظل حرية تحرك رؤوس الأموال، وأن تتبنى في ذات الوقت سياسة نقدية تهدف إلى إحداث توازن داخلي، حيث لابد أن تتعارض تلك الأهداف معاً،فإما إحداث توازن داخلي على حساب التضحية باستقرار سعر الصرف أو العمل على استقرار سعر الصرف مقابل إحداث اختلال في التوازن الداخلي أي ظهور العجز المالي في الموازنة وهذه الظاهرة معروفة بالثالوث المستحيل.

٣-٣: الآثار النقدية للسياسة المالية للاتحاد النقدي:

إن للسياسة المالية للاتحاد النقدي متمثلة بأدواتها: الإيرادات والنفقات، آثاراً نقدية يجب أخذها بنظر الاعتبار عند تخطيط السياسة النقدية وإذا كانت السياسة المالية هي "السياسة التي بمقتضاها تستعمل برامجها الإنفاقية والإيرادية لإحداث الآثار المرغوبة واستبعاد الآثار غير المرغوبة على الدخل القومي والإنتاج والاستخدام، وإذا ما تم النظر إلى أهداف السياسة المالية بأنها متكاملة مع أهداف السياسة النقدية وضمن إطار السياسة الاقتصادية، وكون العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، فأن التنسيق بينهما يصبح ضرورة ماسة نظراً للتدخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، وينشأ هذا التدخل من حقيقة هامة مفادها أن للعمليات المالية للاتحاد آثاراً نقدية تنعكس بصورة خاصة في عرض النقد ووفرة الائتمان وكلفته، وهي آثار تنجم في الغالب عن وجود عجز (Deficit) أو فائض (Surplus) في الميزانية العامة، فعمليات تمويل عجز الميزانية عن طريق اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي (البنك المركزي والبنوك التجارية) تؤثر في سيولة الاقتصاد عموماً فإذا اقترضت الحكومة من البنك المركزي على سبيل المثال لا الحصر لتمويل عجز الميزانية فإن هذا يعني التأثير في دخول الأفراد والموجودات المتوفرة في المجتمع والناجم عن قيام الحكومة بزيادة إنفاقها نتيجة لهذا الاقتراض، وتزداد الاحتياجات النقدية للبنوك التجارية وذلك

[1] إن الاختلاف الرئيسي بين السياستين النقدية والمالية هو أن الأولى تؤثر بشكل مباشر في عرض النقد وبشكل غير مباشر في تيار الدخول، في حين تؤثر الثانية بشكل مباشر في تيار الدخول وبشكل غير مباشر في عرض النقد.

لقيام الأفراد بإيداع جزء من دخولهم النقدية لدى هذه البنوك ويحدث الأثر السابق ذكره في حالة قيام الحكومة بالاقتراض من البنوك التجارية وذلك عندما يكون الاحتياطي النقدي لدى هذه البنوك في حالة فائض بحيث تستطيع البنوك التجارية تمويل العجز في الميزانية دون أن تضطر إلى تقليص الائتمان إلى القطاع الخاص.

إن تمويل العجز في الميزانية العامة عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي لا يُحدث دائماً الآثار النقدية نفسها المتمثلة بالزيادة في عرض النقد والتوسع في الائتمان الصيرفي، فهناك حالات معينة لا يتأثر فيها عرض النقد بعملية الاقتراض الحكومي أو يقل فيها حجم الائتمان الصيرفي ويتمثل هذا في الحالات التالية:

أولاً: الحالة التي يتم فيها تمويل العجز في الميزانية العامة عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية في الوقت الذي يتوفر لدى هذه البنوك احتياطيات نقدية فائضة، الأمر الذي يدفع هذه البنوك للقيام بتقليص قروضها إلى الأفراد والمشاريع وفي حالة عدم توفر احتياطيات نقدية فائضة لدى البنوك التجارية قد يلجأ البنك المركزي أحياناً ولغرض الاستجابة لطلب الحكومة إلى تخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني التي بحوزتها بحيث يزداد احتياطها النقدي مما يؤدي إلى توسع الائتمان وزيادة عرض النقد، وسيرتب على ذلك تقليص حجم الإئتمان الخاص وزيادة كلفته، إلا إن قيام البنوك التجارية بتقليص ائتمانها هذا

لن يؤثر في عرض النقد لأن ما سيحدث لا يزيد عن مجرد استبدال القروض العامة بالقروض الخاصة.

ثانياً: في حالة قيام الحكومة بتمويل العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من القطاع الخاص غير المصرفي متمثلاً بالجمهور، ذلك أن قيام الأفراد بشراء السندات الحكومية سيؤدي إلى تقليص عرض النقد وقد يبدو لأول وهلة أن قيام الجمهور بتسديد مدفوعاته إلى الحكومة مقابل السندات المشتراة سيؤدي إلى تقليل عرض النقد إلا إن الأخير لن يتأثر، لأن قيام الحكومة بزيادة إنفاقها مما اقترضتهُ من الجمهور سيخلف دخولاً إضافية لهم يترتب عليها زيادة الودائع النقدية أو العملة لدى الأفراد بنفس المقدار الذي انخفضت به، أما بخصوص وفرة الائتمان للقطاع الخاص فإن ذلك سيتوقف إلى حد كبير على ما سيودعه الأفراد من دخولهم لدى البنوك والاحتياطات الجديدة التي تحصل عليها البنوك التجارية.

إن الآثار النقدية للسياسة المالية الآنفة الذكر والتي نتجت عن وجود عجز في الميزانية العامة والطريقة التي جرى بها تمويل ذلك العجز يتضح بشكل خاص في البلدان التي لا يتوفر لديها مورد آخر – غير الإيرادات الاعتيادية من الضرائب والرسوم – لتمويله الأمر الذي يضطرها للالتجاء إلى الجهاز المصرفي المركزي، أو التجاري للاقتراض منه لغرض تمويل العجز في ميزانيتها العادية أو التنموية وبالتالي تمويل نشاطاتها الإنفاقية بصرف النظر

---

[1] اقتصادات النقود والمصارف – مصدر سابق ص٤٠٧

عن الدور الذي يحتله القطاع العام والقطاع الخاص فيها، مما يجعل من السياسة المالية والتمويل المصرفي لنفقاتها عاملين مهمين في تحقيق التوسع النقدي فيها.

إن الآثار النقدية السابقة نتجت عن وجود عجز في الميزانية العامة للحكومة والكيفية التي تم بها تمويل ذلك العجز، أما في حالة وجود فائض في الميزانية العامة فأن الآثار النقدية لفائض الميزانية العامة عموما والتغير في عرض النقد خصوصا سيعتمد على الجهة التي ستودع فيها الحكومة أرصدتها الفائضة أي فيما إذا قامت بإيداعها لدى البنك المركزي أو البنوك التجارية ويمكن التعرف على ذلك خلال معادلة القاعدة النقدية The monetary Base Equation وهي القاعدة النقدية = المصادر – الاستخدامات.

حيث تتألف القاعدة النقدية من:

- الاحتياطيات النقدية المصرفية الكلية
- العملة في التداول لدى الجمهور

وتمثل مصادر القاعدة النقدية:

- ائتمان البنك المركزي للحكومة والمصارف التجارية.
- استثمارات البنك المركزي في السندات الحكومية.
- الذهب والعملات الأجنبية.

أما استخدامات القاعدة النقدية:

- النقد لدى الخزينة المركزية.
- الودائع لدى البنك المركزي بنوعيها الحكومية والأجنبية.
- صافي الحسابات الأخرى.

وحيث أن أي زيادة في مكونات (المصادر) سيؤدى إلى توسع القاعدة النقدية أما بصورة احتياطات نقدية مصرفية أو عملة متداولة لدى الجمهور، كما إن أي زيادة في مكونات (الاستخدامات) سيؤدي إلى انكماش القاعدة المذكورة، لذلك فأن قيام الاتحاد بإيداع الفائض لدى البنك المركزي الموحد يعني في الوقت نفسه زيادة ودائع الاتحاد لدى البنك المذكور، وحسب معادلة القاعدة النقدية فأن ذلك سيؤدى إلى انخفاض في الاحتياطي النقدي لدى البنوك وفي العملة لدى الجمهور مؤدية بذلك إلى انكماش قاعدة النقد.

- أما إذا قامت الحكومة بإيداع الأرصدة الفائضة لدى المصارف التجارية فسيؤدى ذلك إلى زيادة في احتياطاتها النقدية إلا أن متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني اللازم ستزداد وسيؤدي إلى توسع قاعدة النقد ولكن بدرجة أقل بسبب العامل الأخير.
- إن بعض استعمالات فائض الميزانية يترك آثاره التوسعية على الاقتصاد عموما ويتمثل هذا في الحالة التي يستعمل فيها هذا الفائض لإطفاء سندات الاتحاد بحوزة البنوك التجارية أو لدى جمهور المستثمرين في الرقعة الاتحادية الجغرافية خارج القطاع الصيرفي، وبما إن إطفاء السندات الاتحادية تلك سيرفع من الاحتياطات النقدية لدى هذه البنوك ولأن ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية ستزداد أيضا كلما أطفأت الحكومة جزءا من سنداتها، لذا فإن هذا سيؤدى إلى زيادة الإنفاق في القطاعات المختلفة لزيادة وفرة الائتمان وتقليل كلفته.

وهكذا فإن الآثار النقدية المترتبة على وجود فائض في الميزانية العامة يعتمد على الطريقة التي يتم بها استعمال ذلك الفائض فبعض استعمالاته تترك آثارا تو سعية في الاقتصاد وبعضها يترك آثارا انكماشية.من هذا كله يمكن الاستنتاج أن المركز النقدي للاتحاد وسياسته المالية يلعبان دورا أساسيا في تحديد التوسع النقدي في الاقتصاد من خلال الأثر النقدي الذي تخلفه السياسة المالية على عرض النقد والائتمان المصرفي من حيث وفرته وكلفته سواء إلى القطاع العام أو الخاص، فإذا زادت نفقات الاتحاد بنسبة أكبر من نسبة الزيادات في الإيرادات ومهما كانت الطريقة التي تم بها تمويل هذه النفقات سواء عن طريق الجهاز المصرفي أم عن طريق استعمال الفائض الأجنبي في ميزان المدفوعات ومهما يكن غرض هذه النفقات، فإن هذا يعني زيادة الموجودات المالية والنقدية لدى الأفراد والمصارف التجارية لدول المجلس، ذلك أن زيادة الأنفاق الاتحادي وما ينجم عنه من زيادة في دخول الأفراد سيؤدي إلى ارتفاع كمية العملة المتداولة وحجم الودائع التجارية لدى البنوك التجارية أي زيادة عرض النقد وماله من تأثيرات في مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق قيام البنوك التجارية بالتوسع في الائتمان للقطاعات الاقتصادية من خلال ما توفر لها من احتياجات نقدية نتيجة قيام الحكومة بالإنفاق وبالعكس في حالة انخفاض نفقات الحكومة في إيراداتها والذي يترتب عليه هبوط كمية النقد المتداول، وانخفاض الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي

تقليص قابليتها على التوسع في منح الائتمان وما سينجم عنه من انكماش في عرض النقد[1] .. وهكذا فأن السياسة المالية للبنك المركزي الاتحادي تترك آثارا نقدية مهمة على عرض النقد وحجم الائتمان المصرفي وكلفته وتزداد أهمية الآثار النقدية للسياسة المالية في دول التعاون عامة نظراً لقوة المركز النقدي للاتحاد الكونفدرالي لهذه البلدان باعتبارها بلداناً منتجة ومصدرة للنفط على نطاق واسع.

ولعل أهم الاستنتاجات من النقاش السابق حول تأثير الاتحاد النقدي على السياسات المالية والنقدية هي:

- **التحدي الأول** هو مدى المقدرة على التعامل مع العملة الموحدة، وأخطار المضاربة في سوق رأس المال العالمية، وتهديد استقرار النظام النقدي الوطني.
- **أما التحدي الثاني** من الاتحاد النقدي فهو احتمال تقليص وتقييد فعالية السياسات المالية والنقدية للبلد ، وبالتالي تقييد مقدرتها على تحقيق أهدافها التنموية[2].

٣-٤ :الآثار المختلفة للسياسة المالية:

إن توسع دور السلطات العامة وزيادة تدخلها في مختلف النشاطات الاقتصادية أدى إلى زيادة أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه أدوات السياسة المالية ضمن السياسة الاقتصادية ككل وازدياد الآثار التي تتركها السياسة المالية على عموم الاقتصاد.

١ د. عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظم النقدية، ص٤١١-٤١٨.

٢ ندوة بعنوان "مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٠: من التنافس إلى التكامل" نظمتها جمعية الاقتصاديين البحرينية في ٢٠٠٤/١١/٢٣.

إن العمليات المالية للحكومة وخصوصاً ما تعلق منها بالتغيرات في السياسة الضريبية والانفاقية تؤثر في مستوى الدخول الشخصية، إذ إن زيادة الضرائب أو تخفيضها يعمل على تقليل أو زيادة الدخول الشخصية ودخول المشاريع في حين يشكل شراء السلع والخدمات والإنفاق على المدفوعات التحويلية زيادة في الدخل المتاح للإنفاق والقوة الشرائية وهذا يعني أن السياسة تمارس تأثيراً مهماً ومباشراً على مستوى وهيكل الإنتاج والدخول عن طريق تغيير السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية للحكومة، ويتضح أثر السياسة الضريبية للحكومة بشكل واضح في توزيع الدخل القومي عن طريق إعادتها توزيع هذا الدخل، فالضرائب المباشرة مثلاً تؤدي إلى تخفيض الدخل لصالح أصحاب الدخول النقدية الثابتة في حين يؤدي قيام الحكومة بفرض الضرائب غير المباشرة إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول النقدية المتغيرة، وهكذا يتضح أن السياسة الضريبية للحكومة تؤثر في الدخول المتاحة للإنفاق بالنسبة للأفراد كما تغيرت أوعية ونسب الضرائب الحكومية.

ويمكن للسياسة الايرادية أو الإنفاقية أو كليهما أن تؤثر في مستوى الدخل القومي وحجمه عن طريق تأثيرها في الطلب الفعلي وذلك من حيث طلب الحكومة على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية الهادفة لتحقيق الاستقرار بالوصول إلى حجم من الدخل القومي في المستوى الاستخدام الشامل ساعية لتحقيق ذلك عن طريق زيادة حجم النفقات الحكومية مقارنة

[1]Public Finance in Theory and practice, Third Ed., Mcgrow-Hill Book 1999, pp 797-798.

بحجم الإيرادات الحكومية في حالة الكساد وإتباع سياسة مالية معاكسة في حالة التضخم، فعندما يكون مستوى الدخل القومي أقل من مستوى الاستخدام الكامل فإنه يمكن الاتجاه بالطلب الفعلي إلى نقطه أعلى عن طريق النفقات العامة وذلك من خلال زيادة طلب الحكومة على السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج مما يزيد معه مستوى الدخل القومي وهكذا وعن طريق أثر المضاعف وأثر المعجل يمكن للاتحاد النقدي أن يؤثر في مستوى الدخل القومي ارتفاعاً أو انخفاضاً حسب حالة النشاط الاقتصادي، لذا فأن التأثير الكلي للسياسة المالية على مستوى الدخل القومي يتألف من الآثار المباشرة للتغير في حجم الأنفاق الحكومي وفي حجم الإيرادات الحكومية باختلاف مصادرها.

وبالإضافة إلى تأثير السياسة المالية للحكومة على الدخول فأنها تستطيع التأثير في حجم الموجودات المتوافرة في المجتمع ويظهر ذلك على وجه التحديد في حالة حدوث عجزاً أو فائض في الميزانية العامة، ففي حالة حدوث عجز الميزانية العامة فأن هذا يعني أن النفقات الحكومية تزيد على الإيرادات العامة وفي حالة عدم توفر فائض سابق لدى الحكومة فأن الأخيرة ستضطر إلى الاقتراض لسد الفجوة الحاصلة بين إيراداتها ونفقاتها مما يؤدي إلى قيامها بإصدار الأوراق المالية كالسندات مثلاً وبيعها إلى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة

[1] د. عبد المنعم السيد علي، اقتصادات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية .

ما بحوزتهم من موجودات مالية وهذا يشكل مصدراً من مصادر توفير موارد مالية بالنسبة للحكومة، أما في حالة وجود فائض في الميزانية فأن ذلك يعني انخفاض ما بحوزة الأفراد الموجودات المالية، نقدية كانت أم غير نقدية، وهكذا فأن الحكومة تستطيع التأثير في حجم الموجودات المالية والحقيقية التي يحتفظ بها المجتمع وذلك عن طريق سياسة الاقتراض الحكومية من جهة واستخدام الحكومة لفائض إيراداتها سواء من الضرائب أم من أي مصدر آخر من جهة أخرى.

وتمارس السياسة المالية بأداتيها الانفاقية والايراديه تأثيراً مهماً على إعادة توزيع الإنتاج إذ إن للنفقات العامة تأثيراً كبيراً في تحويل عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر، فزيادة الإنفاق على بعض الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة أرباحها ويتجه المستثمرون نحوها ويحدث الأثر نفسه في حالة اتخاذ النفقات العامة شكل إعانات إلى المشاريع التي ترغب الدولة في تطويرها عن طريق خفض تكاليفها وتشجيع رأس المال الخاص للاستثمار فيها، فالسياسة المالية الحكومية تلعب دوراً هاماً في التعجيل بعملية التنمية عن طريق توجيه أدواتها المختلفة نحو الأنشطة التي تساعد على تطوير الاقتصاد والنهوض به وبعملها هذا تترك آثاراً مختلفة في عموم الاقتصاد سواء تعلق الأمر بالدخول (ا لدخول الفرد ية المتا حة وم ستوى ا لدخل الا قومي) أو بالإن تاج أو بح جم الموجودات المالية والحقيقة المتوفرة في المجتمع والتي تتعلق أساساً بوضع الميزانية العامة للحكومة من حيث وجود عجزاً وفائض فيهما، وهذه السياسات

المالية تجعل البنك المركزي الموحد ممارستها من خلال متابعته للعملة الموحدة.

يتضح من ذلك أن السياسات المالية طوال الفترات الماضية كانت تصاحب الدورات الاقتصادية ولا تعاكسها، وإن تلك الدورات مرتبطة إلى درجة كبيرة بدورات السوق النفطية التي ترتبط بدرجة ما بأوضاع اقتصادات الدول المستهلكة للنفط إضافة إلى عوامل أخرى خاصة بتلك السوق، لذلك فإن الإيرادات المتأتية من النفط تعتبر متغيرا خارجيا مع ما يترتب على ذلك من علاقات ونتائج على التخطيط للتنمية وعلى السياسات الاقتصادية.

ولهذا فإن الرابط بين نمذجة السياستين في الاتحاد النقدي هو ارتباط العملة بالمثبت السعري، وإن نجاح السياستين النقدية والمالية متوقف على التناغم والتوافق بينهما، كما أن التعاون بين البنك المركزي والمصارف الأخرى يعد عنصراً أساسيا من عناصر نجاح إدارة المخاطر بهدف تحقيق مستلزمات التنظيم والرقابة والأعمال المصرفية بما يعزز دور البنك المركزي في ضبط السياستين المالية والنقدية.

الاستنتاجات:

بعد هذا الاستطراد والبحث في حيثيات السياسات النقدية والمالية لدول مجلس التعاون، وما يترتب عليها من تغيرات جراء إصدار العملة الخليجية الموحدة، نود بيان الآتي:

---

[١] ورقة ومقالة ستوفر Stauffer حول أهمية اعتبار نضوب الثروة في برامج الإنفاق أو في حسابات الدخل القومي، مجلة التعاون ع٣٣، مارس ١٩٩٤م، هامش السياسات النقدية والمالية في دول المجلس، د. ماجد عبد الله المنيف.

إن توحيد البيانات المالية الشاملة وقيام البنوك المركزية الوطنية بتنفيذ السياسة النقدية وعمليات القطع الأجنبي والرقابة على المصارف وسك النقد وتسيير نظام الدفع تلزم بضرورة توحيد السياسات النقدية، ومن هنا تبرز فكرة إنشاء بنك مركزي خليجي كخطوة أساسية لا يمكن تجاوزها قبل إطلاق العملة الموحدة، حيث ستتولى هذه المؤسسة مهمة إصدار العملة ورسم وتنفيذ السياسات النقدية الموحدة لدول المنطقة كتكتل اقتصادي والتي يكون من أهم أهدافها الحفاظ على قيمة العملة الجديدة أمام العملات الأخرى، والإشراف على أداء البنوك المركزية والتجارية في دول الأعضاء.

١. إن دول المجلس أكبر مصدر ومورد للسلع العربية البينية، ويمكن القول بناء على ذلك أن دول المجلس ستكون من أكبر إن لم تكن أكبر المستفيدين من قيام تكامل اقتصادي عربي.
٢. إن عدم توافق بعض السياسات النقدية والمالية المطبقة حاليا في دول المجلس مثل مكونات الموازنات العامة وحجم الدين وأوضاع موازين المدفوعات والسياسات الضريبية وتباين الهياكل الاقتصادية ودرجة المتانة والتطور في اقتصاديات الدول الخليجية وتباين المؤشرات والمقاييس الإحصائية والاقتصادية والنقدية يؤدي إلى صعوبة إجراء الدراسات التحليلية وتوفير المؤشرات الاقتصادية والنقدية الضرورية لقيام اتحاد نقدي على أساس متين.

٣. من الصعب جداً على دول المجلس أن تحقق هدفاً كبيراً مثل التنمية الاقتصادية المستدامة منفردا ما لم تنتمي إلى تكتل اقتصادي يوسع أسواقه التصديرية ويخفف من وطأة أي حماية تجارية يقوم بها تكتل آخر هناك ترابط معه.
٤. تعامل دول المجلس بعملة واحدة سيعزز إيجاد تكتل اقتصادي قوي يساير تسارع التطورات الاقتصادية العالمية.
٥. قيام الاتحاد النقدي سيؤدي إلى إيجاد سوق مالي خليجي موحد وقوي.
٦. وجود سياسات نقدية موحدة وعملة واحدة يساعد على سرعة اتخاذ قرار جلب الاستثمارات الأجنبية والأموال المهاجرة.
٧. قيام الاتحاد النقدي خطوة تكمل مسيرة الاقتصاد الخليجي ويجعله يتعامل بمجال اقتصادي موسع وقوي مع العالم.
٨. إلغاء التكاليف المدفوعة من قبل المؤسسات والشركات والأفراد لغرض تبديل العملات المحلية.
١٠. بعد الاطلاع على العديد من الدراسات والبحوث بصدد توحيد العملة لم أجد أي معوق اقتصادي يذكر، فجميع المؤشرات إيجابية، سوى معوق سياسي واحد يمس السيادة.

الفصل السابع

المجهودات المبذولة لتطوير البنوك الدولية

تاريخ البنك الدولي:

بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في بريتون وودز بولاية نيو هابشير الأميريكية. وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٤٧ وقد خصص القرض لمجهودات إعادة أعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. واستمرت جهود الأعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل في ما بعد للنزاعات والتي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول.

لكن اليوم يتمركز عمل البنك حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله. وقد سبق للبنك أن كان له طاقم متجانس من المهندسين والمحللين الماليين يعمل من خلال مكتب البنك في واشنطن العاصمة. أما اليوم فلديه طواقم متنوعة ومتعددة التخصصات تشمل خبراء اقتصاديين وخبراء في السياسات العامة ومختلف القطاعات وعلماء اجتماع. ويعمل ٤٠% من هذه الطواقم الآن في المكاتب القطرية التابعة للبنك في البلدان الأعضاء .

أصبح البنك ذاته أكبر وأوسع وأكثر تعقيداً بمرور الوقت. حيث يتألف البنك اليوم من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً وهي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية* ومؤسسة التمويل الدولية* والوكا لة الدول ية لـ ضمان الا ستثمار * والمر كز ا لدولي لتـ سوية مناز عات الاستثمار *

المرحلة الانتقالية:

خلال فترة الثمانينات، اتخذ البنك مسالك عديدة للعمل: في بداية العقد، تعامل البنك مع قضايا الاقتصاد الكلي وإعادة جدولة الديون. وفي وقت لاحق من نفس العقد، احتلت القضايا الاجتماعية والبيئية مكان الصدارة. في الوقت الذي تزايد تعبير المجتمعات المدنية اتهمت بعض هذه الجمعيات البنك بأنه لا يتقيد بسياساته في بعض المشاريع البارزة .

وزير المالية الأمريكي هنري مورجنتو، يوليو ١٩٤٤

ولمواجهة القلق حول نوعية عمليات البنك، تم إصدار تقرير وبنهانز الذي اتـخذت بـعده خـطوات تـجاه الإ صلاح تـضمنت إنـشاء لجـنة تفـتيش مستقلة لتقصي الإدعاءات ضد البنك. إلا أن الانتقادات تزايدت وبلغت ذروتها عام ١٩٩٤ في الاجتما عات الـسنوية الـتي عـقدت في مدريد بأ سبانيا أم وابـنة ، الصين ١٩٩٣ الإصلاح والتجديد.

منذ ذلك الوقت، تقدمت مجموعة البنك تقدماً كبيراً. وأصبحت المؤسسات الخمس تعمل –بصورة منفصلة وبالتعاون فيما بينها – لتحسين الكفاءة الداخلية والفعالية الخارجية. وعبرت البلدان التي يتعامل عن ارتياح كبير إزاء التغيرات التي يرونها في مستويات خدمات مجموعة البنك وفي التزاماها وتقيدها وكذلك ارتفاع جودتها.

يقوم البنك اكثر من أي وقت مضى اليوم بدور هام على صعيد رسم السياسات العالمية. فقد اشترك البنك الدولي وبفعالية مع الشركاء المعذيين والبلدان المتعامل معها في حالات الطوارئ المعقدة كالعمل في البوسنة في مرحلة ما بعد النزاع كذلك تقديم المساعدات في مرحلة ما بعد الأزمة لبلدان شرق آسيا والمساعدة في أعمال التنظيف بعد الإعصار في أمريكا الوسطى ودعم تركيا في أعقاب الزلزال والعمل في كوسوفو و تيمور الشرقية.

وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير، إلا أن برنامج عمل مجموعة البنك لم يكتمل بعد، ولا يمكن أن يكتمل أبدا، في الوقت الذي تستمر فيه تحديات التنمية في النمو.

للتعرف على الأحداث الرئيسية بترتيبها الزمني في تاريخ البنك: يرجى الاطلاع على الأحداث التاريخية لمجموعة البنك الدولي حسب التسلسل الزمني.

ما هو البنك الدولي ؟

وفر البنك الدولي ٢٠,١ بليون دولار لتمويل ٢٤٥ مشروعا في الدول النامية في جميع أنحاء العالم. والهدف من مشروعات البنك الدولي هو

التخفيف من حدة الفقر في هذه البلدان سواء من خلال التمويل أو تقديم الخبرة الفنية والاستشارية.

نعيش اليوم في عالم من الثراء بحيث يبلغ الدخل العالمي أكثر من ٣١ تريليون دولار أمريكي سنوياً. ويصل دخل الشخص العادي في بعض البلدان إلى أكثر من ٤٠,٠٠٠ دولار سنوياً. في نفس الوقت الذي يعيش فيه ٢,٨ بليون شخص- أكثر من نصف سكان الدول النامية- على أقل من ٧٠٠ دولار أمريكي في العام. ومن بين هؤلاء، يحصل ١,٢ بليون شخص على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. نتيجة لذلك يتوفى ٣٣,٠٠٠ طفل كل يوم في البلدان النامية. كذلك تتوفى أكثر من إمراة كل دقيقة في هذه الدول. ويؤدي الفقر إلى عدم التحاق أكثر من ١٠٠ مليون طفل بالمدارس، معظمهم من البنات.

إن تحدي خفض مستويات الفقر *تحد ضخم في الوقت الذي يستمر فيه عدد السكان في التزايد-بما يقدر بحوالي ٣ بلايين خلال الخمسين عاما القادمة. يعمل البنك الدولي على سد هذه الفجوة وتحويل موارد البلدان الغنية من أجل نمو البلدان الفقيرة. ولأن البنك هو أحد أكبر ممولي التنمية في العالم، فإن البنك يدعم جهود حكومات البلدان النامية في بناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الأمراض وحماية البيئة.

البنك الدولي ليس ببنك، بل وكالة متخصصة: إن البنك الدولي ليس "بنكاً" بالمعنى المتعارف عليه. البنك الدولي أحد وكالات الأمم المتحدة

المتخصصة. يتكون البنك من ١٨٤ بلد من البلدان الأعضاء ذات المسئولية المشتركة عن كيفية تمويل المؤسسة وكيفية صرف الأموال على المشروعات الإنمائية التي تحد من أعداد الفقراء. وكبقية مجتمع التنمية، يركز البنك الدولي جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرها أعضاء الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠. تستهدف هذه الأهداف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر.

إن "البنك الدولي" هو الاسم الشائع الذي يستخدم لوصف البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية* . وتوفر هاتان المنظمتان قروضاً منخفضة الفائدة وائتمانات معفاة من الفائدة ومنحاً للبلدان النامية. يعمل نحو ١٠ آلالاف موظف في مجال التنمية من كل دول في العالم فيقر البنك الدولي بالعاصمة الأمريكية، واشنطن،أو في مكاتب البنك القطرية المائة والتسع.
مساعدات بقيمة ٩ بلايين دولار أمريكي: تعجز البلدان منخفضة الدخل بصفة عامة عن اقتراض الأموال اللازمة لمشروعات التنمية من الأسواق الدولية أو إذا نجحت في الاقتراض تدفع معدلات فائدة مرتفعة. تتلقى البلدان النامية بالإضافة إلى المساهمات والقروض المباشرة من الدول المتقدمة منحا وقروضا بدون فائدة ومساعدات فنية من البنك الدولي لتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية. تسمح قروض البنك بفترات سداد تصل ما بين٣٥ إلى ٤٠ عاماً مع فترات سماح تصل إلى ١٠ سنوات.

في السنة المالية ٢٠٠٤، قدمت المؤسسة الدولية للتنمية ٩ بلايين دولار أمريكي لتمويل ١٥٨ مشروعا في ٦٢ دولة منخفضة الدخل.

توفر المؤسسة الدولية للتنمية قروضا معفاة الفائدة. وتعتبر المؤسسة الدولية للتنمية من أكبر مصادر المساعدات الإتمائية الممنوحة بشروط ميسرة في العالم.

ويوفر حوالي ٤٠ بلداً غنياً الأموال اللازمة لتمويل هذه المساعدات عن طريق إعادة تجديد موارد المؤسسة كل أربع سنوات. وقد تم التجديد الأخير لموارد المؤسسة في فبراير ٢٠٠٥ بما مقداره حوالي ٣٤ بليون دولار أمريكي من الموارد خلال السنوات الثلاث القادمة لأغراض المساعدات الإنمائية، منها مساهمات جديدة بقيمة حوالي ١٨ بليون دولار أمريكي مقدّمة من ٤٠ بلداً مانحاً. ويمثل هذا المبلغ زيادةً بمقدار ٢٥ في المائة كحد أدنى في إجمالي الموارد مقارنة بعملية إعادة تجديد الموارد التمويلية السابقة، وهو أكبر توسعٍ في زيادة موارد المؤسسة الدولية للتنمية خلال عشرين عاماً.

تشكل ائتمانات المؤسسة الدولية للتنمية حوالي ربع المساعدات المالية التي يقدمها البنك الدولي. وبعيدا عن الأموال التي تقدمها المؤسسة، فإن قدرا ضئيلا جدا من دخل البنك يقدمه أعضاء البنك. قروضا تصل ١١ بليون دولار أمريكي. تحصل أيضا الدول النامية عالية الدخل على قروض من البنك الدولي- تستطيع بعض هذه الدول الاقتراض من مصادر تجارية وإن كان ذلك بصفة عامة مقابل فوائد عالية جدا. وتحظى البلدان التي تقترض من البنك

الدولي للإنشاء والتعمير بفترات سداد أطول مقارنة بالبنوك التجارية. تصل فترات سداد البنك الدولي إلى ما بين ٢٠-١٥ عاماً بفترة سماح ٣-٥ سنوات قبل فترة سداد أصل القرض. وتقترض حكومات البلدان النامية الأموال من أجل برامج محددة تتضمن جهود تخفيف حدة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية وحماية البيئة وتشجيع النمو الاقتصادي الذي من شأنه تحسين مستويات المعيشة. وفي السنة المالية ٢٠٠٤، قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضاً بلغت ١١ بليون دولار أمريكي دعماً لحوالي ٨٧ مشروعاً في ٣٣ بلداً.

زيادة رأس المال: يزيد البنك الدولي للإنشاء والتعمير معظم أمواله في الأسواق المالية العالمية- التي وصلت إلى ١٣ بليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠٠٤. ولأن البنك يتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة Aaa فإنه يقوم بإصدار سندات لجمع الأموال ثم يمرر معدلات الفائدة المنخفضة لمقترضيه من البلدان النامية.

مجموعة البنك الدولي: تضم مجموعة البنك الدولي ثلاثة منظمات أخرى بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية:

- **مؤسسة التمويل الدولية** التي تشجع استثمارات القطاع الخاص عن طريق مساندة البلدان والقطاعات عالية الخطورة .
- **وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف***التي تقدم تأمينات (ضمانات) ضد المخاطر السياسية للمستثمرين في البلدان النامية والمقرضين لها.

- **المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار***الذي يسعى إلى تسوية الخلا فات المتعل قة بالا ستثمار بين الم ستثمرين الأجا نب والبل لدان المستضيفة .
- **الـ سلع العالم ية:** قدم البنك الدولي خلال الأعوام القليلة الماضية موارد كبيرة للأنشطة التي ترمى إلى إحداث تأثيرا عالميا. من ضمن هذه الأنشطة الإعفاء من الدين، فبموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون* تلقى ٢٦ بلداً فقيرا إعفاءات من الديون وفرت عليهم ٤١ بليون دولار بمرور الوقت. وسوف يتم استخدام هذه الأموال التي ستوفرها تلك البلدان من إعفاءات الديون في مشروعات الإسكان والتعليم والصحة وبرامج الرفاه الاجتماعية للفقراء.
- **التزم البنك الدولي:** ومعه ١٨٩ بلداً وعدد كبير من المنظمات بشراكة عالمية غير مسبوقة لمكافحة الفقر. صاغت هذه الشراكة ما يعرف بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة*التي حددت أهدافا محددة يجب الوفاء بها بحلول ٢٠١٥ ،في مجالات معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات وفيات الأطفال وصحة الأم والأمراض والحصول على مياه شرب آمنة.

ومن بين الشراكات العالمية العديدة الأخرى، وضع البنك الدولي دعم مكافحة فيروس/مرض الإيدز على قمة جدول أعماله. فالبنك الدولي أكبر ممولي برامج مكافحة مرض الإيدز في العالم على المدى الطويل. وتصل التزامات البنك الحالية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز * إلى

أكثر من ١,٣ بليون دولار، تم تخصيص نصفها للبلدان الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية.

الفساد والاحتيال: يعمل البنك الدولي مع البلدان المختلفة لدعم جهود مكافحة الفساد، فالبنك لديه عدد من الآليات لمنع الفساد والاحتيال في المشروعات التي يمولها البنك. يمكن الاتصال بهاتف إدارة النزاهة المؤسسية على مدار ٢٤ ساعة للإبلاغ عن حوادث فساد واحتيال على رقم ١-٨٠٠-٨٣١-٠٤٦٣.

تنوع عمل البنك في الميدان: يشترك البنكً في أكثر من ١٨٠٠ مشروع تقريبا في كل قطاع وبلدٍ نامٍ. وتتنوع تلك المشاريع بين على سبيل المثال لا الحصر:

- تقديم الائتمانات الصغيرة في البوسنة والهرسك
- زيادة الوعي بالإيدز في المجتمعات المحلية في غينيا
- دعم تعليم البنات في بنغلاديش
- تحسين تقديم الرعاية الصحية في المكسيك
- مساعدة تيمور الشرقية في إعادة البناء بعد استقلالها
- دعم جهود الهند لإعادة أعمار غوجارات بعد الزلزال المدمر.

يوفر أيضا موقعنا على الانترنت مجموعة صغيرة مختارة من الملامح الأساسية للمشروعات وقسما خاصا بالدول ومشروعات البنك تبرز عمل البنك في الميدان.

التوجه الاستراتيجي:

التحدي هو تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة .

على الرغم من التطور الذي شهده مجال محاربة الفقر في العقدين الماضيين–حيث بلغ انخفاض عدد الفقراء ٢٠٠ مليون شخص – إلا أنه مازال يعيش ١,٢ بليون شخص على أقل من دولار واحد في اليوم، في حين يعيش ٢,٨ بليون شخص على أقل من دولارين في اليوم. ومن المتوقع أن ينمو عدد سكان العالم على مدى الخمسين سنة القادمة، من ستة إلى تسعة بلايين نسمة. تمثل البلدان النامية ٩٥ في المائة من هذه الزيادة

نشأة البنك الدولي.

إن التسمية الشائعة لهذا البنك هي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) ويطلق عليه أيضاً بنك العالم، وهو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعني بالتنمية، وقد أنشئ هذا البنك من خلال مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ لمنح قروض طويلة الأجل ولكي يكون مكملاً في عمله لصندوق النقد الدولي ، وقد بدأ البنك أعماله في ٢٥ يناير ١٩٤٦، وسبب إنشائه بهدف دعم عملية إعادة البناء في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية.

وبعد مخطط مارشال لعام ١٩٤٨ الذي حل محل البنك الدولي من أجل

إعادة بناء أوروبا وترك للبنك دول العالم الثالث كمجال لتدخله، وتمت إعادة صياغة المهمة الخاصة به والتوسع في عملياته على المستوى الجغرافي والجوهري.

هذا ويضم البنك الدولي في عضويته ١٨٤ دولة ، ولكي تصبح أي دولة عضوا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير يجب أن تنضم أولا إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف، وتقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبا أو دولارات أمريكية ما يعادل ١٨% من حصتها بالبنك، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته.

ونجد أن الدول الصناعية المتقدمة (أمريكا ،اليابان، ألمانيا، فرنسا، انكلترا) تسيطر على أكثر من ٣/١ رأس مال البنك وهو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك وإستراتيجيته ، وتشارك البلدان الأعضاء – على مختلف المستويات – إدارة البنك الدولي من خلال مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين ، ورئيس البنك الدولي ، ولجنة التنمية .

ويقوم البنك بتوفير أكثر من ٢٠ مليار دولار سنوياً للدول النامية والدول التي تمر بمراحل انتقالية، ومساعدة البنك تكون إما بإقراضه الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي ، وبشكل عام يقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من

دولة أخرى أو من السوق الدولية .
مؤسسات البنك (وتسمى مجموعة البنك الدولي)

تتكون مجموعة البنك الدولي من خمسة مؤسسات تعمل بشكل منفصل عن بعضها البعض، في حين يطلق على اثنين مجتمعين منها مصطلح البنك الدولي وهما: البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (IBRD) المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) في حين نجد أثنين آخرين وهما مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ووكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف (MIGA) وتختص بتوفير الدعم المباشر لمشروعات القطاع الخاص التي تقوم بالاستثمار في الدول النامية، وتبقى المؤسسة الخامسة وهو المركز الدولي لتسوية النزاعات في مجال الاستثمار (ICSID) وهو مسئول عن التحكيم في الخلافات التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والحكومات .

الوظائف التي يقوم بها البنك الدولي :

العمل على تسهيل الاستثمار الدولي في المشاريع الإنتاجية ، على أن يكون دور مجموعة البنك الدولي مساعداً للسوق المالية وليس بديلاً عنها .

تقديم مساعدات مالية للدول الأكثر فقراً والتي يقل فيها دخل الفرد عن الألف دولار.

القيام بضمان القروض الممنوحة لعدد من البلدان من قبل البنوك الخاصة.

العمل على تنمية القطاع الخاص في الدول النامية وذلك بتقديم الضمان اللازم للقروض أو الاشتراك في منح القروض بشروط ميسرة سواء كان ذلك من موارد البنك الخاصة أو الإقراض من الغير .

.تقديم التمويل الطويل الأجل وذلك من أجل إقامة المشاريع وبرامج التنمية وخاصة في الدول النامية .

تقوية البنى التحتية اللازمة لبرامج التنمية مثل الطرق والسكك الحديدية وغيرها.

تقديم الاستشارات والتوصيات والخبرات لتنظيم عمليات القروض وإدارتها وتنف يذها في ا لدول الأع ضاء، وتـ طوير أدوات التحل يل لدرا سة الـ جدوى الاقتصادية للمشاريع .

أهداف البنك الدولي.

تتحدد أهداف البنك الدولي في :

المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض.

المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية

علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية

ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو

غير مباشرة، بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

شـروط الاقـتراض مـن الـبنـك الـدولي :

ويشترط البنك الدولي لتقديم القروض ما يلي:

- أن تكون القروض لتمويل مشروعات التعمير والتنمية في الدولة المدينة .
- أن تكون للحكومات أو للجهات التابعة لها أو لجهات تضمنها الدولة .
- ألا يكون للدولة مصدر آخر للتمويل .
- أن يقتصر دور البنك الدولي عند تمويل المشاريع المنتقاة والمقامة في البلدان المقترضة على متطلبات المشروع من النقد الأجنبي لاستيراد المواد وغير ملزم بتمويل الجزء الذي يعتمد على العملة المحلية
- أن توافق الدولة المقترضة على حق الإشراف للبنك الدولي على طريقة إنفاق القرض في المجال المحدد له.

وتظل هذه الشروط شروطا عادية طالما التزمت الدول المدينة بها وطالما كانت هذه الدول مواظبة على سداد خدمة هذه الديون (الأقساط والفوائد) في وقتها، ولكن إذا تعثرت الدولة المدينة في السداد لأسباب داخلية أو خارجية تكون أمام خيارين كلاهما مر:

الخيار الأول: إنكار الدين والتوقف عن السداد، وهو أمر في غاية الخطورة على الجدارة الائتمانية والسمعة الاقتصادية للدولة، وقد يعرضها لعقوبات اقتصادية وسياسية وربما لتدخل عسكري ضدها.

الخيار الثاني: اللجوء إلى عملية إعادة جدولة للديون الخارجية، وتعني قيام الدولة بطرق أبواب الصندوق والبنك الدوليين للاتفاق مع الدول الدائنة على كيفية وشروط إعادة الجدولة إذ تلجأ الدول الدائنة إلى الصندوق والبنك للقيام بدور الوسيط بينها وبين الدول المدينة فتذهب إلى نادي باريس حيث تبدأ رحلتها مع شروط جديدة لإعادة جدولة ديونها تختلف تماما عن الشروط الأصلية التي تمت على أساسها هذه الديون.

انضمام ليبيا لمجموعة البنك الدولي :

أصبحت ليبيا عضواً في مجموعة البنك الدولي عام ١٩٥٨، حيث انضمت إلى كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في سبتمبر ١٨٥٨ ، وإلى المؤسسة الدولية للتنمية في أغسطس ١٩٦١ ، وإلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في ابريل ١٩٩٣ . ولم تقدم مجموعة البنك الدولي أي قرض لليبيا حتى اليوم ، إذ أن تطوير الأصول البترولية الليبية منذ عام ١٩٦٠ وضع ليبيا في مصاف البلدان المنتجة للنفط ذات الفوائض الرأسمالية ، وأتاح لها الموارد اللازمة لإنشاء بنية تحتية واسعة النطاق وتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين .

دور البنك الدولي في تنمية الدول النامية :

البنك الدولي يسعى لخفض معدلات الفقر: وهي مهمته الرئيسية فالنهج الذي اعتمده البنك الدولي بشأن تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء يضعهم في مركز عملية التنمية ويخلق أوضاعاً يمكّنهم فيها من اكتساب المزيد من

السيطرة على حياتهم، وذلك من خلال تحسين قدرتهم على الحصول على المعلومات وزيادة مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات. ويساند البنك الدولي حالياً مجموعة متنوعة من مشروعات التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية بموارد تمويلية تبلغ أكثر من بليوني دولار أمريكي.

البنك الدولي يساند بقوة تخفيض أعباء مديونيات اشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية: وفي هذا الإطار، يتلقّى حالياً ٢٨ بلداً تخفيفاً لأعباء ديونها بما يبلغ ٥٦ بليون دولار أمريكي مع مرور الوقت.

البنك الدولي يساعد في إتاحة المياه النظيفة والكهرباء وخدمات النقل للفقراء

تعتبر البنية الأساسية أيضاً جزءاً هاماً من جهود البنك الدولي في التمويل والمساعدة على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. فلتقديم المياه النظيفة أثر مباشر في تخفيض معدلات وفيات الأطفال، كذلك توفير خدمات الكهرباء والاتصالات يربط بين المجتمعات المحلية والعالم المحيط بها ، ومد الجسور ومساندة الطرق في المناطق والدول الفقيرة.

البنك الدولي اكبر ممول خارجي للتعليم في العالم: وذلك بمنح القروض والاعتمادات وتقديم المشورة والخدمات الفنية والتحليلات، ويعمل البنك الدولي بصورة وثيقة مع كل من: حكومات البلدان، والوكالات والهيئات التابعة للأمم المتحدة، والهيئات المانحة الثنائية، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الحقيقية الآخرين في تقديم المساندة للبلدان النامية في الجهود التي

تبذلها لإتاحة التعليم لكافة مواطنيها، وذلك كوسيلة لتمكينهم من أسباب القوة ودعم نمو اقتصادياتها الوطنية.

البنك الدولي من بين اكبر الممولين الخارجيين لمكافحة فيروس ومرض الايدز في العالم: بما أن البنك الدولي من بين الجهات الراعية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة نقص المناعة المُكتسب/الإيدز (المجموعة التي تقوم بتنسيق الاستجابة الدولية لهذا الوباء)، فقد قام في السنوات الخمس الماضية بتخصيص ما يزيد على ١,٨ بليون دولار أمريكي لمكافحة انتشار فيروس ومرض الإيدز في مختلف مناطق العالم. كما أن البنك الدولي من أكبر المساندين مالياً لبرامج مكافحة فيروس ومرض الإيدز في البلدان النامية .

البنك الدولي في طليعة مناهضي الفساد في مختلف مناطق العالم : منذ عام ١٩٩٦ شرع البنك الدولي في تنفيذ مئات برامج تحسين أنظمة الإدارة العامة ومكافحة الفساد في حوالي ١٠٠ من البلدان النامية. وتتراوح المبادرات في هذا المجال بين اشتراط قيام المسئولين في القطاع العام بالتصريح عن ممتلكاتهم وإدخال الإصلاحات على الإنفاق العام وتدريب القُضاة وتعليم الصحفيين أساليب كتابة التحقيقات الصحفية. وأدى التزام البنك الدولي بمكافحة الفساد إلى المساعدة في تشجيع الاستجابة لهذه المشكلة على الصعيد الدولي. كما يواصل البنك جعل إجراءات مكافحة الفساد جزءاً أساسياً من عمله على صعيد إجراء التحليلات وتنفيذ العمليات.

البنك الدولي من اكبر الجهات الدولية تمويلا لمشروعات التنوع البيولوجي :

فالاهتمام بالبيئة يحتل مركزاً هامّاً في رسالة البنك الدولي الرامية إلى تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء ، وانضم إلى أكبر مؤسسات لحماية البيئة . وتركّز إستراتيجية البنك الدولي بشأن البيئة على كل من: تغيّر المناخ، والغابات، والموارد المائية، وإدارة شؤون التلوّث والتنوّع البيولوجي – من بين أمور أخرى. حيث أصبح من اكبر مصادر لتمويل البرامج البيولوجية في العالم ، وتبلغ حالياً قيمة المشروعات التي يمولها البنك الدولي وتتضمّن أهدافاً بيئية واضحة حوالي ١١ بليون دولار أمريكي.

دخول البنك الدولي في إطار الشراكة في العديد من البرامج الإنمائية: انضمّ البنك الدولي إلى مجموعة واسعة من الشركاء في الحملة الدولية على الفقر ليكون ممول رئيسي لها – على سبيل المثال – عمل البنك الدولي مع الحكومات والقطاع الخاص لتنفيذ صندوق جديد باسم صندوق الكربون البيولوجي (BioCarbon Fund) ومع الرابطة الدولية لمبادلة انبعاثات غاز الكربون (IETA) في تنفيذ صندوق الكربون لتنمية المجتمعات المحلية (CDCF).كما يعمل البنك الدولي مع الصندوق العالمي للأحياء البرّية في حماية الغابات .. وغيرها من الشراكات.

مساندة وتعاون البنك الدولي لمنظمات المجتمع المدني: فنسبة اشتراك منظمات المجتمع المدني في المشروعات التي يمولها البنك الدولي ازدادت من ٢١ في المائة من كافة المشروعات في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٧٢ في المائة

في عام ٢٠٠٥. كما تزداد مساندة البنك الدولي لمنظمات المجتمع المدني عن طريق إتاحة المزيد من المعلومات إليها وعروض إتاحة التدريب لها. كما يقوم البنك الدولي بتقديم المُنح لمنظمات المجتمع المدني بغية إعادة بناء المجتمعات المحلية التي مزقتها الحروب، وتقديم الخدمات الاجتماعية ومساندة تنمية المجتمعات المحلية. ويقوم موظفو البنك الدولي المعنيّون بمنظمات المجتمع المدني في أكثر من ٧٠ مكتباً تابعاً للبنك في مختلف بلدان العالم بالتشاور والعمل مع منظمات المجتمع المدني بشأن مجموعة من القضايا، التي تتراوح ما بين الوقاية من فيروس ومرض الإيدز وتطوير أنشطة الائتمان البالغ الصغر ومحاربة الفساد وحماية البيئة .

البنك الدولي يساعد البلدان الخارجة من الصراعات لاستئناف التنمية السلمية فيها :

يعمل البنك الدولي حالياً في ٣٥ بلداً متأثّراً بصراعات. وهو يعمل مع الحكومة المعنية ومع الشركاء من بين المنظمات غير الحكومية (المحلية والدولية) بهدف: مساعدة الناس المتضرّرين من الحروب، واستئناف عملية التنمية السلمية، ومنع نشوب العنف مرة أخرى. ويتناول عمل البنك الدولي مجموعة من الاحتياجات من بينها: استنهاض الاقتصاد، وترميم وإعادة بناء البنية الأساسية التي تضررت بسبب الحرب، وإعادة بناء المؤسسات، وإزالة الألغام الأرضية، ومساعدة الناس الذين شاركوا في الصراعات واللاجئين على الاندماج ثانية في مجتمعاتهم

أهميات البنك الدولي:

يعتبر البنك الدولي اكبر مصدر تمويل في العالم يهدف إلى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في جميع أنحاء العالم ، وينصب محور تركيزه الرئيسي حول مساعدة أكثر الناس واشد البلدان فقرا، رسالته تحقيق عالم خال من الفقر ، تأسس بتاريخ ٠١ جويلية ١٩٤٤ بقرار من مؤتمر دولي حضره ممثلو ٤٤ دولة في بريتون وودز بنيو همشير الأمريكية، مقره الرئيسي بواشنطن مقاطعة كولمبيا، وهو مؤسسة تعاونية تمثل البلدان المساهمة الأعضاء البالغ عددها ١٨٥ بلدا، ويصبح البلد عضوا بمجرد اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وتشير عبارة البنك الدولي إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية،في حين تضم عبارة مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات وهي -- :

- ❖ البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- ❖ المؤسسة الدولية للتنمية.
- ❖ مؤسسة التمويل الدولية.
- ❖ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.
- ❖ هيئة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف.

بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في بريتون وودز بولاية

نيو هابشير الأميركية. وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٤٧ وقد خصص القرض لمجهودات إعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية.

واستمرت جهود الإعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل في ما بعد للنزاعات والتي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول.

لكن اليوم يتمركز عمل البنك حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله.

وقد سبق للبنك أن كان له طاقم متجانس من المهندسين والمحللين الماليين يعمل من خلال مكتب البنك في واشنطن العاصمة. أما اليوم فلديه طواقم متنوعة ومتعددة التخصصات تشمل خبراء اقتصاديين وخبراء في السياسات العامة ومختلف القطاعات وعلماء اجتماع. ويعمل ٤٠% من هذه الطواقم الآن في المكاتب القطرية التابعة للبنك في البلدان الأعضاء.

وعرف تاريخ البنك مروره بمرحلتين:

المرحلة الانتقالية:

خلال فترة الثمانينات، اتخذ البنك مسالك عديدة للعمل: في بداية العقد، تعامل البنك مع قضايا الاقتصاد الكلي وإعادة جدولة الديون. وفي وقت لاحق من نفس العقد، احتلت القضايا الاجتماعية والبيئية مكان الصدارة. في الوقت

الذي تزايد تعبير المجتمعات المدنية اتهمت بعض هذه الجمعيات البنك بأنه لا يتقيد بسياساته في بعض المشاريع البارزة.

ولمواجهة القلق حول نوعية عمليات البنك، تم إصدار تقرير وبنهانز الذي اتخذت بعده خطوات تجاه الإصلاح تضمنت إنشاء لجنة تفتيش مستقلة لتقصي الإدعاءات ضد البنك. إلا أن الانتقادات تزايدت وبلغت ذروتها عام ١٩٩٤ في الاجتماعات السنوية التي عقدت في مدريد بأسبانيا.

الإصلاح والتجديد:

م نذ ذ لك الو قت، ت قدمت مجمو عة الب نك ت قدماً كب يراً. وأ صبحت المؤسسات الخمس تعمل –بصورة منفصلة وبالتعاون فيما بينها – لتحسين الكفاءة الداخلية والفعالية الخارجية. وعبرت البلدان التي يتعامل عن ارتياح كبير إزاء التغيرات التي يرونها في مستويات خدمات مجموعة البنك وفي التزاماها وتقيدها وكذلك ارتفاع جودتها.

يقوم البنك أكثر من أي وقت مضى اليوم بدور هام على صعيد رسم السياسات العالمية. فقد اشترك البنك الدولي وبفعالية مع الشركاء المعذيين والبلدان المتعامل معها في حالات الطوارئ المعقدة كالعمل في البوسنة في مرحلة ما بعد النزاع كذلك تقديم المساعدات في مرحلة ما بعد الأزمة لبلدان شرق آسيا والمساعدة في أعمال التنظيف بعد الإعصار في أمريكا الوسطى ودعم تركيا في أعقاب الزلزال والعمل في كوسوفو و تيمور الشرقية. البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها ١٨٥ مساهمين فيها. ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار

واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء. ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولأن المحافظين لا يجتمعون سوى مرة واحدة فقط في السنة، فإنهم يفوضون واجبات محددة إلى ٢٤ مديراً تنفيذياً، *يعملون في داخل البنك الدولي .ويعين كل من أكبر خمسة مساهمين، وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مديراً تنفيذياً، بينما تُمثل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديراً تنفيذياً.

إن رئيس البنك الدولي، روبرت ب. زوليك* يرأس اجتماعات مجلسي المديرين التنفيذيين وهو مسئول عن إدارة البنك الدولي بصفة عامة. وقد جرت العادة أن يكون رئيس البنك من مواطني أكبر المساهمين في البنك الدولي، وهي الولايات المتحدة، وهي التي ترشحه. وينتخب مجلس المحافظين الرئيس لفترة مدتها خمس سنوات، قابلة للتجديد.

والمديرون التنفيذيون يشكلون مجلسي المديرين التنفيذيين* بالبنك الدولي . وعادة ما يجتمع المديرون التنفيذيون مرتين كل أسبوع على الأقل للإشراف على عمل البنك الدولي، بما في ذلك اعتماد القروض والضمانات، والسياسات الجديدة، والموازنة الإدارية، وإستراتيجيات المساعدة القطرية، وقرارات الإقراض والتمويل.

تتلخص وظائف البنك الدولي في:

- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.
- تقديم المساعدات الخاصة للدول النامية الأكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا.
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.
- القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.
- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه مشاريع الري، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق
- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات.

تتحدد أهداف البنك الدولي في:

- المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض.

- المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في الجل الطويل للتجارة الدولية.
- علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية.
- ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال ،سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

مصادر تمويل البنك الدولي.

تقدم المؤسستان المتداخلتان اللتان تشكلان البنك الدولي-- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية --(IDA)قروضاً منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومنحاً إلى البلدان التي لا تستطيع الولوج إلى أسواق الائتمان الدولية في إطار مؤاتٍ أو تلك التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات على الإطلاق. وعلى خلاف المؤسسات المالية الأخرى، ،فإن البنك الدولي لا يعمل بغرض تحقيق الربح. حيث يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أساس السوق، كما يستخدم البنك الدولي تصنيفه الائتماني المرتفع في تمرير ميزة الفائدة المنخفضة التي يدفعها على الأموال إلى البلدان المقترضة -- أي البلدان النامية. ويتحمل البنك الدولي تكاليفه التشغيلية، حيث لا يستعين بمصادر خارجية من أجل توفير أموال لأغراض تمويل المصروفات العامة.

إذاً، من أين تأتي النقود التي تمول أنشطة البنك الدولي، وكيف يستخدم البنك الدولي الأموال من أجل تحقيق رسالته؟.

رأس مال البنك الدولي.

يتكون رأس مال البنك من مساهمة الأعضاء ويدفع كل عضو ٢٠% من قيمة حصته نقدا والباقي يعتبر ضمان للقروض التي يحصل عليها البنك، وتتحدد قدرة كالدولة عضو في البنك على التصويت وفقا لحصتها في رأس ماله.

الدول الصناعية المتقدمة (أمريكا ،اليابان، ألمانيا، فرنسا، انكلترا (تسيطر على أكثر من ١/٣ رأس مال البنك وهو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك وإستراتيجية.

وقدر رأس مال البنك حسب حصيلة عام ١٩٩٦ حوالي ١٨٤ مليار دولار أمريكي.

القروض والمنح.

يقدم البنك الدولي من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير و المؤسسة الدولية للتنمية قروض ومنح،يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة (AAA) في الأسواق المالية العالمية. وبينما يجني البنك الدولي للإنشاء والتعمير هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به. ويتألف رأس المال هذا من

احتياطيات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٤ بلداً .كذلك يمول دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصاريف التشغيلية للبنك الدولي، كما ساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون.

يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة (AAA) في الأسواق المالية العالمية. وبينما يجني البنك الدولي للإنشاء والتعمير هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به. ويتألف رأس المال هذا من احتياطيات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٤ بلداً .كذلك يمول دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصاريف التشغيلية للبنك الدولي، كما ساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون.

ويتم تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وهي المصدر الأكبر الذي يقدم قروضاً بدون فائدة ومساعدات في شكل منح إلى أشدّ بلدان العالم فقراً، كالثلاث سنوات بمساعدات من ٤٠ بلداً مانحاً. وتتم تعبئة المزيد من الأموال من خلال سداد أصل القروض التي تمتد آجال استحقاقها لحوالي ٣٥ إلى ٤٠ عاماً وكذا سداد القروض التي تقدم بدون فائدة، ثم يعاد إقراض هذه الأموال

مرة أخرى. وتشكل المؤسسة الدولية للتنمية حوالي ٤٠ في المائة من القروض التي يقدمها البنك الدولي.

يقدم البنك الدولي، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، نوعين أساسيين من القروض والاعتمادات: قروض الاستثمار وقروض لأغراض سياسات التنمية . تُقدَّم القروض الاستثمارية إلى البلدان من أجل تمويل توريد السلع وتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات المساندة لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة واسعة ومتنوعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر قروض سياسات التنمية (التي كانت تعرف فيما مضى بقروض التكييف) تمويلاً سريع الدفع من أجل مساندة إصلاحات السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلدان.

ويتم تقييم المشروعات المقترحة التي تتقدم بها جميع الجهات المقترضة من أجل ضمان سلامة المشروع من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وأثناء المفاوضات التي يتم إجراؤها بشأن القرض، يتفق البنك والجهة المقترضة على الأهداف الإنمائية والنتائج ومؤشرات الأداء وخطة التنفيذ وكذا الجدول الزمني الذي سيجري بمقتضاه تقديم مدفوعات القرض . وبينما يقوم البنك الدولي بالإشراف على تنفيذ كل من القروض التي يقدمها وتقييم ما تحققه هذه القروض من نتائج، تقوم الجهة المقترضة بتنفيذ المشروعات و البرنامج وفقاً للشروط التي تم الاتفاق عليها. يعمل ما يقرب من ٣٠ في المائة من موظفي البنك الدولي في نحو ١٠٠ مكتب قطري حول العالم، ويقوم على

إدارة ثلاثة أرباع القروض القائمة مديرون قطريون يعملون بعيداً عن مكاتب البنك الدولي في واشنطن.

تستهدف المنح تيسير إقامة المشروعات الإنمائية من خلال تشجيع الابتكار والتعاون بين المنظمات ومشاركة أصحاب المصالح المباشرة المتواجدين على المستوى المحلي في المشروعات. وفي السنوات الأخيرة، تم استخدام المنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية--التي تُموَّل مباشرةً أو تُدار من خلال الشراكات-- فيما يلي:

- التخفيف من أعباء الديون التي تثقل كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
- تحسين خدمات الصرف الصحي وإمدادات المياه
- مساندة برامج التحصينات واللقاحات من أجل تخفيض حالات الإصابة بالأمراض المعدية مثل الملاريا.
- مكافحة جائحة فيروس ومرض الإيدز.
- مساندة منظمات المجتمع المدني.
- وضع مبادرات من أجل تخفيض انبعاث غازات الدفيئة.

والجدير بالذكر أن أموال البنك محصنة ذد أي تخفيض في عملة أي عضو إذ تتمتع أمواله بالحماية ولا يتحمل خسارة الصرف ، فكلما خفضت دولة سعر صرف عملتها طالب بدفع تعويض اله مساو لنسبة التخفيض لتغطية الخسارة التي تصيب حصة ذلك البلد في البنك.

أولا: انجازات البنك الدولي:

•البنك الدولي اكبر ممول خارجي للتعليم في العالم:

للتّعليم أهمّية مركزية بالنسبة لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية . فبالإضافة إلى تقديم مجموعة واسعة من الخدمات الفنّية والمشورة والتحليلات، قام البنك الدولي منذ بدء إتاحة القروض لمشروعات قطاع التعليم في عام ١٩٦٣ بتقديم حوالي ٣٦,٥ بليون دولار أمريكي من القروض والاعتمادات لأغراض التعليم. وتتألّف حافظة قروضه الحالية لأغراض التعليم من ١٤٣ عملية إقراض إلى ٨٨ بلداً بما يبلغ مجموعه ٨,٤ بليون دولار أمريكي. ويعمل البنك الدولي بصورة وثيقة مع كل من: حكومات البلدان، والوكالات والهيئات التابعة للأمم المتحدة، والهيئات المانحة الثنائية، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الحقيقية الآخرين في تقديم المساندة للبلدان النامية في الجهود التي تبذلها لإتاحة التعليم لكافة مواطنيها، وذلك كوسيلة لتمكينهم من أسباب القوة ودعم نمو اقتصاداتها الوطنية. علماً بأن المساندة التي يقدّمها البنك الدولي مُصمّمة بما يتلاءم مع احتياجات البلد المعني وهي تشمل: ضمان التحاق كافة الأطفال ولاسيما الفتيات والمحرومين بمدارس ابتدائية جيدة النوعية وقدرتهم على إتمام دراستهم فيها، وذلك لإتاحة الأساس اللازم لتلقّي المزيد من العلم والتدريب؛ وتزويد طلبة المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا بالمهارات والاتجاهات والقِيم الملائمة للاقتصاد المتنامي القادر على المنافسة وبفرص التعلّم مدى الحياة الآخذة في التوسّع، وذلك لتمكينهم من المشاركة والمساهمة في المجتمع القائم على المعرفة. ومن الأمثلة على ذلك

مشروع التعليم الابتدائي في الهند الذي يساند جهود الحكومة الهندية في تحقيق شمولية التعليم الابتدائيتين الأطفال في سنّ ٦-١٤ سنة، وذلك لسدّ الفجوة القائمة على صعيد المساواة بين الجنسين وعلى الصعيد الاجتماعي بحلول عام ٢٠١٠.

•البنك الدولي من بين اكبر الممولين الخارجيين لمكافحة فيروس ومرض الايدز في العالم:

يُصاب يومياً ١٤٠٠٠ شخص بفيروس مرض الإيدز. وتتراوح أعمار نصف ذلك العدد بين ١٥ سنة و ٢٤ سنة. علماً بأن فيروس ومرض الإيدز يقومان سريعاً بتقويض العديد من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها البلدان النامية في السنوات الخمسين الماضية.

وبما أن البنك الدولي من بين الجهات الراعية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة نقص المناعة المُكتسب/الإيدز) المجموعة التي تقوم بتنسيق الاستجابة الدولية لهذا الوباء)، فقد قام في السنوات الخمس الماضية بتخصيص ما يزيد على ١,٨ بليون دولار أمريكي لمكافحة انتشار فيروس ومرض الإيدز في مختلف مناطق العالم. كما أن البنك الدولي من أكبر المساندين مالياً لبرامج مكافحة فيروس ومرض الإيدز في البلدان النامية.

وتعهّد البنك الدولي بأن لا يُحرم من التمويل أيّ بلدٍ قام بإعداد إستراتيجية فعالة لمكافحة هذا الفيروس والمرض. وفي إطار الشراكة مع بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، قام البنك بتنفيذ البرنامج المتعدد البلدان

لمكافحة فيروس ومرض الإيدز، الذي يُتيح موارد كبيرة لمنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في بلدان هاتين المنطقتين.

وقد وضع العديد من تلك المنظمات والمجتمعات مناهج مبتكرة بشأن مكافحة فيروس ومرض الإيدز بدأت منظمات ومجتمعات أخرى التعلّم منها وتعديلها بما يتلاءم مع أوضاعها الذاتية. وقد أتاح البرنامج المتعدد البلدان لمكافحة فيروس ومرض الإيدز حوالي ١,٢ بليون دولار أمريكي لمساعدة بلدان أفريقيا على توسيع نطاق برامجها المعنية بالوقاية من فيروس ومرض الإيدز ورعاية وعلاج المصابين بأي منهما.

• البنك الدولي في طليعة مناهضي الفساد في مختلف مناطق العالم:

يُعتبر الفساد أكبر عقبة أمام عملية التنمية. فهو يزيد ثروة عدد قليل على حساب المجتمع بكامله، وهذا ما يؤدي إلى معاناة الفقراء لأشد العواقب الناجمة عن تحويل الموارد العامة وإبعادها عمّن هم بأشد الحاجة إليها .فمنذ عام ١٩٩٦، شرع البنك الدولي في تنفيذ مئات برامج تحسين أنظمة الإدارة العامة ومكافحة الفساد في حوالي ١٠٠ من البلدان النامية. وتتراوح المبادرات في هذا المجال بين اشتراط قيام المسئولين في القطاع العام بالتصريح عن ممتلكاتهم وإدخال الإصلاحات على الإنفاق العام وتدريب القُضاة وتعليم الصحفيين أساليب كتابة التحقيقات الصحفية. وأدى التزام البنك الدولي بمكافحة الفساد إلى المساعدة في تشجيع الاستجابة لهذه المشكلة على الصعيد الدولي. كما يواصل البنك جعل إجراءات مكافحة الفساد جزءاً أساسياً من عمله

على صعيد إجراء التحليلات وتنفيذ العمليات. كما أن البنك مُلتزم بالتأكّد من أن المشروعات التي يموّلها خالية من الفساد، وذلك من خلال وضع إرشادات صارمة وإتاحة خط هاتفي ساخن لتلقي أية شكاوى في إطار الإبلاغ عن الفساد. وحتى الآن، تم فرض حظر على أكثر من ٣٥٠ شركة وشخص يمنع تعاملهم مع المشروعات التي يموّلها البنك الدولي. كما قام معهد البنك الدولي بإنشاء مركز رئيسي للمعرفة والتعلّم والبيانات بشأن أنظمة الإدارة العامة ومكافحة الفساد.

- **البنك الدولي يساند بقوة تخفيض أعباء مديونيات ا شد البلدان فقرا وأكثرها مديونية:**

في عام ١٩٩٦، بدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتنفيذ مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المُثقلة بالديون – وهي أول نهج شامل بشأن تخفيض الديون التي على عاتق أشد بلدان العالم فقراً وأكثرها مديونيةً.

وفي هذا الإطار، يتلقّى حالياً ٢٨ بلداً تخفيفاً لأعباء ديونها بما يبلغ ٥٦ بليون دولار أمريكي مع مرور الوقت.

ومن شأن هذه المبادرة – بالاقتران مع أنواع أخرى من تخفيف أعباء الديون – تخفيض الديون الخارجية التي على تلك البلدان بنسبة الثلثين، مما يؤدي إلى تخفيض مستويات مديونيتها بصورة عامة إلى مستوى أدنى من متوسط مديونية البلدان النامية.

وبموجب هذه المبادرة، تقوم هذه البلدان باستخدام الأموال الحكومية التي تحرّرها برامج تخفيف أعباء المديونية في تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء.

فعلى سبيل المثال، وضعت رواندا أهدافا لتعيين معلّمين وزيادة أعداد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية. وتقوم هندوراس بوضع خطط لتقديم خدمات الرعاية الأساسية لما لا يقلّ عن ١٠٠٠٠٠ شخص في المجتمعات المحلية الفقيرة. وتقوم الكاميرون بتدعيم جهود مكافحة فيروس ومرض الإيدز عن طريق توسيع نطاق التوعية – من بين أمور أخرى – بهدف تشجيع قطاعات السكان شديدة التعرّض لمخاطر الإصابة بهما على استخدام الأغطية الذّكرية الواقية.

- **البنك الدولي من اكبر الجهات الدولية تمويلا لمشروعات التنوع البيولوجي:**

منذ عام ١٩٨٨، أصبح البنك الدولي من بين أكبر المصادر الدولية تمويلاً لمشروعات التنوّع البيولوجي التي تقوم بحماية مجموعة عالمنا الواسعة من أنواع الحيوانات والنباتات والأحياء الأخرى. ومع أن فقدان التنوّع البيولوجي شأن دولي، فإن الذين يعيشون في مجتمعات محلية في المناطق الريفية في البلدان النامية يشعرون بأكبر آثاره لأنهم الأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية من أجل الحصول على: الغذاء، والمأوى، والدواء، والدخل، والعمالة، والهوية الثقافية الحضارية. ولهذا السبب، انضم البنك الدولي إلى مؤسسة الصون الدولية وصندوق البيئة العالمية ومؤسسة ماكآرثر والحكومة اليابانية في إنشاء صندوق يسهم في تحسين حماية التنوّع البيولوجي في المناطق المهدّدة الواقعة في البلدان النامية، حيث إنها أغنى بقاع كوكب الأرض بالتنوّع البيولوجي وأكثرها تعرّضاً للأخطار.

كما انضم إلى الصندوق العالمي للأحياء البرّية في خلق وضمان أمن المناطق المحمية شديدة التعرّض للأخطار والمصادقة على كون الغابات القائمة بإنتاج الأخشاب وغيرها قابلة للاستمرار. فالاهتمام بالبيئة يحتل مركزاً هامّاً في رسالة البنك الدولي الرامية إلى تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء. وتركّز إستراتيجية البنك الدولي بشأن البيئة على كل من: تغيّر المناخ، والغابات، والموارد المائية، وإدارة شؤون التلوّث والتنوّع البيولوجي – من بين أمور أخرى. وتبلغ حالياً قيمة المشروعات التي يموّلها البنك الدولي وتتضمّن أهدافاً بيئية واضحة حوالي ١١ بليون دولار أمريكي.

•يعمل البنك الدولي في أطار الشراكة أكثر من أي وقت مضى: في السنوات الستّ الماضية، انضمّ البنك الدولي إلى مجموعة واسعة من الشركاء في الحملة الدولية على الفقر. فمن أجل تخفيض آثار الاحترار العالمي – على سبيل المثال – عمل البنك الدولي مع الحكومات والقطاع الخاص لتنفيذ صندوق جديد باسم صندوق الكربون البيولوجي (BioCarbon Fund) ومع الرابطة الدولية لمبادلة انبعاثات غاز الكربون (IETA) في تنفيذ صندوق الكربون لتنمية المجتمعات المحلية .(CDCF) كما يعمل البنك الدولي مع الصندوق العالمي للأحياء البرّية في حماية الغابات. وهو أيضاً يرعى – بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR) التي تقوم بتعبئة وحشد أفضل وأحدث الخبرات العلمية من **أجل:**

تخفيض أعداد الجياع والفقراء، وتحسين تغذية وصحة البشر، وحماية البيئة. كما يعمل البنك الدولي من خلال المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد البلدان فقراً مع ٢٧ منظمة دولية وجهة مانحة لإتاحة القدرة للفقراء على الحصول على الخدمات المالية (كالقروض والادخار)، بموجب ما يُسمّى التمويل الأصغر. كما نجحت شراكة تستهدف مكافحة مرض عمى الأنهار في عموم قارة أفريقيا بمنع حدوث ٧٠٠٠٠٠ إصابة بالعمى، مع فتح ٢٥ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ووضعها في الإنتاج الزراعي، فضلاً عن معالجة ٣٥ مليون شخص سنوياً من بين المصابين بهذا المرض.

- **البنك الدولي يساعد في إتاحة المياه النظيفة والكهرباء وخدمات النقل للفقراء:**

بينما يعتبر معظم الناس في بلدان العالم المتقدمة وجود البنية الأساسية (على سبيل المثال، المياه النظيفة والكهرباء وخدمات النقل) من الأمور المُسلّم بها، فإنها رفاهية يحلم بها سكان العديد من البلدان النامية في العالم. فهناك حوالي ١,٤ بليون شخص في البلدان النامية ليسوا قادرين على الحصول على المياه النظيفة. وهناك حوالي ٣ بلايين شخص يعيشون دون أن تكون لديهم خدمات أساسية كالصرف الصحي والكهرباء. فالبنية الأساسية ليست مُجرّد إنشاء المشروعات الكبيرة. بل هي تعني تقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية كتحسين المساكن العشوائية وإتاحة الطرق التي تصل إلى أشد المناطق الحضرية فقراً. وتعتبر البنية الأساسية

أيضاً جزءاً هاماً من جهود البنك الدولي في المساعدة على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. فلتقديم المياه النظيفة أثر مباشر في تخفيض معدلات وفيات الأطفال. كما أن تزويد المجتمعات المحلية بالكهرباء يحمي النساء والأطفال من ضرورة قضاء ساعات طويلة في جلب الحطب لأغراض الطبخ والتدفئة، ويتيح لهم المزيد من الوقت للقيام بأنشطة أخرى. كما أن الأطفال بصورة خاصة يصبحون قادرين على تكريس المزيد من الوقت لواجباتهم المدرسية.

ففي المملكة المغربية، أدى طريق سانده البنك الدولي إلى المساعدة في زيادة نسبة الفتيات المُلتحقات بالمدارس من ٢٨ في المائة إلى ٦٨ في المائة. كما أن البنية الأساسية تربط بين المجتمعات المحلية والعالم المحيط بها. وفي الأكوادور، يقوم مشروع لكهربة الريف بالمساعدة في تحسين مستويات المعيشة وتوسيع نطاق الفرص السانحة عن طريق توصيل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشبكة الإنترنت وخدمات مؤسسات الأعمال التجارية إلى المجتمعات المحلية الفقيرة.

• تزايد دور المجتمع المدني في عمل البنك الدولي:

يعتبر نمو حركة المجتمع المدني في السنوات العشرين الماضية من بين أكثر الاتجاهات أهمية في عملية التنمية على الصعيد الدولي. فمنظمات المجتمع المدني – التي تضمّ مجموعات لا تتبع الحكومة أو القطاع الخاص ومنها :نقابات العمال، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات القائمة على الأديان، ومجموعات المجتمعات المحلية والمؤسسات غير الهادفة للربح –

ليست ذات تأثير في مناقشات سياسات التنمية الدولية فحسب، بل أصبحت قنوات هامّة من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الجديدة. فنسبة اشتراك منظمات المجتمع المدني في المشروعات التي يمولها البنك الدولي ازدادت من ٢١ في المائة من كافة المشروعات في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٧٢ في المائة في عام ٢٠٠٥.

كما تزداد مساندة البنك الدولي لمنظمات المجتمع المدني عن طريق إتاحة المزيد من المعلومات إليها وعروض إتاحة التدريب لها. كما يقوم البنك الدولي بتقديم المُنح لمنظمات المجتمع المدني بغية إعادة بناء المجتمعات المحلية التي مزقتها الحروب، وتقديم الخدمات الاجتماعية ومساندة تنمية المجتمعات المحلية. ويقوم موظفو البنك الدولي المعنيّون بمنظمات المجتمع المدني في أكثر من ٧٠ مكتباً تابعاً للبنك في مختلف بلدان العالم بالتشاور والعمل مع منظمات المجتمع المدني بشأن مجموعة من القضايا، التي تتراوح مابين الوقاية من فيروس ومرض الإيدز وتطوير أنشطة الائتمان البالغ الصغر ومحاربة الفساد وحماية البيئة. **البنك الدولي يساعد البلدان الخارجة من الصراعات:**

يعمل البنك الدولي حالياً في ٣٥ بلداً متأثّراً بصراعات. وهو يعمل مع الحكومة المعنية ومع الشركاء من بين المنظمات غير الحكومية (المحلية والدولية) بهدف :مساعدة الناس المتضرّرين من الحروب، واستئناف عملية التنمية السلمية، ومنع نشوب العنف مرة أخرى. ويتناول عمل البنك الدولي مجموعة من الاحتياجات من بينها: استنهاض الاقتصاد، وترميم وإعادة بناء

البنية الأساسية التي تضررت بسبب الحرب، وإعادة بناء المؤسسات، وإزالة الألغام الأرضية، ومساعدة الناس الذين شاركوا في الصراعات واللاجئين على الاندماج ثانية في مجتمعاتهم، وتوجيه البرامج إلى الضعفاء من بين الناس كالأرامل والأطفال. كما قام البنك الدولي بتطوير أدوات وإجراء بحوث بهدف: تحسين تحليل وفهم مصادر الصراع، وتشجيع نمو الاقتصاد، وتقليص الفقر بطريقة تؤدي إلى تخفيض مخاطر نشوب الصراعات في المستقبل. ومن بين المشروعات الواسعة النطاق التي ساندها البنك الدولي: إعادة إدماج الجنود الذين شاركوا في الحرب في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى في مجتمعاتهم، وإعادة بناء البنية الأساسية ومساعدة المجتمعات المحلية الأفغانية، ومعالجة الصدمات النفسية والاجتماعية في البوسنة والهرسك، وإعادة تأهيل أطفال الشوارع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحماية ممتلكات الكولومبيين الذين أخرجتهم الصراعات منها.

- **البنك الدولي يصغي ويستجيب لأصوات الفقراء:**

تعلّم البنك الدولي – من خلال الحديث مع ٦٠٠٠٠ من الفقراء في ٦٠ بلداً ومن العمل اليومي الذي يقوم به – أن الفقر ليس مجرّد عدم كفاية الدخل. بل هو أيضاً الافتقار إلى الحرّية الأساسية في العمل والاختيار واغتنام الفُرص .كما أنه التعرّض للإساءة والفساد. ويعتقد البنك الدولي أنه ينبغي عدم اعتبار الذين يعيشون واقع الفقر عبئاً، بل هم موْردٌ وشريكٌ في محاربة الفقر. فالنهج الذي اعتمده البنك الدولي بشأن تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء يضعهم في مركز عملية التنمية ويخلق أوضاعاً يمكّنهم فيها من اكتساب

المزيد من السيطرة على حياتهم، وذلك من خلال تحسين قدرتهم على الحصول على المعلومات وزيادة مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات. ويساند البنك الدولي حالياً مجموعة متنوعة من مشروعات التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية بموارد تمويلية تبلغ أكثر من بليوني دولار أمريكي. ومن بين الطُرق الأخرى لمساندة الفقراء: برامج المدارس التي تديرها المجتمعات المحلية، وإصلاح أجهزة القضاء وزيادة القدرة على الوصول إلى العدالة، وتزويد المواطنين بالقدرة على تحديد مدى جودة الخدمات الأساسية كالقدرة على الحصول على خدمات إمدادات المياه والتعليم والرعاية الصحية.

ثانيا: إخفاقات البنك الدولي:

وبالرغم من هذه الانجازات إلا انه هناك العيد من الانتقادات توجه إلى البنك نذكر منها:

- شدة حرص البنك في تقديم القروض فإذا طلبت دولة ما من البنك قرضا فانه يدرس حالة تلك الدولة دراسة مستفيضة ثم يرسل بعثة لدراسة الأوضاع في النتاج والوسائل الأخرى، التي لا يمكن ان تلجا إليها الدولة، ثم تقدم البعثة تقريرا إلى مدير البنك الذي يعرضه بدوره على مجلس المديرين ثم يرسل البنك مرة أخرى بعثة لكي تشرف على استعمال القروض والتأكد أن الأموال استخدمت لأغراض متفق عليها ، خوفا من فشل المشروعات التي تتفق عليها.

- لقد انقضى على البنك سنوات ومع ذلك عدم التوازن والاختلال بين موازين المدفوعات لمعظم دول العالم مازال قائما.
- معظم قروض البنك كانت لمشاريع القوى الكهربائية، ولوسائل النقل المختلفة مما يؤدي إلى حرمان القطاعات العديدة الأخرى ،من مساهمة البنك في إقامتها.

اتفاقيات الجزائر و البنك الدولي.

1. من خلال قراءة التقارير الخيرة للبنك الدولي حول الجزائر يظهر التطور الكبير في العلاقات بين الجزائر والبنك الدولي.

بعد ١٩٦٢: كان حضور البنك الدولي قويا ومكثفا في مساعدة الدول التي في طور البناء:

- تكوين الإطارات في مختلف الميادين المهنية.
- منح قروض مالية ومساعدات تقنية.

2. هذا النوع من التدخل امتد حتى بداية ١٩٩٠: التاريخ الذي دخلت فيه الجزائر في أزمة اقتصادية لا مثيل لها كانت محملة ديون خارجية هامة عن تدهور كبير في أسعار البترول اضطرت الجزائر من خلالها إلى التوقف تماما عن تسديد ديونها أمام هذا المأزق :كان من الضروري تدخل كل من البنك والصندوق.
3. أمام هذه الوضعية المزرية لم يكن هناك حلول إلا الشروع في مفاوضات لفروض تحقيق الديون الخارجية وتطبيق فوري لتوصيات البنك الدولي المفروضة على الجائر في أيطار ما يسمى بمخطط تسوية

الوضعية نتائج هذا المخطط استعجالي كانت للأسف وخيمة حيث أدى تطبيقها سنوات ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى إضرار هام في القطاع العام بسبب فصل ما يقارب عن٤٠٠٠٠٠ عامل السبب الذي لم تتقبله السلطة المركزية وحصل إلى درجة اتهام الحكومة في ذلك الوقت بمساعدة البنك الدولي على حساب القطاع العام.

يمكن القول أن سمعة البنك الدولي تحطمت في نظر الرأي العام الجزائر بالذي ارجع كل هذا الخراب إليه وما زاد الطين بله هو ما كان يعكس الجزائر بالموازاة من أزمات أخرى وأخطرها الأزمة الأمنية الذي اثر كثيرا على الاقتصاد الوطني بداية من١٩٩٩ تحسنت الأوضاع خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول إلى أيامنا هذه..

انتعاش صادرات الجزائر من المحرقات وكذا تحسن القطاع المني مكن الجزائر من التحكم في الأوضاع وتحقيق نسبة نمو ديموغرافي مقبول للبنك الدولي .

ومن خلال متابعة الوضع في الجزائر اضطر في إطار هذه المعطيات الجديدة إلى التكيف مع الاحتياطات الجديدة للجزائر وبطلب من الحكومة الجزائرية، إنشاء إستراتجية تعاون بينها وبين البنك، سميت بالمساعدة القاربة الإستراتيجية هذه الإستراتيجية الجديدة من التعاون المطبقة من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ تتركز حول إنهاء المشاريع وتطوير نموها الاقتصادي وكذا خلق مناصب شغل من خلال مساعدة القطاع العام وجعله فعلا والتشجيع على الاستثمار الخاص في القطاع الاقتصادي.

القروض التي تحصلت عليها الجزائر من البنك

لقد استفادت الجزائر من البنك قرضين رئيسيين لتقليل الكوارث الطبيعية وخلق فرص العمل تتمثل في ما يلي:

١. ،قرض من البنك الدولي لتقليل الكوارث الطبيعية على فقراء المناطق الحضرية في الجزائر.

- واشنطن ٠٨ اوت٢٠٠٢ وافق البنك الدولي على قرض قيمته ٨٩ مليون$ أمريكيا لجمهورية الجزائرية لتخفيض درجة تعرض سكان المناطق الحضرية (المدن) للفياضانات والزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، وسيسعى المشروع الذي يموله هذا القرض إلى تحسن قدرة الجزائر على التصدي لأوضاع الكوارث الطبيعية وإدارتها وإدخال إجراءات وقائية تعرض فقراء المناطق الحضرية لكوارث في المستقبل.
- تتميز الجزائر العاصمة والمدن الأخرى بارتفاع معدل التمدن (التوسع العمراني) الذي ارتفع من١%٣ ،من عام ١٩٩٦الى حوالي ٦٠% عام٢٠٠٠ وتسهم المساكن شديدة الازدحام، وعدم وجود أسواق لتمويل الإسكان ونظام الإسكان الاجتماعي في حدوث تدهور سريع في رصيد المباني، كما أن الجزائر العاصمة التي يقطنها ٠٣ ملايين نسمة معرضة للسيول والانهيارات الأرضية والطينية والزلازل وقد أدى هذا إلى تكبد الفقر الخسائر مالية واجتماعية واقتصادية وتحول الموارد المالية من جهود التنمية التقليدية إلى الانتعاش وإعادة الأعمار

- .في الآونة الأخيرة أسفرت الأمطار الغزيرة التي اقترنت بفيضانات وتدفقات طينية عن وفاة ٣٠٠شخص حدثت نسبة ٩٥% في الجزائر العاصمة وخسائر، وأضرار فبالممتلكات بلغت قيمتها ٤٠٠مليون دولار وكان الإسكان هو اشد القطاعات تأثير فبلغ نصيبه ٣٣% من الأضرار الكلية وتبعته الخسائر التي منت بها شبكات المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار ثم البنية الأساسية العامة مثل: الطرق، الجسور ، والموانئ ثم المنشأ ت الزراعية.
- ويعتبر المشروع الذي تمت الموافقة عليه استجابة لطلب الحكومة الجزائرية، مساعدة لإعادة التأهيل والوقاية في أعقاب الفياضانات ، وسيعد احد مكونات المشروع الحكومة للتصدي للكوارث الطبيعية عن طريق تمويل اجر الدراسات وتدريب موظفين في الهيئات الوطنية المسئولة عن الحماية المدنية والأرصاد الجوية وموارد المياه وشرا معدات لعمليات البحث والإنقاذ وعمليات الإخلاء الطبي وغيرها وسيمول مكون آخر في المشروع عمليات إعادة الأعمار الطارئ، مثل: بناء مساكن جديدة لمن فقدوا منازلهم في الفياضانات وبنا إشغال مياه وإعادة التشجير لتثبيت التربة.

وسيقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير احد مؤسسات مجموعة البنك الدولي المسئول عن تقديم القروض والمساعدات الفنية للبلدان الموسطة الدخل فهذا الذي تبلغ قيمته ٨٩مليون دولار، بشرط الإقراض العادي وستساهم الحكومة الجزائرية ب ٣٦مليون دولار في المشروع، وستلعب دورا رئيسيا في

إدارته، وجدير بالذكر أن البنك قدم مساعدات بلغت حوالي ٨٠ملايين دولار في مختلف أنحاء العالم لعمليات إعادة الأعمار في أعقاب الكوارث.

٢. قرض من البنك الدولي لمكافحة الفقر في المناطق الريفية الجزائرية من خلال خلق فرص العمل

٢٩افق البنك على قرض بمبلغ ٩٥مليون دولار أمريكي للحكومة الجزائرية من اجل تهيئة فرص العمل في المناطق الجبلية الريفية التي سكانها ،من ذوي الدخل المنخفض في شمال غرب وشمال وسط الجزائر ويسعى لرفع مستويات معيشة الفقراء في المناطق الريفية الجزائرية حيث كانت بيانات عام ١٩٩٥ أن نسبة ٧٠% ، من الفقراء يعيشون في مناطق ريفية أي ما يعادل ما مجموعة٢,٧ مليون شخص وان هناك علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة كما أن المجتمعات الريفية تتأثر بقلة العمالة نتيجة التغيرات الموسمية في الأنشطة الزراعية، علما أن الأوضاع ازدادت سوءا نتيجة الجفاف المستمر في الجزائر في السنوات١٠ الأخيرة.

مهام و أهداف البنك الدولي:

- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع و برامج التنمية وخاصة للدول النامية.
- تقديم المساعدات الخاصة لدول النامية الأكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا.
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.

- القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.
- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه ومشاريع الري، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق.
- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات.

- **تتحدد أهداف البنك الدولي في :**

- المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض.
- المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في الجل الطويل للتجارة الدولية.
- علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية.
- ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال، سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

مصادر تمويل البنك الدولي:

تقدم المؤسستان المتداخلتان اللتان تشكلان البنك الدولي-- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية --(IDA) قروضاً منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومنحاً إلى البلدان التي لا تستطيع الولوج إلى أسواق الائتمان الدولية في إطار مؤاتٍ أو تلك التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات على الإطلاق. وعلى خلاف المؤسسات المالية الأخرى، فإن البنك الدولي لا يعمل بغرض تحقيق الربح. حيث يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أساس السوق، كما يستخدم البنك الدولي تصنيفه الائتماني المرتفع في تمرير ميزة الفائدة المنخفضة التي يدفعها على الأموال إلى البلدان المقترضة -- أي البلدان النامية. ويتحمل البنك الدولي تكاليفه التشغيلية، حيث لا يستعين بمصادر خارجية من أجل توفير أموال لأغراض تمويل المصروفات العامة.

إذاً، من أين تأتي النقود التي تمول أنشطة البنك الدولي، وكيف يستخدم البنك الدولي الأموال رأس مال البنك الدولي:

يتكون رأس مال البنك من مساهمة الأعضاء ويدفع كل عضو ٢٠% من قيمة حصته نقدا والباقي يعتبر ضمان للقروض التي يحصل عليها البنك، وتتحدد قدرة كالدولة عضو في البنك على التصويت وفقا لحصتها في رأس ماله.

الدول الصناعية المتقدمة (أمريكا ،اليابان، ألمانيا، فرنسا، انكلترا) تسيطر على أكثر من ٣/١ رأس مال البنك وهو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك واستراتيجيتة.

وقدر رأس مال البنك حسب حصيلة عام ١٩٩٦ حوالي ١٨٤ مليار دولار أمريكي.

القروض والمنح:

يقدم البنك الدولي من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية قروض ومنح،

يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني عال في الأسواق المالية العالمية. وبينما يجني البنك الدولي للإنشاء والتعمير هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به. ويتألف رأس المال هذا من احتياطيات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٤ بلداً. كذلك يمول دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصاريف التشغيلية للبنك الدولي، كما ساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون.

ويتم تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وهي المصدر الأكبر الذي يقدم قروضا بدون فائدة ومساعدات في شكل منح إلى أشدّ بلدان العالم فقراً، كل ثلاث سنوات بمساعدات من ٤٠ بلداً مانحاً. وتتم تعبئة المزيد من الأموال

من خلال سداد أصل القروض التي تمتد آجال استحقاقها لحوالي ٣٥ إلى ٤٠ عاما وكذا سداد القروض التي تقدم بدون فائدة، ثم يعاد إقراض هذه الأموال مرة أخرى. وتشكل المؤسسة الدولية للتنمية حوالي ٤٠ في المائة من القروض التي يقدمها البنك الدولي.

يقدم البنك الدولي، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، نوعين أساسيين من القروض والاعتمادات: قروض الاستثمار وقروض لأغراض سياسات التنمية. – تُقدَّم القروض الاستثمارية إلى البلدان من اجل تمويل توريد السلع وتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات المساندة لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة واسعة ومتنوعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر قروض سياسات التنمية (التي كانت تعرف فيما مضى بقروض التكييف) تمويلاً سريع الدفع من أجل مساندة إصلاحات السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلدان.

ويتم تقييم المشروعات المقترحة التي تتقدم بها جميع الجهات المقترضة من أجل ضمان سلامة المشروع من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وأثناء المفاوضات التي يتم إجراؤها بشأن القرض، يتفق البنك والجهة المقترضة على الأهداف الإنمائية والنتائج ومؤشرات الأداء وخطة التنفيذ وكذا الجدول الزمني الذي سيجري بمقتضاه تقديم مدفوعات القرض .وبينما يقوم البنك الدولي بالإشراف على تنفيذ كل من القروض التي يقدمها وتقييم ما تحققه هذه القروض من نتائج، تقوم الجهة المقترضة بتنفيذ المشروع أو

البرنامج وفقاً للشروط التي تم الاتفاق عليها. يعمل ما يقرب من ٣٠ في المائة من موظفي البنك الدولي في نحو ١٠٠ مكتب قطري حول العالم، ويقوم على إدارة ثلاثة أرباع القروض القائمة مديرون قطريون يعملون بعيداً عن مكاتب البنك الدولي في واشنطن.

تستهدف المنح تيسير إقامة المشروعات الإنمائية من خلال تشجيع الابتكار والتعاون بين المنظمات ومشاركة أصحاب المصالح المباشرة المتواجدين على المستوى المحلي في المشروعات. وفي السنوات الأخيرة، تم استخدام المنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية--التي تُموَّل مباشرةً أو تُدار من خلال الشراكات-- فيما يلي:

- التخفيف من أعباء الديون التي تثقل كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
- تحسين خدمات الصرف الصحي وإمدادات المياه
- مساندة برامج الحصينات واللقاحات من أجل تخفيض حالات الإصابة بالأمراض المعدية مثل الملاريا.
- مكافحة جائحة فيروس ومرض الإيدز.
- مساندة منظمات المجتمع المدني.
- وضع مبادرات من أجل تخفيض انبعاث غازات الدفيئة.

والجدير بالذكر ان أموال البنك محصنة ذد أي تخفيض في عملة أي عضو إذ تتمتع أمواله بالحماية ولا يتحمل خسارة الصرف، فكلما خفضت دولة سعر صرف عملتها طالبها بدفع تعويضا مساو لنسبة التخفيض لتغطية الخسارة التي تصيب حصة ذلك البلد في البنك.

الفصل الثامن
الاقتصاديات العالمية وتأثرها بنمو الاقتصاد المالي لدى البنوك الدولية

ما هو البنك الدولي:

إننا نعيش في عالم من الثراء بحيث يبلغ الدخل العالمي أكثر من ٣١ تريليون دولار أمريكي سنوياً. في هذا العالم، يصل دخل الشخص العادي في بعض البلدان أكثر من ٤٠,٠٠٠ دولار سنوياً. ولكن في نفس هذا العالم, يعيش ٢,٨ بليون شخص– أكثر من نصف سكان الدول النامية– على أقل من ٧٠٠ دولار أمريكي في العام . ومن هؤلاء, يكسب ١,٢ بليون شخص أقل من دولار أمريكي في واحد اليوم.

نتيجة لذلك يموت ٣٣,٠٠٠ طفل يموتون كل يوم في البلدان النامية.في هذه الدول، تموت أكثر من امرأة كل دقيقة خلال الولادة. ويؤدى الفقر إلى عدم التحاق أكثرمن١٠٠مليون طفل, معظمهم من البنات, بالمدارس.

إن تحدي خفض مستويات الفقر هذه، فيما يستمر عدد السكان في التزايد – بما يقدر بمقدار ٣ بلايين خلال الخمسين عاما القادمة تحد ضخم.

يعمل البنك الدولي على سد هذه الفجوة وتحويل موارد البلدان الغنية من أجل نمو البلدان الفقيرة. وحيث أن البنك هو أحد أكبر مصادر العالم لمساعدات التنمية، فإنه يقدم التمويل الذي يدعم جهود حكومات البلدان النامية

في بناء المدارس والمراكز الصحية, والتزويد بالمياه والكهرباء, ومكافحة الأمراض, وحماية البيئة.

إنه ليس ببنك, بل وكالة متخصصة .إن البنك الدولي ليس "بنكاً" بالمعنى العام. إنه أحد الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة, وهو مكون من ١٨٤ من البلدان الأعضاء المسئولة بصورة مشتركة عن كيفية تمويل المؤسسة وكيفية صرف أموالها. وإلى جانب بقية مجتمع التنمية, يركز البنك الدولي جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية, التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠, والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر .

إن" البنك الدولي" هو الاسم الذي أصبح يستخدم لوصف البنك الدولي للإنشاء والتعمير ,(IBRD) والمؤسسة الإنمائية الدولية .(IDA) وتوفر هاتين المنظمتين قروضاً منخفضة الفائدة , وائتمانات معفاة من الفائدة ومنحاً للبلدان النامية.

ويعمل نحو ١٠آلاف موظف مهني في التنمية من نحو كل دول في العالم في مقر البنك الدولي بالعاصمة وشنطن أو في ١٠٩ مكاتب بالدول.

مساعدات بقيمة ٨,١ بليون دولار أمريكي .تعجز البلدان منخفضة الدخل بصفة عامة عن اقتراض المال من الأسواق الدولية أو يمكنها عمل ذلك بدفع معدلات فائدة مرتفعة. وبالإضافة إلى المساهمات والقروض المباشرة من

ا لدول المتقد مة، تتل قى البـ لدان النامـ ية منـ حا, وقرو ضا بدون فا ئدة ومـ ساعدة فنـ ية من البـ نك ا لدولي لتمكينـ ها من تـ قديم للمـ ساهمات والـ قروض المباشرة ،من البلدان المتقدمة, تتلقى البلدان النامية منحاً وقروضاً معفاة من الفوائد ودعماً فنياً من البنك الدولي لتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية.

وفي حالة القروض، يسمح بفترة ،سداد تصل إلى ٣٥-٤٠ عاماً, مع فترة سماح قدرها ١٠ سنوات.

،في السنة المالية ٢٠٠٢ ،قدمت المؤسسة الإنمائية الدولية ٨,١ بليون دولار أمريكي لتميل ١٣٣مشروعا في ٦٢ دولة منخفضة الدخل.

،يأتي هذا النمط من التمويل ،من القروض بلا فائدة ومنحا يأتي من المؤسسة الإنمائية الدولية, المساعدات الامتيازية . ويقدم حوالي ٤٠ بلداً غنياً المال لهذا التمويل عن طريق المساهمات كل أربع سنوات.

وقد تم التجديد الأخير لموارد المؤسسة في عام ٢٠٠٢ بما مقداره ٩ بلايين دولار أمريكي ،من المانحين و٦,٦ بليون أخرى من موارد البنك. في ذلك الوقت, وافقا لمانحون على الاستخدام المتزايد لمنح المؤسسة – بما يصل إلى ٢١% من الموارد –للمساعدة في التصدي للصعوبات الخاصة, مثل وباء فيروس/ ومرض الإيدز, الذي تواجهه البلدان الأكثر فقرا وتعرضا للخطر.

تشكل قروض المؤسسة الإنمائية الدولية حوالي ربع المسعدة المالية للبنك. وبالإضافة إلى الأموال التي تقدمها المؤسسة، فإن قدرا ضئيلا جدا من دخل البنك يقدم من أعضائه.

١١,٥بليون دولار أمريكي من القروض .تحصل الدول النامية العالية الدخل–التي يستطيع بعضها أن يقترض من البنوك التجارية، وإن كان ذلك بصفة عامة مقابل فوائد عالية جدا– قروضا من البنك الدولي.

وتحظى البلدان التي تقترض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بفترة أكبر للسداد, مما تسمح به البنوك التجارية – ١٥إلى ٢٠ عاماً بفترة سماح من ٣إلى٥ سنوات قبل فترة سداد أصل القرض.

وتقترض حكومات البلدان النامية الأموال من أجل برامج محددة, بما في ذلك جهود تخفيف حدة الفقر, وتقديم الخدمات الاجتماعية, وحماية البيئة, وتشجيع النمو الاقتصادي الذي من شأنه تحسين مستويات المعيشة. وفي السنة المالية ٢٠٠٢, قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضاً بلغت ١١,٥ بليون دولار أمريكي دعماً لحوالي ٩٦ مشروعاً في ٤٠ بلداً.

زيادة رأس المال ينمي البنك الدولي للإنشاء والتعمير معظم أمواله في الأسواق المالية العالمية -٢٣ بليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠٠٢. وبما أن البنك يتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة AAA, فإنه يصدر سندات لجمع الأموال ثم يمرر معدلات الفائدة المتدنية لمقترضيه.

مجموعة البنك الدولي . بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية, تشكل ثلاثة منظمات أخرى مجموعة البنك الدولي .تشجع المؤسسة المالية الدولية استثمارات القطاع الخاص عن طريق مساندة البلدان والقطاعات عالية الخطورة.

وتقدم وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف تأمينات ضد المخاطر السياسية (ضمانات) للمستثمرين في البلدان النامية والمقرضين لها. ويسعى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار إلى تسوية الخلافات الاستثمارية بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضيفة.

البضائع العالمية. قدم البنك الدولي خلال الأعوام القليلة الماضية موارد كبيرة في الأنشطة التي أريد منها إحداث أثر عالمي, ومنها الإعفاء من الدين, وطبق المبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ,تلقى ٢٦ بلداً إعفاءات من الديون, مما سيوفر عليها ٤١ بليون دولار مع مضي الوقت. وسوف يتم استخدام هذه الأموال التي ستوفرها تلك البلدان من إعفاءات الديون في الإسكان, والتعليم, والصحة وبرامج الرفاهية الاجتماعية للفقراء.

وقد التزم البنك الدولي, بجانب ١٨٩ بلداً وعدد كبير من المنظمات , بشراكة عالمية لم يسبق لها مثيل في مكافحة الفقر.

وتحدد الأهداف الإنمائية للألفية أهدافا محددة في مجال التحاق بالمدارس, ومعدلات وفيات الأطفال, وصحة الأم, والأمراض, والحصول على الماء ,بحيث يتم الوفاء بها بحلول ٢٠١٥.

ومن بين شراكات عالمية عديدة أخرى,وضع البنك الدولي دعم مكافحة فيروس/مرض الإيدز على قمة جدول أعماله, فهو الممول الأكبر على المدى الطويل في العالم لبرامج الإيدز.

وتصل التزامات البنك الحالية لمكافحة فيروس/مرض الإيدز إلى أكثر من ١,٣ بليون دولار, تم تخصيص من نصفها للبلدان الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية.

تنوع العمل على الأرض. يشترك البنك حالياً في أكثر من ١٨٠٠ مشروع, في كل قطاع وبلدنا تقريباً.

وتتنوع تلك المشاريع بين تقديم القروض الصغيرة في البوسنة والهرسك وزيادة الوعيب الإيدز في المجتمعات المحلية في غينيا، ودعمت عليم البنات في بنجلادش وتحسين إيصال الرعاية الصحية في المكسيك ,ومساعدة تيمور الشرقية في إعادة البناء بعد استقلالها ,أو الهند في إعادة أعمار غوجارا تبعد الزلزال المدمر.

وبالإضافة إلى مجموعة صغيرة مختارة من الملامح الأساسية للمشروعات، فإن القسم الخاص بالدول و المشروعات على هذا الموقع الكوم بيوتري يوفر الموقع التفاصيل عن عمل البنك في الميدان.

التوجيه الاستراتيجي:

إن تحدي تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يمثل مهمة ضخمة.

على الرغم من الخطوات الواسعة التي اتخذت في العقدين المنصرمين في مجال محاربة الفقر – حيث انخفض عدد الفقراء بواقع ٢٠٠ مليون شخص – إلا أن ١,٢ بليون شخص ما زالوا يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم, في حين يعيش ٢,٨ بليون شخص على أقل من دولارين في اليوم. وعلى مدى السنوات الخمسين القادمة, يتوقع أن ينمو سكان العالم من ستة إلى تسعة بلايين نسمة, ومن هذه الزيادة من يقرب من ٩٥ في المائة في البلدان النامية.

الأهداف:

إن الأهداف الإنمائية للألفية, التي أقرتها ١٨٩ دولة في عام ٢٠٠٢ أثناء انعقاد مؤتمر الألفية للأمم المتحدة, تجسد مستوى غير مسبوق من الإجماع حول ما يلزم لتخفيف حدة الفقرة بصورة مستدامة. وحددت الأهداف غاية معينة يمكن أن يعمل مجتمع التنمية بأكمله– مانحين ومتلقين, على حد سواء – **لتحقيقها:**

١– القضاء على الفقر المدقع والجوع.

٢– تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

٣– تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجتمع.

٤– تخفيض معدل الوفيات بين الأطفال.

٥– مكافحة فيروس الإيدز/مرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض.

٦– كفالة الاستدامة البيئية.

٧- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

اعتباراً من الآن, فإنه يبدو أن الهدف الأول - تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ إلى النصف, وتحسين حصولهم على مياه شرب آمنة- سوف يتحقق. ولكن هذه البيانات تعكس معدلات عالمية, غير أن النتائج الفعلية لن تكون متساوية في أنحاء العالم, وستكون ضعيفة في أفريقيا بصفة خاصة.

يحدد الهدف الأخير, بين أشياء أخرى, أدوار كل من المانحين والمتلقيين.

إن مؤتمرات القمة العالمية التي عقدت في وقت أحدث – ومن بينها المؤتمر الدولي في مونتيري حول تمويل التنمية, والقمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ اللذين عقدا عام ٢٠٠٢ شهدت ظهور نموذج, أدركت البلدان المتقدمة بموجبه الحاجة إلى تخفيض الحواجز التجارية, وزيادة المساعدات, وتخفيف أعباء الديون.

كما يتطلب الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية أيضاً تحركا حقيقياً من قبل العديد من البلدان النامية لوضع سياسات اقتصادية سليمة, وإدارة القطاع العام بطريقة فعالة ومجردة من الفساد. كما يحتاج إلى بيئة تعزز الاستثمار الخاص.

ما هو دور البنك الدولي:

يقوم البنك الدولي بمساندة كل من البلدان المتقدمة والنامية عن طريق تقديم القروض والضمانات والأعمال التحليلية والاستشارية، الإعفاء من الديون، وتعزيز القدرات، ومراقبة وتأييدا عالميا.

تعتمد إستراتيجية البنك الدولي لتخفيف حدة الفقر على بناء مناخ من اسبل لاستثمار بالإضافة إلى الاستثمار في الفقراء.

لقد حددت وثيقة الإطار الاستراتيجي لعام ٢٠٠١ الركيزتين اللتين سيقوم البنك على أساسهما بتوجيه نشاطاته الإقراض والمساعدات وبناء القدرات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: بناء المناخ الملائم للاستثمار والوظائف والنمو المستدام, والاستثمار في الفقراء وتمكينهم من المساهمة في التنمية.

تعتمد الركيزة الأولى على إثبات أن أكثر أنواع التنمية نجاحاً هي تلك التي يقودها القطاع الخاص، ولكن يسهلها نوع الحكومات التي تعمل على خلق وتمكين بيئة تتيح إقامة مشاريع وأنشطة اقتصادية, وتوفير البنية التحتية ورأس المال البشري, بالإضافة إلى نظام قانوني وقضائي ملائم. أما الركيزة الثانية، فإنها تعكس أهمية الصحة والتعليم وتقليص إمكانيات التعرض للصدمات, إذا كان السكان الفقراء سيشاركون ويساعدون في إيجاد الفرص الاقتصادية.

سبعة مجالات رئيسية. في بداية عام ٢٠٠٣, قامت إدارة البنك بتحديد سبعة مجالات للتركيز عليها بشكل خاص: التعليم للجميع, فيروس الإيدز/ مرض الإيدز, صحة الأم والطفل, إمدادات المياه ووسائل تعزيز الصحة العامة, مناخ الاستثمار والتمويل, التجارة, والبيئة المستدامة.

إن هذه المجالات- التي تم تحديدها على أنها ذات أهمية جوهرية في جميع المناطق التي تتلقى تمويلاً من البنك- هي تلك التي يسعى البنك إلى زيادة درجة التأثير فيها على المدى القريب. وهذا يعني المزيد من وضع برامج

لبناء القدرات, وتعجيل العمليات, ويعني أيضا تمويلاً تقليدياً وتمويلاً عن طريق المنح.

عندما تم تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام ١٩٤٤, لم تكن "التنمية" فكرة تخطر على البال. كانت المهمة الرئيسية للبنك الدولي حينذاك أعمار أوروبا. وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأ تطبيق المبدأ القائل بأن تعمل البلدان الغنية على تحسين المستويات المعيشية في البلدان الفقيرة. وفي العقود التالية لتلك الفترة تطور فهم المجتمع الدولي للعلاقات بين تخفيف حدة الفقر والنمو الاقتصادي لتشمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمشاركة, والتمكين, والحكم.

من الواضح بصورة جوهرية أن النمو الاقتصادي وحده لا يعمل بالضرورة على تخفيف حدة الفقر .

في عام ٢٠٠٠, قام البنك الدولي بنشر دراسة رائدة عن الفقر. لقد سعت هذه الدراسة, التي نشرت تحت عنوان أصوات الفقراء, إلى الكشف عن أسباب وآثار الفقر العالمي من خلال الوصول إلى الفقراء أنفسهم, حيث قدم ٦٠,٠٠٠ رجل وامرأة في ٦٠ بلداً روايات شخصية مفصلة عن حقائق العيش مع الفقر وعما يحتاجه الفقراء لتحسين حياتهم. وقد أظهرت الدراسة مدى علاقة الفقر المتداخلة بشكل أساسي مع العناصر الأخرى للتنمية البشرية – الصحة, التعليم, المشاركة في الحكم, على سبيل المثال – وإلى أي مدى يلعب الفساد وإعداد البرامج غير الفعالة دورا.

لقد تم إجراء دراسة أصوات الفقراء لدعم تقرير التنمية العالمية لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ حول "محاربة الفقر", وكان لها تأثير على الكثير من التغيرات الأخيرة في الطريقة التي يعالج بها البنك الدولي عملياته. وقد تم تلخيص البرنامج الجديد لمحاربة الفقر في التقرير كما يلي:

زيادة الفرص, مما يعني دعم النمو الاقتصادي العادل, وإمكانية الوصول إلى السوق, وتوصيل الخدمات الاجتماعية للفقراء.

التمكين, وهذا يعني شمول الفقراء, ومشاركتهم, كما يعني خضوع الحكومة للمساءلة والشفافية.

الأمن, وهو يتعلق بتقليل المخاطر التي يتعرض لها الفقراء- سواء أكانت صدمات اقتصادية أو مرض أو كارثة طبيعية أو عنف.

التنمية التي تهتم بالمجتمعات. من أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة أن الفقر يتعلق بأمور تفوق كثيراً مجرد الافتقار إلى الدخل. إن الفقر يعني عدم التمتع "بصوت" للتأثير على القرارات الرئيسية التي تؤثر على حياة الفقراء, أو التمثيل في المؤسسات السياسية على صعيدي الولاية والوطن.

وقد أدى ذلك إلى التركيز المتزايد على "التنمية التي تهتم بالمجتمعات المحلية": مشاريع تمنح مجموعات المجتمع المحلي سلطة ورقابة أكبر على الأموال والموارد على الصعيد الوطني – وبالتالي تصون المجتمع من الفساد – كما تمنحه "صوتاً" أكثر قوة داخل المؤسسات. وتشمل الأمثلة على ذلك ما يلي: تمويل لجان التعليم بالمجتمعات المحلية في المناطق الريفية في كل من

السلفادور وغواتيمالا وهندوراس, حيث يقوم الآباء أنفسهم بإدارة أموال المدارس, وضمان حضور الطلبة, وتوظيف المعلمين ومراقبة أدائهم الوظيفي.
برنامج للنهوض بالأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان في أربع مدن في أمريكيا اللاتينية – مدينة غواتيمالا, كاراكاس, ساوباولو, وريسيفي – حيث تعمل جمعيات الأحياء ومنظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية والمؤسسات التجارية الخاصة على تحسين أوضاع الإسكان والخدمات المحلية لتحقيق صحة أفضل للمجتمعات المحلية وتخفيض معدلات الجريمة.

ما زال النمو والاستثمار العام والخاص متزايد, بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية, يعتبران من الأمور الجوهرية في تخفيف حدة الفقر. بوجه عام, فإن إمكانية الوصول على خدمات بنية تحتية حديثة ومحسنة تعمل على تحسين النتائج الصحية والتعليمية, مما يسهم في تخفيض معدلات وفيات الأطفال نتيجة الأمراض التي تحملها المياه, وفي الحد من أمراض الجهاز التنفسي وفي إتاحة الوصول إلى المدارس والمستوصفات بشكل أسهل.

يتوقف التقدم على العمل المتزامن في قطاعات متعددة:

- في بيرو, يزيد نمو الدخل في الأسر التي يتاح لها الوصول إلى البنية التحتية بنسبة ٤٥ بالمائة عن الأسر المعيشية التي تفتقر إلى تلك الخدمات.

- في المناطق الحضرية في نيكاراغوا, انخفضت معدلات وفيات الأطفال بواقع ٥٠ بالمائة في المجتمعات التي تم فيها تحسين الوصول إلى شبكات المجاري.
- في المغرب, تضعفت معدلات التحاق البنات في المدارس في المناطق التي تتوفر فيها طرق مرصوفة.

وإذا أخذنا في الاعتبار المقدار الضخم من الاحتياجات والحجم المحدود للموارد المتوفرة لدى البنك, فإن التحدي يكمن في توظيف جميع مصادر التمويل. و بالتركيز على الإصلاحات المتعلقة بالسياسات وبناء القدرات وعمليات استثمار منتقاة, فإن احتمال إدخال أنواع أخرى من التمويل سوف يزداد.

إطار التنمية الشامل تعتمد الانتقائية داخل البلدان بدرجة كبيرة على أولويات التنمية في كل بلد. إن مفهوم إطار التنمية الشامل, الذي أوضح البنك تفصيلاته, والذي يتزايد عدد الجهات التي تتبناه في مجتمع التنمية الأكبر, يعمل على تعزيز جميع العمليات.

تتمثل المبادئ الأساسية لإطار التنمية الشامل فيما يلي: ملكية البلد للإطار, رؤية وإستراتيجية شمولية على المدى البعيد, وشراكة إستراتيجية فيما بين أصحاب المصالح, والتركيز على المساءلة فيما يتعلق بنتائج التنمية.

وسواء أكان الأمر يتعلق بكيفية الاستثمار في الفقراء وتمكينهم من المشاركة في التنمية, أو في كيفية بناء المناخ المناسب للاستثمار والوظائف والنمو

المستدام, فإن النجاح يكون مرجحاً عندما تكون المسؤولية استخدام وتفعيل المساعدة الأجنبية في يد البلدان المتلقية المساعدة نفسها. وفي الوقت الحاضر, يقوم المقترضون, وليس البنك, بوضع برامج التنمية, بينما يقوم البنك بدور استشاري.

إن إطار التنمية الشامل يعمل على توجيه برنامج التنمية لدى كل بلد, بمراعاة جميع أوجه التنمية – الاجتماعية, الهيكلية, البشرية, المتعلقة بالحكم, والبيئية, بالإضافة إلى الناحية الاقتصادية والمالية. ويجب أن تحصل البرامج على دعم جميع أصحاب المصالح– المجتمع المدني والقطاع الخاص بنفس القدر كالحكومة والمانحين.

بالنسبة للبنك, يسمح إطار التنمية الشامل على التمكين من إنجاز عمليات منتقاة لإحداث الحد الأقصى من التأثير, كما يعمل على توفير الإطار الخاص باستراتيجيات المساعدة القطرية, وهي الاستراتيجيات التي عادة ما تغطي فترة ثلاث سنوات وتوضح الخطوط العريضة لبرنامج البنك المتعلق بالإقراض وعدم الإقراض بالنسبة لكل بلد. وفي حالة البلدان الأكثر فقراً, فإن استراتيجيات المساعدة القطرية وجميع المساعدات – بما فيها تخفيف الديون عندما يكون ذلك خياراً – هي حالياً مرهونة بقيام الحكومات المتلقية بإعداد وثائق استراتيجيات لتخفيف حدة الفقر تكون بعيدة الأمد وتركز على الفقر وتنطوي على المشاركة.

استراتيجيات القطاعات:

إن أي إطار إرشادي مخصص للمساعدة لا ينطبق على كل بلد بمفرده فقط, بل على كل قطاع الأخص. إن الاستراتيجيات القطاعية تساعد على تشكيل أسلوب وأنشطة البنك في قطاع أو مجال موضوعي معين, حيث تعمل على تحديد الجوانب الضعيفة نسبياً في أداء بلدٍ ما للاهتمام بها عند ترتيب الأولويات. ويتم إنجازها – وتنقيحها كل ثلاث سنوات – بعد مشاورات موسعة ومتاحة بشكل متزايد للمشاركة فيها عن طريق الإنترنت أيضاً. يجري حالياً استعراض إستراتيجية قطاع النقل داخل المدن.

قدم البنك مؤخراً إستراتيجيات جديدة للقطاعات حول الغابات, موارد المياه, التنمية الريفية, البيئة, الجنس, تكنولوجيات المعلومات والاتصال, وتنمية القطاع الخاص.

تتوفر استراتيجيات إضافية حول القطاعات التالية:

محاربة الفساد التعليم:

الحكم وإصلاحات القطاع العام:

- الصحة, والتغذية والسكان (أنظر أيضاً إستراتيجية فيروس الإيدز/مرض الإيدز لأفريقيا)
- التعدين (استراتيجيات إقليمية)
- الحكومات الحضرية والمحلية

- إدارة موارد المياه
- التعاون مع البلدان

اليوم تقوم البلدان نفسها, وليس البنك, بتسيير خطة عمل برامجها بدعم فني من كوادر البنك الدولي.

إن المعايير الرئيسية التي توجه اختيار البنك لنشاطاته عبر البلدان هي الفقر ومستوى الأداء, حيث يركز البنك إقراضه في البلدان التي تكون فيها البيئة المناسبة والسياسات المناسبة لتفعيل المساعدات, وكذالك يكون للبنك دور فعّال أكثر.

ويتوقف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – أو استخدام أي مساعدة بفعالية – على قوة وشمول الإستراتيجية التنموية لكل بلد ودرجة التزامها بالتنمية.

والملكية القطرية مبدأ جوهري في إطار التنمية الشامل للبنك وهو الذي يوجه العلاقة بين البنك وعملائه. و يجب بناء كل إستراتيجية على أساس سياسات جيدة وعمل مؤسسي وحكم سليم, تدعمها جميعاً مستويات متزايدة من مساعدات التنمية والشراكة الدولية التي شملها التحسين.

تبين إستراتيجية المساعدة القطرية بشكل مفصل الشراكة بين البنك وكل بلد مقترض. وتحدد إستراتيجية المساعدة القطرية, والتي تغطي عادة فترة ثلاث سنوات, مستوى ومكونات المساعدة المقدمة على أساس الاحتياجات ومستوى أداء مجموعة المشروعات.

برامج الإقراض:

في البلدان المنخفضة المؤهلة لتلقي منح وائتمانات دون دفع فائدة من المؤسسة الإنمائية الدولية, يجب تجميع مبادئ إطار التنمية الشامل في وثيقة إستراتيجية لتخفيف حدة الفقر قبل الشروع في إعداد أي برنامج مساعدة من قبل البنك. ومنذ عام ١٩٩٩, يتطلب الأمر تقديم وثائق إستراتيجية لتخفيف حدة الفقر – يجب أن تضع مسألة هذا الهدف في صميم أي خطة تنمية, وأن تشرك جهات فاعلة مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني بدرجة كافية – للحصول على التمويل والمساعدات الأخرى, وللنظر في إلغاء الديون, إذا كان ذلك ملائما. وحيث أن مسألة تخفيف حدة الفقر لا تزال قضية خطيرة في معظم البلدان متوسطة الدخل (٧٧٠ كيلوبايت, ملف PDF), فإن البنك, من خلال قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير, له دور. ويعني هذا غالباً, العمل لخلق مناخ استثماري يحتمل بدرجة أكبر أن يقدر على اجتذاب رأس المال الخاص ويساعد في تأسيس برامج إنفاق اجتماعي فعالة ومنصفة وموجهة لبناء رأسمال بشري و توفير المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية.

تعيش نسبة كبيرة من فقراء العالم في بلدان متوسطة الدخل , وهي تلك التي تستطيع الوصول بصفة عامة إلى أسواق رأس المال العالمية, رغم أنها محدودة ومتقلبة غالباً.

المساعدة غير الإقراضية:

يتلقى المقترضون قروضاً ومساعدات غير إقراضية على السواء للمشاريع, التي يتم تحديدها لدعم جهودهم التنموية.

وتوضع خطة العمل الاقتصادي والقطاعي لتوفير فهم كامل لمشاكل المقترض التنموية, ولمدى الحاجة إلى التمويل الخارجي ومدى إتاحة هذا التمويل, والإطار التحليلي لتقييم استراتيجيات التنمية ونشاطات مساعدات البلدان المانحة. وأحد الأهداف الهامة للعمل الاقتصادي والقطاعي هو التحديد المسبق للمشاريع ذات المردود العالي والتي يستفيد منها الفقراء بشكل مباشر.

يوفر العمل الاقتصادي والقطاعي للبنك الأساس التحليلي لتوجيهات أو سياسات البنك وللنفقات العامة – ولإعداد المشاريع والعمليات الأخرى. وتشكل المنح جزءاً أساسياً من العمل التنموي للبنك.

وإضافة للمنح المقدمة من خلال المؤسسة الإنمائية الدولية, يقوم البنك بإدارة حوالي ١٢ من برامج المنح إلى جانب حوالي ٨٥٠ حساب ائتمان من المانحين, ويقوم بصرف ما يزيد على بليون دولار سنوياً.

تتوفر المساعدات الطارئة بعد وقوع كارثة طبيعية أو أي حدث له أثر بالغ على الاقتصاد ويتطلب استجابة سريعة.

ويمكن أن تأخذ هذه المساعدة عدة أشكال. فبوسع البنك, مثلاً, إعداد إستراتيجية للانتعاش الاقتصادي أو إعادة هيكلة محفظة قروض دعماً لجهود الإنعاش.

كما أن البنك يقدم قروض إنعاش عاجلة, وقد قدم البنك مؤخراً, على سبيل المثال, ١٦٠ مليون دولار لأثيوبيا وملاوي وزامبيا للمساعدة في إنعاشها بعد الجفاف. كما قدم البنك حوالي ٦٠٠ مليون دولار للهند لدعم جهود إعادة الإعمار في أعقاب الهزة الأرضية التي وقعت في غوجرات في يناير (كانون الثاني) ٢٠٠١.

كما يصمم البنك مشاريع لإدارة الكوارث– كما هو الحال مثلا في تطبيق إجراءات الوقاية من الفيضانات وإجراءات منع حرائق الغابات. ومنذ عام ١٩٨٠ وافق البنك الدولي على ما يزيد على ٥٠٠ عملية تتعلق بالكوارث بتكلفة بلغت ٣٨ بليون دولار.

منع النزاعات, وإعادة الأعمار بعد وقوع نزاعات مسألتان حيويتان تخفيف حدة الفقر.

أصبح دور البنك في هذا المجال أكثر اتساعاً بكثير من أعمار البنيات الأساسية في أعقاب الحروب. ويشمل هذا الدور الآن العمل للإنعاش الاقتصادي وبناء القدرات وتنمية المجتمعات المحلية وإزالة حقول الألغام وإلغاء تعبئة ثم إعادة دمج المقاتلين السابقين, وإعادة دمج اللاجئين.

- خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٢ وحدها وقع ٥٦ نزاعاً مسلحاً رئيسيا في ٤٤ موقع مختلف من العالم أدت إلى تفاقم حدة الفقر وعرقلة جهود التنمية. تشل المبادرات التي تم إطلاقها مؤخراً استجابة للنزاعات:

- دعم إعادة تأهيل الإدارة العامة, وتعزيز التعليم, وإعادة بناء البنية التحتية في أفغانستان (٣٦٨ مليون دولار).

- إنفاق ٤٥٤ مليون دولار على برنامج متعدد القطاعات لإعادة التأهيل والأعمار في جمهورية الكونغ والديمقراطية لمساعدة هذا البلد في تحسين الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي وإعادة بناء البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز قدرة الحكومة على إعداد وتنفيذ برامجها التنموية.
- دعم عمليات إلغاء تعبئة وإعادة دمج المقاتلين السابقين في بلدان مثل كمبوديا وتشاد وجيبوتي وأثيوبيا وموزمبيق وسيراليون ومنطقة البحيرات العظمى وإعادة دمج المشردين في أذربيجان وليبيريا وروا ندا وسيراليون.
- دعم برامج إزالة الألغام في أذربيجان والبوسنة وكرواتيا وأثيوبيا طبقاً لتوجهات البنك بخصوص تمويل عمليات إزالة الألغام.

إضافة لمنح المؤسسة الإنمائية الدولية, والمنح من الجهات المانحة المتعددة التي يديرها البنك, وآليات دعم خاصة أخرى, فإن صندوق مساعدات ما بعد النزاعات عمل على إتاحة المنح النقدية – ٥٣ مليون دولار من المنح استفاد منها ٤٨ بلداً منذ عام ١٩٩٧ وشمل ذلك:

في أفغانستان تم وضع إستراتيجية للأعمار بمشاركة الأفغان ومساهمين آخرين, وبرنامج لتمكين المجتمعات المحلية وبرنامج أولوية للدعم القطاعي العاجل.

إعادة تأهيل القطاع الصحي في الصومال , ونفذه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر.

- دعم متجدد لبرنامج الصحة العقلية (Travnik) في البوسنة لمعالجة الآثار النفسية الاجتماعية للنزاع.
- إعادة تأهيل محطات الاتصال الريفية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد أدى التركيز على برامج العمل التي تدفعها الدول إلى تركيزٍ موازٍ على بناء القدرة التنموية داخل هذه البلدان. إن تغيير الفكري حول التنمية – ليصبح أكثر شمولاً ومدفوعاً من البلدان نفسها، وليكون قابلاً للمسائلة والقياس – يتطلب مقدرة لم تكن غالباً متوفرة من قبل. ويجري استخدام المزيد من مصادر البنك لتطوير القدرة داخل البلدان لإدارة تنميتها بنفسها.

هذا هو أحد أنواع "المشاركة في المعرفة" الذي أدى إلى طرق جديدة في العمل – نشاطات مشاركة يصبح فيها موظفون حكوميون وممثلون لمنظمات غير حكومية ومنظمات من القطاع الخاص وزملاء لهم من حكومات البلدان المانحة, جزءاً من فريق يتشارك المعرفة والمعلومات, ويصبح بذلك قادراً على بناء برامج تملكها وتلتزم بها الحكومة بشكل حقيقي.

لقد أخذ البنك بشكل متزايد يضيف إلى هذه الجهود مستخدماً طائفة من البرامج الجديدة التي تستند إلى التكنولوجيا. فهناك مثلاً الشبكة العالمية للتعليم من أجل التنمية التي استطاعت الوصول إلى ٤٥,٠٠٠ مشارك من القطاعين

العام والخاص عام ٢٠٠١. كما تقدم بوابة التنمية أيضاً مدخلاً فريداً للوصول إلى المعلومات – التي تشمل تفاصيل عن ٣٠٠,٠٠٠ نشاط تدعمه الجهات المانحة تنفيذها وينفذ في جميع أنحاء العالم. وقد أعد معهد البنك الدولي عدداً من البرامج الموضوعية, التي تهدف إلى تعزيز القدرة.

ودعم البنك أيضاً شبكة التنمية العالمية التي تربط مؤسسات الأبحاث في البلدان المتقدمة والنامية وتعمل على سد الفجوات عند بحث برنامج العمل لتخفيف حدة الفقر. وتقوم الجامعة الأفريقية الكومبيوترية بالعمل مع الجامعات الأفريقية وتساعدها في رفع مستواها وبناء ما تملكه القارة من القوى البشرية المدربة.

وفي الميدان التكنولوجي, يدعم برنامج المعلومات من أجل التنميةInfoDev النشاطات الريادية الصغيرة المصممة لسد الفجوة في المعرفة بالتكنولوجيا الرقمية. وتقوم شبكة ربط العالم من أجل التنمية بوصل طلاب ومدرسي المدارس الثانوية في البلدان النامية بنظرائهم في البلدان الصناعية وتساعد الطلاب والمدرسين إلى إدخال التكنولوجيا في مناهجهم.

محاربة الفساد:

الحكم: لكي يستخدم التمويل الخارجي بشكل فعال في تخفيف حدة الفقر, يجب أن تتم إدارة الجهد بأمانة وشفافية ومنذ عام ١٩٩٦, بدأ البنك ما يزيد على ٦٠٠ من برامج مكافحة فساد ومبادرات الإدارة في ١٠٠ بلد تقريبا يتعامل معها للبنك.

وقد تم تحديد تعامل البنك في هذا الموضوع في وثيقة إستراتيجية الإدارة والقطاع العام ، إصلاح المؤسسات العامة وتعزيز الإدارة:

إستراتيجية البنك الدولي:

يحوي ما يقرب من ربع المشاريع الجديدة الآن عنصري الإنفاق العام والإصلاح المالي.

في حين خصصت نسبة ٠,٦% من المبالغ التي أقرضها البنك عام ١٩٨٠ لمشاريع تدعم إصلاحات رئيسية للقطاع العام, فقد قفزت هذه النسبة في السنة المالية ٢٠٠٠ إلى ١٦%. وقفزت حصة المشاريع الجديدة التي تحوي عنصري الإنفاق العام والإصلاح المالي من ٩% في السنة المالية ١٩٩٧ إلى ٢٣% في السنة المالية ٢٠٠٠.

خلال ذلك, زادت حصة قروض التعديلات, والتي تحوي عناصر لمكافحة الفساد أو الشفافية المالية من ٨% في السنة المالية ١٩٩٨ إلى ما يقدر بـ ٥٠% في السنة المالية ٢٠٠٠. من بين الأمثلة على مشاريع مكافحة الفساد الحديثة:

- دعم إصلاحات ضريبية في كولومبيا وفنزويلا.
- إصلاحات قضائية في سلوفاكيا.
- إصلاحات تنظيمية في روسيا وأوكرانيا.
- إصلاحات إدارية وخدمة مدنية في تنزانيا واليمن.
- إصلاحات حكومية واسعة في لاتفيا وكمبوديا.
- إصلاحات في الإدارة المالية والإنفاق العام في بوركينا فاسو وغانا ومالاوي.

إضافة لذلك, قام البنك بإجراء تحليلات لبلدان محددة – بما في ذلك دراسات حول الفساد ودراسات تتبع حركة أموال الإنفاق ودراسات حول المسئولين العامين – في ألبانيا والأرجنتين وكمبوديا وجورجيا ولاتفيا ورومانيا وسلوفاكيا والإكوادور وأوغندا.

محاربة الفساد في المشاريع التي يمولها البنك. بموجب إستراتيجية مكافحة الفساد لعام ١٩٩٧, تبنى البنك أحدث الطرق في الرقابة الداخلية والتي تستخدم الآن في المؤسسات المالية على نطاق واسع, حيث يقوم البنك الآن بتقييم المخاطر الرئيسية إضافة إلى تدقيق الرقابة الداخلية ومراقبة التقيد بالأنظمة. ولتسهيل عملية التبليغ عن الفساد من قبل الموظفين وأشخاص آخرين, فقد خصص البنك خطاً هاتفياً دولياً ساخناً يعمل على مدار الساعة وهو: ١٨٠٠٨٣١٠٤٦٣, ولا يتطلب إفصاح المبلغ عن هويته.

وقد أدت تحقيقات البنك بحلول شهر سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ إلى فرض حظر دائم على ٧٢ مؤسسة وفرداً من الدخول في أي عقود يمولها البنك مستقبلاً. والبنك الدولي هو أول بنك تنمية متعدد الأطراف ينشر في موقعه على شبكة الإنترنت أسماء المؤسسات والأشخاص الذين أدينوا بارتكاب نوع من الاحتيال أو الفساد.

العمل مع الشركاء:

يشارك البنك الدولي في ٢٣٦ شراكة إقليمية ودولية لا يعرف العديد من المشكلات، التي تواجهها مختلف البلدان اليوم, أية حدود. ولهذا السبب, قام المجتمع الدولي ببذل الجهود المتصلة لمكافحة المرض والتدهور البيئي وإزالة عوائق التجارة والمعرفة.

وتعكس الانتقائية على المستوى العالمي أولويات البنك في مجال خدمته للصالح العام: الأمراض المعدية, البيئة, التجارة والتكامل, الإعلام والمعرفة, وإقامة البناء المالي الدولي. ويعمل البنك الدولي في بلدان منفردة أو على الصعيد الإقليمي, مع مؤسسات دولية وجهات مانحة أخرى, ومع القطاع الخاص والجمعيات المدنية, والروابط المهنية والأكاديمية.

شراكات عالمية:

يعتبر برنامج مكافحة مرض عمى الأنهار أحد أكثر الشراكات متعددة المانحين نجاحاً في تاريخ التنمية القصير. حال برنامج مكافحة مرض Onchocerciasis بنجاح دون انتقال هذا المرض وقضى تقريبا على مرض العمى النهري في منطقة تضم ١١ بلدا ويسكنها ٣٥ مليون نسمة. وأنشئت هذه الشراكة العريضة عام ١٩٧٤ وتضم اليوم مثلين من حوالي ٣٠ بلداً أفريقياً, بالإضافة إلى شركة ميرك للصناعات الدوائية وغيرها من الشركات الخاصة, كما يضم ١٠ منظمات غير حكومية بالإضافة إلى ٢٧ جهة مانحة, والوكالات الراعية له, وهي البنك الدولي, منظمة الصحة العالمية, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية. ولم تقتصر إنجازات

البرنامج على منع حدوث ما يقدر بـ ٦٠٠,٠٠٠ حالة من حالات العمى, بل إنه نجح أيضاً في تحرير آلاف الفدادين من الأراضي الزراعية.

من الأمثلة الأخرى على العمل العالمي المشترك, نجد المجموعة الاستشارية من أجل الأبحاث الزراعية الدولية, وهي شبكة من مراكز البحث العلمي أنشأت خلال السنوات الثلاثين الماضية وعززت تحسينات كبيرة في المحاصيل الزراعية في البلدان النامية, مما أحدث وقعاً كبيراً على التغذية والفقر في المناطق الريفية. وقد نجحت هذه المراكز في إنتاج أكثر من ٥٠٠ نوع من الحبوب, التي تتم زراعتها حالياً في البلدان الفقيرة, وساعدت في زيادة متوسط غلات الحبوب المستهدفة بنسبة ٧٥ في المائة على مدى ثلاثة عقود.

تشمل الشراكات الرئيسية الأخرى :

- صندوق البيئة العالمية.
- الشراكة الدولية للمياه.
- صندوق الكربون الأولي.
- التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتحصين.
- برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز.
- برنامج مكافحة مرض الملاريا.

كان من شأن إقرار أهداف التنمية في الألفية عام ٢٠٠٠, ترسيخ دعائم إحدى أكبر الشراكات العالمية على مر العصور وسلط الضوء على سبعة أهداف محددة لتخفيف حدة الفقر والجوع والمرض والأمية. أما الغاية الثانية –

وهي "تطوير شراكة عالمية من اجل التنمية" – فتحدد الوسائل الكفيلة بتحقيق الغايات السبع الأخرى.

تم الإجماع خلال مؤتمر التمويل من أجل التنمية, الذي عقد بمدينة مونتيري المكسيكية في مارس (آذار) ٢٠٠٢, حول شراكة جديدة فيما بين البلدان النامية والمتقدمة, على أن تتحمل الدول النامية بموجبها مسؤولية برامجها الإنمائية وترسم السياسات التي من شأنها وضع هذه البلدان على المسار الصحيح نحو تحقيق غايات الألفية للتنمية. كما أن الوكالات الثانية والمتعددة الأطراف سوف تعمل معاً في دعم البلدان النامية وتهيئة بيئة عالمية تسفر عن تخفيف حدة الفقر وتحقيق النمو المنشود.

البنك الدولي جزء من شراكة التعليم للجميع. من بين المبادرات العالمية الآخذة في البزوغ حول مبادرة التعليم للجميع، التزام قطعه المجتمع الدولي على نفسه خلال منتدى التعليم العالمي (السنغال ٢٠٠٠) لتحقيق هدف التعليم "لكل مواطن في كل مجتمع". وقد واتفقت الجهات المانحة في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٢ على مساعدة سبع دول نامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية – بوركينا فاسو, غينيا, غيانا, هندراوس, موريتانيا, نيكاراغوا, النيجر – على جعل خططها التعليمية حقيقة واقعة. ويجري العمل الآن مع هذه البلدان على بناء القدرات المطلوبة وسد فجوة مالية تقدر حالياً بحوالي ٤٠٠ مليون دولار على

مدى السنوات الثلاث القادمة (٢٠٠٥-٢٠٠٣). وهذه البلدان هي المجموعة الأولى من البلدان النامية المستفيدة من مبادرة المسار السريع لمبادرة التعليم للجميع.

سوف يساعد التمويل الممنوح لأول مجموعة من سبعة بلدان على توفير التعليم لحوالي ٤ ملايين ولد وبنت من غير القادرين في هذه اللحظة على الذهاب إلى المدارس الابتدائية. بالإضافة إلى ذلك, فإن أعداداً كبيرة من المتسربين من المدارس ستتاح لهم الآن الفرصة لإكمال تعليمهم الأساسي. كما أن التمويل يشمل أيضاً تدريب المعلمين ودفع رواتبهم, بناء مدارس جديدة ومساعدة أنظمة التعليم المتلقية لهذه المساعدات على الاستجابة لمكافحة فيروس ومرض الإيدز, ويضع خطوات أخرى على مسارها الصحيح لضمان جودة التعليم الابتدائي لجميع الأطفال. وجدير بالذكر أن شراكة "التعليم للجميع" هي تحالف ذو قاعدة عريضة من الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات دولية مثل اليونسكو والبنك الدولي.

تنسيق المساعدات:

يعمل البنك الدولي مع جهات مانحة أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف ومع مجموعة صغيرة من البلدان النامية من أجل تحسين تنسيق سياسات وممارسات المساعدة.

.حول العالم هناك ما يزيد على ٦٣,٠٠٠ مشروع إنمائي تموله جهات مانحة, وكل مشروع من هذه المشاريع تحكمه متطلبات لا تعد, وتوجيهات وإجراءات يقصد منها حماية المشروع وضمان وصول المساعدات إلى الفقراء.

وجدت دراسة أجرتها الأمم المتحدة أن ١,٥٠٠ مشروع يجري تنفيذها في بوركينا فاسو وحدها, وأن ما يصل إلى ٨٥٠ مشروعاً يجري تنفيذها في بوليفيا.

بيد أن متطلبات إعداد تقارير بيئية متعددة ومراجعات حسابية للمشاريع ودراسات تقديرية للاحتياجات وتقديمها لكل جهة مانحة قد تربك حكومات البلدان النامية, التي تكون مواردها عادة غير كافية. فعلى سبيل المثال:

افي مشروع تحريجي في فيتنام استغرقت عملية شراء خمس مركبات ١٨ ،شهراً وتطلبت ١٥٠ موظفاً حكومياً, وذلك بسبب خلافات نشبت بين وكالات المساعدة حول سياسات الشراء.

افي بوليفيا, قدمت خمس جهات مانحة الدعم لمسح استهدف قياس التغييرات في مستويات الفقر على صعيد الأسرة المعيشية, إلا أن كلاً من هذه الجهات طلبت الحصول على تقارير مالية وفنية منفصلة. وقد وجدت الموظفة الحكومية المعينة للعمل في المشروع أنها قضت حوالي نصف وقتها في معالجة متطلبات المانحين, قبل أن تشرع فعلاً في إجراء المسح.

في تنزانيا, تبين للمسئولين في قطاع الصحة أن العدد الكبير من المشاريع نفسه وما صاحبه من متطلبات لاستضافة البعثات وإعداد التقارير كان ببساطة فوق قدراتها الإدارية.

لقد بينت التجارب أنه يمكن تحسين وتعزيز القدرات في البلدان النامية بسرعة عندما تنجح الجهات المانحة في تنسيق نشاطاتها والتوفيق بين إجراءاتها بصورة أفضل وقد بدأ تنفيذ برامج تجريبية في كل من جامايكا وإثيوبيا وفيتنام.

العمليات:

يوفر البنك الدولي الأموال بأسعار فائدة منخفضة, أو بدون فائدة, أو في شكل منح لبلدان لا تستطيع الوصول إلى الأسواق الدولية, أو تصل إليها ولكن ذلك لا يكون مواتيا.

إن البنك الدولي هو مجرد إحدى الجهات العديدة التي توفر الأموال للبلدان النامية، فيمثل تمويله ٧ بالمائة من التدفقات الرأسمالية. ويتكون بقية التمويل – حوالي ٩٣ بالمائة – من عدد من المصادر، أكبرها استثمار القطاع الخاص والمساهمات والقروض الثنائية.

وفي العقدين الأخيرين انخفض الإنفاق الحكومي، بينما ارتفع إنفاق القطاع الخاص. ومع ذلك, فإن أموال القطاع الخاص محدودة أيضا, وخصوصاً في أوقات الانكماش الاقتصادي, كما أنها غير متاحة تقريبا للبلدان لأكثر البلدان فقرا.

تمويل التنمية:

يوفر البنك الدولي عددا من مختلف أنواع التمويل لمشاريع تستهدف تخفيف حدة القفر وتسهيل الأهداف الإنمائية للألفية. ويشمل ذلك قروضاً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وائتمانات ومنح من المؤسسة الإنمائية لدولية. ويوجد أيضا عدد من آليات المنح الأخرى. ويتم تحديد نوع التمويل الذي يتاح لأي بلد نامٍ حسب مستوى حاجة ذلك البلد.

يتم تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير, المصنف من الفئة AAA, عن طريق بيع سندات البنك الدولي. وفي السنة المالية ٢٠٠٢, تمكن البنك من جمع ٢٣ بليون دولار أمريكي في الأسواق المالية، إلا أنه يختلف عن أية مؤسسة مالية في أنه لا يعمل من أجل تعظيم أرباحه, بل إنه يستخدم تصنيفه الائتماني الرفيع لتمرير الفائدة المنخفضة التي يدفعها إلى عملائه في البلدان النامية.

المقترضون من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. تتكون هذه الفئة بصفة عامة من البلدان ذات الدخل المتوسط. ويوفر البنك القروض وفقاً لشروط قريبة من تلك السائدة في السوق, ولكن بتواريخ استحقاق أطول, إلى بلدان يقل نصيب الفرد فيها من الدخل عن ٥,١٨٥ دولاراً. ويتمتع أولئك المقترضون عادة ببعض القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال الخاص. ويسهل البنك أساسا الوصول إلى رأس المال بمقادير كبيرة, وبشرط أفضل, وبتواريخ استحقاق أطول, وبطريقة أكثر استدامة مما يوفره السوق.

إن ٧٥ بالمائة من أفقر سكان العالم – وهم أولئك الذين يعيشون على دولار أمريكي واحد فياليوم – في بلدان تحصل على قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

يشترط البنك استخدام الأموال التي تقترضها الحكومات في برامج محددة – مثل تخفيف حدة الفقر أو إيصال الخدمات الاجتماعية أو حماية البيئة أو النمو الاقتصادي.

وتستفيد البلدان, التي تقترض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير, من فترات سداد أطول من تلك المتاحة لها فيما لو قامت بالاقتراض من البنوك التجارية, حيث تتراوح تلك الفترة من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة مع فترة سماح تصل إلى ٣–٥ سنوات قبل أن يبدأ سداد القرض الأصلي. وفي السنة المالية ٢٠٠٢, قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضاً بلغ مجموعها ١١,٥ بليون دولار لدعم ٩٦ مشروعاً في ٤٠ بلداً.

والجدير بالذكر أن القروض التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير (والإئتمانات التي توفرها المؤسسة الإنمائية الدولية) تقترن عادة بخدمات لا تتعلق بالإقراض, وذلك لضمان استخدام أكثر فعالية للأموال. تتسم القروض المعفاة من الفوائد, التي تقدمها المؤسسة الإنمائية الدولية بفترة سداد تتراوح بين ٣٥–٤٠ سنة, بالإضافة إلى فترة سماح تبلغ ١٠ سنوات. ومع أن المؤسسة الإنمائية قدمت تقليديا ائتمانات بدون دفع فائدة, إلا أنها تقدم بصورة متزايدة منحا لأكثر البلدان فقراً كذلك. ولكي يصبح أي بلد حاليا

مؤهلاً للحصول على مساعدة من المؤسسة الإنمائية الدولية, يتعين أن يبلغ نصيب الفرد فيه من إجمالي الدخل القومي ٨٧٥ دولاراً أو أقل.

ويتم تمويل المؤسسة الإنمائية الدولية عن طريق شراكة مكونة من مانحين يجتمعون مرة كل ثلاث سنوات لتقرير قيمة الموارد الجديدة اللازمة لتمويل برنامج الإقراض المستقبلي للمؤسسة ومناقشة سياسات الإقراض وأولوياته.

وفي السنة المالية ٢٠٠٢, قدمت هذه المؤسسة مبلغ ٨,١ بليون دولار لتمويل ١٣٣ مشروعاً في ٦٢ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض.

وتعني أحدث استعاضة لأموال صندوق الإئتمانات الخاص بالمؤسسة الإنمائية الدولية تقديم ٢٣ بليون دولار للبلدان الفقيرة على مدى الثلاث سنوات التي بدأت في ١ يوليو (تموز) ٢٠٠٢. كما قرر المانحون أنه يتعين تقديم المزيد من الأموال في شكل منح.

وبالنسبة للمستقبل, سيتم استخدام ما نسبته ١٨ إلى ٢١ بالمائة من موارد المؤسسة الإنمائية الدولية في شكل منح.

تشكل الائتمانات والمنح التي تقدمها المؤسسة الإنمائية الدولية نحو ربع المساعدات المالية التي يمنحها البنك. وبخلاف المؤسسة الإنمائية الدولية, يحصل البنك على جزء ضئيل جداً من دخله من البلدان الأعضاء. ويأتي ٥ في المائة من أموال البنك من مساهمات الدول الغنية التي دفعتها عند التحاقها بعضوية البنك.

يمكن التمويل المشترك البنك الدولي من تعزيز موارده بتمويل إضافي, غالبا ما يكون بدون دفع فائدة, أو كمنح, لإفادة البلد المتلقي. وتتاح آليات التمويل المشترك وصناديق الائتمانات للمشاريع عن طريق الشراكات. ويعني التمويل المشترك تلك الأموال التي يلتزم الشريكان الثنائيان الرسميان أو الشركاء المتعدد والأطراف, أو وكالات ائتمانات التصدير, أو المصادر الخاصة بمشاريع معينة يمويلها من قبل البنك.

في السنة المالية ٢٠٠٢, تم تكملة التمويل البالغ ١٩,٥ بليون دولار المقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية بمبلغ ٤,٧ بليون دولار من مصادر أخرى.

وكانت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون, والتي طرحها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٦, تمثل أول تجاوب دولي لمشكلة أعباء الديون. وأزالت المبادرة خطر الديون المتفاقم بالنسبة لعدد من البلدان, وحررت الأموال للإنفاق على الخدمات الاجتماعية.

بحلول شهر سبتمبر) أيلول) من عام ٢٠٠٢, كان ٢٦ بلداً قد توصلت إلى نقطة قرارها طبقا للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون, حيث تحصل على إعفاءات تزيد قيمتها على ٤٠ بليون دولار مع مرور الوقت.

كيف يتم تقديم القرض:

يقوم البنك بتقديم نوعين أساسيين من القروض: قروض استثمارية للسلع والأعمال والخدمات لمساندة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال واسع من القطاعات. وقروض تكيف توفر تمويلا يتم صرفه بسرعة لدعم

إصلاحات السياسة والمؤسسات. راجع أيضاً: أين ذهبت الأموال في عام ٢٠٠٢.

وبمجرد انتهاء المقترض من تحديد وإعداد مقترح خاص بمشروع ما, يقوم البنك بمراجعة قابلية ذلك المشروع للنجاح عملياً. ويقوم كل من البنك والمقترض أثناء عملية التفاوض حول القرض بالاتفاق على هدف التنمية والمكونات والمخرجات ومؤشرات الأداء وخطة التنفيذ والجدول الزمني لصرف أموال القرض. وفور قيام البنك باعتماد القرض وسريان مفعوله,, ينفذ المقترض المشروع أو البرنامج وفقاً للشروط المتفق عليها مع البنك.

ويشرف البنك على تنفيذ كل قرض وتقييم نتائجه.

وتتم إدارة ثلاثة أرباع القروض القائمة من قبل مديرين يقيمون في البلدان المعنية بعيداً عن المقر الرئيسي للبنك في العاصمة الأميركية واشنطن.

فما يقرب من ٣٠ بالمائة من موظفي البنك يعملون في حوالي ١٠٠ مكتب قطري منتشرة في أنحاء العالم.

تخضع جميع القروض لسياسة العمليات التي يتبعها البنك الدولي, والتي تهدف إلى التأكد من سلامة العمليات التي يمولها البنك, من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. ويخضع استخدام الأموال المتعلقة بمشاريع, وعلى الخصوص لتأمين شراء سلع وخدمات, للسياسات والإجراءات الائتمانية.

وتساعد السياسات الحامية على الحيلولة دون حدوث آثار سلبية غير مقصودة على أطراف ثالثة والبيئة. (يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من الإدارة القانونية بالبنك ومن المكتب الاستشاري للتنمية البيئية والاجتماعية المستدامة التابع للبنك).

ولكي تحصل جميع المشاريع على موافقة البنك, يجب أن يثبت كل منها بأنه لا يتسبب في أي ضرر للسكان أو البيئة. وبالإضافة إلى التقييم البيئي, الذي تقوم به جميع المشاريع, تتوفر لدى البنك سياسات رسمية فيما يتعلق بالموائل الطبيعية, إدارة الآفات, الملكية الثقافية, إعادة التوطين القسرية, السكان الأصليين, الغابات, سلامة السدود, المشاريع المقامة على الطرق المائية الدولية, والمشاريع المتواجدة في مناطق متنازع عليها.

وتتعدد السياسات وتخضع لمراجعة شاملة ورقابة صارمة. ويشمل استعراض السياسات الحصول على استشارات خارجية. وعلى سبيل المثال, يجري حاليا استعراض السياسات التالية, التي توجد مسوداتها على **شبكة الإنترنت ومتاحة للاستشارات الإلكترونية:**

- قروض التكيف.
- الصناعات الاستخراجية.

ووافق أعضاء البنك على سياسة جديدة للكشف عن المعلومات تتيح للبنك بأن ينشر للجمهور عدداً كبيرا من وثائقه, بما فيها الوثائق المتعلقة بالمشاريع, والخلاصات التي يعدها رئيس مجلس الإدارة حول مناقشات المجلس المتعلقة باستراتيجيات المساعدات القطرية ووثائق الاستراتيجيات القطاعية.

الخدمات التحليلية والاستشارية:

في حين أن البنك الدولي يشتهر بوصفه "الممول," إلا أن من أهم أدواره تقديم خدمات التحليل والاستشارة من أجل إحداث تحسينات دائمة في السياسات.

وتجري المجموعة المعنية باقتصاديات التنمية, والتي يترأسها كبير الخبراء الاقتصاديين العاملين فيها, الأبحاث, التي تزود أعمال البنك بمعلومات حول قضايا واسعة مثل البيئة والفقر والتجارة والعولمة.

ويقوم موظفو البنك في كل بلد ،بإجراء تحليلات اقتصادية تشكل الأساس للعديد من برامج ذلك البلد. ويبحث هذا العمل الاقتصادي والقطاعي ،في الاحتمالات الاقتصادية, بما في ذلك, على سبيل المثال, قطاعاته المصرفية أو المالية, وقضايا التجارة والفقر وشبكة الأمن الاجتماعي.

وتتوفر لدى البنك تحليلات حول:

- تقييمات الفقر
- المراجعات الخاصة بالمصاريف العمومية
- المذكرات الاقتصادية القطرية
- المراجعات الاجتماعية والهيكلية
- التقارير القطاعية
- تشارك المعرفة.

بناء القدرات:

إن تعزيز القدرة داخل البلدان لمساندة برامج التخفيف من حدة الفقر يعتبر مهمة جوهرية من مهام البنك الدولي، وإن لم تكن معروفة على نطاق أوسع.

ويتم توجيه المزيد من الموارد نحو هذا المجال، حيث أثبت بأنه مفتاح النتائج الدائمة. وتتم ممارسة أغلب ما يشار إليه بتشارك المعرفة من جانب معهد البنك الدولي, الذي يدير برامج لتعزيز مهارات عملائه وموظفيه وشركائه وتطويرها.

ولا تتخذ هذه البرامج شكل مناهج دراسية فقط, ولكن تشمل أيضاً مشاورات متعلقة بالسياسات, وشراكة مع مؤسسات التدريب والأبحاث على النطاق العالمي, وإنشاء ومساندة شبكات المعرفة المتعلقة بالتنمية الدولية. وتوجد لدى معهد البنك الدولي أوسع شبكات التعلم عن بعد.

ويتم توفير الخدمات الاستشارية حول المعلومات والمعرفة وفقاً للموضوع – سواء أكان يتعلق بالتنمية البيئية والاجتماعية المستدامة, أو الصحة, أو التغذية والسكان, أو القطاع المالي, أو القانون والعدالة. وفي بعض الحالات، تتوفر أطقم الأدوات ليستخدمها ممارسو التنمية الآخرون – على سبيل المثال, في تصميم المشاريع, والإدارة والرقابة, والشؤون القانونية والمالية ومتطلبات المشتريات, والجنس, والغذاء والتغذية, وفي الإجراءات الوقائية لإعادة التوطين.

تقييم الأثر:

لكي يكون للمساعدة المالية معنىً, فإنه ينبغي أن تكون لها آثار دائمة يمكن قياسها.

يرغب المانحون في الحصول على دليل يثبت أن الأموال المقدمة من دافعي الضرائب لديهم تحقق نتائج, كما يرغب متلق والأموال في رؤية تحسينات ملموسة في أحوالهم المعيشية.

فاعلية المعونة:

في عام ٢٠٠٢, أجرى لبنك دراسة حول فاعلية المساعدات الإنمائية على مدى نصف القرن الماضي.

وطبقاً للتقرير النهائي لهذه الدراسة, المنشور تحت نواندور وفاعلية المساعدات الإنمائية : دروس من خبرة البنك الدولي (٦٦٣ كيلوبا يت– ملف PDF,) كان التقدم الكلي في هذه الفترة جديراً بالملاحظة على مدى الأربعين سنة الماضية, ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بمقدار ٢٠ سنة.

على مدى الثلاثين سنة الماضية, هبطت نسبة الأمية في العالم النامي بمقدار النصف تقريباً, من ٤٧ بالمائة إلى ٢٥ بالمائة من جميع الأشخاص البالغين .

في العقدين الماضيين, بدأ عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (والذين تم تعريفهم بأنهم الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم) أخيراً في الهبوط–بعد أن كان يرتفع على مدى معظم القرنين التاسع عشر والعشرين.

ونجم جزء كبير من هذا التقدم نتيجة تسريع معدلات النمو في العالم النامي. فمنذ عام ١٩٩٠ فقط, أصبحت اقتصاديات البلدان النامية في المتوسط تحقق معدلات نمو من حيث دخل الفرد أسرع من المعدلات المماثلة في بلدان مجموعة اتفاق التعاون الاقتصادي والتنمية–بمعدل ١,٩ مقابل ١,٦ بالمائة. وقد نشأ ذلك إلى حد كبير نتيجة السياسات المحسنة, بما في ذلك التوجه القوى نحو السوق والذي أحدث بيئات أفضل لنمو القطاع الخاص في العديد من البلدان.

التقدم في الصحة والتعليم والدخل ليس أمراً عرضياً. لقد قامت الحكومات, وبمساندة من مجتمع التنمية ومؤسسات المجتمع المدني بتسريع النمو وتخفيف حدة الفقر من خلال تحسين سياساتها ومؤسساتها والإدارة فيها, وعن طريق المشاريع والبرامج الجيدة التصميم. ولكن هذا التقدم لم يكن متكافئاً, بل يمكن أن يكون مضللاً. كما أن المساعدات الإنمائية لم تكن دائماً فعالة بشكل كامل. فلم تشهد أفريقيا كمنطقة ارتفاعاً في إجمالي دخل الفرد لديها بين عامي ١٩٦٥ و١٩٩٩. وخفض مرض الإيدز متوسط العمر المتوقع عند الولادة في أفريقيا جنوب الصحراء بمقدار ثلاث سنوات في تسعينيات القرن الماضي, كما ركد متوسط الدخل في المنطقة منذ عام ١٩٦٥.

وعانى العديد من الاقتصاديات المتحولة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى من ارتفاع اتحاده في الفقر في تسعينيات القرن الماضي.

حيثما وجد تقدم تنموي فإنه يعزى إلى التدابير التي تتخذها البلدان بنفسها, وبالتحديد لتحسين مناخ الاستثمار بالإضافة إلى الاستثمار في الأفراد. استناداً إلى هذه المعرفة, فقد أخذت الجهات المانحة ،في تحويل الموارد ،في السنوات الأخيرة نحو الإصلاح وبناء المؤسسات.

لقد أكدت الدراسة التي أجراها البنك الدولي أنه لا أسلوب التخطيط المركزي الذي اتبعه العديد ،من البلدان ،في الخمسينيات والستينيات منا لقرن الماضي, ولا أسلوب السوق الحرة ذو الحد الأدنى من التدخل الحكومي , الذي أيدها لعديد ،من الناس فيا لثمانينات وأوائل التسعينيات ،من القرن الماضي, يخفف ،حدة الفقر. وتعتبر الإجراءات التكميلية ،من قبل الدول الغنية أمراً جوهرياً للنجاح. ويكمن أحد المجالات الرئيسية في السياسة التجارية, نظراً لأن البلدان الفقيرة تتحمل الوطأة العظمى نتيجة لحماية تجارة البلدان الغنية, حيث تواجه تعريفات جمركية تعلو في متوسطها مرتين على التعريفات المطبقة على منتجات البلدان الغنية.

المساعدات الاستثمارية التي يقدمها البنك الدولي تتسم بالفعالية في تخفيف حدة الفقر.

لقد أثبت التمويل الذي تقدمه المؤسسة الإنمائية الدولية، والذي يركز على البلدان الفقيرة, فعاليته بشكل ،خاص, حيث أن هذه الأموال أكثر كفاءة بنسبة ٥٠% من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية.

كما أن المساعدات الموجهة توجيهاً جيداً تزيد من الاستثمار الخاص, في ا لداخل والـ خارج عـ لى حد سواء, وذ لك بدعمها للسيا سات المحـ سنة ومـ ساعدتها في تعزيز الإ طار التنظيـ مي, والمؤسـ سات والبنـ ية التحتـ ية الـ تي يطلبـ ها أ صحاب المـ شروعات الا ستثمارية. ويـ بين البـ حث المستـ شهد به في الدرا سة أن كل دولار مـ قدم من المؤسـ سة الإنمائـ ية الدولـ ية يؤدي إلـ ى زيادة دولارين تقريـ با في مجـ مل الا ستثمار، بـ ما في ذ لك ٦٠ سنتاً من الا ستثمار الأجنبي المباشر.

كذلك فإن عمـ يات البـ نك تـ حدث فر قاً في مـ جالات الـ صحة والتعليم. فالبنك هو أكبر ممول خارجي للتعليم في العالم، حيث قام بتقديم ما مجموعه ٣٠ بليون دولار أمريكي لمشاريع التعليم. كما أنه أكبر ممول خارجي في العالم لبرامج الصحة، حيث تبلغ قيمة الالتزامات الجديدة ١,٣ بليون دولار في السنة لمشاريع الصحة والتغذية والسكان. وكان لهذه المشاريع في ذاتها نتائج هامة, وغالبا ما تتم محاكاتها خارج منطقة المشروع الأصلي.

في الـ صين، عـ لى سبيل المـ ثال, نـ جح أ حد المـ شاريع في أوا خر التسعينيات من القرن الماضي في رفع نسبة الاستعمال المنزلي للملح المعالج باليود من ٤٠ إلـ ى ٨٩ بالما ئة, وبالـ تالي انخـ فض نـ قص الـ يود لدى فـ ئات الأعمار المستهدفة من ١٣ إلى ٣ بالمائة. وفي نهاية الأمر، سيؤدي ذلك إلى

زيادات تتراوح في المتوسط بين ١٠ و١٥ نقطة في مستويات مقياس اختبار الذكاء لدى الأطفال في المجتمعات المتأثرة بذلك.

في مالي, عمل أحد المشاريع في أوائل التسعينيات من القرن الماضي على زيادة نسبة الأطفال الذين حصلوا على تطعيم كامل من صفر إلى ٢٤ بالمائة.

في قطاع التعليم, ازداد التحاق الفتيات بالتعليم بزيادة جوهرية– من ٣٤ بالمائة بالنسبة للالتحاق بالمدارس الثانوية في عام ١٩٩٠ إلى ٤٨ بالمائة في عام ١٩٩٧– وذلك بدعم من مشروع قام به البنك.

التحليل والمشورة لهما نفس أهمية التمويل. مع أن أفضل صفة يعرف بها البنك الدولي هي صفة الممول, إلا أن من أهم أدواره تقديم التحليل والاستشارات, وهما أمران جوهريان للتحسينات الدائمة في السياسات التي تؤثر على النمو وتخفيف حدة الفقر.

في العديد من البلدان, لم تكن تدفقات الموارد من جميع المصادر بدرجة كبيرة كافية لكي تعمل الأموال وحدها على إحداث قرار رئيسي يتناسب مع مستوى التحدي. وعندما أحثت المؤسسات المالية الدولية والمانحون الآخرون أثارا رئيسية على التنمية, فإن سب بذلك يعود إلى أن المساعدات التي قدمتها قد تجاوزت زيادة تحويل الموارد وأنها ساعدت تلك البلدان على إجراء تغييرات أساسية, سواء كان ذلك في بناء المؤسسات أوفي محاكاة

المشاريع الرائدة. وفي ستة بلدان حدد البنك مساهمة كبيرة, إلى جانب مانحين آخرين في مجال الاستشارات والتحليل بقدر تمويل إنشاء قاعدة للإصلاحات التي تطبقها الدول. وهذه الدول الستهي : الصين, الهند, موزامبيق, أوغندا, بولندا و في تنام.

النتائج: لقد ركز البنك, مع مجتمع المانح ينب أكمله بثبات على النتائج, وذلك في مسعى جاد للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. وما كان يمكن الوفاء بها من غير تحديد ورفع المستوى والتنسيق.

وبالإضافة إلى جهود البنك في مجال البرمجة, يعمل البنك على ترسيخ إطار للرقابة الشاملة يشمل قياس المؤشرات الرئيسية والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

و في حالة المؤسسة الإنمائية الدولية, فإن الأموال المقدمة من المانحين في أحدث استعاضة للأموال في صندوقها الائتماني في يوليو (تموز) ٢٠٠٢ كانت مشروطة بالرقابة المكثفة وقياس النتائج, وحفزت على وضع استراتيجية المساعدة القطرية, التي ترتكز على النتائج.

ومع ذلك, يجري تطبيق آليات القياس على جميع برامج البنك. فلكي يحصل أي مشروع على موافقة مجلس الإدارة, يتعين أن يكون مرتبطاً بأحد أهداف التنمية للألفية, أو بأحد المبادئ الإستراتيجية الجوهرية للبنك. وتزامنا مع ذلك, تتم فهرسة قاعدة بيانات مشاريع البنك حالي اًحسب الموضوع.

التقييم والإشراف

يتوفرلدى البنك عدد مننظم الرقابة الداخلية والخارجية.

يتمثل أقدم وأكبر هذه النظم في إدارة تقييم العمليات, والتي تم إنشاؤها قبل حوالي ٣٠ عاماً,

والتي تقدمت قاريرها مباشرة إلى البلدان الأعضاء حول أداء البنك. إن نتائج المشاريع،

كما تم قياسها من قبل إدارة تقييم العمليات المستقلة لدى البنك الدولي قد تحسنت كثيراً عماكان تعليه في العقد الماضي. وعلى الرغم من التعقيدالمتنامي والطبيعة الأكثر إلحاحاً لبرنامج عمل التنمية، فقد قام البنك بزيادة حصة المشاريع المصنفة كمشاريع تحقق أهدافها الرئيسية بشكل مرضٍ, وذلك من أقل كثيراً من ٦٠ بالمائة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي إلى ما يزيد على ٨٠% في الوقت الحاضر.

في عام ١٩٩٣, قام الأعضاء بإنشاء هيئة تفتيش مستقلة تستجيل اهتمامات السكان المتأثرين بمشاريع لبنك والتأكيد على تطبيق الإجراءات الحامية لهم.

على النقيض من إدارة تقييم العمليات, التي تقوم بمراجعة البرامج بعد إنجازها,

فإن الجودة الداخلية لدى البنك تقوم بمراقبة البرامج أثناء التنفيذ, عندما يكون هناك مجال لإجراء تعديلات.

وتقوم إدارة التدقيق الداخل بين الإشراف على إدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وتقوم الإدارة المذكورة بإنجاز عملها طبقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخل يالصادرة عن معهد المراجع ينالم اليين الداخليين.

في نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ٢٠٠٠ تم إنشاء اللجنة المشتركة حول سيا سة الاحتيال والفساد للتأكد من أن مجموعة البنك تقوم بوضع سياسات واستراتيجيات مناهضة للفساد بحيث تشارك بفعالية في تحقيق أهداف البنك فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر. كما أن وحدة التحقيق في الفساد والاحتيال التابعة للبنك أصبحت تعرف حالياً بدائرة النزاهة المؤسسية, وتقوم بالتحقيق في أية ادعاءات تتعلق بالغش والفساد داخل مجموعة البنك أوفي ما يتعلق بالعقود الممولة من قبل البنك, وأية مزاعم عن سلوك غير أخلاقي من قبل موظفي البنك.

وإضافة إلى ذلك, فإن مكتب مراقبة الأخلاق يرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس البنك, كما أن همس لتوسيع الانتشار والاتصال اتفي ما يتعلق بالأمور الأخلاقية.

في السنة المالية ٢٠٠١, قام البنك بإنشاء وحدة ضمان الجودة والانصياع للنظم في إطار شبكة التنمية البيئية والاجتماعية المستدامة, وذلك لضمان تنفيذ السياسات الوقائية بصورة متناسقة, مثل السياسة المتعلقة بالسكان الأصل يينأ والسياسة المتعلقة بإعادة التوطين الاضطراري, وتقديم الاستشارات والمسائل الخاصة بسبل الحماية في المشاريع.

رسالة البنك الدولي

حلمنا هو تحقيق عالم خالٍ من الفقر

مكافحة الفقر برغبة قوية وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج دائمة.

مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم والحفاظ على بيئتهم عن طريق توفير الموارد, ومشاركة المعرفة, وبناء القدرات, وتكوين الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

أن يكون البنك الدولي مؤسسة ممتازة قادرة على اجتذاب واستنفار همة ورعاية موظفين متنوعين وملتزمين ذوي مهارات ممتازة ويعرفون كيف يصغون ويتعلمون.

مبادئنا

تركيز الاهتمام على العملاء, العمل ضمن شراكات, المسؤولية عن النتائج من حيث نوعيتها, الالتزام التام بالنزاهة المالية وفعالية التكلفة, أن نكون ملهمين ومبتكرين.

قيمنا الأمانة الشخصية, النزاهة, الالتزام, العمل معاً في فريق – بانفتاح وثـ قة, تمـ كين الآ خرين واحـ ترام الاختلا فات, تـ شجيع المـ خاطرة والمـ سؤولية, الاستمتاع بعملنا وعائلاتنا.

البنك الدولي و شبكة تخفيف الفقر وإدارة الاقتصاد:

خفض الآثار التوزيعية السلبية لتقليص أعداد موظفي القطاع العام إلى حدها الأدنى

يحدث تقليص أعداد الموظفين آثاراً مختلفة على كل من الرجال والنساء. بيد أن التبـ عات التوزيـ ية الـ سلبية للتقـ ليص يمـ كن خفـ ضها إ لى حدها الأد نى باستخدام أداة طورها البنك الدولي وأطلق عليها اسم "تمرين محاكاة خيارات تقليص أعداد الموظفين" DOSE.

تعتبر برامج تقليص أعداد الموظفين من العناصر المهمة في العديد من برامج إصلاح القطاع العام المدعومة من قبل البنك الدولي. ومع أن هذه البرامج بإمكانها تقليص عجوزات الموازنة والتصدي لمسألة تدني أو انعدام الفعالية الناجم عن استراتيجيات التنمية التي تديرها الدولة، إلا أن العديد من المراقبين تتراودهم المخاوف من التبعات السياسية والاجتماعية لتسريح أعداد كبيرة من العاملين، كما أنهم يشعرون بالقلق إزاء الخسائر التي تتحملها بعض فئات العاملين، والتي لا تتناسب مع أعداد هذه الفئات في القوة العاملة.

تبحث هذه المذكرة في مختلف الآثار المحتملة لتقليص أعداد الموظفين، الذكور منهم والإناث، وتبعات ذلك على الأسر المعيشية والاقتصاد ككل. وبعد

مناقشة أهمية التبعات التوزيعية لتقليص أعداد الموظفين، تطرح المذكرة أداة بسيطة تستخدم في تصميم برامج تقليص أعداد الموظفين، بحيث يمكن خفض التبعات التوزيعية السلبية للتقليص إلى حدها الأدنى. مع أن هذه المذكرة تركز على التأثيرات المختلفة التي يحدثها تقليص أعداد الموظفين على النساء والرجال، إلا أن مخاوف مماثلة تنطبق على فئات أخرى من العاملين (مثل الجماعات العرقية المختلفة). كذلك يمكن تكييف هذه الأداة بسهولة لتخفيض التبعات التوزيعية السلبية التي تلحق بفئات أخرى.

تقليص أعداد الموظفين يؤثر بطرق مختلفة على النساء والرجال:

يمكن أن يسفر تقليص أعداد الموظفين عن تأثيرات مختلفة على الموظفين، ذكوراً وإناثاً، وذلك لسببين: أولاً، نادراً ما يكون تسريح العاملين موزعاً توزيعاً متساوياً بين الموظفين الذكور والإناث، وثانياً، هناك نزعة إلى أن تكون هناك اختلافات منتظمة من حيث الخسارة في مزايا الرفاه التي يتعرض لها الرجال والنساء المسرحون. فالتجارب في بلدان مختلفة تبين أن النساء، في معظم الحالات يتعرضن لخسائر أعظم من حيث الدخل والمزايا غير النقدية.

- لماذا يتم تسريح العاملين من أحد الجنسين بطريقة لا تتناسب مع أعدادهم؟

نجد في معظم البرامج أن المسرحين في غالبيتهم العظمى أما من الذكور أو من الإناث، أي أنهم ليسوا موزعين بالتساوي. ويعود السبب في ذلك إلى ما يلي:

يميل تركيز النساء إلى أن يكون في القطاع العام.

- ضمن القطاع العام، يميل الذكور والإناث إلى العمل في دوائر مختلفة.
- ضمن الدوائر، يميل الذكور والإناث إلى العمل في أنواع مختلفة من الوظائف ويكون لهم عقود مختلفة ومستويات مختلفة في الأقدمية.

في العديد من البلدان النامية، نجد أن النساء أكثر احتمالاً من الرجال للعمل في القطاع العام، حتى في الحالات التي تكون فيها الغلبة للذكور من حيث الأعداد المطلقة للعاملين في القطاع العام. يعود التمثيل الزائد للإناث في القطاع العام إلى مجموعة متنوعة من العوامل، ففي بعض البلدان، مثل مصر، تبين أن التمييز في التوظيف يجعل العثور على وظيفة في القطاع الخاص عملية صعبة جداً بالنسبة للنساء (أسعد وأرنتس ٢٠٠٣). من جهة أخرى، فقد اعتمدت حكومات عديدة سياسات عمل إيجابية، منها ما هو صريح ومنها ما هو ضمني، تستهدف زيادة عدد النساء اللواتي تحصلن على وظيفة. إضافة إلى ذلك، نجد أن العاملات في البلدان النامية قد يفضلن العمل في القطاع العام بدل القطاع الخاص، وذلك لأن القطاع العام يميل إلى منح النساء عدداً من المزايا المرتبطة بجنسهن ، مثل إجازة الأمومة، كما يوفر لهن رواتب أعلى، بل إن نسبة الأجور في القطاع العام إلى الأجور في القطاع الخاص — وهي ما يطلق عليه اسم "علاوة الأجور" — غالباً ما تكون أعلى بالنسبة للنساء منها بالنسبة للرجال (الجدول ١)

في معظم الحالات، تتعرض النساء لخسائر أعظم من حيث الدخل والمزايا غير النقدية جراء تقليص أعداد الموظفين.

الجدول ١: نسب الأجور في القطاع العام إلى الأجور في القطاع الخاص

البلد	الإناث	الذكور
مصر، الخدمة المدنية	١,٦٣	١,٢٢
مصر، الشركات الحكومية	١,٩٧	١,٦٨
أثيوبيا	٢,٥٤	١,٧٤
أوغندا	١,١٣	١,٠٥

المصدر: أبلتون، هودينوت وكريشنان ١٩٩٩؛ أسعد ١٩٩٩.

غالباً ما تجد النساء المسرحات من العمل في القطاع العام صعوبة أكثر من زملائهن الذكور في العثور على عمل جديد ضمن القطاع العام، يميل الرجال والنساء على حدٍ سواء إلى العمل في دوائر ووزارات مختلفة، فالرجال يهيمنون على القوات المسلحة وشركات الصناعة الثقيلة التي تديرها الدولة، في حين تسيطر النساء عادة على قطاعي التعليم والصحة ومشاريع الصناعة الخفيفة.

وبما أن برامج تقليص أعداد الموظفين تميل إلى التركيز على أجزاء محددة في القطاع العام، فإنها تنطوي عادة على تسريح أعداد غير متناسبة من أحد الجنسين على حساب الآخر. فعلى سبيل المثال، ركز برنامج تخفيض النفقات في تنام في مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي على شركات التصنيع المملوكة للدولة ، فكانت النتيجة أن ٧٠ بالمائة من العاملين المسرحين كانوا من الإناث. في المقابل، تستهدف آخر جولة من الاستغناء عن العاملين في

فيتنام قطاعات النقل والإنشاءات والطاقة، وهي قطاعات يهيمن عليها الرجال.

أما داخل الدوائر، فإننا نجد أن العاملين الذين يتمتعون بأقدمية قصيرة ومهارات محدودة . وهما من الخصائص المنتشرة بين الإناث . هم الذين يتم اختيارهم عادة للتسريح. ففي برنامج تقليص أعداد الموظفين الذي طبقته غانا في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، كان أكثر من نصف العاملين المسرحين من النساء لأن النساء ينزعن إلى أن تكون سنوات خبرتهن في الخدمة المدنية أقل (ألدرمان، كاناغاراجا ويونغر ١٩٩٦). بطريقة مماثلة، نجد أن النساء يشكلن غالبية العاملين بموجب عقود قصيرة الأجل أو مؤقتة. كما نجد أن التمييز قد يكون له أيضاً دور، وذلك بسبب الافتراضات الخاصة باعتماد الأسر على دخل النساء أو بتفاني المرأة في عملها على حساب أسرتها.

لماذا يعتبر التسريح أشد قسوة على النساء؟

غالباً ما تجد النساء المسرحات من القطاع العام صعوبة أكبر من زملائهن الذكور في العثور على فرصة عمل جديدة. ففي فيتنام، وبعد تسريحهن بسنة واحدة، لم يتمكن سوى ١٤ بالمائة من النساء من العثور على وظائف جديدة، مقارنة مع ٢٢ بالمائة من الرجال (راما ٢٠٠٢). بل أن الأرقام أسوأ من ذلك في غانا (ألدرمان، كاناغاراجا ويونغر ١٩٩٦). من المرجح أن النقص نفسه في فرص العمل المُرضية (التي يرضى بها أصحابها)، يسهم كذلك في تسرب الأفراد من القوة العاملة. عند النظر مرة أخرى إلى الأوضاع في فيتنام، نجد أن ٤٢ بالمائة من النساء المسرحات قد تركن القوة العاملة، بالمقارنة مع ٣٦ بالمائة من الرجال (راما ٢٠٠٢).

بيد أن الرجال والنساء الذين يعثرون على وظائف جديدة، يتكبدون عموماً خسارة في دخلهم عندما يتحولون إلى العمل في القطاع الخاص. لأن علاوة الأجور في القطاع العام هي عموماً أكبر بالنسبة للنساء منها بالنسبة للرجال (أنظر الجدول ١)، فإن الخسارة في دخلهن يميل كذلك إلى أن يكون أكبر.

الجدير ذكره أن نسب الأجور المدرجة في الجدول (١) لا تأخذ في اعتبارها الاختلافات في الإنتاجية أو في مستويات التعليم، إلا أن الدراسات التي يمكن ضبطها وفق هذه العوامل قد وجدت أدلة على وجود قدر أكبر من التمييز في الأجور في القطاع الخاص، مما يجعل النساء يتعرضن لخسارة في الدخل تفوق الخسارة التي يتعرض لها الرجال. ففي فيتنام، وحتى بعد الدراسة التي تم ضبطها وفق الخصائص الإنتاجية، تبين أن أجور النساء في القطاع العام كانت أقل من أجور الرجال بحوالي ١٨ بالمائة، في حين أن أجورهن في القطاع الخاص كانت أقل من أجور الرجال بحوالي ٢٦ بالمائة (راما ٢٠٠٢).

أما دراسة أبلتون وهودينوت وكريشنان (١٩٩٩) للأوضاع في أوغندا، فقد قسمت الفجوة في الأجور إلى جزئين، الأول هو الجزء الذي يمكن تفسيره بالخصائص الإنتاجية والثاني هو الباقي الذي لا يمكن تفسيره، والذي قد يمثل تمييزاً. هذا، وقد توصل مؤلفو هذه الدراسة إلى أن ٥٩ بالمائة من فجوة الأجور في القطاع العام استمرت بدون تفسير، في حين أن نسبة أعلى بكثير من ذلك، تصل إلى ٩٦ بالمائة، استمرت بدون تفسير في القطاع الخاص.

إن أكبر دليل مباشر على الخسارة النسبية في الدخل بالنسبة للرجال إزاء الدخل بالنسبة للنساء يأتي من دراسات تقليص أعداد الموظفين في القطاع العام. فالأرقام المدرجة في الجزء الأيمن من الجدول (٢) تبين محددات خسارة

الدخل في أربعة برامج لتقليص أعداد موظفي القطاع العام. ففي كل من إكوادور وغانا، تعرضت النساء إلى خسائر أكبر في دخولهن، حتى بعد ضبط الأجور وفق خصائص العامل. وفي إكوادور، كانت الخسارة في أجور النساء أعلى بحوالي ٣٠ نقطة مئوية من نظرائهن الرجال (راما وماك آيزاك ١٩٩٩). بالمقابل، تعرضت النساء في سلوفينيا إلى خسارة أقل مما تعرض له الرجال. أما في تركيا، فقد كانت الخسارة متساوية بين الجنسين.

كما ذكرنا سابقاً، فإن أحد الأسباب التي ترفع نسبة تمثيل النساء بين العاملين في القطاع العام هو أن القطاع الخاص عموماً يقدم للعاملين فيه قدراً أقل نسبياً من المزايا غير النقدية، مثل إجازة الأمومة ومرافق الرعاية النهارية للأطفال وساعات العمل المرنة. أما الجزء الأيسر من الجدول (٢)، فيبين محددات الخسارة الكلية في الرعاية (بما فيها خسارة المزايا). ففي مصر، كانت الخسارة الكلية في الرعاية بالنسبة للنساء أعلى من مثيلتها بالنسبة للرجال بحوالي ٨٥ بالمائة، في حين كانت الخسارة في كل من إكوادور وتركيا متساوية بالنسبة للرجال والنساء.

هل لهذه الفروق أهمية؟

هناك سببان على الأقل للاهتمام بالتأثيرات السلبية غير المتناسبة التي تحدثها برامج تقليص أعداد موظفي القطاع العام على النساء. الأول هو أن دخل العاملات له أهمية بالنسبة لرفاهية الأسرة. فمع أن مساهمة الذكور في دخل الأسرة تميل إلى أن تكون أكبر من مساهمة النساء في ذلك، إلا أن المسألة ذات الصلة بالموضوع هنا هي الدخل الضائع. فالأدلة المستشهد بها أعلاه

توحي بأن الموظفات، اللواتي يتم تسريحهن من القطاع العام، قد يقضين فترات زمنية أطول وهن عاطلات عن العمل، وأن الفجوة بين أجورهن في القطاع العام وأجورهن في القطاع الخاص سوف تكون أوسع على وجه العموم. إضافة إلى ذلك، فقد بينت دراسات أجريت في مجموعة متنوعة من البلدان أن رفع حصة المرأة في دخل الأسرة (بعد ضبطها وفق الدخل الإجمالي للأسرة المعيشية) يرفع بصورة ملحوظة الحصة التي تخصصها الأسرة المعيشية في موازنتها للنفقات ذات العلاقة بتعليم الأطفال والصحة والتغذية (البنك الدولي ٢٠٠١).

الجدول ٢: محددات خسائر الرعاية نتيجة تقليص أعداد الموظفين

	الخسارة في الدخل				الخسارة الكلية في الرعاية (الدخل والمزايا)		
مميزات العامل	إكوادور، البنك المركزي	غانا، الخدمة المدنية	سلوفينيا	تركيا، عمال الأسمنت والنفط	إكوادور، البنك المركزي	مصر، الخدمة المدنية	تركيا، عمال الأسمنت والنفط
إناث	(+)	(+)	(–)	(٠)	(٠)	(+)	(٠)
أجور	(٠)	(٠)	غير متوفر	(+)	(٠)	غير متوفر	(٠)

القطاع العام	(+)	(٠)	غير متوفر	(+)	(٠)	غير متوفر	(٠)
الأقدمية	(+)	(٠)	(+)	(٠)	(+)	(؟)	(٠)
التعليم	(–)	(٠)	(٠)	(–)	(–)	(+)	(–)

ملاحظة:

الدلالة الإحصائية مشار إليها بالرمزين (+) أو (–)، في حين يشير الرمز (.) إلى معامل ليس له دلالة إحصائية والرمز (؟) إلى التغيير في الإشارة عبر مواصفات أو مجموعات من العاملين. وفي الحالات التي لم يشمل التحليل فيها متغيراً ما، استخدمت عبارة "غير متوفر".

المصدر: مقتبس من راما ١٩٩٩

أما السبب الثاني فهو أن تسريحات النساء غير المتناسبة مع أعدادهن، المقرونة بالتمييز في القطاع الخاص، بإمكانها أن تسفر عن تحول الاقتصاد من أحد أنواع سوء تخصيص العمالة (حيث القطاع العام أكبر من حجمه المعتاد) إلى نوع آخر من سوء تخصيص العمالة، حيث تجد العاملات المتعلمات أنفسهن مرغمات على القبول بنشاطات تتميز بإنتاجية أقل/ أو على ترك القوة العاملة كلية. وتشير البحوث في هذا الصدد إلى أن هذا هو ما حصل في المناطق الريفية في مصر بعد أن ألغت الإصلاحات الاقتصادية التوظيف المضمون في الخدمة المدنية لخريجي المدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالي. وفي حين أن الرجال المتعلمين، الذين كانوا في السابق مؤهلين

للحصول على وظائف مضمونة في القطاع العام، تمكنوا من العثور على وظائف في القطاع الخاص، إلا أن نظيراتهم من النساء قد تحولن إلى الزراعة المعيشية التي تتميز بإنتاجيتها المتدنية للغاية، أو تركن سوق العمل (أسعد وآرنتس ٢٠٠٣).

كيف يمكن خفض التبعات التوزيعية السلبية إلى حدها الأدنى؟

يلاحظ أن معظم برامج تقليص أعداد الموظفين تقدم للمسرحين تعويضات إنهاء الخدمة على أمل أن تصبح التسريحات مقبولة سياسياً وقانونياً في كثير من المرات، تقدم هذا التعويضات من أجل تشجيع العاملين على طلب التسريح طوعاً. طبقاً للمثال، يتم حساب الرزم التقليدية لتعويضات إنهاء الخدمة على أساس مضاعفات اختيارية للأجور وسنوات الأقدمية، مما يجعل المبلغ المقرر صرفه لا يمت إلا بعلاقة طفيفة للخسائر الحقيقية التي يتعرض لها المسرحون. وبالمقابل، نجد أن الرزم المصممة بدرجة أعلى من العناية لصالح المسرحين، تعوضهم بحسب خسارة الرعاية التي يتعرضون لها جراء تسريحهم، وذلك لأنها تأخذ بالحسبان محددات خسائر العاملين.

وكما يتبين من الجدول (٢)، فإن الأجور لا تشكل بالضرورة محدداً للخسارة له أهمية إحصائية، في حين أن كون العامل المسرح أنثى، وكونها تتمتع بمستوى أدنى من التعليم، غالباً ما يعتبران من العوامل ذات الأهمية في تحديد الخسارة، شأنها في ذلك شأن الأقدمية. وتستخدم الرزم المكيفة تكييفاً خاصاً معادلة تأخذ بالحسبان على الأقل بعض هذه المحددات الهامة.

برامج تقليص أعداد الموظفين المصممة بصورة سيئة قد تؤدي إلى تحول الاقتصاد من أحد أشكال سوء تخصيص العمالة إلى آخر عندما يكون تعويض النساء مباشرة عن خسائرهن الناجمة عن الفصل غير قابل للتنفيذ سياسياً، بما في ذلك تقديم دفعة إجمالية مقطوعة في رزمة نهاية الخدمة المقدمة لجميع العاملين، فإن ذلك قد يصلح كحل. وتوحي نتائج تطبيق أداة DOSE (تمرين محاكاة خيارات تقليص أعداد الموظفين) على الحالة في فيتنام، بأنه، بالمقارنة مع الرزم التي ترتكز في أساسها فقط على الأجور والأقدمية، فإن أي رزمة إنهاء خدمة تنطوي على دفعة إجمالية كبيرة هي أقل احتمالاً لمعاقبة النساء (راما ٢٠٠٢).

أداة DOSE تساعد صانعي السياسات على خفض التبعات التوزيعية السلبية إلى حدها الأدنى من شأن أداة DOSE أنها تساعد صانعي السياسات على دراسة التبعات التوزيعية لرزم تعويضات إنهاء الخدمة، التقليدية منها والمصممة تصميماً خاصاً، وذلك من خلال محاكاة معدلات التقبل التي يمكن أن تتوصل إليها الرزم المختلفة (على فرض أن التسريح طوعي). أما تصنيف العاملين إلى "باقين" و"مغادرين" فإنه يساعد في تحديد جماعات العاملين التي قد تكون التعويضات المقدمة لها أكثر من اللازم أو أقل منه، مما يتيح لصانعي السياسات المجال لخفض التبعات التوزيعية السلبية لعمليات تقليص أعداد الموظفين إلى حدها الأدنى.

أما التنبؤ بمن سيغادر من العاملين، فهو كذلك يتيح لصانعي السياسات المجال لتفصيل برامج للاحتفاظ بالموظفين أو إعادة توظيفهم حسب حاجات جماعات محددة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

١) ١.روب سميث ومارك سبيكر ومارك تومسون ، مرشد الأذكياء الكامل للتجارة الإلكترونية The complete smart guide to e-commerce ، ترجمة وطباعة دار الفاروق للنشر والتوزيع - القاهرة ٢٠٠٠.

٢) روج جيرلاش، مرشد الأذكياء الكامل الاستثمار عبر الانترنيت The complete smart guide to online investing ، ترجمة وطباعة دار الفاروق للنشر والتوزيع – القاهرة ٢٠٠١.

٣) سايمون كولن، التجارة على الانترنيت، ترجمة بيت الأفكار الدولية – الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٩.

٤) عادل محمد الحسون وخالد ياسين القيسي، النظم المحاسبية، الجزء الأول، دار الكتب والوثائق – بغداد ١٩٩١.

٥) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت ١٩٩٠.

٦) عبد القادر بن عبد الله الفنتوخ، الانترنيت للمستخدم العربي، مكتبة العبيكات – الرياض ٢٠٠١.

٧) علاء عبد الرزاق السالمي، تكنولوجيا المعلومات، كحلون – عمان ١٩٩٧.

٨) محمد جمال احمد قبيعة ، موسوعة التطوير الإلكتروني للمؤسسات ، مكذ نة المكا تب ، المج لد الأول ، دار الرا تب الجامع ية – ب يروت ١٩٩٨.

٩) محمد وجدي شركس، الإطار والأساسيات في المراجعة – تدقيق النظم المحاسبية التقليدية والإلكترونية ، ذات السلاسل – الكويت ١٩٨٧.

١٠) احمد أبو موسى ، Computers Crimes: How Can You Protect Your Computerized Accounting Information System? الـمؤتمر العلمي الـسنوي الـثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار ٢٠٠٢.

١١) احمد حسين عبد المنعم ، تطوير مفهوم ومعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار ٢٠٠٢.

١٢) احمد حلمي جمعة وعطا الله خليل ، معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات: التطورات الحالية ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار ٢٠٠٢.

١٣) احـ مد مـ شعل و سعد خـ ضر ع باس ، إمكانـ ية تطبـ يق البـ نك الإلكتروني في الأردن ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار ٢٠٠٢.
١٤) احمد منير نجار ، إشكالية البعد الضريبي في التجارة الإلكترونية : ترف فكري اقتصادي أم مقارنة عملية قابلة للتطبيق عربيا ، المؤتمر العلـ مي الـ سنوي الثا لث لكلـ ية العـ لوم الإدار ية والمالـ ية ، المعر فة المعلوماتـ ية والإدارة الإلكترونـ ية ، جامـ عة فيلادلفـ يا – عـ مان – نيسان٢٠٠٢.
١٥) إنعام محسن حسن ، اثر معوقات الاتصال بين الوحدات المحاسبية ووحدات الحاسوب في قدرة نظم المعلومات المحاسبية ، المؤتمر العلـ مي الـ سنوي الثا لث لكلـ ية العـ لوم الإدار ية والمالـ ية ، المعر فة المعلوماتـ ية والإدارة الإلكترونـ ية ، جامـ عة فيلادلفـ يا – عـ مان – نيسان٢٠٠٢.
١٦) حازم رحاحلة و حازم خصاونة، التجارة الإلكترونية وأثارها المتوقعة على الإيرادات الضريبية في الوطن العربي ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية ، المعرفة المعلوماتية والإدارة الإلكترونية ، جامعة فيلادلفيا – عمان – نيسان ٢٠٠٢.

١٧) حسام الدين خداش ووليد زكريا صيام ، مدى تقبل مدققي الحسابات الأردنيين لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودور ها في التنم ية الاقت صادية ، جام عة الزيتو نه – ع مان – أ يار ٢٠٠٢.

١٨) زا يري بلقا سم وجلوبا شي ع لي ، طبيـ عة الت جارة الإلكترون ية وتطبيقاتها المتعددة ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار ٢٠٠٢.

١٩) طاهر محسن الغالبي واحمد شاكر العسكري ، تحديات التجارة الإلكترونية والعولمة، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونه – عمان – أيار ٢٠٠٢.

٢٠) فراس الـ عزه ، Internet Security and the Relationship Between Internets, Extranets, and E-Commerce ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدار ية ، تكنولوج يا المعلو مات ودور ها في التنم ية الاقت صادية ، جامعة الزيتونه – عمان – أيار ٢٠٠٢.

٢١) ياسر ياسين ، The Development of E-Commerce in the Arab Countries ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية

العلوم الإدارية والمالية، المعرفة المعلوماتية والإدارة الإلكترونية، جامعة فيلادلفيا – عمان – نيسان٢٠٠٢.

٢٢) جمعه، أحمد حلمي، المحاسبة الإدارية: التخطيط والرقابة وصنع القرار، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١ .

٢٣) ا نور، أحمد محمد ، مدخل معاصر في مبادئ المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣.

٢٤) الحارس، أسامة ، المحاسبة الإدارية، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٤.

٢٥) هوبر، جان فراند سواز ، المحا سبة الإدار ية، ط١، دار الر ضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٣.

٢٦) العارضي، جليل كاظم ، استراتيجيات الإدارة المالية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

٢٧) أ بو حـ شيش، خل يل عواد ، المحا سبة الإدار ية لتر شيد الـ قرارات التخطيطية، دار وائل، عمان، ٢٠٠٥.

٢٨) حماد، طارق عبد العال ، التقييم: تقدير قيمة مصرف لأغراض الاندماج أو الخصخصة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠.

٢٩) العيساوي، ع بد الـ كريم جابر، الا ندماج والتم لك الاقت صاديان الم صارف النموذ جاً، ط١، مر كز الا مارات للدرا سات والبـ حوث الإستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٧.

٣٠) الـ شرع، مج يد ، المحا سبة الإدار ية اتـ خاذ قرارات ورقا بة، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٢.

٣١) موسى، محمد ابراهيم، اندماج المصارف ومواجهة آثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٨.
٣٢) أبو نصار، محمد ، المحاسبة الإدارية، ط٢، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥.
٣٣) عبد السميع، محمد ، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية، دار جليس الزمان، عمان، ٢٠١٠ .
٣٤) آدم، يوحنا، المحاسبة الإدارية والسياسة الإدارية المعاصرة، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٦.
٣٥) الجهماني، عمر، "الاندماج في الأردن: دراسة ميدانية على المصارف التجارية"، مجلة الإدارة العامة، العدد٣، المجلد٤٢، ٢٠٠٢، ص٥٧٥-٦٢٨.
٣٦) الدباس، معتصم محمد، "أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها"، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، يونيو٢٠١٢، ص٥١١-٥٤٤.
٣٧) زهيه، بركان ، "الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار"، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الثاني، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، ٢٠٠٥، ص١٩٨-٢٠٠.
٣٨) عبد الوهاب، بشرى ، "الدور المعاصر للمحاسبة الإدارية تجديد أم تهديد"، المؤتمر العلمي الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، ٢٧-٢٩ نيسان ٢٠٠٩.

٣٩) كحا له، جبرائ يل "تحسين جودة الـ قرارات الا ستثمارية با ستخدام معلومات المحاسبة الإدارية"، المؤتمر العلمي الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، ٢٧-٢٩ نيسان، ٢٠٠٩.

٤٠) ريحان، خلود ، "الدمج المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين"، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، ١٣-١٥ فبراير، ٢٠٠٦.

٤١) ايفرام توربان ، نظم دعم الإدارة - نظم دعم القرارات ونظم الخبرة ، تعريب سرور علي إبراهيم سرور ، دار المريخ - السعودية ٢٠٠١.

٤٢) روب سميث و مارك سبيكر و مارك تومسون ، مرشد الأذكياء الكامل للتجارة الإلكترونية The complete smart guide to e-commerce ، ترجمة وطباعة دار الفاروق للنشر والتوزيع - القاهرة ٢٠٠٠.

٤٣) رو برت الـ سنبيتر و توبي فـ لت ، الدليل الـ شامل إلى التجارة الإلكترونية ، ترجمة امين الايوبي ، اكاديما - بيروت ٢٠٠١.

٤٤) روج جيرلاش ، مرشد الأذكياء الكامل الاستثمار عبر الانترنيت The complete smart guide to online investing ، ترجمة وطباعة دار الفاروق للنشر والتوزيع - القاهرة ٢٠٠١.

٤٥) سايمون كولن ، التجارة على الانترنيت ، ترجمة بيت الأفكار الدولية –الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٩.
٤٦) ستيفن أ. مو سكوف و مارك ج. سميكن ، نظم المعلو مات المحاسبية لاتخاذ القرارات – مفاهيم وتطبيقات ، ترجمة ومراجعة كمال الدين سعيد واحمد حامد حجاج ، دار المريخ – السعودية ١٩٨٩.
٤٧) عادل محمد الحسون وخالد ياسين القيسي ، النظم المحاسبية ، الجزء الأول ، دار الكتب والوثائق – بغداد ١٩٩١.
٤٨) عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل ، الكويت ١٩٩٠.
٤٩) عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، الشروق للدعاية والإعلان والتسويق – عمان ١٩٩٨.
٥٠) عبد القادر بن عبد الله الفنتوخ ، الانترنيت للمستخدم العربي ، مكتبة العبيكات – الرياض ٢٠٠١.
٥١) علاء عبد الرزاق السالمي ، تكنولوجيا المعلومات ، كحلون – عمان ١٩٩٧.
٥٢) محمد جمال احمد قبيعة ، موسوعة التطوير الإلكتروني للمؤسسات ، مكننة المكاتب ، المجلد الأول ، دار الراتب الجامعية – بيروت ١٩٩٨.

٥٣) محد مد ج مال احد مد قبيعة ، مو سوعة التطوير الإلكتروني للمؤسسات ، مكننة المكاتب ، المجلد الثاني ، دار الراتب الجامعية – بيروت ١٩٩٨.

٥٤) محمد وجدي شركس ، الإطار والأساسيات في المراجعة – تدقيق النظم المحاسبية التقليدية والإلكترونية ، ذات السلاسل – الكويت ١٩٨٧.

٥٥) نانسي سترن وروبرت سترن ، الحاسبات في عصر المعلومات ، تعريب ومراجعة سرور علي ابراهيم سرور وهندي عبد الله العلي الهندي ، دار المريخ – السعودية ١٩٩٨.

٥٦) نيل باريت ، الإعلان على الانترنيت ، بيت الأفكار الدولية – الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٨.

٥٧) وليم توماس وأمرسون هنكي ، المراجعة بين النظرية والتدقيق ، تعريب ومراجعة احمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد ، دار المريخ – السعودية ١٩٨٩.

٥٨) بدر، حامد احمد رمضان،(١٩٨٢) ،"ادارة المنظمة– اتجاه شرطي"، دار القلم ،الكويت.

٥٩) جاريسون، ري.ا تش، نورين، وار يك، (٢٠٠٢)، "المحاسبة الادارية"، مترجم، الرياض، دار المريخ.

٦٠) زويـ لف، مـ هدي حـ سن والق طامين، احـ مد، (١٩٩٥) ،"الرقا بة الإدارية (مدخل كمي)، دار حنين ،الأردن.

٦١) الـ شماع، خلـ يل محـ مدحـ سن ، حـ مود، وخـ ضير كاظم،(٢٠٠٠)،"نظرية المنظمة"، ط١، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

٦٢) عبد الرحيم، علي والعادلي، يوسف والعظمة ، محمد،(١٩٩٠)، "أساسيات التكاليف والمحاسبة الإدارية"، الكويت ،جامعة الكويت.

٦٣) الكعبي، بثينة راشد حميدي، (٢٠٠٣)،" دور أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في ترشيد القرارات التشغيلية " ، أطروحة دكتوراه،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

٦٤) مريم،حسين وحداد،شفيق وسويدان ، نظام وكلالده، ظاهر وجودة، محفوظ، (١٩٨٨)" أساسيات الإدارة " عمان، الأردن ، دار حامد.

٦٥) مشرقي، حسن علي، (١٩٩٧)، "نظرية المنظمة، مدخل كمي، ط١، عمان ، دار المسيرة.

٦٦) النظام المحاسبي الحكومي الموحد للدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٠.

٦٧) د. نعيم دهمش النظريات والأسس المحاسبية ومدي تطبيقها في المحاسبة الحكومية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٠.

٦٨) د. يسرى أحمد زكي، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة في النظام الحكومي، مجلسة حسابات الحكومة، العدد ١٨ ، ١٩٨٩.

٦٩) قانون الموازنة العمة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية.
٧٠) ، قانون المحا سبة الحكوم ية ر قم ١٢٧ لـ سنة ١٩٨١ ولائحـ ته التنفيذية.
٧١) لائحة المخازن الحكومية بمصر، وقواعد وإجراءات المستودعات الحكومية بالسعودية.
٧٢) التعليمات المالية للميزانية والحسابات بالسعودية الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٤٠٢هـ.
٧٣) مجمو عة الكـ تب الدور ية والمنـ شورات العا مة الـ صادرة عن وزارة المالية بمصر والمتعلقة بالموضوع والسابق والإشارة إليها في البحث .
٧٤) صلاح الدين حسين القيسي, مرجع سبق ذكره، ص: ٧٧.
٧٥) مجلة الدار مجلة الدراسات المالية و المصرفية ،مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ ،
٧٦) سات المالية و المصرفية ديسمبر ١٩٩٥، ص ٥ .
٧٧) أساري فخري عبد اللطيف ، العولمة المصرفية ، Online ، www.uluminsania.net
٧٨) جيرد هاوسلر ، عولمة التمويل ، مجلة التمويل و التنمية ،مارس ٢٠٠٢ ، ص ١١ .
٧٩) انهـ يار الـ جدران بين المـ صارف و مؤسـ سات الأوراق المالـ ية الأمريكية ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، ديسمبر ١٩٩٥ ص ١٠ .

٨٠) نفس المرجع، ص ١٢ .

٨١) التمويل و التنمية، مرجع سبق ذكره ، ٢٠٠٢ ص ١١ .

٨٢) الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي – التمويل و التنمية – تقرير الأمين العام ٢٠٠١.

٨٣) أساري فخري عبد اللطيف نفس المرجع.

٨٤) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: هنا نعود ثانية ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، سبتمير ١٩٩٥ ص ٣٨ .

٨٥) المجلس الاقتصادي والاجتماعي –الأمم المتحدة، ٢٠٠١.

٨٦) رفعت لقوشة، الاصلاح الاقتصادي و الشراكة الاجتماعية: الجذور والتصورات (مقاربة في التجربة المصرية) ،الملتقى الدولي ، الإصلاحات الاقتصادية و المسألة الاجتماعية ،٢٩-٣٠ أفريل ٢٠٠٠، جامعة منتوري – قسنطينة، ص ٢ – ٣ .

٨٧) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، مكتبة ومطبع الإشعاع الفنية ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ٣٦٦-٣٦٧ .

٨٨) سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الأقطار النامية ، الملتقي العلمي الدولي الثاني ،٢٠٠٥ ، جامعة الجزائر ،ص ٣٣٧-٣٣٨

٨٩) براكاش لونجاني و عساف رزين ، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية ،التمويل و التنمية ،يونيو ٢٠٠١ ، ص ٧ .

٩٠) أبو قحف عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ص ٤٦٥-٤٦٩ .

المراجع الأجنبية

٩١) AECC (1990). “Objectives for Accountants: Position Statement No.1.” Issues in Accounting Education: 307-312.

٩٢) AICPA (1996). “Information Technology Competencies in the Accounting Profession.”.

٩٣) AICPA (2000). AICPA Core Competency Framework for Entry into the Accounting Profession, AICPA.

٩٤) Abbrecht, W.S. and R.J. Sack (2000). Accounting Education: Charting the Course through a Perilous Future, American Accounting Association.

٩٥) Booth,P. (1993). “Personality biases of accounting students: Some implications for learning style preferences.” Accounting and Finance **33**(2): 109(12).

٩٦) Bourdreau, A. and G. Coullard (1999). “Systems integration and Knowledge management.” Information Systems Management **16**(4): 24-34.

٩٧) Burns, J. (1994). “Accounting Education for the 21st Century: The global challenges.” AAA & Int’l Assocc. For Accounting Education and Res. Oxford.

٩٨) Cordes, Jim, “What you should know about knowledge management”, jcordes@rfgonline.com or 203-291-6900, July 07,2000.

٩٩) Davenport, Thomas H., “Some Principles of Knowledge Management”, email susie@frogpond.com., 2002.
١٠٠) Desouza, Kevin C., Awazu, Yukika, “Knowledge Management”, HR Magazine, 10473149, Nov2003, Vol. 48, Issue11.

١٠١) Drucker, P.F. (1993). “Toward a knowledge-based society.” The Post-Capitalist World**current**(No. 350): 4-10.
١٠٢) Duffy, J. (2001). “The tools and technologies needed for knowledge management.” Information Management Journal**25**(1) : 64-68.
١٠٣) Elliott, R. K. (1992). “The third wave breaks on the shores of accounting.” Accounting Horizons: 61-85.
١٠٤) Evans, G. E. and M. G. Simkin (1989). “What best predicts computer proficiency?” Communications in the ACM **Vol.32**(No.11): 1322-1328.
١٠٥) Fisher, R. (1995). “Senior managers and executive information systems examining linkages among individual characteristics, attitudes, computer use, and intentions.” Psychological Reports**Vol. 77** : 1171-1184.

١٠٦) Goldworthly, A. (1996). “IT knowledge: what do graduates need?” Australian Accountant**Vol. 66**(No. 9): 24−28.
١٠٧) Gregor, S. (1999). “Explanations from intelligent systems: theoretical foundations and implications for practic.” MIS quarterly**23**(4): 497-531.
١٠٨) Hanno, D. M. Turner (1996). “The changing face of accounting education.” Massachusetts CPA Review**Vol.70**(No. 1): 8-12.
١٠٩) Harris, D. B. (1995). “Creating a knowledge centric information technology environment.” Unpublished paper.
١١٠) Henry, P. (1989). “Relationship between academic achievement and measuring career interest: examination of Holland’s theory.” Psychological Reports**Vo.64** : 35-40.
١١١) Intergraph Corporation, “Safeguarding financial resources through process-based knowledge management”, email solutions@ingr.com, 2003.
١١٢) Ittner, C. D. and D. F. Larcker (1999). “ Innovations in performance measurement: trends and reasearch implications.” Journal of Management Accounting Research**Vol.10**(No. 4): 363-382.
١١٣) Jones, W. P. (1994). “Computer use and cognitive style.” Journal of Research on Computing in Education**Vol.26**(No. 4): 514-523.

١١٤) Junnarkar, B. and C. V. Brown (1997). " Re-assessing the enabling role of information technology in KM." Journal of Knowledge Management**1**(2):142-148.

١١٥) King, Nigel , "Knowledge Management – applying manufacturing theory in knowledge based industries" , Adapted by ACMA, CPIM, CIRM, MIOM, with the Design and Architecture Group, Oracle Applications, Oracle Corporation , Redwood Shores , CA 94065, USA .

١١٦) Knight Ridder, (2002), Accounting Standards Begin to Converge Globally, Tribune Business News; Washington; Nov. 12.

١١٧) Kocharekar, R. (2001). "K-Commerce: Knowledge-based commerce architecture with convergence of e-commerce and knowledge management." Information Systems Management**18**(2): 30-37.

١١٨) Lamont, Judith, "Knowledge Management at Your Service", Searcher,10704795, Jan2004, Vol. 12, Issue 1.

١١٩) Landry, J., M. Raymond, et al. (1996). "Computer Usage and Psychological Type Characteristics in Accounting Students." Journal of Accounting and Computers**Vol.12**.

١٢٠) Lawrence Quinn, (2003), International Standards are Ready to Fly. But will Convergence Between US and the World Cause Delay? CA Magazine, August 2003, p.16.

١٢١) Lee, T. A. Bishop, et al. (1996). "Accounting History from the Renaissance to the Present.".

١٢٢) Lotus Development Corp. (2001). The dynamics of knowledge management, Lotus Development Corporation: 1-6.

١٢٣) McKenney, J. L. (1995). Waves of Change: Evolution Technology.

١٢٤) Murphy, H. J., W. E. Kelleher, et al. (1998). "Test-retest reliability and construct validity of the cognitive style index for business undergraduates." Psychological Reports**Vol. 82** :595-600.

١٢٥) Nickell, G. S. and J. N. Pinto (1986). "The computer attitude scale." Computers in Human Behavior**Vol.2**: 301-306.

١٢٦) Nonaka, I. (1991). "The knowledge-creating company." Harvard Business Review.

١٢٧) Nonaka, I. And H. Takeuchi (1995). The Knowledge-Creating Company. New York, OxfordUniversity Press.

١٢٨) Pritchard, LaVern A., "Some Principles of Knowledge Management", Pritchard Law Webs, September 19, 2000.

١٢٩) Rastogi, P. N. (2000). “Knowledge management and intellectual capital – the new virtuous reality of competitiveness.” Human Systems Management19(1):39-49.

١٣٠) Robert H. Herz, (2003), A Year of Challenge and Change for the FASB, Accounting Horizons, Sep. 2003; 17,3; Pro Quest Academic–ABI Select, p.247.

١٣١) Seidel, L. E. M. England (1999). “Gregorc’s cognitive styles: college student’s preferences for teaching methods and testing techniques.” Perceptual and Motor SkillsVol. 88: 859-875.

١٣٢) Shaw, Lewis (2001). “The Impact of Knowledge Management and Technology on the Accounting Profession and Accounting Education: A cognitive Styles Assessment Study.” Ishaw@suffolk.edu. September 2001.

١٣٣) Sir David Tweedie, Chairman of the IASB, (2002), A Survey of National Efforts To Promote And Achive Convergence With International Financial Reporting Standards.

١٣٤) Soroko, M. P. (1998). “Student learning styles – a teaching consideration in the principles of accounting courses.” Journal of Education fro Business .

١٣٥) Stella Fearnley and Ton Hines, (2002), PortsmouthBusinessSchool, The Adoption of International Accounting Standards in the UK: A Review of Attitudes.

١٣٦) Stone, D. V., V. Arunachalam, et al. (1996). "An Empirical Investigation of Knowledge, Skill, Self-Efficacy and Computer Anxiety in Accounting Education." Issues in Accounting Education**Vol. 11**(No.2).

١٣٧) Summers, S. (1998). "The relationship between cognitive problem-solving style, stress, and outcomes in public accounting: consulting versus audit." .

١٣٨) Tobin, Tom , "Ten Principles for Knowledge Management Success", September 2003.

١٣٩) Turkle, S. (1995). Life on the Screen: Identity in the Age of the Internet. New York, Touchstone.

١٤٠) United Nations, Guideline on National Requirements for the Qualifications of Professional Accountants. United Nations Conference on Trade and Development. New York and Geneva, 1999.

١٤١) Wallman, S. M. H. (1997). "The future of accounting and financial reporting, part IV: "access" accounting." Accounting Horizons**Vol. 11**(No.2).

١٤٢) Wikipedia, "Knowledge Management" , Available under the terms of the GNU Free Documentation License, 27 Sep. 2003 .

١٤٣) Wolk, C. and T. A. Cates (1994). “Problem-solving styles of accounting student: are expectations of innovation reasonable.” Journal of Accounting Education**Vol.12**(No. 4): 269-281.
١٤٤) WWW.Virtual Library on Knowledge Management, httpi//km.brint.com.
١٤٥) Zack, M. H. (1999). “Managing codified knowledge.” Sloan Management Review**40**(4): 45-58.
١٤٦) Zack, M. H. and M. Serino (1996). Knowledge management and collaboration technologies. White Pater. Lotus Institute.
١٤٧) Zuboff, S. (1988). In the Age of the Smart Machine: The Future of Work and Power, Basic Books.
١٤٨) 14–Finacial systhem and Economy september,world economic outlook, 2006
١٤٩) Ahmed Zakan,depenses publiques productives ,croissanceà long terme et politique economique ,these Doctorat d'etat ,université d'Alger,2003 , p 41
١٥٠) rimbert ,MordacQ et Techemeni ,les marchés emergents ,economica, paris 1995 ,7